

□ كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
□ قسم العلوم الإقتصادية

سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على
التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016
لطان دراسة حالة ولاية تيارت

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الإقتصاد

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالب:

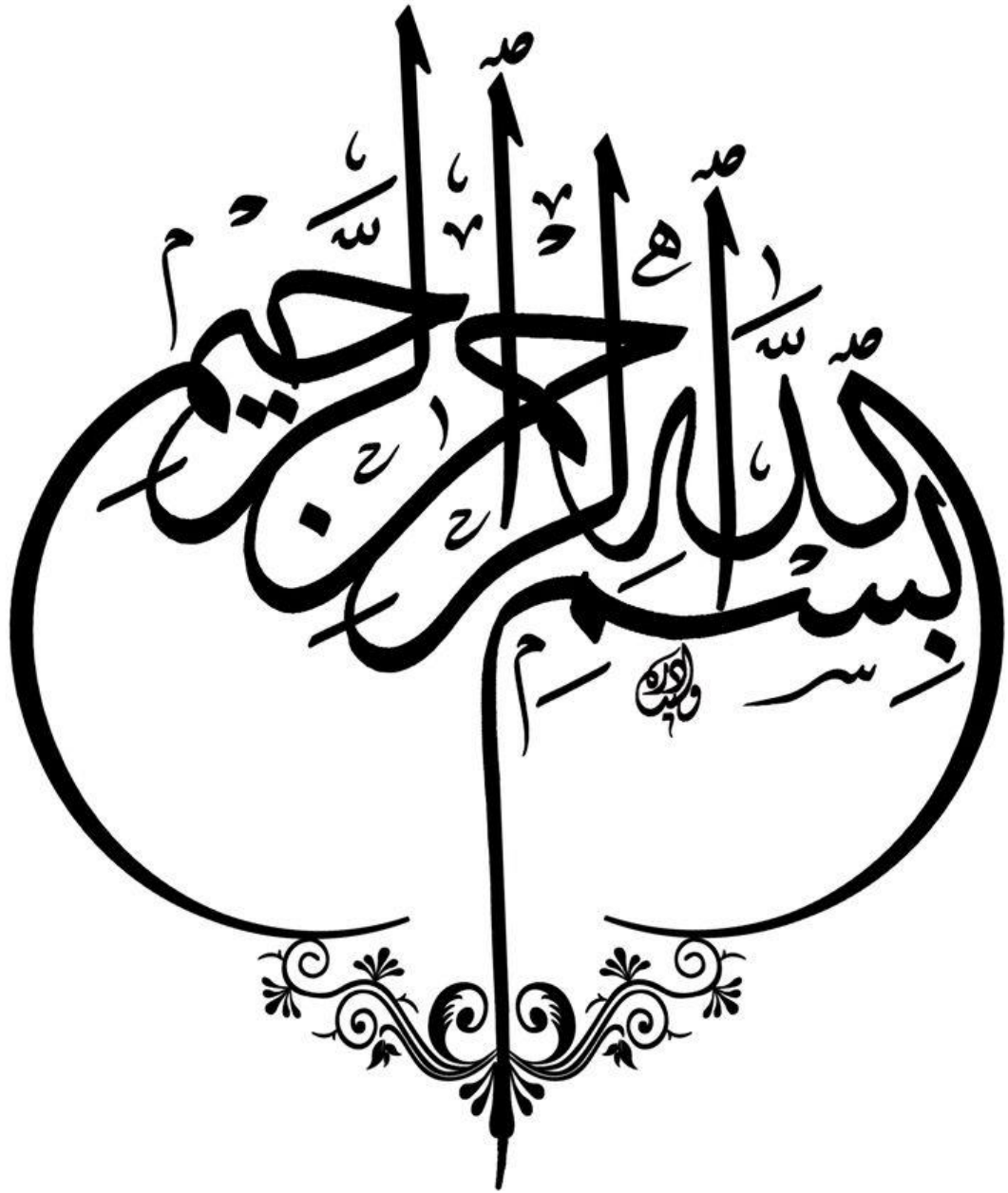
بابا عبد القادر

عدة عابد

اللجنة المناقشة

أ.د. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. بابا عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا
أ.د. شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د. شليل عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. سدي علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	ممتحنا
د. بوجرفة عبد الناصر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018



قال العماد الأصفهاني

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسانا كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن
ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل
وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استلاء النقص على جملة البشر"

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على فضله وإنعامه علي بالإرادة والتوفيق لشق طريق العلم وإنجاز هذا العمل المتواضع.

وأقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل: الأستاذ الدكتور بابا عبد القادر الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته القيمة التي ذلت مصاعب البحث وأنارت لي الطريق، فجزاه الله عني كل خير.

ثم أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه.

كما أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من أدى إلي يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل، وبالأخص صاحب مكتبة التوحيد.

وكل من كان لي عوناً ونبراساً في طريق البحث والتعلم

إهداء

. إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره وأهدى بالجواب الصحيح حيرة سائله .

. إلى من أفقده في مواجهة الصعاب أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله .

إلى سندي في الدنيا ومرافقي في مسيرتي الدراسية إلى من ألهمني الصبر والقوة، إلى الذي جاهد من أجل نجاحي أخي الغالي الحاج بوشيبة أطال الله في عمره.

. إلى كل إخوتي وأخواتي وأزواجهم وأولادهم.

. إلى رفيقة دربي وسندي في الحياة زوجتي الغالية.

. إلى من قال فيهم الله سبحانه وتعالى زينة الحياة الدنيا :ولدايا العزيزين :

محمد رحمون ، أحمد ياسين.

. إلى رفقاء مقاعد الدراسة والعمل: أ.حطاب عبد النور، أ.دويس عبد

القادر، أ.حيرش عبد القادر.

. إلى كل زملائي الأساتذة.

الفهرس

I.....	فهرس المحتويات
V	فهرس الأشكال و الجداول
أ	مقدمة

الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول التنمية الفلاحية

2	تمهيد:
3.....	المبحث الأول: عموميات حول التنمية الفلاحية.
3.....	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الإقتصادية.
7	المطلب الثاني: الفلاحة أهميتها، خصائصها وأنواعها.
14	المطلب الثالث : مفهوم التنمية الفلاحية.
22.....	المبحث الثاني : النماذج والنظريات المفسرة للتنمية الفلاحية.
22	المطلب الأول : نظرية شولتز ونظرية دانديكيا.
25	المطلب الثاني : النظريات الحديثة في التنمية الزراعية.
29.....	المطلب الثالث : نماذج التنمية الزراعية .
36.....	المبحث الثالث: السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية .
36.....	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات الزراعية .
39.....	المطلب الثاني : متطلبات وأهداف السياسة الزراعية.
43.....	المطلب الثالث: أنواع السياسات الزراعية في النظرية الإقتصادية.
59.....	خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني : دور تمويل المشاريع التنموية الفلاحية في التشغيل

61	تمهيد :
62	المبحث الأول : التمويل الفلاحي، أهميته ومصادره .
62	المطلب الأول : ماهية التمويل الفلاحي وأهميته .
65	المطلب الثاني: المصادر المحلية للتمويل الفلاحي .
71	المطلب الثالث: المصادر الأجنبية للتمويل الفلاحي .
80	المبحث الثاني : أهم النظريات المفسرة لسير سوق الشغل .
80	المطلب الأول: أهم النظريات التقليدية المفسرة لسوق الشغل .

83	المطلب الثاني: النظريات الجزئية المفسرة لسوق الشغل
93	المطلب الثالث أهم النظريات الحديثة المفسرة لسوق الشغل.
96	المبحث الثالث: التشغيل في القطاع الفلاحي
96	المطلب الأول: مفهوم التشغيل وخصائص العمالة الزراعية
100	المطلب الثاني: نموذج العمل الفائض في نظرية أرثولويس أو نموذج العمل الغير المحدود
103	المطلب الثالث: : نموذج القطاعين بصيغة رانيز في: Ranis-Fei
108	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية بالجزائر	
110	تمهيد
111	المبحث الأول: سياسات التنمية الفلاحية قبل سنة 2000.
111	المطلب الأول: سياسة التسيير الذاتي:
115	المطلب الثاني: سياسة الثورة الزراعية
120	المطلب الثالث: سياسة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي
125	المطلب الرابع: سياسة دعم التنمية الفلاحية خلال الفترة 1990-2000
	المبحث الثاني: سياسات دعم التنمية الفلاحية في الجزائر خلال المخططات التنموية 2000/2019
129	
	المطلب الأول: سياسة دعم التنمية الفلاحية من خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000-2004:
129	
	المطلب الثاني: سياسات دعم التنمية الفلاحية المطبقة خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-
133	2009
144	المطلب الثالث: القطاع الفلاحي خلال برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014
147	المطلب الرابع: الأهداف المرجوة من برامج التجديد الفلاحي والريفي مطلع 2019:
152	المبحث الثالث: أساليب تمويل السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية في الجزائر
152	المطلب الأول: أجهزة تمويل التنمية الفلاحية من خلال مؤسسات التمويل العيني:
155	المطلب الثاني: أسلوب التمويل (سياسة التمويل) عن طريق النظام المصرفي
158	المطلب الثالث: صناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة 190-199
161	المطلب الرابع: جهاز تمويل القطاع الفلاحي (مشاريع التنمية الفلاحية) بعد سنة 2000:
165	خلاصة الفصل الثالث:

الفصل الرابع: إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

167	تمهيد
168	المبحث الأول: نتائج تطبيق سياسة دعم التنمية الفلاحية خلال الفترة 1962-1987
168	المطلب الأول: أساليب دعم التنمية الفلاحية خلال الفترة 1962-1987
175	المطلب الثاني: نتائج دعم وتمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 1962-1987
182	المطلب الثالث: إنعكاس دعم الدولة للقطاع الفلاحي على التشغيل خلال الفترة 1962-1987
189	المبحث الثاني: نتائج تطبيق سياسة دعم التنمية الفلاحية خلال الفترة 1987-1999
189	المطلب الأول: دعم وتمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 1987-1999
195	المطلب الثاني: نتائج الدعم المقدم للقطاع الفلاحي على الإنتاج خلال الفترة 1988-1999
200	المطلب الثالث: تطور سياسة التشغيل في القطاع الفلاحي خلال الفترة 1988-1999
204	المبحث الثالث: إنعكاسات دعم القطاع الفلاحي من خلال المخططات التنموية على سياسة التشغيل 200-2019
204	المطلب الأول: سياسات دعم القطاع الفلاحي من خلال المخططات التنموية 2000-2019
216	المطلب الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي في ظل المخططات التنموية 2000-2019
223	المطلب الثالث: إنعكاسات الدعم الفلاحي على سياسة التشغيل خلال المخططات التنموية 200-2019
230	2014 خلاصة الفصل الرابع:
233	تمهيد:
234	المبحث الأول: الإمكانيات الفلاحية المتاحة بولاية تيارت-
234	المطلب الأول: تعريف مختصر لولاية تيارت وتقسيماتها الإدارية
235	المطلب الثاني: إمكانيات ولاية تيارت (طبيعية، بشرية، مادية)
240	المطلب الثالث: أهم المؤسسات العمومية الفاعلة في القطاع الفلاحي بولاية تيارت
245	المبحث الثاني: أثر تنفيذ برامج سياسات الدعم على الإنتاج الفلاحي بولاية تيارت
245	المطلب الأول: الدعم المقدم عبر مختلف البرامج التنموية خلال الفترة 2000/2016
247	المطلب الثاني: النتائج المحققة ضمن البرامج التنموية في المجال الفلاحي بولاية تيارت
253	المطلب الثالث: الأهداف المسطرة للإنتاج ضمن برنامج التحديد الفلاحي و الريفي في ولاية تيارت أفاق 2019

256	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الدعم الفلاحي على التشغيل بولاية تيارت.
256	المطلب الأول: ملخص نظري للسلاسل الزمنية
262	المطلب الثاني : تقييم أثر الدعم الفلاحي على اليد العاملة الكلية 2016.1990
269	المطلب الثالث: تقييم أثر الدعم الفلاحي على اليد العاملة الدائمة 2016.1990
276	المطلب الرابع: تقييم أثر الدعم الفلاحي على اليد العاملة الموسمية 2016.1990
284	خلاصة الفصل الخامس
285	خاتمة
291	قائمة المراجع:
306	الملاحق

أولا: فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
101	نموذج القطاعين بصيغة آرثر لويس	1-2
104	دالة الإنتاج الزراعي	2-2
105	نموذج رانيز . في	3-2
135	برنامج التجديد الفلاحي	1-3
137	برنامج التجديد الريفي	2-3
139	برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية	3-3
154	تمويل المزارع المسيرة ذاتيا في ظل O.N.R.A	4-3
240	مخطط الهيكل الوظيفي لمديرية المصالح الفلاحية	1-5
263	تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	2 - 5
264	دراسة الإستقرارية لكل من MOT . SUB	3- 5
270	تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	4- 5
271	دراسة الإستقرارية لكل من MOP . SUB	5- 5
277	تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	6 - 5
278	دراسة الإستقرارية لكل من MOS . SUB	7 - 5

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
143	مشاريع التجديد الريفي المبرمجة خلال الفترة 2010 - 2014	1-3
169	القروض المدعمة للقطاع الفلاحي من طرف الشركة الفلاحية للإحتياط SAP خلال الفترة 1962. 1965	1-4
170	القروض الداعمة للقطاع الفلاحي من طرف الصندوق الجزائري والديوان الوطني للإصلاح الزراعي خلال افتره 1962.1965	2-4
171	قروض الإستغلال الممنوحة للقطاع الإشتراكي خلال الفترة 1970-1977	3-4
172	قروض الاستغلال الممنوحة لدعم القطاع الخاص خلال الفترة 1979. 1982	4-4
174	تطور مختلف القروض الممنوحة لدعم التنمية الفلاحية خلال الفترة 1982. 1987	5-4
176	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 1962-1987	6-4
177	تطور انتاج البقول الجافة خلال الفترة 1962-1987	7-4
178	تطور انتاج الخضر والمزروعات الصناعية خلال الفترة 1962-1987	8-4
179	تطور إنتاج الحمضيات، التمور والكروم خلال فترة 1962-1987	9-4
181	تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1962-1987	10-4
182	تطور منتجات الصيد البحري خلال الفترة 1962-1987	11-4
183	متوسط مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة 1967-1979	12-4
184	تطور مناصب الشغل في القطاع الفلاحي خلال الفترة 1962-1979	13-4
185	تطور العمالة حسب طبيعة النشاط خلال المخطط الخماسي الأول 1980. 1984	14-4
186	تطور إنشاء مناصب الشغل الدائمة خلال الفترة 1985-1989	15-4
187	تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي خلال الفترة 1980-1989	16-4
190	تطور قروض الإستغلال الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال الفترة 1987.1999	17-4
191	تطور قروض الإستغلال الممنوحة للقطاع الخاص والتعاوني خلال الفترة 1990.1994	18-4
192	تطور القروض الإستثمارية الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال الفترة 1987.1999	19-4

193	تطور المخصصات المالية الموجهة لكل صندوق من صناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة 1990.1999	20-4
195	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 1987.1999	21-4
196	تطور إنتاج البقول الجافة خلال الفترة 1988.1999	22-4
197	تطور إنتاج الخضر والمزروعات الصناعية خلال الفترة 1988-1999	23-4
198	تطور انتاج الحمضيات والكروم والتمور خلال الفترة 1988-1999	24-4
199	تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1988-1999	25-4
200	تطور إنتاج مختلف الأسماك خلال الفترة 1988-1999	26-4
201	تطور عدد المؤسسات المنحلة وعدد العمال المسرحين في الجزائر خلا الفترة 1994.1999	27-4
202	تطور سوق الشغل خلال الفترة 1990.1999	28-4
203	تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي خلال الفترة 1990.1999	29-4
205	مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي	30-4
206	توزيع الدعم المقدم للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2004	31-4
206	الغلاف المالي الموجه لدعم القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000.2004	32-4
207	تطور مجموع المبالغ المخصصة لكل صندوق من صناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة 2000.2004	33-4
209	نفقات الدولة المخصصة للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2005.2009	34-4
209	تطور القروض الفلاحية حسب النوع خلال الفترة 2005.2009	35-4
210	تطور القروض الفلاحية وفقا لأجلها خلال الفترة 2005.2009	36-4
210	توزيع القروض الفلاحية حسب الغرض منها خلال الفترة 2005.2009	37-4
211	تطور مجموع المخصصات الموجهة لصناديق دعم القطاع الفلاحي خلال الفترة 2009.2005	38-4
213	. الميزانية المخصصة لدعم القطاع الفلاحي خلال الفترة 2010.2014	39-4
214	تطور القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي حسب النوع خلال الفترة 2010.2014	40-4
214	تطور القروض الفلاحية حسب أجلها خلال الفترة 2010.2014	41-4

فهرس الأشكال و الجداول

215	الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2015-2017	42-4
216	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000 . 2014	43-4
217	تطور إنتاج البقول الجافة خلال الفترة 2000 . 2014	44-4
218	تطور إنتاج الخضر والمزروعات الصناعية خلال الفترة 2000-2014	45-4
219	تطور إنتاج الحمضيات والتمور خلال الفترة 2000-2014	46-4
221	تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2014	47-4
222	تطور إنتاج الصيد البحري خلال الفترة 2000-2014	48-4
224	مناصب الشغل المستحدثة عن طريق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2000 2004.	49-4
226	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009	50-4
228	تطور مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2015	51-4
235	دوائر وبلديات ولاية تيارت	1-5
236	توزيع الأراضي المستغلة في الزراعة للمواسم (2000-2016)	2-5
245	الدعم المقدم للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2000 . 2016	3 .5
246	تطبيق مختلف برامج التنمية الفلاحية 2000/2016	4 .5
247	النتائج المحققة لإنتاج الحبوب للفترة 2000-2016	5-5
248	النتائج المحققة لإنتاج الأعلاف والبقوليات للفترة 2000 . 2016.	6-5
249	النتائج المحققة لإنتاج الكروم والفواكه والحمضيات للفترة 2000 . 2016.	7-5
250	النتائج المحققة لإنتاج الحليب خلال الفترة 2000 . 2016.	8-5
250	إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء أفاق 2019	9-5
251	النتائج المحققة في منتوجات أخرى 2000-2016	10-5
252	تقسيم مشروع جوارى لشق طريق ريفي بطول 444 كم على بلديات تيارت	11-5
253	النتائج المتوقعة للإنتاج النباتي أفاق 2019	12-5
254	النتائج المتوقعة لإنتاج الأعلاف والبقوليات أفاق 2019	13-5
254	النتائج المتوقعة لإنتاج الفواكه والحمضيات أفاق 2019	14-5
255	اللحوم الحمراء والبيضاء المتوقع إنتاجها أفاق 2019	15-5
255	إنتاج الحليب المتوقع أفاق 2019	16-5

255	النتائج المتوقعة في منتوجات أخرى أفاق 2019	17-5
264	نتائج إختبار ADF عند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة معنوية 5 %	18.5
265	نتائج إختبار PP عند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة معنوية 5 %	19.5
266	إختبار سببية GRANGER لمتغيرات النموذج	20.5
267	نتائج إختبار فليب بيرون و ديكي - فولار PP و ADF للبواقي E_i	21.5
271	نتائج إختبار ADF عند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة معنوية 5 %	22.5
272	نتائج إختبار PP عند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة معنوية 5 %	23.5
273	إختبار سببية GRANGER لمتغيرات النموذج	24.5
274	نتائج إختبار فليب بيرون و ديكي - فولار PP و ADF للبواقي E_i	25.5
279	نتائج إختبار ADF عند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة معنوية 5 %	26.5
280	نتائج إختبار PP عند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة معنوية 5 %	27.5
280	إختبار سببية GRANGER لمتغيرات النموذج	28.5
281	نتائج إختبار فليب بيرون و ديكي - فولار PP و ADF للبواقي E_i	29.5

مقدمه

إن المشكل الأساسي الذي تعاني منه الكثير من الدول ، المتقدمة منها والمتخلفة هو كيفية إحداث تنمية منشودة ومستدامة ، لذلك تسعى جاهدة بكل ما توفرت عليه من موارد وما أوتيت من إمكانيات لإحداث هذه التنمية ، إذ تتباين أساليب أو سياسات حل هذه المشكلة بين الإعتماد على الصناعة في دول معينة في حين الإعتماد على الخدمات في دول أخرى ، كما تعتمد دول أخرى على القطاع الفلاحي ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة الموارد والإمكانيات المتاحة التي تمكنها من تحقيق ذلك.

إذ كان ولا يزال القطاع الفلاحي يشكل أحد القطاعات الرئيسة في البنيان الإقتصادي لمعظم دول العالم، حيث لا يزال مؤهلا لأداء دوره كقطاع رائد، من أبرز القطاعات الإستراتيجية في تحقيق التنمية الإقتصادية وذلك لمساهمته الفعالة في تلبية الإحتياجات الأساسية لدعم الإقتصاد، كما يعتبر مجالا واسعا لخلق مناصب الشغل وإمتصاص جزء هائل من البطالة المنتشرة في الأوساط الريفية كما يوفر المواد الأولية للصناعات المختلفة .

ولكن هذه الأهمية للقطاع الفلاحي لن يكون لها فعالية إلا إذا تم تنميته من خلال تطبيق السياسات الداعمة له ، والتي تعتبر من أهم الآليات التي تتبناها مختلف الدول لتوجيه أنشطتها الإقتصادية و الإجتماعية ، فهي الحلقة التي تربط بين إستراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الفلاحي في إطار تنمية فلاحية مستدامة، لما للسياسات الفلاحية من دور مهم في نمو وتطور القطاع الفلاحي وبالأخص في البلدان النامية ، نظرا لما يشكله هذا القطاع من أهمية نسبية عالية في إقتصاداتها الوطنية وذلك من خلال إجراءاتها التي تؤثر في تخصيص الموارد و إستخدامها في ظل أوضاع ندرة موارد القطاع الفلاحي فضلا عن إعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر .

وقد عمدت بعض البلدان إلى إستخدام سياسات معينة لتنظيم نشاطاتها الإقتصادية ومن ضمن هذه السياسات، السياسات الزراعية حيث تختلف هذه السياسات من بلد لآخر وفقا لطبيعة ومنهجية تلك الإقتصادات.

وباعتبار الجزائر من بين الدول التي طبقت العديد من السياسات الفلاحية منذ الإستقلال وحتى سنة 2017، وذلك بسبب تغير الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، إذ عرفت الفلاحة الجزائرية إصلاحات هامة ومتعددة عبر مراحل مختلفة، وقد أتت هذه الإصلاحات بإجائيات للبيئة الإقتصادية والإجتماعية، وبالمقابل فهي لا تخلو من السلبيات، لأنه رغم تشابه الأهداف وعلى رأسها زيادة حجم الإنتاج وتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل إلا أن تأثيرها كان مختلف فكل سياسة جاءت بتغيرات جزئية للقطاع الفلاحي والريفي.

حيث توالى هذه السياسات بفترات زمنية متباينة حسب تباين الأوضاع الاجتماعية والسياسية، بداية بسياسة التسيير الذاتي التي إنطلقت سنة 1962، والتي كانت تهدف إلى النهوض بالقطاع وتسييره بعد ما خلفه الإستعمار من دمار في كل القطاعات، وهي تقوم على مبدأ الاشتراكية في وسائل الإنتاج الفلاحي، لتأتي بعدها سياسة الثورة الزراعية من أجل تصحيح وتنفيذ ما عجزت عنه سياسة التسيير الذاتي، وتميزت هذه الفترة بتأميم الأراضي وإعادة توزيعها بشعار الأرض لمن يخدمها كما أولت إهتمامها بالقطاع الريفي من خلال مشروع القرى الاشتراكية، لتليها مرحلة إعادة الهيكلة التي أتت من أجل توحيد وتنظيم القطاع التابع للدولة وذلك بتنظيم القطاع الاشتراكي وقطاع الثورة الزراعية، مع إنشاء المستثمرات الفلاحية الاشتراكية.

لتأتي بعدها سياسة التعديل الهيكلي سنة 1990 محاولة إيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية للسياسات السابقة، حيث تهدف هذه السياسة إلى تجديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الإقتصادية و البيئية و الاجتماعية للفلاحة غير أن هذا المسعى إصطدم بواقع تفاقم المديونية الخارجية والعشيرة السوداء التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينيات.

غير أن في مطلع الألفية الجديدة وبداية من سنة 2000 شرعت الجزائر في تطبيق سلسلة من السياسات التنموية وذلك بتنفيذ برامج دعم الإنعاش الإقتصادي، ليواكبه في مجال التنمية الفلاحية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي إعتبر بمثابة تحول في سياسة الدعم المقدم للقطاع الفلاحي والذي شكل قفزة نوعية للنهوض بالقطاع الفلاحي ومحاولة مواكبة التطورات الحاصلة، وفي نفس إطار السياسات السابقة لجأت الجزائر إلى تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تم تبنيها في ندوة الحكومة والولاية المنعقد في شهر ديسمبر من سنة 2006، وهذا بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم شارك فيها كل المعنيين من خبراء وطنيين وأجانب، والسلطات المحلية والوطنية وشرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2008 حتى 2013، حيث سمحت هذه السياسة بفتح أفاق جديدة في عالم الريف في إطار مواكبة العولمة عن طريق تثمين الموارد المحلية، ضمن أفاق دعم شروط المنافسة والترغيب في الأقاليم الريفية، وكان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات وعصرنة أجهزة الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الإقتصاد الوطني .

وأتى بعدها المخطط الخماسي 2015 / 2019 ليتواصل من خلاله، إستمرار تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى غاية أفاق سنة 2019 مع بداية تطبيق النموذج الإقتصادي الجديد.

وقد توالى كل هذه السياسات من أجل تحقيق تنمية فلاحية قادرة على دعم القطاع الفلاحي ليكون خيارا إستراتيجيا كبديل لقطاع المحروقات من أجل المساهمة بفعالية في دعم و تطوير الإقتصاد الوطني لتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل في القطاع الفلاحي لإمتصاص جزء من البطالة ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الآتية :

إلى أي مدى يمكن لسياسات دعم التنمية الفلاحية التأثير على التشغيل في الجزائر ؟

ولإلمام بمختلف جوانب البحث سنقوم بطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

. ماهي أهم السياسات الفلاحية الداعمة للقطاع الفلاحي؟

. هل للسياسات الفلاحية دور في زيادة مستوى الإنتاج؟

. ماهي أهم طرق تقييم المشاريع الفلاحية؟

. ماهي أهم السياسات الفلاحية التي إنتهجتها الجزائر لخلق يد عاملة بالقطاع الفلاحي؟

. ماهي الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تغيير إستراتيجياتها التمويلية للقطاع الفلاحي من فترة لأخرى؟

. ماهي أهم السياسات التي أثرت على التشغيل في الجزائر ؟

. هل ساهمت السياسات الفلاحية المتبعة في التأثير على التشغيل في ولاية تيارت؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة سنقوم بصياغة الفرضيات الآتية:

. **الفرضية الأولى:** الإهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال إتباع سياسة فلاحية محكمة يمكنه من أن يحقق

الدور المنوط به كقطاع إستراتيجي لتحقيق التنمية الإقتصادية.

. **الفرضية الثانية:** السياسات الفلاحية المطبقة من قبل مختلف دول العالم لها تأثيرات متباينة في حجم

الإنتاج ومستوى التشغيل في القطاع الفلاحي.

. **الفرضية الثالثة:** كل الإصلاحات التي مر بها الإقتصاد الجزائر تزامنت مع تطبيق سياسات دعم للقطاع

الفلاحي من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني وخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل.

. **الفرضية الرابعة:** يمكن للسياسات الدعم الفلاحي التي إعتمدها الجزائر من أجل النهوض بالقطاع

الفلاحي، أن تقوم بحل مشكل التشغيل.

. **الفرضية الخامسة:** يمكن للسياسات الفلاحية التي واكبت تطبيق برامج دعم الإنعاش الإقتصادي

من خلق مناصب شغل دائمة على مستوى ولاية تيارت.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع من خلال معالجة وشرح مختلف سياسات الدعم الموجهة للقطاع الفلاحي الذي يعتبر العصب الحساس لإقتصاد أي بلد ومدى مساهمته في دعم التشغيل والحد من ظاهرة البطالة، إذ أن الجزائر تعرف مرحلة إرتفاع معدلات وحجم المبالغ الضخمة الموجهة لدعم هذا القطاع الإستراتيجي من أجل النهوض به للإعتماد عليه كبديل تنموي لقطاع المحروقات، و دراسة تأثير سياسة الدعم الفلاحي على التشغيل وبالأخص خلال فترة تنفيذ برامج دعم الإنعاش الإقتصادي وما سايورها من دعم للقطاع الفلاحي بعد إستفحال ظاهرة البطالة وعجز بقية القطاعات على إمتصاص جزء من النسبة المرتفعة من معدلات البطالة.

أهداف الدراسة:

- إن الأهداف الأساسية التي نصبو إلى تحقيقها من وراء دراستنا لهذا الموضوع يمكن أن نوجزها فيما يلي:
- إظهار مكانة القطاع الفلاحي كقطاع إستراتيجي في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- شرح أهم سياسات الدعم المعتمدة لتحقيق تنمية فلاحية ومن ثم تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة.
- التطرق إلى أهم السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية و المعتمدة في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي.
- تحليل أثر سياسات الدعم الفلاحي على تطور الإنتاج وعلى خلق مناصب الشغل في القطاع الفلاحي.
- الوقوف على أسباب فشل السياسات الداعمة للقطاع الفلاحي في إمتصاص نسبة من البطالة الريفية.
- تقييم مدى مساهمة سياسات الدعم الفلاحي في خلق مناصب شغل دائمة على مستوى ولاية تيارت.

أسباب إختيار الموضوع:

- يمكن أن نقوم بتقسيم أسباب إختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:
- الأسباب الموضوعية: يمكن إختصارها فيما يلي:
- الإدراك بأن تحقيق التنمية لا بد أن يمر عبر تطبيق سياسة تنموية رشيدة لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر.
- الأهمية الكبيرة التي يحضى بها القطاع الفلاحي في الأونة الأخيرة في الجزائر وبالأخص في ظل إختيار أسعار البترول.
- تطبيق الجزائر للعديد من السياسات الفلاحية من أجل إنجاح هذا القطاع الحساس والإستراتيجي.
- المساهمة الفعالة للقطاع الفلاحي في خلق مناصب الشغل.
- حساسية الإقتصاد الجزائري في الميدان الفلاحي الذي يسود تفكير المجتمع بصورة عامة والفلاح بصورة خاصة.
- الطابع الفلاحي الذي تتميز به ولاية تيارت نظرا لما تتوفر عليه من إمكانيات طبيعية ومادية وبشرية.

. الأسباب ذاتية:

- . الرغبة الشخصية والميول الذاتي لمعالجة مثل هذه المواضيع.
- . الرغبة في إكتشاف سبب فشل السياسات الفلاحية المعتمدة من قبل السلطات المعنية.
- . باعتبار أن موضوع التنمية الفلاحية يدخل ضمن مجال تخصصنا الذي يعنى بدراسة مواضيع التنمية الاقتصادية.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود دراستنا إلى حدود زمانية ومكانية، فالحدود الزمانية في دراستنا إنقسمت إلى مرحلتين: ففي حالة دراسة أثر سياسات الدعم على التشغيل في الجزائر إمتدت الدراسة من سنة 1962 إلى سنة 2017 أما في الدراسة التطبيقية لحالة ولاية تيارت فقمنا بدراستها خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016 وهذا راجع إلى عدم توفر الإحصائيات اللازمة للتوسع في الدراسة لمدة أطول، أما الحدود المكانية فقد شملت الجزائر بصفة عامة و ولاية تيارت بصفة خاصة .

المنهج المستخدم:

سنقوم بإستخدام المنهج الوصفي وذلك لوصف مختلف الجوانب النظرية للدراسة من تعاريف وخصائص وميزات ونظريات وغيرها من العناصر التي يحتويها الجانب النظري للبحث، كما سنقوم بإستخدام المنهج التحليلي لدراسة وتحليل مختلف الإحصائيات و النتائج المتحصل عليها من أجل الوقوف على أثر السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية على التشغيل في الجزائر، وسنعمد على المنهج القياسي لدراسة حالة ولاية تيارت بتطبيق برنامج يتوافق وموضوع بحثنا.

الدراسات السابقة:

حتى تتمكن من الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة إعتدنا في إعداد هذا البحث على مجموعة من الدراسات السابقة من كتب وأبحاث وكل منها عاجلت جانب معين يخص القطاع الفلاحي و فيمايلي سنقوم بذكر بعض هذه الدراسات:

. دراسة للطالب غودي محمد بعنوان(القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، سنة 2011/ 2012 حيث تناول الطالب الإشكالية الآتية، ماهي الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية و إستغلال فرص الإستثمار و الدعم الزراعي، التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الإنضمام إليها ؟ حيث حاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال تطرقه إلى الموضوع في خمس فصول كالآتي:

تطرق في الفصل الأول إلى دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية و الإمكانيات المتاحة له في الجزائر بذلك أما الفصل الثاني فخصص لدراسة الإستثمار و الإستثمار الزراعي، وتناول في الفصل الثالث الدعم الزراعي في إطار السياسات الزراعية الدولية والسياسة الزراعية في الجزائرية كما خصص الفصل الرابع لدراسة المنظمة العالمية للتجارة، والإتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية وتطور المفاوضات في المجال الزراعي، والفصل الخامس إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحديات القطاع الزراعي والإجراءات الممكن إتخاذها لحمايته.

. دراسة للطالب هيشر أحمد التيجاني بعنوان(مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة 2012/1974) رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، سنة 2016/2015، حيث تناول الطالب الإشكالية الأتية: كيف ساهم القطاع الزراعي في الإقتصاد الجزائري من خلال حساب الإنتاج وحساب الإستغلال خلال الفترة 2012/1974، وحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال تطرقه إلى الموضوع في أربعة فصول، فإستعرض في الفصل الأول قطاع الزراعة في الجزائر من خلال عرض نشأته وتطوره وأهميته في النشاط الإقتصادي خلال مرحلة الدراسة، ثم تطرق إلى الوضع العام لقطاع الزراعة في الإقتصاد الجزائري من منظور حساب الإنتاج وحساب الإستغلال خلال الفترة 2012/1974 في الفصل الثالث المقارنة بين أداء القطاع العام الزراعي والقطاع الخاص الزراعي، أما الفصل الرابع فعالجه من خلال محاولة إيجاد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للقطاع الزراعي الجزائري.

. دراسة للطالب محمد إبراهيم محمود بعنوان (السياسات الزراعية في الجمهورية العربية السورية وأثارها على التنمية الزراعية دراسة تحليلية) رسالة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية، كلية الإقتصاد والعلوم الساسية جامعة القاهرة، سنة 2007، حيث تناول الطالب الإشكالية التالية، ماهي الإستراتيجية التنموية التي تقف وراء السياسات الزراعية السورية وماهي الإصلاحات الواجب إجرائها لموائمة تلك السياسات مع التحديات المستقبلية للإقتصاد السوري؟ حيث حاول الطالب الإجابة عن إشكالية البحث من خلال أربعة فصول، ففي الفصل الأول تطرق غلى الإطار النظري للسياسات الزراعية، أما الفصل الثاني فتحدث عن الملامح الرئيسية للقطاع الزراعي والسياسات الزراعية السورية لينتقل إلى الفصل الثالث ليحلل أثر الكفاءة الاقتصادية لسياسات الزراعة السورية وتناول في الفصل الرابع التحديات المستقبلية التي تواجه الإقتصاد السوري عموما والزراعة بصفة خاصة والتحديات التي تفرضها على صانعي السياسات الزراعية.

. دراسة للطالبة قصير عائشة بعنوان(سياسات الدعم الحكومي وأثرها على التنمية الفلاحية) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 ،

سنة 2012/2011 وقد تناولت الإشكالية الآتية: ما مدى مساهمة سياسات الدعم الحكومي في تحقيق الأهداف المسطرة وماهي النتائج المحققة الفعلية ومختلف الإنعكاسات على القطاع الفلاحي؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تناولت الطالبة الموضوع في أربعة فصول كمايلي ، الفصل الأول : مكانة الفلاحة في إحداث التنمية الاقتصادية وأثارها في الإقتصاد الوطني، أما الفصل الثاني فتطرقت إلى الهيكل التنظيمي للقطاع بين حق الإنتفاع وحق الأمتياز أما الفصل الثالث فقامت بعرض سياسات الدعم الحكومي وأثارها على التنمية الفلاحية، والفصل الرابع فإستعرضت دراسة ميدانية لواقع القطاع الفلاحي بولاية الجلفة في ظل سياسات الدعم الحكومي وأثارها على القطاع.

. دراسة للطلب عز الدين سمير بعنوان (إنعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، سنة 2012/2011 ، حيث عالج الطالب الإشكالية التالية: ماهي أثار عملية مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر؟ وللإجابة على الإشكالية المطروحة والإمام بمختلف جوانب الموضوع تطرق الطالب إلى ثلاثة فصول حيث تناول في الفصل الأول أوضاع القطاع الفلاحي في الجزائر خلال مرحلة التخطيط المركزي أما الفصل الثاني فتناوله من خلال التطرق إلى التمويل الفلاحي في الجزائر ومراحل تطوره، ليعالج في الفصل الثالث عملية مسح ديون الفلاحين التي قامت بها السلطات العمومية على مرحلتين 2001 و 2009 .

هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة ونظرا لإتساع الموضوع و قصد الإمام بكافة جوانبه فقد عمدنا إلى تقسيم البحث إلى خمسة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: يعالج مفاهيم أساسية حول التنمية الفلاحية ، وذلك من خلال التطرق إلى عموميات حول التنمية الفلاحية ثم الإنتقال إلى شرح النظريات والنماذج المفسرة للتنمية الفلاحية إضافة إلى شرح السياسات و الإستراتيجيات الداعمة للتنمية الفلاحية.

الفصل الثاني: ركزنا فيه على كيفية ودور تمويل التنمية الفلاحية والتشغيل وذلك من خلال التطرق إلى مختلف أساليب التمويل الفلاحي مع ذكر أهميته ومصادره لنتقل بعد ذلك لشرح أهم النظريات المفسرة لألية سير سوق الشغل لنصل في المبحث الأخير من الفصل إلى التشغيل في القطاع الفلاحي.

الفصل الثالث: والذي تناولنا من خلاله مختلف السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية في الجزائر وذلك بالتطرق إلى السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية قبل سنة 2000 ثم التطرق لسياسات دعم التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال المخططات التنموية 2019/2000 مع إيضاح أهم أساليب تمويل هذه السياسات.

الفصل الرابع: استعرضنا في هذا الفصل إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر حيث سناولنا هذا الفصل من خلال عرض مختلف نتائج تطبيق السياسات الفلاحية في الجانب الإنتاجي وأثر هذه السياسات على مناصب الشغل في مختلف مراحل الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي من برامج تنمية داعمة للإقتصاد الوطني.

الفصل الخامس: يوضح دراسة قياسية لأثر سياسات دعم التنمية الفلاحية على التشغيل في ولاية تيارت خلال تنفيذ برامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2016/2000.

صعوبات البحث:

- لا يمكن لأي بحث أن يخلو من الصعوبات والعراقيل التي تواجه الباحث أثناء إعدادة للبحث، وفيما يلي يمكن ذكر بعض الصعوبات التي واجهتنا خلال مراحل إعداد هذا بحث:
- . نقص الدراسات المتعلقة بلب الموضوع وبالأخص في مجال ربط سياسات الدعم الفلاحي بالتشغيل .
 - . تضارب الإحصائيات بين الجهات الرسمية مما يصعب على أي مصدر يتم الإعتماد في إعداد البحث.
 - . تعنت موظفي المصالح الفلاحية على مستوى ولاية تيارت في إعطاء الإحصائيات الدقيقة عن الولاية.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول التنمية الفلاحية

تمهيد :

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في إقتصاديات بلدان العالم فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي هي أمة جديرة بالإحترام، لأنها أمة تنطلق من الإهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحضى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة لكونه القطاع الذي يؤثر في بقية القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة .

ولذلك نجد أن الفلاحة تكتسي أهمية كبيرة بينما معدل تنميتها يعتبر شرطا أساسيا في تنمية أي إقتصاد وسيبقى تطورها دائما أحد الأعمال الهامة والأولية لأي إقتصاد حتى يتماشى وحسن تطور وتنمية بقية القطاعات الأخرى.

لذلك نقول رغم ما حصل من تطور وتقدم في المجال الصناعي فإن الفلاحة تزداد أهميتها كمورد أساسي يوما بعد يوم في عالم يتضاعف فيه عدد السكان ومن هذا المنطلق تحتل الفلاحة أهمية خاصة ضمن إستراتيجيات التنمية الإقتصادية المستدامة لأنها مورد للإحتياجات الغذائية، لذا ينبغي العناية بها والإستعانة في تحقيقها بكافة الأصول العلمية والتكنولوجية الحديثة .

وللتعرف على دور الفلاحة في إحداث التنمية الإقتصادية لابد من تحديد مفاهيمها، وإبراز مختلف السياسات التي تعطي الأولوية لمساهمتها بشكل أساسي في رفع معدلات التشغيل والمبينة على عدة متطلبات تسمح للقطاع الفلاحي بالإستجابة لنماذج وإستراتيجيات تنطوي على العوامل الأساسية التي تخدم التنمية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل إبراز مختلف السياسات والنظريات الخاصة بالتنمية الفلاحية وفقا لمدارس الفكر الإقتصادي وكذا دراسة الإستراتيجيات المناسبة لتحقيق أهداف التنمية الفلاحية من خلال ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الفلاحية .

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتنمية الفلاحية.

المبحث الثالث: السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الفلاحية

تعتبر التنمية الفلاحية أحد جوانب أو فروع التنمية الإقتصادية، فمفهومها يكاد لا يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الإقتصادية وأهدافها فقد عرفت التنمية الفلاحية بأنها كافة الإجراءات والعمليات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الإقتصادية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الإقتصادية

لقد أصبحت التنمية الإقتصادية مسألة إجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية منذ الحرب العالمية الثانية، كما أصبحت دراسة التنمية الإقتصادية ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفكر الإقتصادي العالمي¹ وبدأت تستحوذ على إهتمامات الإقتصاديين و السياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية، لذلك ظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي إختصت بدراسة أوضاع التخلف والتنمية من جوانبها المختلفة، وكان من الطبيعي أن تبرز اختلافات فيما بين الإقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية، فكل ينظر لها بمنظاره الخاص لذلك نجد أن مفهوم التنمية قد تطور عبر الزمن وتوسعت مضامينه و تعددت أبعاده فقد عرفها البعض :

بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الإنتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الإقتصادي .

كما يعرفها آخرون أنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الإقتصاد الوطني مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي كما عرفها الإقتصادي أوين إدجار Edgar Owen عام 1987 بأنها لا تقتصر على الجانب الإقتصادي فحسب بل إنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الشعوب في المجتمع.²

التنمية الإقتصادية هي الزيادة الحقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وطويلة والتي غالبا ما تحقق بصورة شامل.

أولا. تعريف هيئة الأمم المتحدة

التنمية هي العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقا للتكامل في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة في التقدم القومي.³

¹ محمد عبد العزيز ومحمد علي ألبلي، التنمية الإقتصادية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، القاهرة، مصر، 1994، ص42

² عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية مصر 2008 ص55

³ مجلة العلوم الإنسانية، www.uluminsania.net

أما التعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل أنها تمثل ذلك التطور البنائي أو التغيير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير حياة كريمة لأفراد المجتمع¹.

وقد يركز هذا التعريف على عنصرين أساسيين هما التغيير البنائي وتوفير الحياة الكريمة، فالتنمية الاقتصادية حسب هذا التعريف يعني إحداث تغيير جذري وجوهري في النسب و العلاقات التي يتميز بها الإقتصاد الوطني مثل معدل الإدخار ومعدل الإستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، و أن هذا التغيير يختلف من مجتمع لآخر حسب حجم ونوع الموارد الإقتصادية المتوفرة في المجتمع، ولهذا فقد أستبدل هدف زيادة الدخل الفردي بهدف تحقيق الحياة الكريمة للفرد لأن مفهوم الحياة الكريمة للفرد يتضمن توفير الإحتياجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاتية للفرد وتوفير حرية الإختيار للفرد في المجتمع.

يشير (مير بالدوين) M. Baldwin: إلى تحليل التنمية الإقتصادية يدور حول الزيادة العامة في الدخل الحقيقي والتغيرات الخاصة التي تصاحبها، بينما يعتقد الفريد وبكس أن في التنمية تنوع هيكلية و إرتفاع في مستوى الأداء الإجماعي، أما محمد مبارك حجير فيعرف التنمية الإقتصادية بأنها عملية بعث وإطلاق لقوى معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا مما تؤدي معه إلى إحداث تغيرات متزايدة في الدخل القومي أكبر من الزيادة الحاصلة للسكان مما يترتب عليه إرتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، و ذلك من خلال التغيرات في الهيكل الإنتاجي والإطار التنظيمي وعرض الموارد الإنتاجية وطلبها².

ومن خلال التعاريف السابقة للتنمية يتضح لنا أنه يتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة تشمل ما يلي³:

1. البعد المادي (الإقتصادي) للتنمية: ويستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف و إكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة.

2. البعد الإجماعي (الإنساني) للتنمية: ويتضمن إجتثاث الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.

3. البعد السياسي للتنمية: حيث يتضمن مفاهيم التحرر من التبعية و الإستقلال الإقتصادي .

4. البعد الدولي للتنمية: ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات و الإتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي.

5. البعد الجديد للتنمية (البعد الحضاري): حيث ينظر إلى التنمية الإقتصادية بإعتبارها مشروعا للنهضة الحضارية.

¹ . خالد عبيدو، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكوثر للطباعة، مصر، 2006، ص42

² . سالم النحفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، الطبعة الثانية، 1987، ص24

³ . أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 1999، ص54

ثانياً: عناصر التنمية الاقتصادية: يمكن حصرها فيما يلي: ¹

1. الشمولية: التنمية لا ترتبط فقط بالجوانب الاقتصادية بل تمتد للجوانب الأخرى الإجتماعية والثقافية والسياسية والأخلاقية كما أنها تتضمن التحديث.
2. الإستمرارية: التنمية لا بد أن تكون لفترة طويلة لأن الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي لا تتأثر بالدورات الاقتصادية ولا تكون نتيجة لها وتستمر لمدة طويلة عن طريق التفاعل بين الطلب على السلع والخدمات و العرض الخاص بها قصد إرساء قواعد التوازن الإقتصادي.
3. العدالة: و هذا بإحداث تحسين في توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع والتخفيف من ظاهرة الفقر وتحسين الخدمات المقدمة للأفراد بحيث تضمن لهم حد أدنى من الدخل الحقيقي في صورة عينية كدعم الغذاء الأساسي وتحسين العناية الصحية ودعم التعليم.
4. تغيير هيكل الإنتاج: و هذا لضمان توسيع الطاقات الإنتاجية بطريقة تراكمية لأن عدد كبير من البلدان النامية تخصص لإنتاج المواد الأولية كالمنتجات الزراعية وإهمال القطاع الصناعي مما يدفعها إلى إستيراد احتياجاتها الصناعية من الخارج وهذا يعني التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ثالثاً. أهداف التنمية الاقتصادية

بما أن التنمية الاقتصادية في حد ذاتها عملية معقدة تتفاعل فيها القوى الاقتصادية والإجتماعية والسياسية منها والعالمية، لذلك تختلف الأهداف باختلاف التركيب الإقتصادي والإجتماعي للمجتمعات كما تختلف باختلاف المراحل التي يمر فيها المجتمع ويمكن تلخيص أهداف التنمية الاقتصادية فيما يلي: ²

1. زيادة الدخل الوطني بصفة عامة وبنسبة تفوق نسبة الزيادة في السكان وبالتالي تتحقق زيادة في الدخل الفردي الحقيقي.
2. إحداث تغير جوهري في الهيكل الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع ويرتكز على ما يلي:
 - أ. تحقيق الإستغلال الأفضل للموارد المناسبة للمجتمع.
 - ب. تحقيق التوازن الرشيد بين الإنتاج السلعي والإنتاج الخدمي.
 - ج. إيجاد نوع من الترابط والتنسيق الفعال بين القطاعات الاقتصادية .
 3. زيادة فرص العمل بالمجتمع بإستمرار للقضاء على مشكل البطالة تدريجياً.
 4. محاولة خفض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وخفض الواردات.

¹ عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975، ص ص، 211، 212.

² محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها وسياساتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 70

5. رفع المستوى المعيشي باستمرار وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية لرفع متوسط الدخل الفردي .

6. إقرار الثبات والإستقرار في الإقتصاديات الوطنية .

ومع ذلك هناك أهداف أخرى أقل أهمية هي¹:

أ. بذل الجهد لرفع مستوى الإنتاجية عن طريق تحسين الصحة العامة وإصلاح النظام الضريبي وتنظيم المواصلات وإحداث بعض التغيرات في الإطار الإجتماعي للسكان وهذا يمكن دمجها تحت بند التنمية الأساسية للإنسان.

ب . تنمية الإنتاجية في الميادين الحالية للإنتاج الزراعي بإدخال الوسائل والآلات الحديثة .

ج . توجيه القوى العمالية وموارد الثروة القومية في البلاد إلى الميادين الإنتاجية الحديثة، إما بتوزيع إنتاج المواد الخام أو بإدخال صناعات جديدة.

د . ومن هذا كله يمكن حصر الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية بالذات في الدول المتخلفة فيما يلي:

. تحقيق السيادة والإستقلال السياسي والإقتصادي.

. زيادة الرفاهية الاقتصادية والإجتماعية للأفراد.

. إستثمار الموارد الطبيعية والبشرية.

. التصنيع.

. التنوع في الصادرات .

. تحقيق العدالة الإجتماعية.

رابعا:متطلبات التنمية الاقتصادية

هناك العديد من المتطلبات العلمية والعملية التي يجب توفرها لإرساء تنمية اقتصادية ومن هذه المتطلبات مايلي:

. التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

. الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة.

. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

. نشر الوعي التنموي بين المواطنين.

¹. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص73

المطلب الثاني: الفلاحة أهميتها، خصائصها وأنواعها

كلمة الزراعة مشتقة من الكلمتين، ager أي الحقل أو التربة وكلمة culture أي العناية و بذلك تكون كلمة agriculture تعني العناية بالحقل أو زراعة الأرض والزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كفلاحة الأرض و زراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية وإقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود و تربية الدواجن والنحل ودودة القز وغيرها، و كذلك تشمل الزراعة أي عمل لاحق يجري بالمرزعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء¹

فالزراعة هي علم وفن و مهنة ومهارة لإستثمار الموارد الأرضية والبشرية، وإنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش

ويعرف البعض الزراعة بأنها عمل وفن فلاحة التربة و تعرف كذلك بأنها علم وفن وصناعة أو مهنة إستغلال الموارد الأرضية و البشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية و الحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالإضافة إلى كونها مهنة أو فن.²

وقد عرفت جمعية الإقتصاد الزراعي الفرنسية الزراعة بما يلي:³

الزراعة هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية

وهناك تعريف آخر جدير بالإعتراف هو أن الزراعة تتضمن كل ما يقوم به الفلاح من :

أ. فلاحة الأرض و زراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية منها أو البستانية.

ب. إنتاج الحيوان الزراعي لإنتاج الألبان و اللحوم و الصوف والجلود.

ج. تربية الدواجن و النحل و القز .

د. أي عمل يجري لاحقا بالمرزعة أو متصل بالعمليات الزراعية المختلفة لإعداد المحصول للسوق وتسليمه للمخازن والعملاء والى شركات النقل لتصديره إلى الخارج .

وقد ركز الإقتصادي زمرمان E. Zimmerman: أن الزراعة تشمل الأعمال المنتجة التي يقوم بها المزارعون أي الذين يقيمون على الأرض للنهوض بعملية الإنتاج و لتحسين عمليات نمو النبات والحيوان وذلك بقصد توفير المنتجات النباتية و الحيوانية المطلوبة للإنسان.⁴

¹ محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1978، ص59

² رحمن حسن الموسوي، الإقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص25

³ جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص ص، 43، 44

⁴ - Lee .R .Martin, Quantitative Methods in Agricultural Economics, 1940s to 1970s , University of Minnesota Press, 1997, p 352

أولا. أهمية الزراعة

للزراعة أهمية عظيمة حيث أنها المصدر الأساسي الذي يمد العالم بالغذاء و المواد الأولية كما أصبحت الزراعة لا تنتج المحاصيل للإستهلاك المباشر فقط بل تنتج للبيع في الأسواق و إستبدالها بما تنتجه المصانع فأصبح الفلاح يعيش في وسط إقتصاد مؤسس على سياسة التسويق بالتبادل التجاري¹.

كما أن من الحقائق الواضحة أن الزراعة كانت من أهم الحرف التي ساعدت الإنسان على الإستفادة من الظرف المحيطة به لكسب رزقه، و إحترفتها جميع الشعوب قبل أن تحترف الصناعة أو أي مهنة أخرى ولم تتقدم أمة من الأمم في الصناعة أو التجارة إلا بعد أن إحترفت الزراعة، عاشت عليها مدة من الزمن و لا يمكن لشعب من الشعوب أن يحيا من دونها رغم ما تقدمه الصناعة من وسائل الراحة والكمال، حيث أن الزراعة كانت ولا تزال من أهم و أوسع الفعاليات الإقتصادية في العالم وهي كذلك من أهم العوامل الأساسية اللازمة لضمان إستمرار و بقاء البشر ولولا الزراعة لكانت الحياة مستحيلة على وجه الأرض.

ومن الناحية الإجتماعية فإن أهمية الزراعة تظهر في تغلغل العمل الزراعي في حياة المزارع فهذه الحرفة، تأثير مباشر على سلوك الزراعة وعلى عادات المزارعين وتقاليدهم و ميولهم فيطبعهم طابع خاص هو الطابع القروي و إختصاصهم بها وهذا يختلف من الحرفتين الرئيسيتين الصناعة و التجارة .

أما من الناحية الإقتصادية فإنها تعتبر المصدر الرئيسي لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء و كساء وسكن كما تغذي كثيرا من الصناعات بالمواد الأولية اللازمة لإستمرار عملها، كذلك تتجلى الأهمية الإقتصادية للزراعة من خلال توفير فرص عمل كثيرة و تعد الزراعة سوقا واسعا لكثير من المنتجات الصناعية.²

. إذ يعد دور الزراعة في التنمية الإقتصادية مركزيا لأن معظم الناس في الدول الفقيرة، يحصلون على معيشتهم من الأرض أو من ناحية أخرى فإن التقدم في القطاع الفلاحي هو مطلب مسبق وأساسي لتحفيز النمو في القطاع الحديث، كما أن فائض المنتوجات الزراعية من القطاع الريفي مطلوبا لإطعام سكان المدن، الذين يتزايدون بإستمرار وكذلك لإستدامة النمو في القطاع الصناعي، كما أن النمو في الإنتاجية الزراعية يطلق العمال في الريف للإنتقال من الريف إلى المناطق الحضرية، بوصفهم عمالا في القطاع الصناعي و عندما تبدأ عملية التنمية الإقتصادية فإن الزراعة تميل إلى أن تنمو ببطء أكثر من نمو قطاع الصناعة التحويلية و قطاع الخدمات.

¹. جواد سعد العارف، الإقتصاد الزراعي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، صص، 82، 83.

². رحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص41.

لذلك تعد تنمية القطاع الزراعي أمراً حيوياً لزيادة دخل الناس اللذين بقوا في الريف و تحسين نوعية حياتهم لأن الصادرات الزراعية يمكن أن تساعد البلد النامي أن يحصل على عملة أجنبية ثمينة وهذا يسهل على البلد إستيراد السلع الرأسمالية الضرورية لتطوير رأس المال في البلد .

ويمكن أن تلعب الزراعة دوراً مهماً في توسيع حجم السوق المحلي الضروري لتطوير قطاعات أخرى في الاقتصاد الدولي وخاصة القطاع الصناعي.¹

ثانياً: خصائص الزراعة

تختلف الزراعة عن غيرها من الحرف الإنتاجية بأنها تتصف بسمات و خصائص تميزها عن غيرها من الحرف الأخرى، وقد تشترك بعض هذه المهن بسمات معينة إلا أنها تكاد أن تكون هي الحرفة الوحيدة التي تنفرد بمجموعة من الخصائص التي لا يمكن لأي حرفة أن تتسم بها لأن الزراعة تعد أكبر صناعة في جميع القطاعات الاقتصادية ولها خصائص تنفرد بها عن غيرها من تلك الفعاليات الاقتصادية و التي يسهل عليها فهم طبيعة المشكلات الزراعية ووضع المعالجات و الحلول لتلك المشكلات ينبغي التعرف على تلك الخصائص من خلال شرح أهمها:

1. المنافسة التامة

تتصف أسواق المنافسة التامة بعدد المنتجين عارضي السلعة و تعدد المستهلكين طالبيها بحيث يكون دخول أو خروج أي منتج أو مستهلك غير مؤثر في الكميات المنتجة أو المطلوبة و بالتالي ليس له أي تأثير في السعر السائد في السوق وهذه الشروط متوفرة في النشاط الزراعي، بحيث يقوم بممارسة هذا النشاط عدد كبير من المزارعين في مزارع عادة ما تكون مساحتها صغيرة ومنتشرة على مساحات بعيدة بعضها عن بعض و يشمل إنتاج كل مزارع جزءاً ضئيلاً من إجمالي الإنتاج الزراعي، وهذا ينطبق على كل نوع من أنواع المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية ومن الصعب تحت هذه الظروف أن يتم الإتفاق بين المزارعين على سياسة معينة في الإنتاج أو التسويق كذلك بالنسبة للكمية التي ينتجها المنتج، أما إذا أراد أحد المزارعين أن يغير منها فإن تأثير ذلك في حجم الإنتاج الزراعي الكلي يكون ضئيلاً لدرجة أن الكمية المعروضة من المنتج الزراعي في الأسواق لن تتأثر، وبالتالي لا يتأثر السعر السائد في السوق.²

2. ضخامة التكاليف الثابتة بالنسبة للتكاليف المتغيرة في الزراعة

تختلف الزراعة عن غيرها من الفعاليات الاقتصادية من حيث أن الجزء الأكبر من التكاليف الكلية فيها لا يتغير مع تغير إنتاجها و يسمى هذا الجزء من التكاليف بالتكاليف الثابتة أما التكاليف الأخرى التي تتغير

¹ محمد صالح القرشي، علم إقتصاد التنمية، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص، 275، 276.

² مطانيوس حبيب، رانية ثابت الدوري، إقتصاديات الزراعة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1996، ص، 27.

بتغير الإنتاج تسمى بالتكاليف المتغيرة و التصنيف التالي يوضح طبيعة و محتويات كل نوع من هذه التكاليف¹.

أ. التكاليف الثابتة: و تشمل

- ريع الأرض و إيجار العقار.
- الفائدة على الأموال المستثمرة في المعدات والآلات الزراعية والحيوانات.
- الإستهلاك أو الإندثار بالنسبة للمباني والآلات .
- التأمين على المباني والمكائن والحيوانات.
- الضرائب على الأرض وعلى الملكية الشخصية.
- تكاليف العمل يؤديه أفراد عائلة .

ب. التكاليف المتغيرة:

تشمل التجهيزات الجارية مثل البذور والأسمدة ، و أجور العمال من غير أفراد عائلة المزارع ، وأجور الخدمات الأخرى و الترميمات في المباني والإصلاحات على الآلات التي تتغير مع إستعمال هذه المباني والآلات وتصنيف التكاليف على هذا النوع يوضح لنا طبيعة و وظيفة كل من هذه الأنواع من التكاليف ولكنه لا يبين لنا الأهمية النسبية لكل نوع من العملية الإنتاجية، والمعروف عن الزراعة أن التكاليف الثابتة كتكاليف المباني والآلات والعمل الذي يؤديه أفراد العائلة هي أكبر بكثير من التكاليف المتغيرة لدرجة أن نسبتها قد تصل إلى 70 بالمئة أو أكثر من مجموع التكاليف .

3. إرتباط العمل و المعيشة الريفية

من الأمور الشائعة في الزراعة هي إندماج منزل المزارع بحقله فالمنزل غالبا ما يكون داخل المزرعة أو متصل بها، و سبب ذلك يعود إلى أن بيت المزارع يعتبر بمثابة المركز الذي يدير منه المزارع مزرعته ويشرف على عملياته الزراعية، وهكذا نجد أن العمل الزراعي يتغلغل في صميم حياة ومعيشة من يباشره فهناك صلة وثيقة بين العائلة والمزرعة أو بين معيشة الفلاح ومهنته ويترب على هذه الصلة الوثيقة أن يصبح من الصعب معرفة ما يصرف من دخل المزرعة على الأمور الإستهلاكية، كمعيشة العائلة وبين ما يصرف لشراء عوامل الإنتاج اللازمة للإنتاج الزراعي و بسبب هذا الارتباط المباشر بين البيت و المزرعة، لا تعتبر الزراعة مهنة فحسب بل هي أيضا طريقة من طرق الحياة، وتوفر الزراعة للفرد المشتغل فيها ولعائلته نوعا من الضمان و التأمين الكافيين فتزوده بمسكن يعيش فيه ودخل عملي مستقر يتوفر فيه الطعام والوقود والملبس، فهو

¹. جواد سعد العارف، الإقتصاد الزراعي ، مرجع سبق ذكره، ص88.

بذلك يستطيع حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية من تدبير أمور معيشتة بسهولة بالإضافة إلى إستمتاعه بشمرة جهوده ماديا ونفسيا.¹

4. إندماج الإدارة و الحيازة في الزراعة

إن طبيعة العمل الزراعي تجعل من الضروري قيام المزارع بوظيفتي الإدارة و الحيازة في أن واحد و هذا ما لا تجده في المنشآت الصناعية و التجارية الحديثة، حيث أن الإدارة تكون منفصلة عن الملكية في التجارة و الصناعة و غالبا ما يعمد المالكون بالإدارة إلى جهة أخرى و لكن هذا الإجراء قد يتم في المزارع الكبرى وإلا لن يكون له أثاره الاقتصادية في الزراعة.²

5. عدم تجانس السلع الزراعية و صعوبة توحيد نمطها

إن توحيد النمط أي تماثل الوحدات المنتجة لا يمكن تطبيقه في المنتجات الزراعية بنفس السهولة التي يطبق فيها على السلع الصناعية فإستعمال الطرق و العمليات الميكانيكية في الصناعة يجعل من الممكن إنتاج كميات كبيرة من السلع المتماثلة من حيث الشكل و الحجم و النوعية، أما في الزراعة فإننا نجد أن صفات المحصول الواحد قد تختلف من سنة إلى أخرى و من منطقة إلى منطقة ومن مزرعة إلى مزرعة أخرى مما يجعل التجانس في الصفات معدوما في مجموع المحصول الواحد.³

6. ضعف مرونة عرض المنتجات والطلب عليها:

من الصفات الملازمة للزراعة التي تنتج عنها بعض المشاكل المهمة وهي ضعف مرونة الطلب والعرض في منتجاتها بدرجة كافية، ويقصد الطلب والعرض درجة التغيرات الحاصلة في الطلب على المحاصيل الزراعية أو في عرضها في حالة تغير أسعارها.

ويعتبر الطلب و العرض مرنا إذا أدى تغير قليل في ثمن إحدى السلع إلى تغير كبير في الكمية المطلوبة منها أو الكمية المعروضة للبيع، ويقال عندئذ أن الطلب على هذه السلعة مرنا أو أن لهذه السلعة عرضا مرنا، أما إذا كان التغير في كمية السلعة المطلوبة أو المعروضة للبيع أقل من كمية التغير في ثمنها قيل لتلك السلعة طلبا و عرضا غير مرنا، والمرونة يمكن قياسها عن طريق إيجاد ما يسمى بمعامل المرونة وهو العلاقة بين معدل التغير في الكمية المطلوبة أو المعروضة من السلعة، وبين معدل التغير في سعرها و بصورة عامة يمكن القول أن الطلب على السلع الصناعية يكون مرنا، بينما يكون الطلب على معظم المحاصيل الزراعية غير مرنا كون المحاصيل الزراعية من ضروريات الحياة وليست كمالية.⁴

¹ - Mohamed Behnassi , SHabir A ,Sustainable Agricultural Development, Springer,EDP Sciences ,2011,p65

² . جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص47

³ . جواد سعد العارف ، الإقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص85

⁴ . رهن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص33

7. زيادة معدلات الخطورة في الإنتاج الزراعي

تتميز الزراعة بإرتفاع معدلات الخطورة إذا ما قورنت بغيرها من الفعاليات الإقتصادية الأخرى ويرجع السبب في ذلك إلى جملة من العوامل كالجفاف، و الأمطا، البرد الشديد، و الفيضانات و الحشرات و الأوبئة و الأمراض النباتية و الحيوانية، و ينعكس ذلك على إرتفاع نسبة عنصر المخاطرة في الإنتاج الزراعي الأمر الذي يجعل المشاريع الزراعية مقارنة بالمشاريع غير الزراعية معدومة، من خدمات التمويل و بسبب اللايقين الذي تتصف به المشاريع الزراعية و عزوف كثير من شركات التأمين على المشاريع الزراعية.¹

8. صعوبة تحديد كمية الإنتاج في الزراعة

من الصفات العامة المتأصلة في الإنتاج الزراعي هي تقلب كمية الإنتاج، من سنة إلى أخرى أو من موسم لآخر بسبب تأثير العوامل الحيوية والطبيعية ولذلك يعتبر من الصعوبة بمكان التنبؤ بالحصول السنوي.

9. تناقص الغلة الزراعية

يخضع الإنتاج الزراعي إلى قانون تناقص الغلة و هذا يعني أن الإنتاجية الزراعية تتجه إلى إنتاج غلة متناقصة بعد أن تتم زراعة معظم الأراضي الصالحة للإستغلال، وذلك بالعكس ما هو عليه في الصناعة حيث نجد أن قابليتها الإنتاجية تزداد كلما إتسع نطاق إستخدام رأس المال، في العمليات الإنتاجية ولذلك يقال إن الصناعة تخضع لقانون تزايد الغلة و إن تأثير قانون تناقص الغلة فيها ضعيف جدا ولا يظهر مفعوله بنفس السرعة التي يظهر فيها في الزراعة.²

10. التقدم العملي بطيء الأثر في الزراعة

الزراعة فرع مهم من فروع الإنتاج العملي و تحتاج التجارب الزراعية إلى وقت طويل لمعرفة سبب التغيرات الطبيعية، ولذلك بقي الجهل مخيما على الزراعة أطول مما هو مخيم على الصناعة.³

11. موسمية الإنتاج الزراعي

تعود موسمية النشاط الزراعي إلى كون هذا النشاط يمارس على الكائنات الحية الحيوان أو النبات، فقد وصف أحد الإقتصاديين الزراعيين قائلا الزراعة هي جهد الإنسان الذي يمارسه على الكائن الحي من أجل تحويل المادة الجامدة إلى مادة حية قابلة لإشباع حاجات الإنسان، بواسطة إدخال الأرض في سلسلة التحويلات، وهكذا فإن إنتاج السلع الزراعية يتضمن مراحل زراعية وأخرى صناعية غير أن المراحل الصناعية تابعة للمراحل الزراعية، فإذا فرضنا أن التخزين والتبريد عمل صناعي يمكن ممارسته في أي وقت فإنه تابع

¹. مطانيوس الحبيب، رانية ثابت الدوري، مرجع سبق ذكره، ص34

². رهن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص40

³. جواد سعد العارف، الإقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص90

لوجود المنتج الزراعي المطلوب تخزينه، ولا يمكن إيجاد هذا المنتج إلا ضمن شروط معينة و هذه الشروط منها ما هو بيولوجي متعلق بالكائن الحي ومنها ما هو طبيعي متعلق بالوسط الجغرافي وكلا النوعين يجعل حرية الإنسان محدودة، في إختيار الكائن الحي الذي يمارس عليه نشاطه أو في إختيار الوقت الذي يمارس فيه هذا النشاط.¹

ثالثاً: أنواع الزراعة

تختلف الزراعة من دولة لأخرى نتيجة لوفرة أو ندرة الأرض الصالحة للزراعة أو نتيجة لإختلاف وتباين السياسات الزراعية.²

1. من حيث المساحة:

تختلف طرق الزراعة من منطقة لأخرى تبعاً لمدى وفرة الأرض أو ندرتها بالنسبة إلى الأيدي العاملة و يمكن أن نميز بين نوعين رئيسيين:

أ. الزراعة الكثيفة:

تنشأ الزراعة الكثيفة في الأماكن التي يزدحم بها السكان وترتفع قيمة الأراضي الزراعية، كما هو الحال في أحواض الأنهار الرئيسية ويختلف هذا التنوع في الزراعة من إجهاد الأرض ويفسح لها مجالاً لتحسين محصوليتها .

ب. الزراعة الواسعة:

تقوم هذه الزراعة في المناطق التي تتوفر فيها الأراضي الزراعية مع قلة السكان ومع توفر الآلات، تزرع تلك الأراضي الواسعة حيث الآلات تعوض عن قلة السكان غير أن إنتاجية هذه الأراضي أقل منها في مناطق الزراعة الكثيفة.

2. من حيث الإستقرار: ونجد في هذا النوع الزراعة الثابتة و الزراعة المتنقلة

أ. الزراعة البدائية المتنقلة: يتوقف نوع الزراعة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلاً تحدث الزراعة المتنقلة في الأقاليم الإستوائية التي يقوم المزارعون فيها بإقتلاع الغابات و زراعة الأرض فإذا إستنفذت خصوبة الأرض هجروها و إنتقلوا إلى أراضي جديدة غيرها.

ب. الزراعة الثابتة: الأصل أن تستمر رقعة الأرض في الإنتاج الزراعي لمدة طويلة طالما يقوم الإنسان بزراعة المحاصيل المناسبة، و يستخدم الطرق العلمية من دورة زراعية لأخرى وهكذا يتصف هذا النوع من الزراعة بالإستقرار و الإستمرار و تصبح علاقة المزارع بأرضه قوية حيث يقيم عليها مسكنه و يأوي فيها حيواناته .

¹ سالم النحفي، التنمية الإقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، العراق، ط2، 1987، ص35.

² مدحت محمد العقاد، محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1980، ص ص 129، 133.

3 من حيث السياسات الزراعية: تختلف السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى و يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الزراعة:

أ. الزراعة المتنوعة: في هذا النوع من الزراعة ينتج المزارع عدة محاصيل بعضها يحتاج إليه والبعض الآخر للسوق، فهو يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد ومن فوائدها:

. المحافظة على خصوبة التربة . توزيع العمل على فصول السنة . إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته . تجنب الخسارة الحتمية . الجمع بين عدة مشاريع يساعد على الاستفادة من نتائج أحد المشاريع . يصبح دخل المزارع موزع على مدار السنة .

ب . الزراعة المتخصصة: وهي التي تخصص بزراعة محصول معين كمزارع الشاي و البطاطا والبن وغيرها ومن أهم فوائد التخصص مايلي :

. يسهل عمليات الزراعة كالحرثة والحصاد والري والمكافحة .

. يسهل عملية تصنيف المحصول .

. يساعد على قيام الأبحاث العلمية والدراسات ويسهل عملية التسويق.

. يزيد من مهارات المزارع .

ج . المزارع المختلطة: وهي المزارع التي تنتج محاصيل نباتية و منتوجات حيوانية ويتم التصنيف بينها بواسطة خطة مزرعية واحدة، ويكون الدخل ناتج من بين المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، كما أن هذا النوع من المزارع يكون متكاملًا وهذا النوع يماثل المزارع المتنوعة غير أنه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة.¹

المطلب الثالث : مفهوم التنمية الفلاحية

من الصعب تحديد تعريف دقيق وموحد للتنمية الفلاحية نظرا لتطرق العديد من المفكرين الإقتصاديين إلى مفهوم التنمية الزراعية ومن أبرز تلك المفاهيم أو التعاريف نذكر ما يلي :

التنمية الزراعية هي مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلى أحسن إستخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة وتحقيق الإرتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى مرتفع لأفراد المجتمع.²

كما يعرفها المنجد الزراعي: بأنها تطور الزراعة والمزارعين في المجالات الإقتصادية والتقنية والإجتماعية، وفي الأجهزة التي تساهم في هذا التطور في البادية .

¹. كامل البكري وآخرون ، الموارد و إقتصاديتها ، دار النهضة العربية بيروت لبنان، دون سنة نشر، ص 87 .

². عماري الزهير ، عامر أسامة، دور التامين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000/2012 ، مداخلة ضمن

فعاليات المنتدى الدولي حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف ، 2014، ص7

فيعرفها الإقتصادي موبيز Mobis: بأنها تحسين حجم الإنتاج الإجمالي لبعض المنتجات ويتحقق هذا التحسين من خلال الإستغلال الجيد للأرض.

وإنطلاقا مما سبق فإن التنمية الزراعية تركز فقط على الإنتاج دون المزارعين ويجب أخذ كل هذه المحددات بعين الإعتبار لأنها تدخل ضمن محيط الطبيعة كنسق مركب فلا تنمية زراعية بدون تنمية المزارعين.¹

أما موريز Moritz: فيعرف التنمية الفلاحية على أنها تستهدف بالأساس إلى الرفع من مستوى المحاصل عن طريق تطوير الإنتاجية بإستثمار جيد للأراضي وباقي العوامل الأخر بالطبع، فهذه التنمية تضع ضمن أولوياتها البعد البيئي .

كما تعرف التنمية الفلاحية بأنها تلك العملية التي تهدف إلى تنمية الإنتاج الزراعي بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية بإستصلاح الأراضي أو بزيادة إنتاجية الأرض أو بهما معا.

فالتنمية الزراعية تنصرف إلى كافة الإجراءات التي من شأنها تطوير القوى المنتجة لإحداث زيادة في الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية ويمكن التمييز بين نوعين من وسائل التنمية الزراعية :

التمييز الأول: هو إعادة تنظيم العلاقات الزراعية في الريف.

التمييز الثاني: زيادة الموارد الزراعية المستخدمة في الريف.

فرغم بقاء الموارد الزراعية فيما هي عليه يمكن حدوث زيادة في الإنتاج بإعادة تنظيم العلاقات الإجتماعية وترشيدها بشكل يساعد على زيادة الإنتاج وتقليل كلفته.²

كما يقصد بالتنمية الزراعية، إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية مما يضمن تحقيق وإشباع الحاجات البشرية للأجيال القادمة³

فمثل هذه التنمية تصون الأرض الزراعية تجاه المصادر الوراثية لأصول النبات والحيوان وتحافظ على البنية الطبيعية، كما تتميز التنمية بأنها ملائمة فنيا وصالحة إقتصاديا ومقبولة إجتماعيا .

أولا. متطلبات التنمية الفلاحية

يلزم لتحقيق التنمية الفلاحية مجموعة من المتطلبات يمكن إيجازها فيما يلي:⁴

يجب خلق فعالية في القطاع الفلاحي من خلال تشجيع الشباب على العمل في هذا المجال وتموين فلاحين وإطارات وإستخدام الوسائل الحديثة في القطاع بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالقوانين الخاصة بالعقارات .

¹ العزة بنة محمد محمود، تقييم دور المرأة في التنمية المحلية، مذكر تدخل ضمن متطلبات نيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المولي إسماعيل، مكناس المغرب، 2005/2000، ص 33، 34.

² عبد الوهاب مطر الداھري، إقتصاديات الإصلاح الزراعي، مطبوعات جامع بغداد، العراق، دون سنة نشر، ص 61

³ منصور حمدي أبو على، الجغرافيا الزراعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص 310

⁴ باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 2، ورقلة، الجزائر 2003، ص 109

ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها تحقيق ميزتين، الأولى: من خلال توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف الفلاحين وإمكانياتهم التي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهماتها في جلب مدخرات الفلاحين أما الميزة الثانية: فتتمثل في توفير مصادر متنوعة للحصول على القروض للقطاع الفلاحي.

ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجها مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتخزين والتسويق وبالتالي رفع الإنتاجية الفلاحية. العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك من أجل خلق توازن في القطاع الفلاحي لما تلعبه الأسعار من أدوار مهمة.

العمل على توفير الهياكل القاعدية لدفع عجلة التنمية خاصة ما يتعلق بالنقل والمواصلات.

ثانياً: مقومات التنمية الفلاحية

تحتاج التنمية الفلاحية إلى مقومات طبيعية كالأراضي الزراعية والموارد المائية والظروف المناخية ومقومات حيوية كالثروة النباتية والحيوانية وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي :

1. الأراضي الزراعية:

تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي مما يجعلها ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية والقيام بإستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور هي¹:

. محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي)

. محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)

. محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الراسي)

حيث يختلف تطبيق هذه المحاور من دولة لأخرى، فالدول النامية تركز على المحور الأول مما يجعلها تحتاج إلى إستثمارات ضخمة ليس لإستصلاح الأراضي بل لتوفير البنية التحتية، أما الدول المتقدمة فتعتمد وتركز على المحور الثاني والثالث وذلك لإعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية ولهذا فعلى الدول النامية أن تحذو حذو الدول المتقدمة بتطبيقها للمحور الثاني والثالث الذي يتيح لها أكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لإستخدام الأراضي الزراعية وبأقل تكلفة .

¹ نمري خلف بن سليمان، شركات الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة الشباب، جامعة الإسكندرية مصر، 2000، ص100

2. الموارد المائية:

تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الفلاحية وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وإنخفاض كفاءة إستخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على إستخداماتها¹ والمتمثلة فيما يلي:

. إنخفاض معدلات نمو السكان .

. التغيرات المناخية التي يشهدها العالم وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة .

. التطور الحضاري وغير المسبوق بسبب تحسين المستوى المعيشي لغالبية سكان العالم.

. الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت إلى إستنزاف الموارد المائية .

. عدم إستخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية .

. غياب ثقافة ترشيد إستخدام المياه والمحافظة عليها .

هذه المشاكل والضغوطات ومحدودية الموارد المائية تفرض على الدول ضرورة رفع كفاءة إستعمالها بشكل عام وفي تنمية القطاع الزراعي بشكل خاص من خلال القيام بمايلي:

. تحسين كفاءة البنية التحتية لأنظمة الري بإتباع النظم الحديثة في الري .

. إتباع طرق إنتاجية المحصول التي تقتصد من مياه الري وتخفيض التكاليف .

. تغيير الصورة المتداولة على أن الزراعة تهدر المياه.

. تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود وإنشاء الحواجز المائية وحفر الآبار و وضع سياسة شاملة ومستدامة لتسيير هذا المورد الهام .

. توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائية والإهتمام بالثروة المائية.

3. الثروة الحيوانية والنباتية :

يعتبر توفير الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية لأن الهدف الأساسي لأي نظام إقتصادي هو السعي لتحقيق الرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع من خلال الإرتقاء بكفاءة إستثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها لضمان إستمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية الإقتصادية للقطاع الفلاحي وحتى يمكن إستثمار هذه الموارد الإنتاجية الزراعية بالكفاءة الإقتصادية، حيث يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذه الإستثمارات من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي

¹ . غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه في العلوم

الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص10

الذي يفى بمتطلبات الأسواق وتحقيق الإستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء بإحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية.¹

ثالثاً: الإطار الملائم للتنمية الزراعية

لا يمكن الحديث عن التنمية الزراعية بمعزل عن موضوع التنمية الإقتصادية فالقطاع الفلاحي هو قطاع إقتصادي مرتبط بباقي الأنشطة الإقتصادية يتأثر بها ويؤثر فيها، فالزراعة المتخلفة في أقطار العالم الثالث هي إنعكاس للإقتصاد المتخلف لذلك لا يمكن أن نتصور وجود قطاع زراعي متطور في ظروف يعاني فيها الإقتصاد من تخلف القوى المنتجة و إنخفاض الإنتاجية في قطاعاته المختلفة و لذلك فإن الظروف الملائمة للتنمية الزراعية تعتمد أساساً على وجود المناخ الملائم للتنمية الشاملة للإقتصاد و أن المناخ الملائم يستدعي².

1. إزالة معوقات التنمية:

لا يمكن إزالة جميع معوقات التنمية في المراحل الأولى، إذ تتم معالجة تلك المراحل تدريجياً كلما حققت التنمية خطوة في طريق تحقيق أهدافها كالقضاء على ظاهرة البطالة المقنعة في الزراعة و سوء مستويات التغذية و إنخفاض متوسط الدخل الفردية، ولكن هناك معوقات أخرى تزول إعتباراً من المراحل الأولى للتنمية من خلال إزالة مظاهر الإقتصاد المزدوج والحد من التزايد السكاني و تغيير الأنماط السلوكية ذات الأثر السلبي على الإقتصاد والمجتمع وتهيئة البيئة السياسية الصالحة عن طريق توفير الإستقرار السياسي و شعور المسؤولين بواجباتهم تجاه تحقيق الرفاه والتقدم لأبناء الشعب.

2. إنشاء الهياكل الأساسية للإقتصاد:

تستدعي التنمية الإقتصادية الزراعية إنشاء الهياكل الأساسية أو مشروعات الرأسمال الإجتماعي و التي تتمثل بوجود الخدمات و التسهيلات و الأجهزة التي تعتبر شرطاً جوهرياً لنجاح المشروعات المختلفة في تطوير إنتاجها لأن إنشاء الهياكل الأساسية يرفع بعملية التنمية سريعاً إلى الأمام إذ يترتب على إنشاءها وفورات خارجية تنتفع بها المشروعات القائمة في مجال تخفيض متوسط الكلفة الإنتاجية و يحفز على القيام بإنشاء مشاريع جديدة للاستفادة من تلك الوفورات الخارجية.

3 تغيير البنية الإقتصادية للدولة:

البنية الإقتصادية للدولة هو طريقة تكوينها من الناحية الإقتصادية أي طبيعة العلاقة بين الأنشطة الإقتصادية و الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة، أن التغيير في البنية الإقتصادية للدولة يحدث تلقائياً مع

¹ حمدي سالم، التحرير النهائي حول الأمن الغذائي، مشروع المساعدة في التحرير المؤسسي والسياسات الزراعية، دمشق، سوريا 2000، ص7

² عزيز شاهو إسماعيل، سياسة التنمية الزراعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 1981، صص، 100، 101.

الخطوات التنموية و لكن بأسلوب تدريجي و بطيء لذلك على المعنيين بشؤون التنمية إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإحداث التغيير السريع لتلك البنية و بالإتجاه المطلوب بهدف تهيئة الإطار الملائم للتنمية الزراعية.

رابعاً: أهداف التنمية الزراعية

إن زيادة النمو الفلاحي المستمر يحقق إرتفاعاً في دخول العاملين في حقل الفلاحة و خاصة أبناء الريف، وكذا عدالة توزيع الثروات المادية ووضع الزراعة في خدمة التنمية الإقتصادية وفق سياسات وبرامج خاصة بالتنمية الفلاحية و التي قد تساهم بنسبة كبيرة في التنمية الإقتصادية الشاملة أو بصورة عامة نجد أن عملية التنمية الفلاحية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الفلاحي وهذا كون معظم البرامج التنموية الخاصة بالسياسات الفلاحية تهتم بالمؤشرات الإقتصادية الفلاحية و التي تأتي فيمايلي¹:

1. الأهداف الإقتصادية:

- . توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الفلاحية.
- . زيادة الإستثمار في القطاع الفلاحي.
- . تعزيز التكامل بين الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني.
- . توفير فرص و مجالات عمل جديدة في القطاع الفلاحي.
- . زيادة دخول الفلاحين و العاملين في النشاطات الفلاحية المساندة
- . عدالة توزيع عوائد التنمية بين الفلاحة و باقي القطاعات و داخل القطاع الفلاحي
- . زيادة الإنتاجية و خفض تكاليف الإنتاج.
- . تحسين تنافسية المنتجات سعرياً و نوعياً لتمكينها من المنافسة في السوق المحلي و الأسواق التصديرية .
- . زيادة الإنتاج الفلاحي و رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.
- . رفع درجة الاعتماد على الذات وتحسين الميزان التجاري الفلاحي.
- . تحقيق التكامل بين قطاع الفلاحة و باقي قطاعات الإقتصاد سيما التصنيع الفلاحي.
- . موازنة العرض من الإنتاج المحلي مع الطلب في الأسواق.

2. الأهداف الإجتماعية: نذكرها فيمايلي:

- . الحد من الهجرة من الريف الى المدن.
- . زيادة مساهمة المرأة في التنمية الفلاحية.
- . تأهيل الفلاحين و العاملين في الفلاحة فنياً و إجتماعياً لتطوير استعدادهم المعرفي وقدراتهم على المساهمة الفعالة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المتكاملة

¹. عوفي طعيمة، الإستراتيجية الوطنية كمظلية للتنمية الزراعية المستدامة، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن

العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، أكتوبر 2003، ص 71، 72.

. تحسين الخدمات الصحية والتعليمية و الإجتماعية و الظروف المعيشية لسكان الريف.

3 الأهداف البيئية: يمكن إنجازها فيما يلي:¹

. المحافظة على المواد الأخرية والمائية والغطاء النباتي وإستغلالها ضمن حدود قدرتها على التحديد من أجل إدامة قدراتها الإنتاجية وتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية .
المحافظة على التنوع الحيوي وإستغلاله في تكامل وتدعيم التنمية الفلاحية .
. تحسين إمكانية و قدرات قطاع الفلاحة الفنية والإدارية على تدارك التداعيات البيئية المحتملة وإستيعاب نواتجها .

من هذه الأهداف نستنتج أن التنمية الفلاحية تسعى للوصول إلى مايلي:²

أ. تحقيق الفائض الفلاحي: أي وجود فرق إيجابي بين حجم الإنتاج الفلاحي و الحجم الضروري لمعيشة السكان بحيث يتم توجيه هذا الفائض إلى مهام اقتصادية أخرى .
ب. تعتبر كمصدر للعملة الصعبة: و ذلك عن طريق الصادرات عند تحقيق فائض من الإنتاج فانه يتم تصديره مقابل ذلك يتم الحصول على العملة الصعبة.

ج. مصدر للقوة العاملة: حيث تضع الفلاحة مجموعة كبيرة من اليد العاملة مما تساهم في الحد من البطالة خصوصا أن غالبية سكان الدول النامية يشتغلون في الزراعة كما أن الفائض الغذائي المتشكل في الزراعة هو الذي يحدد عدد العمال الممكن تشغيلهم خارج نطاق الزراعة .

خامسا شروط تحقيق التنمية الفلاحية:

إن المهمة الأساسية التي قد يلعبها القطاع الزراعي على مستوى القطاع الزراعي هو توفير الغذاء للسكان وضمان حد أدنى من الأمن الغذائي للبلد لأن التبعية الغذائية ليست ظاهرة حتمية بالنسبة لأي بلد له تبعية غذائية للعلم الخارجي وبما أن الهدف الأساسي للسياسة الزراعية لأي بلد هو الرفع من الإنتاج الزراعي وهذا قصد تلبية حاجيات شعبها من الغذاء ولكن لا يتأتى هذا إلا بتنمية القطاع الزراعي وكما يتحقق هذا يجب أن يمر بالمراحل التالية:³

أ. المرحلة الأولية: في هذه المرحلة تنصب الجهود الدولية في تخصيص أحجام معتبرة من الإستثمارات للهياكل القاعدية، أي الهياكل الموجودة على مستوى الريف وهذا من الري وحفر الآبار وبناء السدود

¹ علي جدوع الشرفاوي، مبادئ الإقتصاد الزراعي، إصدارات المطبعة الوطنية، الأردن، 2006، ص304.

² خلف سليمان بن صالح خضر النمري، التنمية الفلاحية في ضوء الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، الأردن، 1995، صص، 65، 66.

³ رشيد مراد، محاولة تقييم التنمية الفلاحية ببلدية الروبية 1980/1997، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 1999/1998، ص 33 .

وتشييد الطرق لتسهيل الحركة من المزرعة إلى مختلف العمليات الأخرى المرتبطة بالمزرعة ، وكذلك إجراء بحوث ودراسات حول هذا الميدان.

ب . مرحلة الانطلاق: عندما يتحقق الإستثمار العام في الري ، الهياكل القاعدية والبحث يشعر الفلاحون بارتفاع مداخيلهم فإن القطاع الخاص يهتم بالزراعة ، وبالخصوص تنصيب إستثماراتهم في حفر الآبار وبيع الآلات الزراعية وإيجارها ونشير إلى أن حجم الإستثمارات في القطاع الزراعي يرتبط بمدى فعالية السياسة السعرية في هذا القطاع ، إذ يجب تدعيم القطاع الزراعي بالموارد المالية والبشرية من خلال الإستثمار في مجال الري والبحث العلمي ، الهياكل القاعدية من اجل تحسين الإنتاج و الإنتاجية في المراحل الأولى على الأقل وبعدها تنتقل هذه الإنتاجية إلى القطاعات غير الزراعية عن طريق السوق ، ففي هذه الحالة تظهر فرص عديدة للإستثمارات ، وهذا بسبب الفائض في عوائد المنتوجات الزراعية ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي المرحلة التي يتكامل فيها القطاع الزراعي مع مختلف العمليات الأخرى للإقتصاد الوطني .

ج . مرحلة التكامل القطاعي : في هذه المرحلة نجد التكامل والتنسيق بين السياسات الإقتصادية من شأنها التقليل من النزوح الريفي نحو المدن وإقامة التوزيع العادل للمداخيل ، وتعد سياسة القروض وسيلة لتشجيع الإستثمارات كإنشاء وحدات الإنتاج الزراعي ، الصناعي للخوص ، فبفضل إدماج التكنولوجيا و إستعمال البيوتكنولوجيا حققت الدول المتقدمة مرحلة مزدهرة.

المبحث الثاني: النماذج والنظريات المفسرة للتنمية الفلاحية

لقد تعددت الآراء والأفكار حول تفسير التنمية الفلاحية من خلال النماذج التي تفسر تطور النظريات حول التنمية الفلاحية ولذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى بعض النظريات الحديثة والتقليدية في تفسير التنمية الفلاحية .

المطلب الأول: نظرية شولتز ونظرية دانديكيا

يمكن ذكر أهم ما جاء به شولتز و دانديكيا من أفكار وآراء حول التنمية الفلاحية بإختصار فيما يلي :

أولا: نظرية شولتز (Schultz)

إن ما جاء به شولتز من أفكار حول تطوير الزراعة التقليدية تعد الأكثر تأثيرا في السياسات التي تهدف إلى تطوير الزراعة التقليدية، كما حاول تفسير السلوك الإقتصادي للفلاح في المجتمعات الزراعية الفقيرة، بحيث شرح العديد من الحقائق الخاصة بالزراعة التقليدية، إلا أنها أهملت ولم تعطى مكانتها الحقيقية لأنه ذهب في هذا الإطار إلى تعريف الزراعة التقليدية بأنها ذلك القطاع الفقير الذي يتصف بتوازن خاص طويل الأمد بالنسبة إلى توزيع عناصر الإنتاج المتوفرة لدي الفلاحين.

ويقصد شولتز بالتوازن الطويل الأمد الخاص بالزراعة التقليدية ذلك التوازن الذي يشبه التوازن الكلاسيكي الطويل الأمد في حالة السكون أو القريب جدا من التوازن الكلاسيكي طويل الأمد. ويرى فيه بأنه التوازن الذي قد يحققه الإقتصاد أو أي قطاع من قطاعاته عند نفاذ جميع الفرص الإقتصادية المتاحة والخاصة بالأسلوب الإنتاجي القائم .

وحسب أفكار شولتز Schultz لا يوجد هناك فرص غير مستثمرة في الزراعة التقليدية لكي يتم إستخدامها من طرف الفلاحين لزيادة الإنتاجية الزراعية وإن مجال عدم الكفاءة الإنتاجية في توزيع عناصر الإنتاج هي قليلة نسبيا في قطاع الزراعة التقليدية ، كما ركز في دراسته على بعض الدول كالهند مؤكدا أن الفلاحين التقليديين يبذلون كل ما لديهم من كفاءة مهنية وتوزيع أمثل لها إلا أنه في ظل الأسلوب الإنتاجي التقليدي تكون المساهمة في العملية الإنتاجية ضئيلة في نموها وعلى الرغم من زيادة الإدخار والإستثمار بالمقارنة مع عناصر الانتاج المتاحة فإنها لا تقدم سوى فرص قليلة من النمو، ثم إن عائدها قليل مقارنة مع كفاءة الفلاحين والعوامل المحيطة بالجوانب الإنتاجية ، جعلت الفلاحين لا يضيعون الفرص المربحة كما سيستفيدون منها حسب درجة كفاءتهم .

وهذا ما جعل شولتز Schultz يؤمن بأن الفلاح التقليدي فقير بالرغم من كفاءته.

وفيما يخص مفهوم التحول نحو التنمية، يرى في ذلك شولتز بأن هذا يتحقق عن طريق التجارب المتعاقبة للفلاحين، والخاصة بالفرص الإقتصادية الجديدة وأن الفرص الإقتصادية في أغلب الأحيان ماهي إلا تحسينات في التقسيمات الإنتاجية حيث أن الزيادة في الإنتاج الزراعي تعتمد على إستخدام وسائل الإنتاج

المستحدثة بالإضافة إلى عناصر الإنتاج والفرص التسويقية، وفي هذا الشأن يرى شولتز Schultz بأن مفتاح عملية التنمية هو تطوير المعرفة التي تمكن من تحسين الأسلوب الإنتاجي والتركيز على السياسة السعرية وسياسة الإستثمار في البحوث ورأس المال البشري إضافة إلى كل هذا فإن السياسة التطبيقية الخاصة بالزراعة التقليدية تتطلب مايلي:¹

1. تشخيص العناصر الزراعية الفعالة من خلال العائد .
2. إيصال هذه العناصر إلى الفلاحين بعد التأكد من فعاليتها.
3. تدريب الفلاحين على هذه العناصر وتعليمهم عليها بكفاءة بإعتبارها سياسة دائمة وإرتباطها بالعمل الفلاحي .
4. إتخاذ الإجراءات والتدابير التي يتم التحكم والسيطرة على نمو السكان مقارنة بنمو الإنتاج الزراعي .
5. التحكم في تذبذب أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي برسم سياسة واضحة المعالم وإزالة كل العراقيل التي من شأنها أن تخفض أسعار المنتجات الحقلية .

وحسب شولتز فإن هذه الإجراءات إذا ما إتبعت جملتها فإن عملية التنمية الزراعية ستصبح ذات ديناميكية .

ثانيا: نظرية دانديكيا (Dandicia) في التنمية الزراعية

يعتبر دانديكيا من الإقتصاديين الذين حاولو نوعا ما التفاعل مع أفكار شولتز فيما يخص تنمية الزراعة التقليدية وإن إتفق معه في بعض الأفكار فقد إختلف معه في بعض الأخر . فمن المعطيات التي إتفق دانديكيا مع شولتز تبدو في تركيزه على أهمية النمو السكاني كعامل أساسي على التنمية الزراعية، إذا كان هناك عدم توازن بين معدل نمو الإنتاج ومعدل نمو الإستهلاك . وبالرغم من إعترافه بالزراعة التقليدية كما جاء في تحليل شولتز، إلا أنه إختلف معه في عامل الكفاءة، بحيث يرى دانديكيا أن الكفاءة لا تؤدي بالضرورة إلى حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وخاصة العمل.

كما يرى أن ضغط السكان بالنسبة للزراعة التقليدية له طبيعة خاصة والذي لا يتماشى مع هذا العامل بإعتباره يؤثر سلبا على توفير الغذاء لهذه الزيادة السكانية ، كون أن الزراعة التقليدية ذاتية التشغيل وأن العمل المتبقي سيسمح فقط بالبقاء على قيد الحياة دون مراعات الإنتاجية الحديثة للعمل²

فتحليل دانديكيا حول الضغط السكاني ومدى تأثيره على الزراعة التقليدية يعتمد فيه على قطاعين، القطاع الأول هو الذي ينتج فائضا أما القطاع الثاني هو الذي يعاني من الضغط السكاني وعدم تركه أثارا

¹. رشيد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 34، 35.

². هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الجزائر 2006/2000، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تنمية إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2007، ص 31

إيجابية وبالتالي لا يوفر إدخارا ولا إستثمارا فهو بمثابة عائق بوجه التنمية الزراعية، ويرى دانديكيا أن التنمية الزراعية التقليدية في الهند كان من الواجب أن تكون مصحوبة بتنمية عامة كما يؤخذ بعين الإعتبار ثلاث إجراءات¹:

. إصلاح الكيان الزراعي .

. توفير الأموال لتمويل الإستثمار الزراعي.

. أن يكون هناك حد أدنى لدعم الأسعار وعليه فهذا الإقتصادي يعتقد بعدم جدية هذه الإجراءات التي لا تؤدي إلى حل معين إذا لم تعالج المشاكل العامة للتخلف.

ثالثا: آراء أخرى حول التنمية الفلاحية

إضافة إلى الآراء التي تطرق إليها شولتز ودانديكيا حول موضوع التنمية الزراعية والتي رأينا أن هناك بعض الآراء الأخرى لمختلف الباحثين الإقتصاديين ومن بين هذه الآراء ما يلي:

1. آراء ليوناردو جوي L.Joey في التنمية الزراعية:

بدأ ليوناردو جوي آراءه في التنمية الزراعية ببعض التساؤلات الخاصة بوضع سياسة التنمية الزراعية لشولتز وعدم وضوح أفكاره فيما يخص نموذج الزراعة التقليدية بكل أنواعها.

وفي هذا الشأن إنتقد ليوناردو جوي L.Joey أفكار شولتز المتعلقة بالنموذج التقليدي، موضحا إنتقاده بالقول أن بعض الحالات الزراعية ذات حد كفاف والتي تتوفر فيها فرص لم تستخدم بعد ولم تصل الزراعة بعد إلى التوازن في المدى الطويل.

كما يشير ليوناردو جوي في الكثير من الأحيان معتمدا في ذلك على خبرته في الزراعة الإفريقية في إيجاد تغيرات لنظرية شولتز، ومن بين هذه التغيرات التي يراها هامة ما أسماها بالدواعي الإقتصادية والتي قد تؤثر على الأسس الهامة والواردة في سياسة شولتز الزراعية وضرورة تطبيق المستكشفات الزراعية، والتي قد تظهر من خلال تناقض رغبة الفلاحين لتطبيق هذه المكتشفات، والتي قد تؤدي إلى زيادة العائد من الإنتاج ولكن بنسبة أقل من زيادة التكاليف، هذا بالإضافة إلى ما هو متوقع في المستقبل من زيادة في العائد الإنتاجي والتي قد تكون غير مرغوب فيها على نطاق التفصيل الزمني، كما يرى ليوناردو جوي وجوب الأخذ بعين الإعتبار الجانب الثقافي والإجتماعي، حيث أنه ينصح الإقتصاديين بوجوب دراسة المشاكل الخاصة والمكتشفات ليس من الناحية الفنية فقط بل أيضا بعلاقتها بالوسط الإجتماعي و التي سوف تطبق فيها ومدى تلائمها مع هذا الوسط²

¹ .نظال كامل، الأسس النظرية في التنمية الزراعية العراقية، مطبعة الحوادث بغداد العراق، دون سنة نشر، ص 55، 57.

² .رشيد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

2. آراء هندركس وكريستنسن: Hendrix et Christensen

قام هندركس Hendrix من خلال الدراسات التي قام بها إلى تقسيم الدول إلى دول ذات نمو سريع في التنمية وأخرى بطيئة في التنمية وحسب رأيه في هذا الشأن فإن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى زيادة الإنتاجية في الدول أو الأقطار التي حققت سرعة في النمو الزراعي ترجع إلى:

أ. التوسع في الرقعة أو المساحة المزروعة.

ب. تغيرات في طبيعة ونوع المحاصيل الزراعية .

ج. تغيرات في مردودية المحاصيل .

أما فيما يخص كريستنسن Christensen فيشخص عوامل متعددة من شأنها التأثير على التنمية الزراعية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

. نصيب الفرد من عائد الأرض.

. مدى الاستخدام الأمثل للعمل الفائض .

. مدى استعمال رأس المال في تمويل المشاريع للاستثمار الزراعي .

. التحفيزات الاقتصادية لزيادة العائد الإنتاجي.

. اعتماد حجم الحقل بحيث يكون ذا كفاءة إنتاجية .

وهكذا يتبين أن هناك عوامل عديدة تعمل على نمو الإنتاجية الزراعية لهذه العوامل منها ما هو على مستوى الحقل ومنها ما هو خارج الحقل، كخدمات الإرشاد الزراعي، التمويل وغير ذلك¹

المطلب الثاني: النظريات الحديثة في التنمية الزراعية

يمكن أن نتطرق إلى البعض منها فيما يلي:

أولاً: إستراتيجية تلبية الحاجيات الأساسية

من رواد هذه الإستراتيجية الإقتصادي بتلهام Btlheim الذي أكد على تجاوز معدل النمو الدخل الحقيقي لمعدل نمو السكان كمعيار ضروري للتنمية وأضاف معيارين آخرين :

. رفع مستوى المعيشة لمجموع السكان .

. زيادة إنتاجية العمل بمعدلات مرتفعة .

وكلا المعيارين يرتبطان مباشرة بالقطاع الزراعي، فرفع مستوى المعيشة لمجموع السكان بتلبية إحتياجاتهم الأساسية يعني ضرورة تفوق معدلات نمو الناتج الزراعي على معدلات نمو السكان، كما أن زيادة إنتاجية العمل يعني مزيداً من التكتيف الرأس مالي في القطاع الزراعي دون الحاجة إلى نقل العمالة الزراعية إلى خارج

¹. نزال كامل، مرجع سبق ذكره، ص62

القطاع، أي أن هذه الإستراتيجية تقبل بالتنمية الزراعية الرأسية دون الشرط المسبق لهيرشمان وكلاارك الذي ينص على ضرورة خفض العمالة الزراعية.

وبالتالي فإن هذه النظرية تعتبر قراءة جديدة لمفهوم الإستثمار ولعلاقته مع الإستهلاك خاصة في القطاع الزراعي، وهي تسمح عمليا برفع حجم الإستثمارات الفعلية في القطاع الزراعي إلى مستوى يفوق حجم الإستثمارات الرسمية، والهدف هو كسر حلقة الفقر خاصة في القطاع الزراعي والذي لم يتحقق في هذه الإستراتيجية خاصة في ثمانينات القرن الماضي، فإزدياد الفقر وتراجع التنمية في دول العالم الثالث، ففي الواقع فإن التنمية والفقر وبالأخص في القطاع الزراعي، باتت هي القضية الحاكمة في مدلولات فكر التنمية كما ولدت قضية الفقر في القطاع الزراعي مسائل محورية في ملف التنمية الزراعية:¹

- . الإنفجار السكاني وخاصة في الريف .
- . تدهور التربة الزراعية .
- . الثروة الخضراء ومدخلاتها الإقتصادية والإجتماعية .

فقضية النمو الديمغرافي أصبحت أساسية في الفكر التنموي والكثير من الدراسات عمدت إلى التعامل مع النمو السكاني كإحدى الفعاليات المولدة للتنمية، كالنمو السكاني يمد سوق العمل بأفراد جدد يضيفون إلى الناتج الوطني ويزود سوق السلع والخدمات بمستهلكين، يزداد بهم الطلب الإجمالي ولكن نتائج الثمانينات من القرن الماضي جاءت مخيبة للتوقعات مما أثار سلبا على البلدان النامية، و أدى إلى تعميق الفقر وتدمير البيئة الزراعية خاصة في الإستغلال غير العقلاني للتربة الزراعية من جهة ومن جهة أخرى هجرة سكان الريف نحو المناطق الحضرية مما أدى إلى إستقطاع المساحات الزراعية .

كل هذه المعطيات فتحت الطريق أمام نظرية جديدة في التنمية الزراعية وهي نظرية التنمية المستدامة، والتي عرفت بأنها التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية إحتياجاتهم وتعتبر هذه النظرية تغييرا جذريا في فكرة التنمية الزراعية، فالمزيد من الإستثمارات قد لا يستطيع تعويض تدهور التربة فضلا على أن التنمية الرأسية، لن تقدر في المدى الطويل على موازنة الأثر السلبي لإنكماش الرقعة المزروعة على الناتج الزراعي وقد سلطت هذه النظرية الضوء على :

. أن التنمية الزراعية هي قضية غير قابلة للإرجاء أو التأجيل.

. إن مكافحة الفقر في المناطق الريفية هو من أهم أهداف التنمية الزراعية.

ثانيا: الآراء والتوجهات الحديثة في التنمية الزراعية

ظهرت توجهات جديدة يقودها العديد من الإقتصاديين يدعون إلى إعادة الإعتبار لتنمية الزراعة، و بدأت المعالجة الحديثة لهذا المفهوم لتنمية الزراعة (الرأسية و الأفقية) في محاولة لتطوير هذا القطاع، حيث

¹. رفعت لقوشة، قراءة في مفهوم التطور، المكتبة الاكاديمية، القاهرة مصر، 1998، ص ص، 23، 29.

ارتبطت التنمية الزراعية الرأسية في التنمية بزيادة إنتاجية الوحدة من الأرض عبر التكتيف الرأسمالي و التقدم التكنولوجي، بينما يرجع معيار زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعي لعدة أسباب من بينها:

- . إعادة هيكلة العمل الزراعي بنقل العامل الذي يعاني من البطالة المقنعة إلى خارج القطاع.
- . خضوع النشاط الزراعي لمرحلة الغلة المتناقصة .
- . التكتيف الرأسمالي الزراعي (أي زيادة نسبة رأس المال الزراعي / العمل الزراعي).

و بالتالي فان التنمية الزراعية الرأسية اتسمت بخاصية أساسية هي أنها لا تقود إلى زيادة الأسعار الزراعية بمعدل يفوق المتوسط العام لمعدل التضخم.

أما بالنسبة لتنمية الزراعية الأفقية و التي تشير إلى إضافة الكمية إلى مساحة الرقعة المزروعة، و إشتطت إعادة تعديل معدل التبادل لصالح السلع الزراعية، أي يجب أن يتفوق معدل نمو الأسعار الزراعية على المتوسط العام لتضخم، و تأثير التوسع المساحي سينحصر على العناصر التالية:¹

- . زيادة الناتج الزراعي الكلي.
- . إنخفاض متوسط إنتاجية الأرض.
- . إرتفاع الأسعار الزراعية و إعادة توزيع الدخل لصالح الربح.
- . زيادة القيمة النقدية للإنتاجية المتوسطة للأرض.

وبسبب التخوف من التضخم في الأسعار الزراعية والتي تؤثر سلبا على سياسات التنمية رجح الكثير من الإقتصاديين التنمية الزراعية الرأسية على التنمية الزراعية الأفقية.

وكذلك بسبب عدم إستقرار العلاقات السوقية و دورة الركود التي عاشها الإقتصاد العالمي منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي وهبوط معدلات نمو الناتج الزراعي في العالم الثالث.

كما ظهرت منذ تسعينيات القرن الماضي إتجاهات حديثة تسعى إلى إعادة تشكيل مفهوم التنمية الزراعية، عبر نظريات ورأى تحليلية جديدة كإهتمامها بداية بزيادة الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعي مع خفض معدل زيادة الأسعار الزراعية كمعيار أساسي لتنمية الزراعية .

إذ تعود أهمية زيادة الإنتاجية الحقيقية للعمل الزراعي كمعيار أساسي لتنمية الزراعة الرأسية إلى:²

رفع الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعي يسمح بإستعاب جزء أكبر من العمالة الزراعية دون التضحية بنسبة الربح / رأس المال، عند مستوى توازن، فعند مستوى التوازن (الأجر = قيمة الإنتاجية الحدية للعمل)، تبلغ نسبة الربح / رأس المال، أقصاها ولكن في دورة النشاط الزراعي فائض العمل

¹ . سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في

الاقتصاد، تخصص تنمية إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2006، ص68.

² . رفعت لقوشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 33، 38.

(الأجر أكبر قيمة الإنتاجية الحدية) قد يلتهم جزء من الأرباح، ومن ثم فإن زيادة إنتاجية العمل قد تساعد على إستعاب المزيد من العمالة الزراعية في الوضع التوازني، لا يؤثر سلبي على معدل رأس المال الزراعي .

إن زيادة معدل الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعي بمعدلات بطيئة يقود سريعا إلى وصول الإنتاجية الحدية لرأس المال الزراعي، إلى مستوى التوازن أي أن تباطؤ معدلات نمو الإنتاجية المتوسطة للعمل يقود في مراحل تالية، إلى تباطؤ معدلات نمو تكثيف رأس المال في القطاع الزراعي ليست بالضرورة تراكما إحلالا للعمل . إن تدهور التربة يقود بالضرورة إلى رفع معامل رأس المال الزراعي لتعويض إستنزاف الخصوبة، وبالمثل فإن التنمية الزراعية الأفقية هي الأخر تهدف إلى رفع المعامل، وبالتالي فإن زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعي تبدو أدوات فعالة للهبوط بالمعامل بهدف جذب المزيد من الإستثمارات إلى القطاع الزراعي . إن العمالة في المزارع الصغيرة تتفوق نسبيا على العمالة في المزارع الكبيرة ، وبالتالي فإن زيادة إنتاجية العمل قد تقود إلى معدلات نمو في المزارع الصغيرة تتجاوز معدلات بالنمو في المزارع الكبيرة.

إن الزراعة الحديثة تفترض وجود شبكة من الخدمات العلمية والفنية، وهذه الشبكة تضم علماء وباحثين وفنيين وإرشادين وهؤلاء بدورهم يمثلون بجانب العمالة الزراعية ما يطلق عليه mounier ب مسمى كتلة العمل، وبمقدار زيادة إنتاجية هذه الكتلة بمقدار الحكم على كفاءة إدارة عملية التنمية الزراعية، وقد أوصى mounier بضرورة زيادة إنتاجية العمل الزراعي المباشر بمعدل 2.7 بالمائة سنويا وهو أدنى معدل مرغوب لنمو هذه الإنتاجية وذلك بمايلي :

إن معدل نمو قوة عرض العمل الزراعي أكبر من معدل نمو العمالة الفعلية بسبب البطالة المقنعة في القطاع الزراعي

. إن معدل نمو التكتيف الرأس مالي أكبر من الصفر وبالتالي فإن معدل نمو رأس المال الزراعي أكبر من معدل نمو العمالة الزراعية.

. إن معدل نمو السكان في المناطق الريفية ب3 بالمائة ومعدل عرض العمل سوف يرتفع إلى 5.7 بالمائة وبالتالي فإن هذه النسبة تؤمن الشروط التالية:

. الإرتفاع بمعدل نمو الناتج الزراعي في حالة التشغيل الكامل إلى حوالي 5.7 بالمائة وهو معدل يقارب معدل نمو عرض العمل .

. الإبقاء على حد أدنى لمعدل نمو الناتج الزراعي يعادل تقريبا 3.7 بالمائة وهو معدل يعادل نمو رأس المال الزراعي في العالم الثالث كما قدرته بعض الدراسات حسب جولدن وبراون GOLDEN.I.BROWEN .M. وكلا المعدلين يتجاوز معدل نمو السكان الريفيين بما يؤمن معدلا موجبا لنمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي في المناطق الريفية وحتى تكتمل أبعاد التحليل لا بد من الإقتراب من قضية مكافحة الفقر في

المناطق الريفية، فمكافحة الفقر هو من أهم أهداف التنمية الزراعية وبالتالي لا بد من تنمية القدرة الإنتاجية للعمال المعدمين ومكافحة الفقر في أوساطهم، وذلك عن طريق قيام الدولة بدورها في تعميم البنية الأساسية للزراعة الحديثة والتدخل لتصحيح الخلل في سوق العمل الزراعي في بلدان العالم الثالث، حيث لا توجد نقابات عمال أو تعاقدات أو تأمينات إجتماعية، وكذلك لا بد من القيام بعملية الإصلاح الإقتصادي عن طريق إجراءات التكييف في القطاع الزراعي .

المطلب الثالث: نماذج التنمية الزراعية

لقد تعددت الكتابات عن التنمية الإقتصادية الزراعية خلال السنوات الأخيرة إلا أن معظم هذه الكتابات إنحصرت في وصف التخلف الزراعي والأهمية النسبية للزراعة، أي مدى توفير الغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى في ضوء الطلب عليها، ومكانة القوى العاملة الزراعية ومدى قدرة القطاع الزراعي على تزويد القطاعات الأخرى بقوى العمل الذي تحتاجه في مراحل التنمية الإقتصادية، و لكن تلك الكتابات غالبا ما إفتقرت إلى تحديد الكيفية التي نما وتطور فيها القطاع الزراعي في الزراعات المتقدمة وتبيان أسس ذلك التطور، لكي تتمكن القطاعات الزراعية التقليدية الإستفادة منه والخروج إلى الزراعات النامية ثم المتقدمة، إذ تعالج نماذج التنمية الزراعية تفسير الكيفية التي تمكن الزراعات المتخلفة أن تنمو و بمعنى أحر أن يتم التحول في الزراعة من مرحلة السكون النسبي إلى مرحلة الحركة الدائمة.

وقد وضعت نظريات التنمية الزراعية في أربعة مجاميع من النماذج هي :

أولا: نموذج الحفاظ على التربة

كان سابقا في دول أوروبا أن المحاصيل الزراعية تتخذ عامل الموارد العضوية الناتجة من تحليل النباتات وأطلق على هذه الفكرة مصطلح (نظرية الهوموس)، وكانت خصوبة التربة تستعاد عن طريق السماد ولكن تطور علوم التربة أكد أن المواد العضوية قد تستنفذ وعلى هذا فإن أي نظام للزراعة ينبغي أن يهتم بإستعادة ما تفقده التربة من محتوياتها نتيجة تغذية المزروعات، وأن هناك حدا طبيعيا لهذه المحتويات.

وأضيفت إلى هذه الأفكار مع تطور البحوث العلاقة بين نمو النبات ومكونات التربة من المعادن وبذلك شملت صيانة التربة مكوناتها العضوية والمعدنية، إلا أن الذي أدى إلى النهضة الزراعية في إنجلترا هو ظهور نظام جديد أدخلت بموجبه زراعة المحاصيل بالتناوب، وإستخدمت المحاصيل العلفية وإستفيد من المخلفات الحيوانية فترتب على ذلك نوع من التكامل بين المحاصيل الزراعية، وبعد ظهور نموذج صيانة التربة، كأساس علمي لحسابات مبدأ تناقص العائد لرأس المال وقوة العمل، الذي تبناه بعض الإقتصاديين الإنجليز (مالتوس، ريكاردو) وأسفر التداخل بين المبادئ الخاصة بتحليل التربة والآراء الإقتصادية عن تبلور مبدأ

جديد ذي أهمية في جانب التنمية الزراعية وهو (ندرة الموارد الطبيعية الذي يؤكد أن الندرة تزداد مع الزمن فتكون معوقا للتقدم الإقتصادي)¹.

كما قد أكدت الدراسات التاريخية للزراعة في مناطق مختلفة، تقليل دور النظرية الكلاسيكية التي إهتمت بدور الأرض الزراعية في التنمية وأشارة تلك الدراسات إلى وجود مرونة كافية لها يمكن للأرض أن تقدمه في عملية الإنتاج الزراعي، وأنه ثمت إختلافات أساسية في النمط الزراعي تنحصر أساسا في إستمرار التحول والإنتقال من الزراعة الأفقية إلى الزراعة الكثيفة التي تعتمد على زيادة تكرار الزراعة للأرض بأكثر من محصول واحد .

ظهور ما يسمى(بنظام تعدد المحاصيل على مدار السنة، وفي ضوء هذا النظام وما ترتب عليه من نشوء الدورات الزراعية فقد أصبح عامل الخصوبة متغيرا معتمدا على مدي كثافة إستخدام الأرض في الزراعة بدلا من أن يكون محددًا لدرجة الكثافة الزراعية .

إن ما جاءت به نظرية صيانة التربة من أسس فنية لتفسير ظاهرة النمو الزراعي، ذات أثر محسوس في إدراك الجوانب العلمية في حياة النبات التي تعد ذات أهمية في تحقيق التنمية الزراعية، وهي تعد شرطا ضروريا إلا أنها ليست كافية لإحداث تطور زراعي في الزراعات التقليدية .

ثانيا: نموذج الأثر الصناعي الحضري

لقد كان لأثر التحضر والتصنيع في تطوير القطاع الزراعي أهمية في تفسير التنمية الزراعية، وبعد الإقتصادي الألماني (جوهان هنري نون ثيونن) من الأوائل الذين أكدوا تأثير هذا النموذج وذلك من خلال التوصل إلى السعة المزرعية المثلى والتكثيف المزرعي إعتقادا على أفكار (ريكاردو) في الربيع وفسر أثر التحضر في تحديد المواقع الزراعية للإنتاج الزراعي وتأثير تلك المواقع على الفن الإنتاجي والتكثيف الزراعي.

كما أجرى (شولتز) دراسات لبيان الأثر الصناعي الحضري وإخفاق السياسات السعرية والإنتاج في إزالة التباين الإقليمي ومعدلات التطور في الزراعة الأمريكية، مستندا في تحليله على أن التطور الإقتصادي يحدث في مصفوفة من المواقع الجغرافية التي تتسم بأنها مواقع صناعية حضارية في تركيبها.

وأن أفضل المواقع الزراعية من حيث الإنتاج الزراعي، تلك التي تحيط بالمراكز الحضارية الصناعية، بمعنى أن هذا النموذج يعتمد بصورة أساسية على مبدأ اللامركزية في المواقع الصناعية ومن ثم فإن التدفق السكاني من الأرياف يتوزع على عدد من المراكز الحضارية أو ربما لا يحقق هذا النموذج أهداف للتنمية الزراعية في البلدان النامية، وذلك لعدم توافر المتطلبات التقنية في الزراعة النامية، ولأن هناك تزايدا أو ثباتا في القوى العاملة في القطاع الزراعي، ذلك لأن القطاعات الأخرى لا تنمو بوتائر متسارعة فإن احتمالات سحب أو

¹. سالم توفيق النجفي، صالح تركي القرشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق، دون سنة نشر، ص

دفع قوى عاملة زراعية إلى القطاعات اللازراعية بثبات أو عدم الإستخدام التقني يعد مسألة غير مؤكدة ومن ثم فإن المسألة الأساسية تغير عوامل أخرى فضلا عن نظرية المواقع لتحقيق معدلات تقنية زراعية متقدمة في الدول النامية¹

ثالثا: نموذج الانتشار

يقصد بالانتشار في هذا المجال تبني الأساليب العلمية وتوسيع الطرق الإرشادية في الممارسات الزراعية، من خلال العمليات الزراعية أو إنتقاء مستلزمات الإنتاج كالبدور المحسنة وإستخدام الوسائل المحسنة للإنتاجية الزراعية، وتطبق نتائج البحوث الزراعية سواء في ذلك الإنتشار بين منطقة وأخرى أو بين البلدان النامية والمتقدمة²

وقد أكدت الدراسات أن فروقا واسعة في الإنتاجية الزراعية بين أقاليم مختلفة، سواء في تلك المجموعات المحصولية أو الحيوانية على الرغم من تشابه كثير من الظروف الطبيعية، وقد شوهدت هذه الفروق بين الدول النامية والمتقدمة .

كما أكدت الدراسات أيضا أن الحضارات القديمة شهدت عملية نقل متبادل بينها في مجال زراعة المحاصيل، وربما كان لذلك أثر في نشوء أنماط الزراعة المكثفة ، سواء في إستخدام الأراضي الزراعية أو العمل الزراعي وهذا كله يؤكد أهمية نموذج الإنتشار في التنمية الزراعية وقد إهتم بهذا الجانب من النموذج علماء الإجتماع، والمعنيون بالإرشاد الزراعي مؤكدين أن الخبرات المتراكمة للمزارعين تعد الأساس الجوهرى في تنمية المزرعة ومن ثم فإن نقل هذه الخبرة إلى المزارع الأخرى، يعد بمثابة محطات للبحوث الزراعية التي تتأتى من التجارب المؤكدة ويعتمد هذا النموذج على متغيرات خارج الزراعة في مقدمتها مستوى التعليم وأسلوب الاتصالات، ومدى فاعليته والصفات الشخصية للمزارعين وتلعب هذه المتغيرات دورا في سرعة إنتشار المبتكرات الزراعية و فاعلية تبنيتها من قبل المزارعين، وقد عمدت الكثير من البلدان النامية على إنشاء أجهزة إرشادية لهذا الغرض، ولكن تبقى المسألة الأساسية وهي أن هذه الأجهزة لا تمتلك الأساس الذي تعمل من خلاله الممارسات المبدعة للمزارعين التي يجب العمل على إنتشارها في الإقليم الزراعي، كما لم يكن في مقدرة تلك الأجهزة إختيار الوسائل التي تمكن ممارستها من قبل المزارعين في المناطق أو الأقاليم المختلفة، مع ملاحظة الإتساق بين الظروف الطبيعية أو الحيوية وتلك الممارسات الزراعية المختارة وقد ترسخ هذا الأسلوب في العديد من الدول المتقدمة، وأصبح هم التقنية الزراعية يقع على عاتق الأجهزة الإرشادية في نقل المعرفة الزراعية وتبني أساليبها من قبل المزارعين في مواقع عملهم المزرعي³.

¹. منصور حمدي أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص 197، 198 .

². سالم توفيق النحفي، صالح تركي القرشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 149

³. يوجيرو هيامي، فورنون وروتان ترجمة ميشال تكلا، التنمية الزراعية رؤية عالمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، 1988، ص 62، 63.

رابعاً: نموذج مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي

شهدت الدول النامية العديد من الإخفاقات في إستخدام التقنية الزراعية، المنقولة من الدول المتقدمة وذلك للإختلاف الواسع في إمكانية ممارسة المهارة التي تتطلبها تلك التقنية، الأمر الذي يقتضي أيضاً إستخدام فنون الإنتاج الزراعي و يأخذ في حساباتها الظروف والمتغيرات المحلية بعيداً عن نقل الوصفات الجاهزة، للممارسات الزراعية في الدول النامية لاسيما أن هناك إختلافات في الظروف المناخية والموقع الجغرافي، ومن ثم فإن إستخدام الموارد المتاحة بأسلوب أمثل يمكن المزارع من التفكير الإقتصادي والفني في الوصول إلى الأمثلية المرغوبة، وهذا إقتصادياً الرشد في تخصيص الموارد الزراعية بين الإستخدامات المحصولية المختلفة.

وأكد شولتر في كتاباته أن الإنتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الهادفة، هو في تحقيق قدر ممكن من الإستثمارات الهادفة التي تؤدي إلى جعل مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي متاحة له، ومن ثم فإن الشرط الأساسي للنمو في هذه الحالة هو مدى توفر وطبيعة أسعار عوامل الإنتاج غير التقليدية، التي تنسم بالسمة المشار إليها وغالبا ما تنسم العديد من الدول بوجود القليل من المدخلات التي يمكن الاستعانة بها من الزراعة المتقدمة التي لا تنسم بالتعقيد أو صعوبة الإستخدام في المجال الزراعي الأمر الذي يجعل الموارد الزراعية المتاحة ذات مردود أعلى من إستخدام تلك الموارد المنفردة¹، وفي هذا المجال فإن إستخدام نموذج من هذا النوع في الدول المتخلفة لتطوير زراعتها يتطلب وجود محطات للتجارب الزراعية يمكن من خلالها الحصول على معارف زراعية جديدة .

كذلك أن تتوفر في القطاع الصناعي إمكانية إنتاج وتطوير وسائل الإستخدام التقني في المجال الزراعي، وأخيراً خلق المقدرة لدى المزارعين لإستخدام تلك الموارد الإنتاجية بكفاءة عالية وقد تطورت هذه النظرية بكتابات شولتر، بوصفها نظرية في التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، ويتم هذا النموذج للتنمية الزراعية بإحتوائه أهم أسس النماذج السابقة فضلا عن الأسس التي بني عليها والتي تؤدي إلى التحول من الزراعة التقليدية إلى الحديثة².

. إن النموذج المنفرد يصعب عليه تحقيق نمو ملحوظ في القطاع الزراعي في الدول المتخلفة ولكن إستخدام جزء من كل نموذج من النماذج المذكورة قد يساعد على تحقيق معدلات محسوسة من التنمية الزراعية المطلوبة³.

وسواء كانت تلك النماذج أو غيرها هي التي تطبق في مجال التنمية الزراعية، فإن الأسس الرئيسية لنماذج التنمية تقع في إطار ثلاث إستراتيجيات للتنمية الزراعية إستخلصت من التجارب العالمية والأنماط التي خرج

¹ . سالم توفيق النجفي، صالح تركي القرشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص150

² . يوجيرو هيامي وفورنون وروتان ترجمة ميشال تكلا، مرجع سبق ذكره، ص66

³ . محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص292

بما لتطبيق هذه الاستراتيجيات، ذات أبعاد مختلفة تتحدد الأولى بالإستراتيجيات التكنوقراطية التي تستهدف بالأساس زيادة الإنتاج الزراعي، دون الإهتمام بالمتغيرات الإجتماعية والإستخدام الناتج عن الملكية، بينما تهتم الثانية التي يمكن وصفها بالإستراتيجيات الإصلاحية بالأطر الإجتماعية التي تجعلها أهداف أساسية مثل عدالة توزيع الدخول الزراعية والثروة في القطاع الزراعي بين عناصر الإنتاج المستخدمة، والعمل على إعادة توزيع الأراضي الزراعية بين المزارعين لضمان عدالة التوزيع على صعيد المجتمع الريفي ويهتم النمط الثالث، الذي يدعى بالإستراتيجية الراديكالية بتغيير القيم الإجتماعية بصورة أساسية وتأتي الأهداف الأخرى في المرتبة التالية من الأهمية النسبية.

تعد هذه الإستراتيجيات المسار الرئيسي الذي يتبعه المجتمع الزراعي في تحقيق أهدافه في التنمية الزراعية، إلا أن إختيار أحد تلك الأهداف دون الأخرى، يجب أن يبنى على مدى توافر أو ندرة مكونات العمليات الإنتاجية الزراعية أولاً، وعلى المرغوب فيه من إستخدام تلك المكونات بصفة أساسية، وعلى سبيل المثال فإن التباين في الموارد الطبيعية نسبة إلى السكان يتطلب السير وفق المسار التقني، وذلك في حالة وجود وفرة في الموارد الطبيعية مقارنة بالسكان وفي حالة تزايد قوة العمل مقارنة بالموارد الطبيعية الزراعية، فإن مسارات التنمية يجب أن تتجه للعمل في زيادة إستخدام قوة العمل مقارنة بالمكائن الزراعية وهكذا، وقد يولي المجتمع أهمية أكبر لعلاقة العدالة الإجتماعية وفي هذه الحالة يجب إختيار أكثر الإستراتيجيات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف وأكثرها أهمية في تحقيق أهداف أخرى.¹

خامساً: إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية

إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية تعني توافر أهم الإجراءات، التي يجب إتباعها لتحقيق المظاهر التنموية المرغوبة في أنشطة القطاع الزراعي وصولاً لإحداث تنمية إقتصادية شاملة ومستدامة على مستوى الإقتصاد الوطني لأي دولة، كما تعني هذه الإستراتيجية كيفية تنفيذ إجراءات التنمية وصولاً إلى تحقيقها² هذا التعريف لا ينحصر في التنمية الزراعية بل هو مشتق أصلاً من تعريف التنمية الإقتصادية بشكل عام، لذا فهو يمثل هدف كل من التنمية الزراعية والتنمية الشاملة في تحقيق تقدم الإقتصاد وبالتالي تقدم الدول. تعتبر إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية جزء أساسي من التنمية الإقتصادية الشاملة، وذلك لأن القطاع الزراعي يعتبر أحد القطاعات الرئيسية في كثير من الدول، وبالتالي فإن تنمية هذا القطاع سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة إجمالي الناتج القومي للدولة مما يعني إرتفاع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ومساعدة ميزان المدفوعات لمواجهة متطلبات إستيراد السلع الصناعية وبيع وسائل الإنتاج اللازمة للتنمية الشاملة.

¹. سالم النحفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص 56

². محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999

. أما أسباب الإهتمام بوجوب التنمية الإقتصادية الزراعية فيمكن تلخيصها بما يلي:¹

1. إعتبار القطاع الزراعي كمصدر رئيسي لغذاء السكان.
 2. يعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للموارد الأولية اللازمة لقطاعات الإنتاج الأخرى وخاصة تلك التي تدخل ضمن نشاط الصناعات الزراعية.
 3. فائض الإنتاج الزراعي يعتبر عاملا مهما في دعم الميزان التجاري للدولة إذا وجد هذا الفائض طريقه للأسواق الخارجية.
 4. تطور القطاع الزراعي تقنيا يساعد على تحرير جزء من الأيدي العاملة الزراعية للعمل في القطاعات الإقتصادية الأخرى.
 5. تطور القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي وبالتالي زيادة دخول المزارعين مما سيؤدي إلى تحفيز نمو أسواق السلع الوطنية وزيادة النشاط الإقتصادي بصورة عامة .
- . لا بد من وجود إستراتيجية تنموية للقطاع الزراعي تعمل على إستمرار معدلات النمو في الإقتصاد الوطني ككل، وإذا لم تتم المحافظة على معدلات نمو الإقتصاد الوطني بل وحتى زيادة هذه المعدلات ما أمكن فإن مصير أي إستراتيجية تنموية هو الفشل وبالتالي لن يحقق الإقتصاد الوطني أي نمو وسيبقى متخلفا.
- من أهم الإستراتيجيات التنموية إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو الغير متوازن: فالأولى تعني أن تكون برامج التنمية شاملة لكافة قطاعات، أي أن يتم توزيع الإستثمارات على قطاعات الإقتصاد المختلفة حسب حاجته، وذلك لأن قطاعات الإقتصاد المختلفة تتشابه مع بعضها البعض ولأن كل قطاع من قطاعات الإقتصاد يمثل سوقا لناتج القطاعات الأخرى، لأن توزيع الإستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوية للإقتصاد الوطني، تجعله قادرا على التغلب على كثير من عوائق النمو، مما يؤدي إلى أن يكون هذا الإقتصاد قويا بكافة قطاعاته وذلك من خلال عملية تنمية تراكمية وذاتية تقوي ذاتها بذاتها.²
- أما إستراتيجية النمو غير المتوازن فتعني أن يتم التركيز على تنمية قطاع رئيسي، في الإقتصاد من قبل الدولة وذلك بسبب قلة الموارد المالية للإستثمار في مختلف القطاعات لذا يتم التركيز على قطاع واحد، رائد يعمل على جذب القطاعات الأخرى في الإقتصاد نحو التنمية وذلك بعد نموه وقوته، وبهذا تتحقق التنمية لكافة قطاعات الإقتصاد.

لذا يلعب حجم القطاع الزراعي أهميته كبيرة في الإقتصاد ككل و دورا مهما في تحديد إستراتيجية التنمية الملائمة لهذا القطاع، فإذا كان القطاع الزراعي كبير ويضم إمكانيات واسعة فإن الإستراتيجية المثلى للتنمية

¹ . علي جدوع الشرفاوي، مرجع سبق ذكره، ص348

² . نواصري مختار، واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2003/2002، ص09

هي النمو المتوازن حيث يؤدي نمو كل من القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى إلى وجود علاقة تبادلية بين هذه القطاعات تؤدي إلى نمو كل منها جنبا إلى جنب، فمثلا تنمية القطاع الزراعي تؤدي إلى الإعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما يعني زيادة الدخل لهؤلاء وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي، بسبب إرتفاع القوى الشرائية للعاملين في القطاع الزراعي، وفي نفس الوقت تنمية القطاع الزراعي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى ظهور أنشطة صناعية تتبع القطاع الصناعي ولكنها ترتبط بالقطاع الزراعي كصناعة الأغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية والخشب وغير ذلك من الصناعات.¹

هذا التبادل بين القطاع الزراعي والصناعي بحيث يكون كل منهما سوقا للأخر ما هو إلا محصلة نهائية للإستثمار في القطاعين معا بالإضافة إلى الإستثمار في القطاعات الأخرى غير هذين القطاعين وفي النهاية نجد أن إستراتيجية النمو المتوازن هي الإستراتيجية المناسبة لتنمية القطاع الفلاحي مع الأخذ بعين الإعتبار الأهمية النسبية لهذا القطاع في الإقتصاد الوطني لأي دولة.

كما وضع توربيك (Torbeck 1979) تصنيفا لإستراتيجيات بديلة وهي:²

1. الإستراتيجية المزدوجة.

2. إستراتيجية التصنيع أولا والتي تأخذ مدخلا سلبيا من الزراعة.

3. إستراتيجية الجمعية أو الإشتراكية لمناطق الريف.

أما إستراتيجية أنماط التنمية الزراعية في اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية فتضمن دعم إستعمال تكنولوجيا كثيفة للعمل ومدخرة في رأس المال والتي تعتمد التكنولوجيا على نحو كبير جدا مثل تكنولوجيا الإنتاج العالي ومحاصيل الأغذية التي تستجيب للأسمدة والتي كانت مركزية في الثورة الخضراء.

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص 169

² محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 293

المبحث الثالث: السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية

تعد السياسات الزراعية مجموعة من الإجراءات الإقتصادية والفنية والإدارية التي تحدد توزيع الموارد المتاحة وتأثر فيها ، فضلا عن تهيئة المناخ المناسب الذي يمكن المنتجين والمستثمرين من توجيه الموارد بإتجاه الإستخدام الأمثل، وبذلك تعد السياسات الزراعية من السياسات ذات الأهمية القصوى التي تتبناها بلدان العالم لتوجيه أنشطتها الإقتصادية والإجتماعية، وذلك بما يمثله القطاع الزراعي من أهمية كبرى بالنسبة لإقتصاديات معظم البلدان، إذ أنها تعتبر حلقة وصل بين إستراتيجيات التنمية الزراعية والخطط اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية .

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات الزراعية

تعد السياسات الزراعية أحد فروع السياسة الإقتصادية، وتمثل مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق بها تنفيذ أهداف محددة، إذ أنها تعمل على إحداث تغييرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغييرات التي تتناول التركيب المحصولي والفن الإنتاجي وهيكل الصادرات الزراعية وغيرها، وهي كذلك تعمل على إحداث تغييرات نوعية في البنية الإقتصادية الزراعية.

كما تمثل السياسات الزراعية تدخل الدولة في القطاع الزراعي لتحقيق أهداف محددة، ويكون تدخلها في حالة الأسواق التي تقترب من ظروف المنافسة التامة، وفي حالة الأسواق المتنوعة.

ففي الحالة الأولى تتدخل الدولة لعدم الرضا عن حصيلة أداء السوق إقتصاديا وإجتماعيا، ولاسيما أن العديد من الإقتصاديين، يعتقدون أن السوق لا تقوم من تلقاء نفسها بضبط الأوضاع الإقتصادية أو تحقيق مزايا السوق، إذ في الحالة الثانية تتدخل لتصحيح إنحراف السوق عن مزاياه و إعادتها للإقتراب من ظروف المنافسة التامة، ويقتضي الأمر أن يكون التدخل بالطريقة التي تتحقق من خلالها الأهداف المرجوة و إلا فشلت في تحقيق تلك الأهداف، وربما تسببت في تفاقم الإنحراف والخلل في أداء السوق، وتزايد التشوه الحاصل فيه¹

كما أن هناك مفاهيم عديدة للسياسة الزراعية يمكن ذكر بعضها فيما يلي:²

. هي مجموعة من الإجراءات المختارة من الوسائل الإصلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في قطاع الزراعة، وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان إستمراريته، فالسياسة الزراعية يجب أن تهدف إلى تحقيق الرفاهية الإقتصادية

¹. رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (10) مركز دراسات

الوحدة العربية ، بيروت، لبنان ط1، 2012، صص، 36، 35 .

². رحمان حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص199 .

و الاجتماعية للمشتغلين في الزراعة فإذا لم يتحقق ذلك فإنها ناقصة في أهدافها أو في الوسائل المختارة لتحقيق تلك الأهداف و أن تطبيقها جرى في ظروف غير ملائمة.

هذه الإجراءات التي تستخدمها السياسة الزراعية تعد من الأساليب الإنمائية والإصلاحية، التي يعتمدها القطاع الزراعي في إحداث تغييرات نوعية داخل القطاع الزراعي تتناول التركيب الحيازي تارة والتركيب المحصولي تارة أخرى، فضلا عن متغيرات أخرى كالفن الإنتاجي وهيكل العمالة وهيكل الصادرات الزراعية والتغير الاجتماعي والإقتصادي.

ومن هنا تكون أهمية السياسة الزراعية على كل المستويات، سواء التخطيطية منها أم التنفيذية وينبغي في نجاح السياسة الزراعية عدم وجود تنافر أو تعارض بين أجزائها، وحتى لا يؤدي ذلك إلى تعطيل أو تحقيق أهدافها لذلك يجب مراعات كل الظروف والملازمات الإقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها، وهيئة كل الوسائل التي تتخذ للتغلب على الصعوبات التي تظهر عند التنفيذ .

أولا . السياسات الزراعية في النظم الإقتصادية المختلفة

تسود إقتصادات العالم عدد من السياسات الإقتصادية الزراعية، يمكن حصرها بصفة عامة في الإتجاهات الآتية :

1 . السياسات الزراعية في الإقتصادات الليبرالية:

جمعت السياسات الزراعية في ظل النظم المتطورة بين مبدأ الحرية الإقتصادية وتضائل التدخل الحكومي وقد تطورت هذه السياسات في ثلاث إتجاهات، تضمنت تطور هيكل الحيازات الزراعية وتطوير أنماط الإستغلال الزراعي وتحسين البنية العقارية، وكانت نتيجة هذه السياسات أن تحسن فعالية إستغلال الأراضي وزيادة إنتاجية العمل وإرتفاع الفائض الإقتصادي، في الزراعة وإنعكس ذلك على القطاعات الأخرى، فأرتفع معدل النمو الإقتصادي وذلك بتحويل أرباح تحسن الإنتاج الزراعي إلى مجمل الإقتصاد.¹ إن المؤسسات الإنتاجية الزراعية في ظل النظم المذكورة تعمل في ظروف المنافسة وآلية السوق إلى حد بعيد مما يجعل للأسعار دورا أساسيا في توجيه الموارد وتوزيع عوائدها، إلا أن الدول الرأسمالية أدركت أنه لا يمكن ترك تحديد الأسعار الآلية للسوق وقوى العرض والطلب، لذلك أخذت تتدخل في تنظيم الأسعار وتحديدتها بالنسبة إلى العديد من السلع والخدمات، وبمعنى آخر إعتقادها أن السوق لا يمكنه من تنظيم توازناته في مجال السلع الزراعية، وجدير بالذكر أن توسع الفارق الذي يظهر في الأنظمة الإقتصادية الرأسمالية في نمط توزيع الفائض الإقتصادي بين عوائد رأس المال والعمل، يحرك قدرا من التعارض بين طرفي الإنتاج.

¹ . مطانيوس الحبيب، المسألة الزراعية في سوريا، واقعها وأفاق تطورها، مجلة جامعة دمشق، العدد 14، 1998، ص 77، 78 .

2. السياسات الزراعية في الإقتصادات ذات التخطيط الموجه

تهتم السياسات الزراعية في البلدان الإشتراكية بتطبيق السياسات الإقتصادية العامة للدولة في القطاع الزراعي، و تستهدف هذه السياسات تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل وتقليل التباين بين المدن والريف، وعليه فان نجاح السياسات الزراعية في تحقيق أهدافها مسالة تحتاج إلى تهيئة المناخ الملائم لتنفيذ تلك السياسة من خلال مجموعة من الإجراءات المعتمدة من قبل الدولة، التي تتلاءم وطبيعة المرحلة التي وصل إليها هيكل الإقتصاد المذكور.¹

وتجدر الإشارة إلى أن السياسات الزراعية من هذا النوع قد غلب عليها أحيانا الجانب الإيديولوجي على حساب الضرورات الإقتصادية، إذ يترتب عليه أن النتائج الإقتصادية التي تحققت من حيث التحيز لصالح العمال على حساب حوافز المستهلكين، كانت أدنى من تلك التي تحققت في البلدان ذات الأسواق التنافسية، وحتى دون ما تحقق في بعض البلدان النامية.²

3. السياسات الزراعية بالإقتصاديات النامية

إن السياسات الزراعية دورا مهما في البلدان النامية، ولاسيما تلك التي أخذت بنهج التخطيط المركزي إلى حد ما ويسودها العديد من الأنماط الإنتاجية في نظامها الإقتصادي المتباين، والتي غالبا ما تحتاج إلى معالجتها بشكل يكفل توجيهها نحو الأهداف المركزية، وهذا يعكس دور وأهمية التنسيق بين السياسات الإقتصادية المتبعة لتحقيق التناسق ومعالجة الإختلال التي تؤثر في توجيه الموارد وتوزيع الدخل ورفع مستوى الكفاءة الإقتصادية.³

لقد إتبع بعض البلدان العربية سياسات الإصلاح الزراعي في فترة تحررها من تجاوز علاقات الإنتاج الإقطاعية، وغالبا ما أدت إلى تشجيع أساليب الإستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، ورغم النتائج التي تحققت في ظل تلك السياسات في المدى القصير إلى أنها لم تصل إلى إحداث تقارب في النتائج التي حققتها سياسة التوجيه الزراعي التي إتبعها البلدان الأوربية، إذ تبين أن فعالية السياسات الأخيرة كانت أكبر من فعالية سياسات الإصلاح الزراعي، من الناحية الإقتصادية أما في البلدان النامية التي أخذت تسير بإتجاه التطور الليبرالي ومبدأ الحرية الإقتصادية، القائم على أساس تنظيم الأرباح فالسياسات الزراعية تستهدف تطوير القطاع الزراعي وتحسين الإنتاج كما ونوعا، وغالبا ما تواجه تلك السياسات قيودا ومحددات في عملية التنفيذ في تلك البلدان.⁴

¹. رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 37.

². حياة كاظم عودة، عناصر ومؤثرات السياسة الزراعية، دراسة نظرية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية، العدد 2، 2002، ص 206.

³. مطانيوس الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 78.

⁴. سالم توفيق النحفي، إشكالية الزراعة العربية رؤية إقتصادية معاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص 90.

ثالثاً: علاقة السياسة الزراعية بالعلوم الأخرى

للسياسة الزراعية إرتباطات كثيرة بالعلوم الأخرى وذلك لما للزراعة من أهمية بالغة بوصفها قطاعاً زراعياً مهماً في الإقتصاد الوطني، فهذا يعني عدم إمكانية الفصل بين البرامج والسياسات الزراعية وبرامج السياسات الإقتصادية العامة، ومن الخطأ الشائع أن يتصور البعض أن السياسة التي تنتهجها الدولة نحو الزراعة منفصلة عن باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، لأن ما ينفق على برامج تطوير المشاريع الزراعية ربما ينفق من الزراعة وربما تشترك بقوة القطاعات الإقتصادية الأخرى في الإنفاق عليه، كذلك العاملون في القطاع الزراعي هم أساساً ساهموا في بناء الإقتصاد الوطني، من خلال ما قدموه من إنتاج السلع سواء سلعاً إستهلاكية كانت أم إنتاجية، من هذا تدرك قوة الترابط بين قطاع الزراعة وبين الإقتصاد الوطني إذن لا بد من دراسة الإقتصاد العام ومبادئه حين وضع آليات السياسة الزراعية وذلك لكي تكون تلك الآليات مبنية على أساس نظري متين وليس حالة من حالات الإرتجال والحدس والتخمين.¹

وللسياسة الزراعية صلة بموضوعات أخرى منها علم النفس، كما أن هناك حاجة إلى دراسة مستفيضة لكل من المنتج والمستهلك من حيث السلوك والتصرفات والمؤثرات التي يستجيب كل واحد منها لها أكثر من غيرها، لما لها من أثر كبير في بناء برامج السياسة الزراعية وفقاً لهذه المؤثرات كذلك نجد علاقة علم الإجتماع وصلته بالسياسة الزراعية، حيث أن دراسة تكوين المجتمع وتركيبه أفراداً والعلاقات الإجتماعية التي تسود في هذا المجتمع وما أهداف وطموحات كل فرد في المجتمع وما يصبو لتحقيقه في حياته كلها أمور تتعلق بالمشاريع التي يروم السياسي القيام بها وكذلك مدى الترابط الموجود بين الدولة والفرد عند القيام بتنفيذ القرارات التي تتخذها الدولة في صالح المجتمع التي من المحتمل أن تتعارض وتتضارب بعضها مع ما يصبو إليه الفرد نفسه .

المطلب الثاني: متطلبات وأهداف السياسة الزراعية

لتحقيق أهداف معينة أو تنفيذ إستراتيجيات محددة لا بد من توفر بعض المتطلبات اللازمة لنجاح هذه الإستراتيجيات في الوصول إلى الأهداف المبتغاة .

أولاً: متطلبات السياسة الزراعية

إذا ما توفرت المستلزمات الأساسية للسياسة الزراعية فإنها سوف تحقق أهدافها، في التنمية الزراعية من خلال رفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي وتحقيق الرفاهية للعاملين في القطاع الزراعي، ولكي نتعرف على هذه المستلزمات الأساسية لا بد من أن نتطرق إلى متطلبات السياسة الزراعية بمايلي:

¹. رحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 200 .

1. وجود هيئة عامة أو السلطة:

بالإمكان تطبيق برامج السياسة الزراعية وتنفيذها من خلال هيئة حكومية رسمية وشبه رسمية تتسم بالوطنية من خلال برنامجها العملي، الذي تشرف على تطبيقه¹ بوضع المنهاج العملي وإختيار الوسائل التي يجب إستخدامها لتحقيق الأهداف المطلوبة والإشراف على التنفيذ، كما أن نجاح أية خطة أو منهاج يعتمد على كفاءة أعضاء الهيئة من ناحية إختصاصهم وسعة إطلاعهم وعلاقة إختصاصهم بالعمل الذي يشرف عليه.²

2. الهدف أو الغاية:

وهو عبارة عن الغايات التي توجه إليها الجهود لإنجاز وتحقيق الهدف، ويجب أن يكون الهدف واضحا ومبني على أساس الموقف الحقيقي لمعرفة الوسائل الممكنة لتحقيق تلك الأهداف، كما يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة لدى القائمين بها لأنه كثيرا ما يحصل تعارض بين الأهداف، ويحل هدف محل آخر بطريقة التفاضل لأنه كثيرا ما يحدث أن هدفا من الأهداف الإقتصادية لا يمكن تحقيقه إلا على حساب هدف غير إقتصادي حتى يمكن تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع ولكي يتوفر نوع من الرفاهية يجب إتباع الأتي³:

- أ. الحصول على إنتاج بأقل التكاليف عن طريق إستخدام عوامل الإنتاج المتوفرة بأفضل الطرق
- ب -عدالة التوزيع و ذلك عن طريق إيجاد فرص جديدة أمام المواطنين لإختيار ما يناسب أذواقهم و قابليتهم للحصول على متطلبات العيش من غذاء و مسكن وملبس.

3 الوسائل:

هي الطرق و الإجراءات التي تضمنها المنهاج العلمي و التي يجب إتباعها لأجل تحقيق هدف معين . ويتوقف نجاح السياسة أو فشلها على المهارة في إختيار الوسائل الأكثر صلاحية و الأفضل ملائمة للظروف، و يمكن القول انه كلما زاد فهم المسؤولين للفعاليات الإقتصادية و الإجتماعية كلما كان إختيارهم للوسائل أفضل و أشد فعالية ، وعند إختيار الوسائل يجب ملاحظة مايلي⁴:

- أ. علاقة الوسيلة بالهدف ودرجة تأثيرها في تحقيقه.
- ب. مرونتها وملائمتها للأحوال والظروف المحيطة بها .
- ج. تأثيرها على منهج السياسات الأخرى.
- د. مقارنة تكاليفها، العوائد، المنتظر الحصول عليها.

¹. رهن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص201 .

². منير إسماعيل أبو شاو وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص237 .

³. منير إسماعيل أبو شاو وآخرون، المرجع نفسه، ص238 .

⁴. منير إسماعيل أبو شاو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص239 .

هـ . سهولة أدارتها والسيطرة عليها.

ويمكن القول أن أي سياسة عامة هو ضمان إستمرار التطور وتحقيق الرفاهية العامة و هذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق ضمان الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية

4. الظروف:

هي المؤثرات الفنية و الثقافية و الإقتصادية و السياسية التي تحيط بالمنهاج العلمي وتؤثر في تنفيذه، لذلك يقتضي على واضعي السياسة الزراعية أن يضعوا نصب أعينهم أفضل الوسائل التي لا تتعارض مع الظروف و الأحوال التي تحيط بالمنهاج.¹

ثانياً: أهداف السياسة الزراعية:

تهدف السياسة الزراعية بألياتها المختلفة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع الزراعي، إذ هي المعيار الأساسي لنجاح تلك السياسة و يمكن تحديد أهداف السياسة الزراعية بمجموعتين من الأهداف أولهما أهداف قومية أو وطنية تتحقق على مستوى الإقتصاد الوطني ككل وثانيهما أهداف قطاعية تتحقق على مستوى القطاع الزراعي فقط.

1. الأهداف الدولية لسياسات الزراعية :

تسعى السياسات الزراعية بكافة أنواعها إلى تحقيق عدة أهداف وطنية تتحقق على مستوى الإقتصاد ككل، ومن أهم هذه الأهداف القومية لسياسة الزراعة :

أ . **تحديد الجدارة الإنتاجية :** ويعني هذا الهدف جميع الموارد الزراعية الحالية اللازمة لتنمية الطاقة الإنتاجية الزراعية، كما ينطوي أيضا على هدف زيادة القيمة النقدية للصادرات الزراعية لما في ذلك من أهمية قصوى في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية.²

ب . **إرتفاع حجم الصادرات الزراعية:** إن من أهداف السياسة الزراعية زيادة كمية السلع والغلات الزراعية التي تصدرها إلى خارج البلاد، وهذا ينعكس على وفرة النقد الأجنبي اللازم لدعم وتمويل برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وهذا يستلزم دراسة قوة العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية وكذلك معرفة الدول المصدرة لهذه المنتجات ومدى التنافس بين المنتجات الزراعية الوطنية والأجنبية ومن ثم التركيز على إنتاج هذه الغلات التي تتميز بميزة نسبية تصديرية.³

ج . **عدالة التوزيع:** إن عدالة توزيع الدخل هو هدف إجتماعي من أهداف السياسة الزراعية، وذلك من خلال محاولة الحد من إتساع الفوارق بين الدخل و مستويات المعيشة، ووضع حدود دنيا لمستوى معيشة

¹ . سالم توفيق النحفي، إشكالية الزراعة العربية، رؤية إقتصادية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص88

² . رهن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص201

³ . رمضان محمد مقلد وآخرون، إقتصاديات الموارد البيئية، دار رؤية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص240

الفرد و العدالة التوزيعية تعني أيضا التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الإقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهذا يتحقق عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي للعناصر الإنتاجية (العمل، رأس المال، الأرض) في كافة محاور النشاط الإقتصادي¹.

2. الأهداف القطاعية للسياسات الزراعية :

تسعى السياسات الزراعية بكافة أنواعها إلى تحقيق عدة أهداف قطاعية تنطلق بالقطاع الزراعي فقط، دون غيره من قطاعات الإقتصاد الوطني ومن أهم الأهداف القطاعية لسياسة الزراعة مايلي²:

أ. تحقيق الإستقرار في أسعار السلع الزراعية و دخول المزارعين : حيث تهدف السياسة الزراعية في الدول الرأسمالية إلى محاولة الإستقرار في أسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين، حيث تقوم الحكومة في سنوات وفرة الإنتاج وتحقيق فائض عرض السلع الغذائية بشراء المنتجات الزراعية، و بالأخص التي يمكن تخزينها وذلك حتى لا تنخفض أسعار السلع الزراعية و تنخفض دخول المزارعين بدرجة كبيرة، على أن يتم إعادة عرضها في الأسواق عندما يظهر فائض طلب حتى لا ترتفع الأسعار، و تسعى الحكومة من وراء ذلك إلى محاولة تحقيق قدر من الإستقرار في دخول المزارعين

ب. حماية المزارعين المحليين من المنافسة الأجنبية : حيث تهدف السياسة الزراعية في بعض الدول الرأسمالية، لحماية المزارعين من المنافسة الأجنبية التي قد يتعرض لها المنتجون الزراعيون المحليون عندما يتم إغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية الأجنبية وبيعها بسعر أقل من سعر السلع الزراعية المحلية، ولذا تقوم الحكومة بفرض ضرائب جمركية على السلع الأجنبية أو وضع قيود كمية أو إدارية على إستيرادها، حتى تقلل من تدفقها إلى الداخل، أو تمنع دخولها مباشرة وذلك عندما يكون الإنتاج المحلي قادرا على سد الإحتياجات المحلية³.

ج. تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الزراعية : حيث تسعى السياسة الزراعية لمحاولة تحقيق تخصيص الأراضي الزراعية النادرة على أوجه إستخداماتها المختلفة أفضل تخصيص ممكن، ونصل إلى وضع التخصيص الأمثل للموارد الزراعية عندما يتم توزيعها على إستخداماتها المختلفة في أنواع الإنتاج الزراعي المختلفة عندما تتساوى المنفعة الحدية الإجتماعية الصافية من كل إستخدام لها.

د. حماية مصالح ملاك الأراضي : حيث تسعى السياسة التشريعية الزراعية إلى حماية مصالح ملاك الأراضي إذا كان لهم نفوذ سياسي، وذلك عن طرق رفع القيمة الإيجارية الحقيقية للأراضي الزراعية كما حدث في مصر في أوائل التسعينيات عندما تم ترك أسعار الأراضي تتحدد حسب السوق .

¹ - R.D.Norton, Agricultural Development Policy ,F.A.O ,Edition , England,2004,P25

² . منير إسماعيل أبو شاور وآخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص 239 .

³ محمد أحمد السريتي،الموارد الاقتصادية (طبيعية ، بشرية ،غذائية،بيئية)،مؤسسة لؤية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية مصر، 2011، ص

المطلب الثالث: أنواع السياسات الزراعية في النظرية الاقتصادية

سنتناول في هذا المطلب نمطي السياسة الزراعية ذات التدخل الأحادي التي تستهدف التأثير على جانب واحد من جوانب بنية القطاع الزراعي، أو السياسات الزراعية ذات أنماط التدخل المتعدد التي تستهدف التأثير على عدة جوانب من بيئة القطاع الزراعي في آن واحد، مثل الأسعار ونوعية المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي ونمط التكنولوجيا المستخدمة.

أولاً: السياسات الزراعية ذات نمط التدخل الأحادي

هي تلك السياسات التي تؤثر في الأسعار الزراعية فقط أو في المؤسسات فقط أو في التكنولوجيا فقط أي ما يمكن تسميتها بالسياسات الزراعية ذات نمط التدخل الأحادي¹ وهي تشمل السياسات التالية:

1- السياسة السعرية (Price policy):

هي السياسة التي تصمم للتأثير على المستوى وإستقرار الأسعار التي يحصلها المنتجين الزراعيين مقابل بيع منتجاتهم، حيث تقوم أسعار المنتجات الزراعية بثلاثة مهام في النظام الإقتصادي هي:²

أ- تخصيص موارد زراعية.

ب- توزيع الدخل.

ج- تحفيز أو تثبيط الإستثمار وتكوين رأس المال في الزراعة.

تتبع من هذه المهام ثلاث أهداف أولية للسياسة السعرية:³

- التأثير في الناتج الزراعي.

- تحقيق تغيرات مرغوبة في توزيع الدخل.

- التأثير في دور القطاع الزراعي ومساهمته في العملية الإجمالية للتنمية الإقتصادية.

قد تتناقض هذه الأهداف مع بعضها البعض، فتحقيق التغيرات المرغوبة في توزيع الدخل ربما يتعارض مع السعي لزيادة الناتج الزراعي⁴، كما أن هناك عدة أهداف ثانوية للتدخل الحكومي في أسعار المنتجات الزراعية (زيادة الناتج الزراعي الإجمالي، زيادة الناتج من محاصيل محددة، تحقيق إستقرار الأسعار الزراعية لتقليل مخاطر عدم اليقين في بيئة الأسعار الكلية، تحقيق إستقرار الأسعار الزراعية في دخول المزارعين تحقيق إكتفاء ذاتي في الغذاء، توليد عوائد ضرائب حكومية إما من ضرائب التصدير أو من ضرائب الإستيراد،

¹ . محمد إبراهيم محمود، السياسات الزراعية في الجمهورية العربية السورية و أثرها على التنمية الزراعية (دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه في الفلسفة

الاقتصادية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مصر، 2007، ص 08 .

² . مطانيوس الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 77، 78 .

³ بدون إسم ، الأمن الغذائي الإقليمي رؤية ممكنة أم حلم مستحيل، مجلة الزراعة والتنمية في غربي آسيا، العدد 19، 1989، ص 149

⁴ . جون دلبو ميلور ، سياسة الأسعار الغذائية وتوزيع الدخل في الأقطار واطية الدخل، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد 1988 ، ص ص، 69، 70.

توفير النقد الأجنبي الذي يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات، تزويد القطاع الصناعي بمواد أولية وغذائية بأسعار رخيصة مما يسرع بمعدلات نموه، تعظيم الفائض الزراعي الذي يتم تحويله إلى الصناعة. كما يمكن تقسيم هذه الأهداف الثانوية إلى ثلاث مجموعات: مجموعة أهداف تتعلق بالنتائج، مجموعة أهداف تتعلق بالإستقرار، مجموعة أهداف تتعلق بتوزيع الدخل، لا بد من الإشارة إلى ضرورة التفريق بين الأهداف المعلنة أو المقررة والأهداف الفعلية. لهذا فرمما لا تمثل الأهداف المعلنة لسياسة الأسعار حقيقية تدخلات الأسعار المطبقة فعلا.¹

د- أدوات السياسة السعرية: تستخدم الحكومات عدة أدوات لتغيير أسعار المنتجات الزراعية، يمكن تصنيف هذه الأدوات تبعا لطبيعة أثرها على مستوى الأسعار الزراعية وإستقرارها:²

- **أدوات السياسة التجارية:** تؤثر هذه الأدوات على أسعار المنتجات الزراعية من خلال تأثيرها على أسعار الصادرات والواردات وكمياتهما وتشمل هذه الأدوات (ضرائب الاستيراد أو إعانات، القيود الكمية على الواردات، ضرائب التصدير التي تؤخذ من سعر التصدير .

- **سياسة أسعار الصرف:** التي تؤثر على الأسعار المحلية للمنتجات الزراعية القابلة للتبادل من خلال تغيرات أسعار الصرف.

- **الضرائب والإعانات (السياسة المالية):** حيث تتأثر الأسعار الزراعية بأنواع الضرائب المحلية الأخرى بخلاف ضرائب التصدير أو ضرائب الإستيراد، من أمثلة هذه الضرائب (ضرائب الاستهلاك المفروضة على السلع في أسواق الجملة أو التجزئة)، ومن أمثلة الإعانات المقصودة: إعانات الإستهلاك المطبقة على السلع في أماكن بيع التجزئة الخاصة أو العامة، التي تبيع الغذاء إلى فئة مختارة من المستهلكين، مدفوعات العجز التي تدفع إلى المنتجين، حيث يدفع للمنتج الفرق سعري بين سعر بوابة مزرعة مختارة (يفترض أنها تمثل المزرعة الوسطية) والسعر الفعلي الذي يحصل عليه المزارع في السوق.

- **تدخلات مباشرة:** تتضمن هذه الفئة من أدوات التدخل الحكومي في الأسعار الزراعية السيطرة المباشرة والفعالية على تسعير السلع الزراعية وتسويقها وتخزينها من خلال مجالس و وكالات التسويق الوطنية . تجدر الإشارة إلى أنه يندر أن تكون هناك أداة واحدة أو عدد قليل من الأدوات في التطبيق في آن واحد، بينما يعتبر الوضع الأكثر شيوعا أن يتم التعامل مع الأسعار الزراعية، على سبيل المثال: إستخدام منظومة كاملة من أدوات السياسة قد تتناقض مع بعضها البعض بسبب تبني أدوات جديدة دون إزالة الأدوات السابقة أو بسبب نقص التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة المسؤولة عن إستخدام الأدوات السياسية المختلفة.

¹ حياة كاظم عودة، عناصر ومؤشرات السياسة الزراعية، دراسة نظرية مرجع سبق ذكره، ص 207

² محمد إبراهيم محمود، السياسات الزراعية في الجمهورية العربية السورية و أثرها على التنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص 8، 9.

2- السياسة التسويقية Marketing policy:

هي السياسة التي تهتم بانتقال المنتجات الزراعية من باب المزرعة وصولاً إلى المستهلك النهائي أو موانئ التصدير، حيث يتمثل التسويق الزراعي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين من حقل المنتجات الزراعية إلى المستهلك المحلي والأجنبي.¹

أ. أهداف السياسة التسويقية: تعتبر أهداف التدخل الحكومي في التسويق الزراعي (السياسة التسويقية) وثيقة الصلة بمفاهيم بنية قنوات التسويق وسلوك مؤسسات التسويق وأدائها، حيث تعتبر وجهة النظر القائلة أن تجار القطاع الخاص قادرون على إستغلال المزارعين والمستهلكين عن طريق ممارسة الإحتكار مبرراً قويا للتدخل الحكومي في التسويق.

يمكن تلخيص أهداف السياسة التسويقية فيما يلي:²

✓ حماية المزارعين والمستهلكين من التجار الطفيليين: تقوم هذه الذريعة على فكرة أن طبقة الوسطاء قادرة على إنتزاع أرباح إحتكارية، من موقعهم بين المنتجين المبعثرين والذين يزودون بمعلومات فقيرة من جهة والمستهلكين المقيدون بظروف التسويق من جهة أخرى، تذهب وجهة النظر هذه إلى أن هامش التسويق يبدو أكثر إتساعاً في أنظمة التسويق الخاصة مما يمكن أن يكون عليه في ظل نظام التسويق التنافسي الحقيقي أو في ظل نظام التسويق الحكومي. لذلك فقد إختارت الكثير من البلدان الحل الثاني.

✓ إستقرار أسعار باب المزرعة أو زيادتها: ربما تتطلب السياسات السعرية التي تهدف إلى تحقيق إستقرار أسعار النواتج الزراعية أو زيادتها بتدخلات حكومية في التسويق الزراعي، فقد يكون لقيام تجار القطاع الخاص بعمليات التخزين والمضاربة أثر سلبي على إستقرار الأسعار، لذلك تعتبر الأنظمة التسويقية الحكومية حلاً مناسباً للحد من عدم إستقرار الأسعار الناجم عن مثل هذه الأسباب.

✓ تضيق هامش التسويق: يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول، فقد تتدخل الدولة بشكل خاص من أجل تقليص الفجوة بين أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين. ويكون جزءاً من محاولة لرفع أسعار المنتجين من خلال زيادة حصة المنتجين من سعر التصدير أو سعر التجزئة، وقد يكون مرتبطاً بمحاولة تخفيض أسعار الغذاء لصالح المستهلكين.

✓ تحسين الجودة ومعايير الحد الأدنى: يعتبر هذا الهدف من ضمن الأهداف العامة للتدخلات الحكومية في عملية التسويق، خصوصاً بالنسبة لمخاض التصدير التي تواجه مواصفات صارمة في الأسواق

¹ مصطفى عبد الغاني عثمان، السياسات الاقتصادية الزراعية في إطار برامج التكيف الهيكلي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول

العربية، 1994، ص 106.

² عبد الرزاق عبد الحميد شريف، سالم توفيق النحفي، السياسة الاقتصادية الزراعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1990،

ص 16، 166.

العالمية، رغم أنه غالباً ما تعتبر مراقبة الجودة ومعايير الحد الأدنى (المواصفات القياسية) عملية ذلك طبيعة تنظيمية أكثر من كونها مهام تدخل مباشر للحكومة، فإنه يصعب عملياً التمييز بين الأمرين عند التطبيق العملي لمراقبة الجودة.

✓ **زيادة الأمن الغذائي:** يمثل أحد الأسباب الهامة للتدخل الحكومي في عملية التسويق.

ب. **أدوات السياسة التسويقية:** إستخدمت الحكومات أدوات مختلفة للتأثير على عمل قنوات التسويق الزراعي، وقد تراوحت هذه الأدوات ما بين إحلال مؤسسات حكومية محل القنوات الخاصة بشكل كامل، إشراك هيئات تابعة للدولة بشكل جزئي في عملية التسويق لضمان توجيهها بالشكل الملائم، منح إجازات أو تراخيص للتجار والعاملين في الأنشطة التسويقية المعترف بها والقيام بأعمال تنظيمية صغرى تتعلق بمعايير الجودة والتصنيف، وأهم هذه الأدوات:¹

• **هيئات إحتكارية تابعة للدولة:** تشمل هذه الفئة تلك المؤسسات التي تملكها الدولة بالكامل والتي تسيطر سيطرة إحتكارية على مراحل عملية التسويق، كما تختلف المؤسسات في هذه الفئة تبعاً لعدد مراحل التسويق التي تقوم بها، فقد تدير بعضها عمليات البيع النهائي للمشتريين الأجانب بسعر التصدير (فوب) وتنظيم طريقة إرجاع سعر التصدير إلى سلسلة التسويق وتطبيق معايير الجودة ذات الصلة، بينما تقوم مؤسسات أخرى بإدارة كل مراحل التسويق من المنتج إلى المستهلك أو إلى التصدير، كما تقوم هيئات المحاصيل التابعة للدولة في بعض البلدان بوظائف أخرى مثل تنمية المحاصيل والبحوث الزراعية الخاصة بها وتقديم القروض.

• **هيئات غير إحتكارية تابعة للدولة:** تضم هذه الفئة مجالاً واسعاً من المؤسسات المختلفة التي توفر قناة تسويقية خاصة، ولكنها ليست القناة الوحيدة (المحتكرة)، يتم عبرها نقل السلعة من المنتجين (المزارعين). والشكل السائد لهذه المؤسسات غير الإحتكارية التابعة للدولة هو هيئة تخزين إحتياطي للحبوب. تحدد هذه الهيئة نطاقاً سعرياً لتحرك أسعار الحبوب تقوم بالتدخل مشترياً أو بائعاً في حال إقتراب أسعار السوق من حدود هذا النطاق.²

• **تعاونيات المزارعين:** ترتبط تعاونيات المزارعين بشكل أو بآخر بأنظمة التسويق الحكومية المذكورة سابقاً، تتولى هذه التعاونيات عادة التجميع الأولي للمحصول بهدف تسليمه إلى المرخص لهم من الأفراد أو الهيئات التي تقوم بمعالجته أو إلى الهيئات التابعة للدولة فقد يجبر المزارعون في موقع معين على الإنتماء إلى التعاونيات أو يفرض عليهم زراعة محصول محدد في مناطق معينة لصالح هذه التعاونيات.

¹ رقية خلف الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 55

² Abbott.J.C .Agricultural marketing enterprises of developing world.combridge university. press.1987.P33. .

• منح إجازات للتجار: تستخدم الحكومات عندما لا تتولى بنفسها مسؤولية التسويق، أسلوب منح القطاع الخاص الإجازات والتراخيص للقيام بأنشطة تسويقية كوسيلة لتنظيم تسويق المحاصيل الزراعية. أدوات تحسين سلوك السوق وأدائها: توجد ثلاث أنماط متميزة من الأدوات ضمن هذه الفئة من التدخلات، النمط الأول: تقديم معلومات محسنة إلى متعاملين في نظام التسويق، من خلال تقديم خدمات إخبارية عن أسعار السوق ومعلومات السوق الأخرى عبر الإذاعة والتلفزيون والصحف، أما النمط الثاني فيتمثل في الوظيفة التنظيمية وضع معايير الجودة وفرض تطبيقها، ووضع المقاييس والأوزان، والأنظمة الغذائية، النمط الثالث: هو تقديم تسهيلات تسويقية يعتبر هذا النمط نوعاً من الإستثمار العام في البنية التحتية لكنه يختلف من حيث التكلفة والمدة الزمنية عن الإستثمارات العامة الكبيرة، مثل الطرق والسكك الحديدية، الموانئ وشبكات الري¹.

3. سياسة الإصلاح الزراعي: وهي السياسة التي تسعى لتغيير توزيع ملكية الأراضي الزراعية أو شروط النفاذ إلى الأرض بإعتبارها عنصراً من عناصر الإنتاج الزراعي، وتشمل هذه السياسة مجالاً واسعاً من التغيرات الاجتماعية تتضمن الحصول على الأرض، هيكل ملكية الأرض، هيكل حيازة الأرض، الصيغ القانونية والتعاقدية لإمتلاك الأرض.²

تتميز سياسة الإصلاح الزراعي عن السياسة الزراعية الأخرى بعدة خصائص:³

- أ- كون الأرض ليست مجرد مورد من موارد الإنتاج الزراعي،
- ب- الارتباط الوثيق بين هيكل ملكية الأرض والوضع الاجتماعي والنفوذ في الإقتصاد الزراعي،
- ج- اقتران الإصلاح الزراعي عادة بأوضاع تتسم بعدم الإستقرار الاجتماعي والتغيير الجذري، أكثر من إرتباطه بظروف سياسية واجتماعية مستقرة نسبياً التي ترتبط بها تطبيقات السياسات الزراعية الأخرى.

أ. أهداف سياسة الإصلاح الزراعي:

نشأ الضغط بإتجاه إجراء إصلاح زراعي بسبب إزداد الفجوة بين هيكل ملكية الأرض الجامدة، والتي تعاني من وجود تفاوت كبير، وبين التغيرات الاجتماعية المتسارعة مثل النمو السكاني، الحراك الاجتماعي المتزايد، تطور السوق، زيادة التدخل، تغير أشكال التبادل الإقتصادي. يسعى الإصلاح الزراعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكن هذه الأهداف مترابطة ترابطاً وثيقاً.

¹ كارلو كافيرو، السياسات الزراعية في الدول النامية، المركز الوطني لسياسات الزراعة، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، منظمة الأغذية والزراعة، روما،

2000، ص 36، 37

² بيتر ووسلي، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله، العولم الثلاثة (الثقافة، التنمية، العالمية) دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987، ص 264

³ عبد الحميد براهيم، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص 68

- **الأهداف السياسية:** تعتمد نوعية الأهداف السياسية لعملية الإصلاح الزراعي على طبيعة القوى والضغط الاجتماعي التي تقف ورائها.¹
- فإذا كانت عملية الإصلاح الزراعي تتم ضمن برنامج سياسي لجماعة سياسية ليبرالية، فسيكون هدفها الرئيسي تفويض سلطة أو نفوذ النخبة الأرستقراطية المستمدة من ملكية الأرض.
- إذا كانت عملية الإصلاح الزراعي تتم ضمن برنامج جماعة سياسية اشتراكية، فسيكون هدفها الرئيسي إقامة نمط إنتاج زراعي تعاوني أو جماعي أو تابع للدولة.
- إذا كانت عملية الإصلاح الزراعي تتم كإجراء دفاعي تتخذه جماعات سياسية محافظة بهدف إحداث تغيير شكلي ضروري في أنظمة تأجير الأرض لإمتصاص الإحتقان الاجتماعي والحفاظ على الوضع الراهن لهيكل الملكية.
- **الأهداف الاجتماعية:** إن الهدف الاجتماعي الرئيسي من الإصلاح الإقتصادي هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا الهدف مرتبط بالدوافع السياسية والإقتصادية معا. فمن الناحية السياسية كانت العدالة الاجتماعية معلما بارزا في برامج الأحزاب الاشتراكية والليبرالية فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي، أما من الناحية الإقتصادية فإن العدالة الاجتماعية ترتبط بقضايا الإستخدام والتشغيل، توزيع الدخل، الكفاءة، حجم السوق المحلية.²
- **الأهداف الإقتصادية:** إن الهدفين الرئيسيين للإصلاح الزراعي هما تقليل الفقر المطلق وزيادة الناتج الزراعي وهما هديفي العدالة (المساواة) والكفاءة للإصلاح الزراعي، فقد يكون الإصلاح الزراعي أداة هامة من أدوات تقليل الفقر (مكافحة الفقر) كونه يلغي الطبيعة القريبة من العبودية لبعض أنماط إستئجار الأراضي، ولأن تقليص عدم المساواة في ملكية الأرض لا بد أن يزيد من دخول الأسر الزراعية، كما يزيد عدد الأسر الزراعية القادرة على كسب مستوى مقبول من الدخل.³
- ب . **أدوات الإصلاح الزراعي:** يمكن إعتبار إختيار نمط الإصلاح الزراعي كإحدى أدوات الإصلاح الزراعي كما تتضمن أدوات الإصلاح الزراعي قضايا متنوعة كدفع تعويضات، تحديد سقف الملكية وتحديد الإعفاءات والإستثناءات، أدوات إعادة توزيع الأرض على المستفيدين. يمكن تقسيم أدوات الإصلاح الزراعي لثلاث مجموعات (1) أدوات إصلاح الأراضي المؤجرة (2) أدوات إعادة توزيع الأرض (3) أدوات إستيطان الأرض.

¹ . سالم توفيق النحفي ،إشكالية الزراعة العربية رؤية مستقبلية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1993،صص90،91 .

² - Warriner.D. Laned Reforem in principle end practice.oxford.clarendon .press. 1996. P17.

³ F.ellis. Tanzania ,in Agricultural pricing policy in Africa .ed .Harvey .London .Macmillan 1988.p143

يمكن معالجة المجموعتين الأولى والثالثة بشكل مختصر، فإن الإصلاح الزراعي المتعلق بالأراضي المؤجرة لا يتضمن إعادة توزيع حقوق الملكية القائمة بل يعني فقط تغيير أنماط العقود القانونية والعرفية بين المالك والمستأجر. وهو يقتصر على منع أنماط تأجير إقطاعية معينة، وتعديل أنماط أخرى.

يتم التوصل إلى حل وسط حول فعالية هذه الأدوات بالتطبيق العملي من خلال تنويع العلاقات بين ملاك الأراضي والمستأجرين في أوضاع ريفية متعددة وطبيعتها غير مكتوبة.

كما أن هناك أداة أخرى لإصلاح الأراضي المؤجرة هي تحويل إجراءات الإيجارات الإقطاعية أو شبه الإقطاعية إلى إيجارات على أساس نقدي، وفرض أحكام على الملاك تتعلق بضمان ملكيتهم للأراضي المؤجرة، أما فيما يتعلق بإستييطان الأراضي فإنه لا يتضمن توزيعاً إجبارياً لحقوق الملكية الخاصة السابقة بالإستييطان، بل أنه غالباً ما يشمل تحرير أراضي الدولة للإستييطان أو فتح أراض جديدة أمام الإستييطان أو إعادة إستييطان أراض تخلت عنها أصحابها السابقين.

ويتطلب الإستييطان وجود مجموعة من المعايير والقواعد لتحديد الفئات من قاطني الريف الذين يسكنون مؤهلين لطلب مزرعة، ولتحديد حجم الحيازة الملائم مع الأخذ في الاعتبار نوعية التربة والمناخ وخيارات المحاصيل لمنطقة الإستييطان، لتحديد قواعد تسديد تلك القروض، فيما كان سيتم بيع أم تأجير الأرض لشاغليها الجدد، وقيمة التعويضات وأسلوبها في نقل حق الملكية المطلق.¹

أما إعادة توزيع الأرض فإنها تعني إعادة توزيع حقوق ملكية الأرض بين الناس، وتعتبر عملية صياغة القوانين الخاصة بإعادة توزيع الأرض وتطبيقها أكثر صعوبة من النمطين الآخرين من الإصلاح الزراعي يميز Warriner أربعة مكونات أساسية لعملية إعادة توزيع الأرض:²

- **نزع الملكية:** هي الخطوة الأولى في نمط الإصلاح الزراعي بإتباع أسلوب إعادة توزيع الأرض، ويعد هذا العمل، من الناحية السياسية، أكثر أدوات الإصلاح الزراعي صعوبة، فعندما يأتي الإصلاح الزراعي نتيجة ثورة إشتراكية، فإن نزع الملكية هو نتاج عملية سياسية تتضمن الكثير من المقايضات والتسويات. تبدأ عملية نزع الملكية بوضع سقف للملكية (أي تحديد حد أقصى لمساحة الأرض التي يستطيع الملاك الاحتفاظ بها)، ثم مصادرة المساحة التي تزيد عن ذلك السقف.

- **التعويض:** تعد عملية تحديد مبلغ التعويض مقابل إعادة تخصيص الأرض في تشريعات الإصلاح الزراعي صعوبة أخرى محفوفة بالمتاعب، لكن يندر إلا أن يكون هناك تعويض عن نزع الملكية على الإطلاق، ولكن نادراً ما يكون هذا التعويض مساوياً لسعر السوق، لأن ذلك يفوق قدرة معظم البلدان التي تقوم بإصلاحات زراعية عادة، كما أن سعر السوق قد لا يكون ذا معنى في ظل الظروف السياسية التي ترافق

¹ محمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص 24، 25.

² Warriner .d. opcit .pp.17.22.

إعادة توزيع الأرض، يعتبر أخذ القيمة التقديرية للأراضي، التي تفرض على أساسها ضريبة العقارات أحد الأساليب المتبعة لتقدير قيمة التعويض، يتكون التعويض عادة من جزئين: دفع نقدي مباشر، منح سندات حكومية قابلة للوفاء في تاريخ معين في المستقبل، ولكن غالباً ما يؤدي التضخم إلى تآكل قيمة التعويض بحيث تغدو التكلفة الحقيقية للتعويض المترتبة على الدولة أقل بكثير من تكلفته الإسمية عند إقراره.

• **الإستثناءات:** تحتوي عمليات الإصلاح الزراعي عادة على عدة إستثناءات من المعايير المحددة في قانون نزع الملكية، تكون هذه الإستثناءات ثمرة تسويات سياسية أثناء سن مسودة قانون الإصلاح الزراعي، وقد تؤدي هذه الإستثناءات إلى إحباط أهداف الإصلاح، من أكثر أشكال هذه الإستثناءات شيوعاً هو إستثناء الأراضي ذات الإنتاج "الفعال"، وهو الإستثناء الذي يجعل المستفيدين من الإصلاح يحصلون على أراض هامشية (أقل خصوبة)، كما أن هناك إستثناءات تتعلق بمؤسسات مالكة للأرض (جمعيات خيرية مراكز تبشيرية، أوقاف تابعة لدور العبادة)، أو مالكي الأرض المشتركة (الأرض التي تزرعها شركات رأسمالية مسجلة)، أو مالك الأرض الأجنبي (أرض تديرها شركات أجنبية).

• **التوزيع:** يجب أن تحدد تشريعات الإصلاح الزراعي معايير تخصيص الأرض للمستخدمين وأدواته، وهي تشمل جزئياً القرارات المتعلقة فيما إذا كان ينبغي توزيع الأرض أو تحويلها إلى ملكية جماعية، هل ينبغي تأجيرها أم تحويلها إلى مزارع يشغلها مالكوها.¹

4. **سياسة البحوث الزراعية:** تتعلق سياسة البحوث الزراعية بدور الدولة في توليد تكنولوجيا زراعية حديثة ونشرها بين الأسر الزراعية وحول المناهج البديلة للقيام بذلك، يتضمن هذا التعريف لسياسة البحوث الزراعية عدة أبعاد:²

يشير مصطلح توليد تكنولوجيا زراعية حديثة إلى العوامل التي تقف وراء الطلب على الابتكارات. وهي تشمل تلك القوى التي تحدد الموضوعات المختارة للبحث، التنظيم المؤسسي للبحث، الموارد المخصصة للبحث، إدارة البحث ونواتج البحث، بينما يشير مصطلح نشر تكنولوجيا زراعية حديثة إلى العوامل التي تقف وراء تبني الابتكارات من قبل المزارعين، وتشمل تلك العوامل القيود على مستوى المزرعة وعلى مستوى الإقتصاد ككل التي تؤثر في تبني التكنولوجيا، تكييف أو موازنة مكتشفات البحث مع الظروف المحلية، التجارب التي تجرى على الأصناف الجديدة من المحاصيل داخل المزرعة وخارجها، البحوث الفاعلية القابلة للتكييف التي يشرك المزارعين في عملية البحث، توفير الخدمات الإرشادية أو الأساليب الأخرى لنشر المعلومات بين المزارعين.

¹. دورين ورنيز ترجمة خير الدين حبيب وحسن أحمد السلطان، الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق، دار الطبعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1975، ص، ص 18، 19.

². منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص 179.

أ. أهداف سياسة البحوث الزراعية:

إن الأهداف العامة لسياسة البحوث الزراعية هي، من حيث الجوهر، كأهداف السياسات الزراعية الأخرى: التنمية (زيادة الناتج)، العدالة (المساواة)، الأمن الغذائي. لكن طبيعة مساهمة سياسة البحوث الزراعية في إنجاز هذه الأهداف مختلفة عن السياسات الزراعية الأخرى.

تساهم البحوث الزراعية في زيادة الناتج الزراعي من خلال زيادتها لإنتاجية الأرض الزراعية، وخصوصا النادرة منها، أما بالنسبة لهدف العدالة، فإن مساهمة البحوث الزراعية تأتي من خلال تخفيضها للتكلفة الحقيقية للغذاء الذي يستهلكه الفقراء، أو زيادة ناتج المحصول الذي يزرعه المزارعون الفقراء، أو بالتركيز على مشاكل المزارعين الذين يعانون من نقص في الموارد.

في حين تساهم البحوث الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، بفضل تحقيق الإكتفاء القومي من الغذاء الأساسي للشعب، أو بتوليد أصناف مقاومة للأمراض من المحصول الغذائي في البلد.¹

أما بالنسبة للأهداف الوسيطة لسياسة البحوث الزراعية: فهي أكثر تحديدا من الأهداف العامة بحيث تسمح بإختيار موضوعات البحث الزراعي. ومن الأمثلة على تلك الأهداف الوسيطة: زيادة غلة محصول الغذاء الأساسي، زيادة إستقرار الغلة، زيادة تشغيل، تأمين الإستدامة البيئية، كما يمكن أن يشمل برنامج البحث أهداف محددة بدقة فيما يتعلق بهدف أوسع نوعا ما. فقد يكون لدى مزارع يعمل على تحسين الصفات الوراثية لمحصول ما أهداف مثل: التكيف مع الظروف المناخية المحلية، زيادة قدرة المحصول على مواجهة تقلبات غير متوقعة في الحرارة والرطوبة، زيادة قدرة المحصول على مقاومة الحشرات والأمراض، رفع مستوى إستجابة غلة المحصول للتغيرات في كميات المدخلات النقدية.

ثانيا: السياسات الزراعية ذات أنماط التدخل المتعددة

هي تلك السياسات الزراعية التي تستخدمها الحكومات للتدخل في عدة مجالات في آن واحد، كالتأثير في الأسعار الزراعية والتكنولوجيا الزراعية في الوقت نفسه. ويمكن تسميتها بالسياسات الزراعية ذات أنماط التدخل المتعددة، وهي تشمل السياسات التالية:²

1. سياسة المدخلات (Input policy): السياسة التي توضع بغية التأثير على أسعار المدخلات الزراعية المتغيرة وأنظمة توريدها إلى المزارعين، إذ تركز سياسة المدخلات على ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الأول هو التأثير على مستوى أسعار المدخلات المتغيرة (كالأسمدة، المبيدات...) التي يدفعها المزارعون.

البعد الثاني هو تحسين نظام توريد المدخلات المتغيرة إلى المزارعين.

¹ عبد الرزاق عبد الحميد شريف، سالم النجفي، السياسات الاقتصادية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص335.

² محمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص32.

أما البعد الثالث فهو توفير معلومات للمزارعين حول نمط المدخلات وكمياتها ومجموعاتها المناسبة لأنظمتهم الزراعية.¹

أ- **أهداف سياسة المدخلات:** تتعلق أهداف التدخل الحكومي في أسواق المدخلات المتغيرة بتسريع تبني التكنولوجيا الزراعية الحديثة ، أي أنها تستهدف زيادة الناتج الزراعي أكثر من تحسين توزيع الدخل أو أهداف إجتماعية أخرى. قد يكون توزيع الدخل جزء من أهداف سياسة المدخلات من خلال نوعية المزارعين المشمولين ببرنامج إيصال المدخلات وتسليمها. يتم التمييز بين ثلاثة مستويات لأهداف سياسة المدخلات:²

- **على المستوى العام:** تهدف سياسة المدخلات المتغيرة تحفيز تبني المزارعين للتكنولوجيا الحديثة، حيث يعتقد أن المزارعين لا يقدرّون المكاسب التي تنجم عن تبني التكنولوجيا الحديثة (مجموعات مدخلات جديدة)، كما أن الأسواق غير قادرة على إيصال المدخلات الجديدة بتنافسية كافية، وتوقيت سليم، ونوعية جيدة، ومعلومات دقيقة، وتغطية جغرافية تامة.

- **على مستوى المزارعين:** تهدف سياسة المدخلات المتغيرة إلى:

- . التغلب على سلوك المزارعين الكاره للمخاطرة، الأمر الذي يجعلهم لا يقدرّون العائدات الناجمة عن استخدام المدخلات الجديدة.

- . تجنب أخطاء المزارعين في استخدام المدخلات الجديدة التي تقع بفعل التجربة والخطأ، لأن تكرار هذه الأخطاء قد يؤكد مخاوف المزارعين من المدخلات الجديدة ويبطئ استخدامهم لها.

- . تفادي الإستهلاك الخاطئ للمدخلات الجديدة من قبل المزارعين والذي يحدث بفعل الحماس الزائد في ترويج هذه المدخلات من جانب شركات التوريد الخاصة في أسواق ضعيفة التنظيم.

- **على مستوى أسواق المدخلات:** تهدف سياسة المدخلات على هذا المستوى إلى:³

- . تقديم نظام توريد وتسليم المدخلات في الظروف التي لا توجد فيها أسواق خاصة للمدخلات الزراعية أو أن تكون هذه الأسواق غير متطورة أو غير تنافسية.

- . الجمع بين تسليم المدخلات وتقديم القروض من أجل التخفيف من عوائق رأس المال العامل التي تعيق تبني المدخلات الجديدة.

¹. رمضان محمد مقلد وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص187

². رمضان محمد مقلد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص178، 182.

³. أنظر . رمضان مقلد و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص189

. فرانك إيليس ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي ، السياسات الزراعية في البلدان النامية، منشورات وزارة الثقافة دمشق ، سوريا، 1997، ص175

. تنظيم سوق البذور المحسنة وضبطها لضمان النوعية الوراثية لأنواع المستخدمة في إستخراج البذور وتسليمها إلى المزارعين.

. تنظيم سوق المبيدات والكيماويات الزراعية وضبطها في نطاق الإجراءات المصممة لإحتواء إنتشار الأمراض والحشرات في المحاصيل التي تزرع في ظروف الزراعة الأحادية أو ما يقاربها.

• على مستوى تقديم المدخلات:

. الإستخدام الأمثل للمدخلات الزراعية المحلية بدلا من المستوردة.

. تقديم نافذة بيع، ربما بأسعار مدعمة، فيما يتعلق بالصناعة المحلية للمدخلات ذات التكلفة المرتفعة والتي تتم حمايتها من منافسة السلع المستوردة بواسطة فرض ضرائب إستيراد أو حظر الإستيراد.

ب . أدوات سياسة المدخلات: يمكن تصنيف أدوات سياسة المدخلات ضمن مجموعات وفق الأبعاد الثلاثة لهذه السياسة.¹

المجموعة الأولى: الأدوات التي تؤثر على الأسعار التي يدفعها المزارعون لقاء المدخلات المتغيرة، وخصوصا الخطيرة منها مثل الأسمدة والكيماويات الزراعية. قد يتم تثبيت أسعار المدخلات خارج المصنع عندما يتم توريد المدخلات المتغيرة عبر القنوات الخاصة، أو يتم تثبيتها عند باب المزرعة عندما يتم توريد بواسطة هيئات حكومية، وقد يتم تطبيق تثبيت الأسعار على المدخلات الإستراتيجية فقط أو يتم تطبيقه على جميع المدخلات المتغيرة المشتراة، يساهم تثبيت أسعار المدخلات، شريطة أن تكون أنظمة التوريد فعالة، في إزالة إحدى أهم عوائق إستخدام المزارعين للمدخلات المتغيرة الجديدة (عدم إستقرار أسعارها)، كما يضمن وصول المدخلات إلى كل مزارع بغض النظر عن موقعه، حالته الإجتماعية، الموسم.

دعمت معظم الحكومات تاريخيا، أسعار المدخلات، إلى جانب تثبيتها. وقد وصلت نسبة الدعم في بعض الحالات إلى 50%. وقد تدفع هذه الإعانات عند الإستيراد (بالنسبة للمدخلات المستوردة) أو إلى المصانع المحلية التي تنتجها (بالنسبة للمدخلات المحلية) لضمان مستوى محدد من الأسعار خارج المصنع، أو تدفع إلى الهيئات الحكومية التي تتولى توزيع المدخلات حصريا.

المجموعة الثانية: التدخلات الحكومية في عملية توريد وتسليم المدخلات، فقد تحل الدولة كليا أو جزئيا محل القطاع الخاص في نظام توريد المدخلات المتغيرة، يمكن أن تتخذ وكالات توريد المدخلات الحكومية أشكالا عديدة تختلف من بلد إلى آخر أو ضمن البلد الواحد. فمن جهة يمكن أن تأخذ شكل هيئة تنمية زراعية ذات مسؤوليات واسعة تشمل توريد المدخلات، تقديم قروض، خدمات الإرشاد الزراعي، بينما تتولى هذه المهام، في حالات أخرى مؤسسات منفصلة، بل قد يتم تقسيم مهمة توريد المدخلات بين عدة مؤسسات تخصص كل منها بنوع من المدخلات كالبذور المحسنة. كما يتم في بعض الأحيان الجمع بين

¹. علي يوسف خليفة، أحمد زبير حجاطة، النظرية الإقتصادية، التحليل الإقتصادي الجزئي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 279

مهام توريد المدخلات وتسويق المحصول، وإجراء البحوث الزراعية الخاصة بالمحصول، وتقديم خدمات الإرشاد الزراعي لدى هيئات حكومية تهتم بمحاصيل خاصة.

المجموعة الثالثة: تتعلق بالممارسات الخاصة بتقديم المعلومات حول المدخلات إلى المزارعين، التي تقوم بها مصلحة الإرشاد الزراعي. لقد شكل الإفتقار إلى المعلومات العلمية وذات الصلة على الدوام عائقاً أمام التبنى السريع والواسع للمستحدثات الزراعية (المبتكرات في ميدان الإنتاج الزراعي)، ولا ينطبق ذلك على المدخلات المتغيرة فحسب بل أيضاً الممارسات الزراعية والأنظمة المزرعية المناسبة للبذور الجديدة.

2- سياسة الميكنة (Mechanization polic):

هي السياسة التي تؤثر على سرعة وإتجاه تبني التقنيات الميكانيكية. يمكن تعريف الميكنة الزراعية بأنها إحلال قوى البحر الآلي محل القوة البشرية في أداء بالعمليات الزراعية، وهناك ثلاثة أنماط من التقنيات الميكانيكية:¹

- . استخدام معدات أو آلات تزيد فعالية الطاقة البشرية أثناء أداء الأعمال والأنشطة الزراعية.
- . استخدام طاقة الحيوانات لأداء أعمال وأنشطة زراعية.
- . استخدام طاقة ميكانيكية (كهرباء، ديزل، ...) لتشغيل معدات أو آلات زراعية. فيما يخص الطاقة الميكانيكية يمكن التمييز بين آلات ثابتة تحتاج إلى موقع ثابت للعمل (كضخ المياه...) وآلات متحركة يمكنها القيام بأعمال زراعية متحركة (كالحصاد، الحراثة...).

أ. أهداف سياسة الميكنة الزراعية المستقلة:

- . فيما يتعلق **بالأسعار:** فإن المعيار الرئيسي لسياسة الميكنة الزراعية إتجاه أسعار التقنيات الميكانيكية هو ألا تكون تكلفة تلك التقنيات التي يتحملها المزارعون أقل من تكلفة الفرصة البديلة التي يتحملها المجتمع.²
- . فيما يتعلق **بالمؤسسات:** تصميم سياسة تكنولوجية مناسبة لآليات المزارع تهدف إلى تقديم مدى أوسع من الخيارات التكنولوجية أمام المزارعين بفضل عملية مسح محسنة لآليات المحسنة في السوق العالمية، تكييف النماذج المستوردة بحيث تتلائم مع الظروف المحلية. ودمج مهام التصميم والمسح في إطار مؤسسي قادر على الإستمرارية، ربط نظام البحوث الزراعية الحالي للتعديل بواسطة أنشطة ذات علاقة ميكنة، التعرف على صانعي الآليات المحليين، ويفضل أن يكونوا قريبين من مراكز البحوث ومهيئين للمساهمة في تصميم الآليات وتطويرها بتكلفة منخفضة تساوي تكلفة البحث والتطوير.

3. **سياسة الإئتمان:** وهي السياسة المتعلقة بشكل رئيسي، بتوفير القروض التي تستخدم لشراء المدخلات الزراعية وخصوصاً المتغيرة منها، يختلط مفهوم القرض بمفهوم رأس المال، كما يمكن أن يختلط بمفهوم

¹ عبد الرزاق عبد الحميد شريف، سالم النجفي، السياسات الإقتصادية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص266.

² عادل إبراهيم هندي، إستراتيجية التنمية الزراعية بالجمهورية اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد3، 1980، ص16

المدخلات الزراعية. فالقرض ليس رأس مال، ولكن يمكن إستخدامه لشراء مضخة زراعية مثلا وهذه تعد بحد ذاته رأس مال، كما أن القرض ليس مدخلا زراعيًا كالبدور، الأسمدة، الكيماويات الزراعية، أو العمل، ولكن يمكن إستخدامه لتحسين قدرة المزارعين في الأوقات الحرجة من السنة على شراء المدخلات. وعندما يستخدم القرض لهذه الغاية فإنه غالبا ما يسمى (رأس المال العامل). وقد يأخذ القرض في بعض الأحيان شكل قرض عيني، عندما يسلم للمزارعين على هيئة مواد عينية بدور، أسمدة، قد يكون رسميا أو غير رسميا خصوصا أو من قبل الدولة.¹

أ. أهداف سياسة القروض: يمكن تلخيص أهداف سياسة القروض الزراعية أو سياسة الإئتمان الزراعي فيما يلي:²

. تخفيف العقبات الحرجة التي تعيق نمو الناتج الزراعي، والتي تتمثل في نقص السيولة اللازمة للإستثمارات الزراعية (الري، الصرف، المضخات، الجرار، المباتي)، ولشراء المدخلات المتغيرة الحديثة (الأسمدة، البدور المحسنة، المبيدات، الوقود، الأعلاف).

. إستبدال السوق المالية الريفية غير المكتملة والمجزأة المتمثلة بالمرايين (المقرضين الخاصين)، على أساس أن لهذه المصادر الإئتمانية تأثير سلبي بإفقار زبائنها بدلا من مساعدتهم على تحسين إنتاجيتهم.

. زيادة وتيرة تبني الفلاحين للتكنولوجيا الحديثة من خلال توفير التمويل الموسمي اللازم لشراء المدخلات المتغيرة، ومن ثم تحسين العلاقة التكاملية بين المدخلات الضرورية لنجاح تكنولوجيا "الثورة الخضراء".

. مساعدة صغار المزارعين للتغلب على عجزهم عن الإقتراض من مصادر القروض التجارية أو غير الرسمية بسبب عدم قدرتهم على تقديم ضمانات للقروض ونقص المعلومات الإئتمانية عنهم وإرتفاع تكلفة الحصول عليها.

. تقديم قروض قصيرة الأجل بهدف سد الفجوة الموسمية أو المؤقتة في السيولة لدى صغار المزارعين، في ظل تفضيل المؤسسات الإئتمانية التجارية للإقتراض متوسط وطويل الأجل.

. إستخدام القروض الزراعية لتحقيق أهداف المساواة، سواء كانت تتعلق بتوزيع الدخل داخل الريف أو بين المناطق أو بين الريف والمدينة.

. التعويض عن الآثار السلبية على صغار المزارعين لسياسات غير مواتية لهم (بما فيها أسعار منخفضة للمنتجات الزراعية، أسعار صرف مغالي فيها، تدخلات حكومية غير كفاء في الأسواق).

. كسب ود المزارعين لأغراض سياسة تتعلق بالإنتخابات.

¹ رهن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 202

² فرانك إيليس، مرجع سبق ذكره، ص 211

. الإستفادة من سخاء الجهات الأجنبية المانحة للمساعدات، والتي تبدي في بعض الأحيان إستعدادها لضخ كميات هائلة من الأموال في مشاريع التنمية الريفية.

. إيجاد نظام مالي ريفي يتميز بالإكتفاء الذاتي، يعتمد على تحفيز الإدخار لدى المزارعين.

ب. أدوات سياسة الإئتمان الزراعي: يركز المنهج التقليدي لسياسة الإئتمان الزراعي على أن الأموال المخصصة لإقراض المزارعين موجهة مسبقاً لدعمهم، وهذا يعني أنها تأتي من المصرف المركزي أو المانحين الأجانب وليس من المدخرات المحلية في الإقتصاد الريفي، تتعاون عدة مؤسسات في إيصال هذه الأموال إلى المزارعين منها:¹

. البنوك الزراعية التابعة للدولة: وهي النمط السائد لهيئات الدولة المتخصصة في تقديم القروض إلى المزارعين، ويكاد دورها يقتصر على ذلك، فهي لا تقدم سوى خدمات مالية قليلة، يكون لها فروع خارج العاصمة، ولكنها لا تصل إلى مستوى المناطق الريفية، ترتبط أحياناً بتعاونيات تكون هي المقرض النهائي.

. هيئات تنمية زراعية متعددة الأهداف: تشمل هذه الفئة مؤسسات تنموية مثل هيئات التنمية الريفية المتكاملة، وسلطات التنمية الإقليمية، وسلطات أحواض الأنهار. يتم عادة إنشاء هذه الهيئات على أساس المنطقة، وتقوم بتنفيذ مجموعة واسعة من مهام التنمية في موقع محدد، مثلاً تقديم قروض، توريد مدخلات، تقديم خدمات إرشاد زراعي.

. سلطات أو هيئات المحاصيل والمشاريع: تختلف هذه الهيئات عن المؤسسات السابقة في أنها تركز تركيزاً ضيقاً على محصول واحد أو على منطقة جغرافية محددة جداً. وتشمل هذه الفئة هيئات محاصيل تابعة للدولة كما تشمل مشاريع محاصيل مثل خطط تنمية زراعة محصول ما.

. البذور التجارية: يتفاوت مدى إنخراط البنوك التجارية في الأنظمة المالية الريفية تفاوتاً كبيراً، نادراً ما تتوسع البنوك الخاصة التي تعمل أساساً في المدن تلقائياً في منح القروض في المناطق الريفية، لذلك تلجأ الحكومات إلى تطبيق أنظمة مصرفية تحاول من خلالها إجبار المصارف الخاصة على المساهمة في خطط القروض الزراعية وتحفيزها لفتح فروع في المناطق الريفية.

. التعاونيات ومجموعات المزارعين: تغطي هذه الفئة أنماطاً مختلفة من الأشكال التنظيمية بدءاً من تعاونيات المزارعين التي ترعاها الدولة على نطاق البلد ككل وصولاً إلى المبادرات المحلية في ميدان التعاون يقوم بها المزارعون أنفسهم، تؤثر التعاونيات في سياسة الإئتمان الزراعي من الناحية الكمية، لأنها غالباً ما تكون هي المقرض النهائي للمزارعين ضمن البنية التنظيمية المسؤولة عن تقديم القروض، كما قد تكون هذه التعاونيات منظمات إئتمان محلية قابلة للحياة بذاتها.

¹. محمد رشاش مصطفى، الإقراض الزراعي في المنظور التنموي، الاتحاد الإقليمي للإئتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، عمان،

الأردن، 1992، ص 20.

تمثل هذه المؤسسات التي تنشئها الدولة أو تنظمها من أجل تقديم القروض إلى مزارعين نمطا من أدوات تنفيذ أهداف سياسة الإئتمان الزراعي، كما تمثل الطريقة التي تعمل بها هذه المؤسسات والقيود التي تفرضها عليها هذه السياسة أدوات أكثر تحديدا لتحقيق تلك الأهداف، وهي تتباين بين المنهج التقليدي للإئتمان الزراعي والمنهج الحديث.

فقد كان المنهج التقليدي يستخدم أدوات مثل:

. أسعار فائدة منخفضة للقروض الزراعية.

. توجيه الائتمان: تتضمن سياسة الإئتمان الزراعي نحو صغار المزارعين إستخداما واسعا لوسائل أو أدوات التوجيه، فقد أظهرت دراسة برامج القروض المدعمة بالإعانات أن كبار المزارعين كانوا عموما هم المستفيدين الرئيسيين من تلك البرامج، لذلك تم إستخدام عدة طرق مختلفة لتحديد المقترضين الجدد مثل إستخدام معايير معينة كمساحة الحيازة الزراعية، ودخل الأسرة.

. أنظمة القروض المستندية.

. أدوات أخرى متنوعة: يمكن أن تستخدم الحكومات أدوات أخرى في محاولاتها تحقيق أهداف محددة تتعلق بتقديم القروض إلى المزارعين، فقد تقدم القروض عينيا أحيانا لتفادي إستخدام مال القرض في إستخدامات أخرى (غير زراعية مثلا)، لكن ذلك لا يعتبر حلا ناجحا لهذه المشكلة، كما يمكن ربط تقديم القرض بتسويق المحاصيل، خصوصا محاصيل التصدير التي يتم تصديرها عن طريق مجلس التسويق، بذلك يمكن تسديد القرض عن طريق خصمه من قيمة المحصول، الأمر الذي يساعد في تجنب مشكلة إسترداد القروض.

أما المنهج الحديث للإئتمان الزراعي يميل إلى التركيز على¹:

. بناء مؤسسات إئتمانية ريفية ذات تمويل ذاتي مبني على تعبئة المدخرات الريفية، لأن وجود قاعدة مدخرات قوية تقلل من إعتقاد هذه المؤسسات على التمويل الخارجي، كما يساعد كون المقترضين هم المدخرون أنفسهم.

. إعتداد سعر فائدة على القروض يسمح للمؤسسات الإئتمانية الريفية بإجتذاب المدخرات الريفية وتغطية تكاليف معاملاتها ويضمن إستمراريتها بمواردها الذاتية.

. تحسين معدلات إستيراد القروض إذ يعتبر الأداء الضعيف لعملية إستيراد القروض سمة غير مقبولة في أي خطة إقراض .

4. سياسة الري (Irrigation Policy): يمكن تعريف الري بأنه التكنولوجيا البشرية لزيادة الموارد المائية أو السيطرة عليها من أجل إنتاج المحاصيل، ويعد الري مكملا للإمداد الطبيعي للمحاصيل بمياه الأمطار، يعتبر الري مثالا كلاسيكيا لفشل السوق. لذلك فإن تدخل الدولة في مجال الري يعد أمرا بديهيا. يؤدي فشل

¹. فرانك إليس، مرجع سبق ذكره، ص215

السوق في مجال الري، والمتمثل بالعجز عن تحديد حقوق الملكية الخاصة للمياه كمورد إقتصادي، مما يؤدي إلى عدم تحديد سعر سوقي للمياه، وجود و فورات خارجية ناجمة عن سلوك مستخدم فرد للمياه على النفاذ الجماعي للمياه من قبل مستخدمي المياه كجماعة.¹

كما تعرف سياسة الري: بأنها السياسة التي تهتم بدور الدولة في ترويج وسائل الري وتقديمها، وتحديد الخيارات السياسية البديلة المتعلقة بتقنيات الري، إدارة برامج الري الكبيرة، أساليب إسترداد تكلفة تزويد المزارعين بمياه الري.²

. **أهداف سياسة الري:** يهدف الري كبقية السياسات الزراعية الأخرى إلى تنمية الناتج الزراعي، تحقيق عدالة التوزيع لعوائد التنمية، تحقيق الأمن الغذائي، الإستدامة طويلة الأجل للمياه كمورد، لكن هذه الأهداف العامة تتحول ضمن سياسة الري إلى مجموعة من الأهداف الوسيطة للأسباب التالية:³

. يقلل الري مخاطر الإنتاج الزراعي من خلال تقليل الأثر الضار لتقلبات الهطول المطري على نمو المحاصيل وغلقتها، يساعد تقليل المخاطر المرتبطة بالإنتاج الزراعي على تحفيز المزارعين على شراء المدخلات المتطورة وإستخدامها بمستويات مثالية.

. يساعد الري على زيادة غلة المحاصيل بشكل مباشر بفضل تقليل احتمال ضغط حاجة النبات إلى الماء بسبب عدم توازن الإمداد بالمياه، وبسبب كون الري ذا أثر تكميلي في رفع إنتاجية المدخلات المتغيرة الأخرى.

. يتيح الري مجالا لزيادة العائد النقدي للمزرعة، لأن الأسرة الزراعية تستطيع من جراء إستخدام الري التحول إلى زراعة توليفة من المحاصيل ذات القيمة النقدية الأعلى، أو أنها تستطيع زراعة أصناف عالية الغلة والأكثر إستجابة لمدخلات تكميلية ذات مستويات أعلى.

. يتيح الري إمكانية زيادة عدد المحاصيل التي يمكن زراعتها في مساحة معينة من الأرض في دورة سنوية واحدة، من خلال تقديم إمدادات مائية كافية في فصول الجفاف، وإتاحة الفرصة لمرونة أكبر في توقيت البذر.

. يتيح الري إمكانية إستثمار الأرض غير المستثمرة سابقا، من خلال توسيعه لها مش الزراعة في الأراضي الجافة وشبه الجافة، شريطة أن تكون التربة قادرة على إنتاج المحاصيل بوجود الماء الكافي.

¹ .غادة عثمان السيد سلامة، الزراعة في ظل تحرير التجارة العالمية مع إشارة للدول العربية و خاصة مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر، 2011، ص124

² .سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، قياس إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين لسياسات الزراعة، معهد التخطيط القومي، مصر، 2002، ص، 104، 107

³ .محمد علي الغرا، مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الإقتصادية العالمية، المؤسسة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986، ص44

خلاصة الفصل

يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الإقتصادية، نظرا لمساهمته في توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع وتوفير الغذاء والمواد الأولية للمساهمة في بقية القطاعات الحساسة كما يلعب دورا هاما في ترقية الصادرات والحد من الواردات، إذ يواجه هذا القطاع تحديين رئيسيين فهو من جهة، المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي ومن جهة أخرى العامل الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي الوطني إذ لا يمكن الحديث عن تنمية فلاحية بمعزل عن موضوع التنمية الإقتصادية، فالقطاع الفلاحي هو قطاع إقتصادي مرتبط بباقي الأنشطة افقتصادية يتأثر بها ويؤثر فيها لذلك لازالت نظرت الإقتصاديين مختلفة ومتباينة في تفسير مفهوم التنمية الفلاحية ومدى مساهمتها حسب النظريات المفسرة والنماذج المحددة في إحداث وتبني التنمية الملائمة، وفق المخططات الإستراتيجية ولهذا تم بناء السياسات الزراعية .

إذ تعتبر السياسات الزراعية بمختلف أنواعها أحد أهم الإستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية الإقتصادية بصفة عامة، والتنمية الفلاحية بصفة خاصة وذلك لما توفره من الزيادة الحقيقية في تطوير القطاع الفلاحي ولذلك نجد أن معظم الدول تتبع سياسات حسب السياسة التي تلائمها وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- . تنمية الناتج الزراعي .
- . تحقيق عدالة التوزيع لعوائد التنمية .
- . تحقيق الأمن الغذائي .
- . الإستدامة طويلة الأجل لمختلف موارد النواتج الفلاحية .
- . الإستخدام الأمثل للمدخلات المحلية الزراعية .
- . تحقيق العدالة الإجتماعية وبالأخص التشغيل والدخل وبعض المؤشرات الإقتصادية المهمة .

الفصل الثاني

دور تمويل المشاريع التنموية الفلاحية في
التشغيل

تمهيد

يعتبر إنخفاض مستوى التراكم الرأسمالي إحدى الخصائص الأساسية للإقتصاد المتخلف هذا في الوقت الذي يعتبر رفع معدل هذا التراكم أحد المقومات الأساسية لعملية التنمية الإقتصادية، لأن كل نشاط إستثماري يجب أن يقابل بتمويل معين ، وهذا يعني أن رفع معدل الإستثمار يتطلب بالضرورة زيادة مصادر أو معدلات التمويل سواء الداخلية أو الخارجية .

وبما أن التنمية الزراعية هي جزء من التنمية الإقتصادية الشاملة فإنها تتطلب العديد من المقومات الفكرية والمادية مثل التخطيط وتوفير مستلزمات الإنتاج وتحسين ظروف المنتجين وحل المشاكل الإنتاجية والتسويقية.

ويعتبر حل مشكلة التمويل الفلاحي من أهم مقومات التنمية الفلاحية فيقال . أن الزراعة جائعة إلى الأموال وتتوقف درجة حاجتها إلى المال على قدرتها وسيطرتها على العمليات التي تحقق المعدلات المطلوبة من التنمية.¹

إذ يعتبر التمويل من أهم العوامل التي تدفع بالإستثمار الفلاحي إلى تحقيق معدلات عامة من التنمية الإقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة كما يعتبر التمويل من أهم الوسائل الضرورية للعملية الإنتاجية فهو عبارة عن تدفق مالي أو سلعي ، كما أن للتمويل دور هام في النهوض بالقطاع الفلاحي وذلك من خلال مختلف التجارب التي تمت في كثير من الدول المتقدمة ،وتزداد أهمية التمويل في الدول النامية والتي يعتمد دخلها القومي وجهازها الإقتصادي على القطاع الفلاحي وذلك من خلال تمويل مختلف المشاريع التي ينتظر منها خلق العديد من مناصب الشغل لتحقيق أهداف هذا التمويل ومعرفة إمكانية صرف هذا التمويل في الجانب الصحيح والمخصص له من خلال تقييم مدى نجاعة المشاريع الفلاحية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التمويل الفلاحي، أهميته ومصادره.

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة لسير سوق الشغل.

المبحث الثالث: التشغيل في القطاع الفلاحي.

¹. مراد محمد علي، الائتمان الزراعي والتعاوني، دار الفكر والتطبيق، القاهرة مصر، 1991، ص 23

المبحث الأول : التمويل الفلاحي ، أهميته ومصادره

يعتبر التمويل في القطاع الفلاحي دعامة أساسية للنهوض بالإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتحقيق خطط وبرامج التنمية للأنشطة المختلفة داخل القطاع الفلاحي وتتعدد مصادر التمويل المتاحة للقطاع الفلاحي، إذ نجد لكل مصدر سماته، التي تميزه عن الآخر وحتى يمكن الوقوف على هذه الطبيعة الخاصة للتمويل الفلاحي لابد من التعرف على عدد من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل الفلاحي .

المطلب الأول : ماهية التمويل الفلاحي وأهميته وأهدافه

يقصد بالتمويل الفلاحي توفير المال اللازم للإستثمار في القطاع الفلاحي، بغض النظر عن مصدره فهو جزء من قرارات الإدارة الفلاحية الذي يختص بكيفية الحصول على رأس المال، بالطريقة والكيفية التي تحقق الإستخدام الأمثل للموارد بأعلى كفاءة ممكنة، وإستعمال الموارد الحالية المحدودة لمقابلة الإحتياجات الفلاحية غير المحدودة بهدف تنمية وتطوير الفلاحة وتحسين مستوى المعيشة لمختلف طبقات الفلاحين بأقل التكاليف وحل المشكلات الفلاحية من الناحية المالية¹

أولاً: أهمية التمويل ودوره في النهوض بالقطاع الفلاحي

يعتبر التمويل أداة من الأدوات الضرورية للعملية الإنتاجية، فدورها هام في النهوض بالقطاع الفلاحي، وذلك من خلال مختلف التجارب الخاصة بهذا التمويل من الدول المتقدمة أو النامية، كما تزداد أهميته بالنسبة للدول التي تعتمد على القطاع الفلاحي كقطاع رئيسي حيث تعاني من مشاكل إقتصادية مختلفة، كزيادة النمو السكاني وإنخفاض الإنتاج الذي يتبعه إنخفاض في الدخل، وكذا إنتشار البطالة وبعض هذه الدول أصبحت الآن تعاني مما هو أخطر من كل هذه المشاكل الاقتصادية، حيث أصبحت مهددة بالموت جوعاً لما أصابها من جفاف وقلة الإنتاج الفلاحي بها، كما أن كثير من الدول المتقدمة قد أخذت تستعمل المواد الفلاحية والغذاء بصفة خاصة كسلاح تبسطه وتهدد به الكثير من الدول النامية، كل هذه العوامل والأوضاع أدت إلى سعي كثير من الدول والمنظمات الدولية إلى معالجة هذه الأوضاع والحد من تلك المشاكل وطرح الحلول، حيث وجهة المزيد من عنايتها لسياسة الإقراض الفلاحي التي تهدف إلى الإسهام في علاج المشاكل، عن طريق التمويل الفلاحي على أساس أن القروض تساهم في زيادة الإنتاج وفي توفير العمالة وفي رفع مستوى الدخل وفي خلق حركة الإنعاش الإقتصادي.²

كما أن للتمويل الفلاحي آثار إقتصادية وإجتماعية، حيث تظهر هذه الآثار في إعطاء الفلاحين فرصة إستغلال أراضيهم أحسن إستغلال عن طريق قدرتهم على شراء الأنواع المختلفة من البذور المنتقاة، وكذا مختلف الأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات الخاصة بعملية الحرث والتهيئة .

¹ . سعد عبد اللطيف موسى، الآثار الاقتصادية لسياسات الاستثمار على الزراعة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 2006، ص 3 .

² . الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد6، 2008، ص80 .

كما يمكن للفلاح بواسطة القروض التي يحصل عليها من مؤسسات التمويل، أن يزيد من عدد الدورات الإنتاجية التي تعود على الفلاح بالفائدة، من عدة نواحي سواء من ناحية زيادة دخله نتيجة زيادة الإنتاج، أو عن طريق تعدد المنتوجات لأنه حتى وإن إنخفض سعر منتج ما فإنه سيعوض هذا في باقي المنتوجات الأخرى.

كما أن إستغلال الأرض في أكثر من مرة يتطلب العمل الدائم من الفلاح أو البحث عن عمال آخرين لمساعدته وهنا نجد التمويل بطريقة أو بأخرى على مكافحة البطالة.

بالإضافة إلى أن زيادة دخل الفلاح يؤدي إلى زيادة إنفاقه في مختلف المستويات، سواء كان هذا الإنفاق خاص بالإنتاج أو الإستهلاك وكلاهما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفلاح من جهة وله أهمية على باقي أفراد المجتمع من جهة أخرى¹.

1. الأهمية الاقتصادية للإقراض الفلاحي: يمكن إنجازها فيما يلي²

أ. يخلق ويحافظ على حجم كاف من مخرجات الإنتاج.

ب. زيادة الكفاءة: يمكن للإقراض أن يحسن من كفاءة العمل الفلاحي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة.

ج. التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة: قد تستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو ظروف التسويق المتغيرة، إلى إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف، فالإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغيرات .

د. مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات: وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معينة من السنة ويبيع الإنتاج في فترة معينة أيضا، لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت، مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات ولذلك فإستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة.

هـ. الحماية من الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار): لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الفلاحة فالطقس والمرض هي أخطار لا يمكن التحكم فيها كليا.

كما تأتي أهمية التمويل لضرورات كثيرة منها:³

. شراء الأراضي الزراعية وإنشاء المباني المطلوبة في المزرعة.

¹. بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 144

². علي محمود فارس وآخرون، أسس الاقتراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005، ص 294

³. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، ص 70

- . شراء الآلات والمعدات والأدوات الزراعية الحديثة ذات الكفاءة الإنتاجية العالية وإحلالها مكان الآليات التقليدية منخفضة الكفاءة، على سبيل المثال شراء حصّادة درّاسة للقمح بدلا من إستعمال الحصاد اليدوي والدرس بوساطة الحيوان مما يوفر في الوقت اللازم ويخفض النسبة المفقودة من الإنتاج.
- . تأمين إحتياجات الإنتاج الزراعي من المدخلات المتنوعة كالأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور المحسنة والعلف.... الخ، ولاسيما أن الزراعة الحديثة اليوم تعتمد إعتقادا كبيرا على مراكز البحث العلمي وإستخدام أحدث ما توصل إليه العلم من مبتكرات ووسائل تكنولوجية.
- . تطبيق الأنظمة الحديثة في الري والصرف وإستغلال المياه الجوفية والإستفادة من مياه الأمطار بإقامة السدود والخزانات.
- . إدخال التحسينات إلى المزرعة أو توسيع نشاطها الزراعية كإضافة مساحات جديدة من الأراضي الزراعية أو شراء الحيوانات أو غرس المزيد من الأشجار وغير ذلك.
- . كذلك إن مزاولة النشاط الزراعي والتوسع فيه يحتاج إلى توفر هياكل البنية الأساسية من طرق ووسائل النقل والمواصلات وأسواق ومرافق عامة من المياه الصالحة للشرب والكهرباء وغير ذلك من الخدمات.
- . تسديد نفقات الإنتاج الضرورية كأجور العمل وإيجارات المخازن والآلات وما إلى ذلك.
- . توفير المعيشة الضرورية لأفراد أسرة المزارع ومواجهة النفقات الطارئة لمتطلبات الأسرة والمزرعة. ويتوقف مدى حاجة المزارع للتمويل على عدة عوامل أهمها:¹
- . مساحة المزرعة وحجم نشاطها الزراعي إذ أن الحاجة لرأس المال تكون أكبر كلما كبرت المزرعة واتسع نطاق النشاط فيها.
- . نوع العمل الزراعي الذي يقوم به المزارع فكلما كانت زراعته كثيفة ومتنوعة كانت حاجته لرأس المال أكبر.
- . الأسلوب الإنتاجي الذي يعمل في نطاقه المزارع، فالزراعة الحديثة التي تقوم على إستخدام أساليب الإنتاج الحديثة تحتاج إلى تمويل أكبر مما تحتاجه الزراعة التقليدية، كما أن الإنتاج للسوق يحتاج إلى تمويل أكبر من الزراعة للإستهلاك الذاتي.
- . مستوى أسعار الأراضي والمعدات والآلات والتجهيزات والعمل فكلما إزدادت الأسعار زادت حاجة المزارع إلى رأس المال.

¹. عبد الصاحب علوان وآخرون، الاقتصاد الزراعي، مكتبة النهضة، بغداد العراق، بدون سنة نشر، ص13

ثانيا : أهداف التمويل الفلاحي

يجب أن تتفق أهداف التمويل الفلاحي مع الإحتياجات الفلاحية التمويلية، التي تتزايد باستمرار وفقا لتطوير الزراعة و زيادة الإعتماد على الميكنة والتصنيع، بالإضافة إلى التوجه نحو مزيد من التحضر لمجتمعات الريفية، و ذلك بإدخال الكهرباء و تحسين المساكن و توفير الخدمات الصحية و التعليمية.¹ ويمكن القول إن أهداف التمويل الفلاحي هي:²

. توفير رأس المال اللازم لتوفير مدخلات الإنتاج الفلاحي، والنهوض بالنشاط الفلاحي ولا يجب العمل فقط على توفير رأس المال وإنما توفيره بالشكل الذي يتلاءم مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية السائدة في كل دولة.

. المساهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية في القطاع الفلاحي وذلك عن طريق دراسة جانب طلب المنتجين الفلاحيين، وحاجتهم من رؤوس الأموال اللازمة لأداء العمليات الفلاحية المختلفة ودراسة جانب العرض من رأس المال الفلاح، أي دراسة دور مؤسسات التمويل المختلفة ومدى كفاءتها وفعاليتها في توفير رؤوس الأموال الكافية، أي تحليل جانبي العرض والطلب على رأس المال الفلاحي بشكل مستمر لضمان تحقيق التوافق بين الجانبين بما يساهم في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي.

. رفع كفاءة مؤسسات التمويل الفلاحي المختلفة حيث إن نجاح هذه المؤسسات في أداء وظيفتها، يساعد على زيادة وتطوير الإنتاج الفلاحي الذي يساهم بدوره في زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية القطاعات الإقتصادية الأخرى، من خلال العلاقات التشابكية بين قطاعات الإقتصادية المختلفة.

المطلب الثاني: المصادر المحلية للتمويل الفلاحي

تضم مصادر التمويل المحلية كل صور التمويل المتوفرة للقطاع الفلاحي من داخل الدولة وتنقسم بدورها إلى مصادر مصادر تمويل خاصة ومصادر تمويل عامة.

أولا: مصادر الإقراض الخاصة

تعدد مصادر الإقراض الخاصة وهي مختلفة من مجتمع إلى آخر، ويختلف دورها في تمويل الزراعة من بلد إلى آخر وكما يختلف دورها في التمويل بين فئة من المزارعين وأخرى، وغالبا يكون دور مصادر الإقراض الخاصة في زراعة البلدان النامية كبيرا نظرا لعدم تطور شبكة الإقراض العامة، ومن أهم مصادر الإقراض الخاصة ما يلي:

¹ محمد خفاجي ، مبادئ الإدارة التمويلية دراسة تحليلية في الإطار الاجتماعي و الاقتصادي، مركز دالتا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1990،

² رشا محمد سعيد ، تمويل القطاع الزراعي في الأردن ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الأردن ، 1999 ، ص 14

1 - المرابون والتجار والوسطاء: تقدم هذه الفئات قروضا قصيرة الأجل للمزارعين من أجل تمويل زراعة محاصيلهم، وغالبا يشترون المحاصيل على الموسم أي يحددون سعر شرائها عند تسليم الأموال ويستلمونها في موسم الجني، وهذه القروض ذات طبيعة خاصة يحقق فيها المقرضون أرباحا عالية نتيجة فرق سعر المواد ويضطر المقرضون إلى رهن محاصيلهم وأحيانا ممتلكاتهم، ضمانا لتسديد القرض مع فوائده أو لتسليم محاصيلهم بعد جنيها بالسعر المتفق عليه مسبقا.¹

2 - شركات توريد مستلزمات الإنتاج: تقوم هذه الشركات بتزويد المنتج الزراعي بما يحتاجه من مستلزمات الإنتاج الزراعي، بسعر محدد يدفع بعد جني المحصول بحيث يضم قيمة المستلزمات مضافا إليها الفائدة ونفقات التحصيل وما إلى ذلك من نفقات إدارية.

وتختلف التسهيلات التي تمنحها هذه الشركات للمزارعين باختلاف سياستها وأساليب عملها، كما أنها تعتمد على مدى ثقتها بالمزارع والتي تكون مبنية على أساس معرفة مسبقة في التعامل معه، وعلى أهليته وكفايته المالية، وكثيرا ما تتعامل هذه الشركات مع التاجر أو الوسيط الذي تكون له علاقة مباشرة بالمزارعين.²

3 - البنوك التجارية والزراعية الخاصة:

نظرا لإرتفاع نسبة المخاطرة في الإنتاج الزراعي فإن المصارف التجارية والمؤسسات المالية تتردد كثيرا في منح قروض للمزارعين وتقتصر عادة على مجموعة مختارة من كبار المزارعين الذين يستطيعون تقديم ضمانات عقارية. ويكون لدى هذه المصارف ممثلون لديهم الخبرة الكافية بالأمور الزراعية من خلال خبراتهم الخاصة أو معلوماتهم الجامعية ويكون لديهم الإلمام بالأساليب القديمة والحديثة التي يرغب المزارع إستخدامها في العملية الإنتاجية.³

ويقوم هؤلاء الممثلون بالاطلاع على الموقع الجغرافي للأرض الزراعية وعلى أوضاع المزارعين الذين سيقدم لهم القرض والهدف من القرض والمردود المتوقع للمشروع ويقومون بتقويم القرض من وجهتي نظر كل من المصرف والمقرض. ويتم الإتفاق بين ممثلي المصارف والمزارعين على مقدار القرض ومعدل الفائدة والضمانات المطلوبة لإسترداد القرض وجدول الدفع. وتبقى المصارف عادة على إتصال دائم بالمزارع المقدم له القرض وتقدم له المعلومات المالية والإنتاجية فيما إذا طلب منها ذلك.⁴

¹ مجذاب بدر العناد، مدخل إلى الإدارة المزرعية، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1986، ص 263

² نعيم جمعة، التمويل الزراعي، دون دار نشر، دمشق، ط1، 1991، ص، ص، 70، 71

³ سالم توفيق النحفي، الاقتصاد الزراعي الأسس والتطبيق، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1991، ص 141

⁴ فرانك ايليس، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، مرجع سبق ذكره، ص 219

أ. المآخذ على مصادر الإقراض الخاصة: هناك العديد من المآخذ على هذا المصدر للتمويل نذكر منها¹:
 . إنها ذات تكلفة عالية نظرا لما تنطوي عليه من فوائد عالية ونفقات ومصاريف باهظة.
 . إن معظمها لا يهتم كثيرا بأن يقدم النصح للمزارع أو أن يرشده بما فيه خيره وتطوير زراعته وزيادة دخله.
 . إنها لا تبالي بكيفية التصرف بالقروض أو بمراقبتها.
 . إنها عملية يتحكم في وضع شروطها طرف واحد هو المقرض بينما يكون المقترض في معظم الحالات عاجزا عن المساومة.
 . إن إجراءاتها في إسترداد القروض قاسية فلا تراعي وضع المزارع عندما يحين موعد تحصيل الدين ولو أدى إلى بيع موجودات المقترض وتجريده من مصدر رزقه.
 ب - مزايا مصادر الإقراض الخاصة: على الرغم مما يؤخذ على مصادر الإقتراض الزراعي الخاصة من مآخذ إلا أن لها بعض المزايا والحسنات التي تجعل الكثير من المزارعين يفضلون الإقتراض منها والتعامل معها مفضلين ذلك على التعامل مع المؤسسات العامة للمقرض الزراعي، وأهم هذه المزايا ما يلي²:
 . إن إجراءاتها مختصرة وبسيطة مما يمكن المزارع من الحصول على القروض في أي وقت يشاء دون أي تأخير أو تعقيد.

. إنها أكثر سخاء في تقديم القروض للمزارعين الذين تتوافر لديهم الضمانات الكافية.
 . إن العلاقة بين المقرض والمقترض تقوم على أساس المعرفة الشخصية المباشرة مما يكون له تأثير كبير في تنظيم علاقات الإقتراض على أسس متينة.

ثانيا: مصادر الإقراض الزراعي العامة

تسعى الدول المختلفة ولا سيما الدول النامية إلى تنمية الزراعة وتطويرها نظرا لما للقطاع الزراعي من أهمية في إقتصادها الوطني، وفي مقدمة ما تهتم به هذه الدول هو إيجاد مصدر لتمويل المزارعين مما يحتاجون إليه من قروض لتنفيذ مشاريعهم الزراعية المختلفة بشروط مقبولة ونفقات قليلة محاولة بذلك إنقاذ المزارعين من تحكم وإستغلال المقرضين التقليديين من المرابين والتجار الوسطاء وغيرهم.³
 وقد اختلفت الأساليب التي إعتدتها الدول لتقدم القروض وبشكل عام يمكن تقسيم المصادر العامة للإقتراض الزراعي إلى ثلاثة أصناف.

- مصادر الإقراض الزراعي الحكومية (الرسمية).
- مصادر الإقراض الزراعي شبه الحكومية

¹. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2012، ص179

². مبارك لسوس، المرجع نفسه، ص 179

³. محمد رشاش مصطفى وآخرون، التمويل الزراعي، المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 1995، ص22

- مصادر الإقراض الزراعي التعاوني

1 - مصادر الإقراض الزراعي الحكومية:

تكون هذه المصادر دوائر حكومية صرفة لكونها جزءا من الجهاز الإدارية للدولة، حيث تقوم الدولة بالإشراف عليها وتوفير الأموال اللازمة للإقراض من الموازنة العامة للدولة، ويعهد لهذه الدوائر بمهمة تزويد المزارعين بالقروض العينية والنقدية بفائدة منخفضة وبشروط سهلة، وقد تكون هذه الدوائر ذات علاقة مباشرة بالزراعة كوزارة الزراعة و وزارة الري أو تكون ذات علاقة غير مباشرة كوزارة المالية¹.

وقد تكون مثل هذه الدوار متخصصة للقيام بمثل هذا النشاط بصورة دائمة أو أنها تتولى القيام بها بصورة مؤقتة في ظروف معينة كحالات القحط أو الفيضان، أو لتنفيذ برنامج معين من الربح.

. من مزايا هذه المصادر:

. تكون أسعار فائدة القروض منخفضة نسبيا لأن ميزانية الدولة هي التي تتحمل القسط الأكبر من تكاليف إدارة عمليات الإقراض.

. هذه المصادر لا تهدف إلى الربح وإنما تهدف إلى تحقيق مصلحة المزارعين وتقديم لهم النصائح والإرشادات فيما إذا احتاجوا إليها.

. تراقب الدوائر الحكومية إستعمال القروض للتأكد من أنها قد صرفت في أغراضها مما يعود بالفائدة والنفع على كل من المزارعين والإقتصاد الوطني.

. إن بعضها قد يقبل إسترداد القروض بشكل عيني مما يسهل على المزارعين تسويق محاصيلهم بأثمان معقولة. و على الرغم من المزايا التي تتصف بها مصادر التمويل الحكومية إلا أنه يؤخذ عليها بعض المآخذ أيضا أهمها²:

. إن إجراءاتها طويلة ومعقدة وقد يترتب على ذلك عدم صرف القروض في مواعيدها المناسبة.

. عدم كفاية الأموال التي ترصد في موازنة الدولة لسد إحتياجات جميع فئات المزارعين مما قد يجعل مبالغ القروض ضئيلة وغير كافية أو مما قد يؤدي إلى عجز البرنامج عن شمول فئات أوسع من المزارعين.

. عدم مشاركة المزارعين في إدارة برامج الإقراض والتي تدار من قبل موظفين حكوميين لذلك نجد أن هذه القروض تتأثر بشكل كبير بتقلبات سياسة الإقراض للدولة.

2 - مصادر الإقراض الزراعي شبه الحكومية: وهي مؤسسات توحيدها الدولة بموجب قانون خاص يحدد

أهدافها وغاياتها وكيفية إدارتها وتتمتع بإستقلال مالي وإداري، ويتولى إدارتها مجلس إدارة يرسم لها

¹ مجذاب بدر العناد، مرجع سبق ذكره، ص 266

² أحمد محمد أبو الغار، التمويل التعاوني، مكتبة دار الشباب، القاهرة، مصر، 1973، ص 17

السياسات ويضع التعليمات اللازمة لأدائها لأعمالها ومن الأمثلة على هذه المؤسسات البنوك الزراعية¹.

. مزايا هذه المؤسسات: تتصف بمزايا تجعلها مفضلة على مؤسسات الإقراض الحكومية أو مصادر الإقراض الخاصة ويمكن إيجاز هذه المزايا فيما يلي:²

. إن أسعار الفائدة التي تتقاضاها هذه المؤسسات في الغالب أقل من تلك التي تتقاضاها مصادر الإقراض الخاصة وقد تكون مساوية أو أكثر قليلا مما تتقاضاه المؤسسات الحكومية.

. إن إجراءاتها أبسط وأسهل وأكثر مرونة من إجراءات الروتين الحكومية مما يساعد على صرف القروض في المواعيد المناسبة.

. إنها لا تهدف إلى الربح وإنما تهدف إلى تقديم المساعدات المالية للمزارعين بالإضافة إلى النصح والإرشاد.

. تعمل على مراقبة القروض للتأكد من أنها صرفت للأغراض التي أخذت من أجلها وخاصة بالنسبة للقروض المتوسطة وطويلة الأجل.

. تضم مجالس إدارتها غالبا في عضويتها ممثلين عن المزارعين مما يتيح لهم الفرصة للإسهام في رسم سياسات أكثر ملائمة لظروف المزارعين وأحوالهم وتلمس احتياجاتهم والعمل على تليبيتها.

. يمكن زيادة الأموال المستثمرة في أعمالها نظرا لمساهمة المزارعين أنفسهم في رأسمالها مما يوفر المزيد من الأموال والإقراض وبشروط أكثر يسرا.

إلا أن لهذه المصادر بعض المآخذ التي تجعلها غير مفضلة على مؤسسات الإقراض التعاونية بشكل خاص، وأهم هذه المآخذ:³

. إنها لا تتيح للمزارعين مشاركة واسعة في الإدارة أو التمويل بالقدر الذي تتيحه لهم المؤسسات التعاونية.

. غالبا ما تكون تكاليف القروض التي تمنحها أعلى من تكاليف القروض التعاونية وإن كانت أسعار فائدتها أدنى أحيانا وذلك بسبب النفقات الإدارية التي يتم تحميلها على هذه القروض.

. لا يكون قادرا على تنفيذ مراقبة دقيقة ومباشرة على إستعمال القروض بالقدر الذي تستطيع أن تقوم به مؤسسات الإقراض التعاونية.

. عادة ما تكون إجراءاتها أكثر تعقيدا من إجراءات الإقراض التعاوني وإن كانت أبسط من إجراءات الإقراض الحكومي.

. غالبا ما تتشدد في الحصول على الضمانات الفعلية مما قد يفوت الفرصة على بعض فئات المزارعين الإقتراض منها.

¹. سالم توفيق النحفي، الاقتصاد الزراعي الأسس والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص143

². زهير عيد الله وآخرون، التمويل الزراعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1995، ص23

³. أحمد محمد أبو الغار، مرجع سبق ذكره، ص27

3. مصادر الإقراض الزراعي التعاوني

هي جمعيات تعاونية زراعية تؤسس وفقا لقانون التعاون المعمول به في الدولة وغرضها الرئيسي تقديم القروض للمزارعين من أجل القيام بالأنشطة الزراعية المختلفة.

ويكون لكل جمعية نظام داخلي يحدد أغراضها وينظم العلاقة المالية والإنسانية فيها، ويدير الجمعية مجلس إدارة تنتخبه الهيئة العامة ويتمتع بصلاحيات تمكنه من وضع سياسات التسليف وإجراءاته¹.

يتألف رأس مال هذه الجمعيات من إكتتابات الأعضاء بالأسهم ومن رأس المال الإحتياطي ومن الودائع والأموال التي تقترضها من مصادر التمويل الأخرى.

ولمؤسسات الإقتراض التعاونية عدة مزايا شجعت الكثير من الدول النامية على إنشائها لتزويد المزارعين بالأموال اللازمة للقيام بالعمليات الزراعية وبالتالي زيادة دخلهم الزراعي ورفع مستوى حياتهم إقتصاديا وإجتماعيا، ومن أهم هذه الميزات ما يلي:²

. توفير مشاركة المزارعين في إدارة برامج الإقراض والإشراف عليها وكذلك في تمويل هذه البرامج من خلال الإكتتاب بالأسهم وإيداع الودائع في جمعياتهم سعيا للوصول إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي والإعتماد على النفس من الناحية الإدارية والمالية.

. إنخفاض الفائدة بالمقارنة مع فوائد مصادر الإقراض الأخرى.

. قلة النفقات الإدارية نظرا لأن الأعضاء في الجمعية هم الذين يقومون بالأعمال الإدارية فيها.

. توافر عنصر العلاقة والمعرفة الشخصية المباشرة في عمليات الإقراض الزراعي نظرا للعلاقة الإنسانية المنتظمة والدائمة بين العضو التعاوني وجمعيته، وفيما بين الأعضاء أنفسهم مما يهيئ للبرنامج فرص النجاح في تحقيق الأهداف المنشودة.

. لا تهدف التعاونيات إلى الربح وإنما تهدف إلى مساعدة الأعضاء للقيام بأعمالهم بقدرة عالية.

. غالبا ما تتمتع التعاونيات بإستقلال تام في أداء أعمالها مما يجعلها مهمة بمصلحة وخبرة أعضائها فقط.

أما بالنسبة للماخذ فيمكن إيجازها بما يلي:³

. يحتاج تأسيس جمعيات تعاونية قوية إلى وقت طويل جدا حتى يتم تثقيف الأعضاء وتنمو لديهم الروح التعاونية وحتى تتمكن هذه الجمعيات من تدريب جهاز إداري كفي قادر على إدارة برامجها كما أن نمو رأس مال هذه الجمعيات يكون بطيئا مما يترتب عليه مرور زمن طويل قبل أن تصل الجمعية إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس في الشؤون المالية والإدارية.

¹. سامي الصنّاع، مصادر التمويل الزراعي، الاتحاد الإقليمي للاتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، 1996، ص25

². مجذاب بدر العناد، مرجع سبق ذكره، ص265

³. سامي الصنّاع، مرجع سبق ذكره، ص26.

. كما أن العواطف والعلاقات الإنسانية والإجتماعية التقليدية بين أعضاء الجمعية تؤثر أحيانا بشكل سلبي في سير عمليات الإقراض ولا سيما في مجال التحصيل مما قد يلحق أضرارا كبيرة ببرامج التسليف.

المطلب الثالث: المصادر الأجنبية للتمويل الفلاحي

تشمل مصادر التمويل الأجنبية كل الصور التمويل المتوفرة للقطاع الزراعي من خارج الدولة وتضم القروض والمنح والإستثمارات الأجنبية المباشرة، وستقتصر الدراسة على التطرق إلى القروض والمنح الأجنبية فقط أو ما يعرف بالمساعدات الإقتصادية الأجنبية، وتعرف لجنة مساعدات التنمية القرض على أنه مساعدة إقتصادية إذا كان عنصر المنحة فيه لا يقل عن 25% بمعنى أن تكون القيمة الإسمية للقرض أكبر من 25% على الأقل من القيمة الحالية لمدفوعات القرض والتي تشمل أقساطه وفوائده محسوبة على أساس سعر فائدة 10%.

(ويقوم خبراء منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) بتقدير عنصر المنحة في القروض المقدمة من الدول الأعضاء فيها طبقا للصيغة الرياضية:¹

$$C.E = L - \sum_{i=1}^n \left(\frac{C_i + I_i}{\left(I + \frac{q}{100} \right)^i} \right)$$

حيث:

C.E = عنصر المنحة

L = القيمة الإسمية للقرض

T: فترة القرض بالسنوات

C = Ci ; li مدفوعات خدمة القرض أي أقساط الدين،

I مدفوعات الفائدة في نهاية السن i.

q: معدل الخصم المقارن.

وبشكل عام تتجه غالبية الآراء إلى إعتبار المساعدات الإقتصادية هي كافة التحويلات الدولية التي تتم وفقا لشروط وقواعد مسيرة بعيدا عن القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق، وهي بذلك تتضمن كافة القيم النقدية والعينية والقروض الميسرة الرسمية ذات الطابع الإقتصادي والتي تنطوي على تحويل الموارد المتقدمة إلى الدول الأقل تقدما بهدف تحقيق التنمية وتعديل الهياكل الإقتصادية والإجتماعية فيها.²

¹. منعم صاحب حجابي، علي محمد مسعود، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص40

². سامي السيساني وعلي عثمان، إدارة المشاريع التنموية، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، مصر، 2007، ص1062

ويمكن القول بشكل عام أن مصادر التمويل الأجنبية تنقسم إلى قروض أجنبية، ومنح، وإستثمارات أجنبية مباشرة.

المنح الأجنبية: إذا أخذت المساعدة الإقتصادية شكل هبة لا ترد أي أن الدولة المانحة لا تشترط رد قيمة تلك المساعدة أو جزء منها فهي منحة، وقد تكون في صورة نقدية أو في صورة عينية.

القروض الأجنبية: وهي تلك القروض التي تأتي من خارج الدولة وتحكمها قواعد وشروط تختلف عن مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية والدولية سواء من ناحية أسعار الفائدة أو من ناحية مدة السداد أو فترة السماح.

ويمكن تصنيف المنح والقروض الأجنبية طبقاً للعديد من الأسس منها:

أولاً: القروض والمنح الأجنبية طبقاً لمصدرها: وتشمل مايلي

1. المنح والقروض الحكومية الثنائية:

وتتمثل في المنح والقروض التي تقدمها الدول النامية مع حكومات الدول المتقدمة، وهي تتسم بأنها تعقد بشكل رسمي في إطار التفاوض بين الحكومات المعنية، وتشمل المنح القروض السلعية وبخاصة السلع الغذائية، وهذا النوع من القروض يلي أشد الإحتياجات إلحاحاً في الدول النامية نظراً لما تعانيه من نقص شديد في مواردها الغذائية، وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية الدور البارز في تقديم هذا النوع من القروض والمنح، ومن المعلوم أن الجزء الأكبر من هذه القروض يتم تقديمه حسب "برنامج الغذاء في خدمة السلام" المستند على القانون 480 الذي أصدره الكونغرس الأمريكي عام 1945، وبحسب هذا القانون يسوي هذا النوع من القروض بالعملة المحلية للبلد المدين، ولذلك يخرج من نطاق حساب المديونية الخارجية العامة للدولة، أما الشكل الآخر الذي تناسب به الأموال الحكومية إلى الدول النامية فهو تقديم القروض بالعملات الأجنبية ل تمويل بعض المشروعات الإقتصادية، وهذا النوع من القروض يتم بين البلدين الدائن والمدين بناء على شروط معينة وتتم تسويته بالعملات الأجنبية لذا فهو يدخل في حساب المديونية الخارجية العامة للدولة، وهذه القروض الحكومية بعضها يعرف بأنه قرض سهل ميسر يتسم بفترات سماح طويلة وسعر فائدة منخفض ومدة قرض طويلة بما يؤدي لكبر عنصر المنحة فيه، والبعض الآخر من القروض الحكومية الأجنبية يكون صعب من حيث قصر فترة السماح وإرتفاع سعر الفائدة نسبياً وصغر مدة القرض مما يعني صغر عنصر الخنثى، وما يترتب على ذلك من صعوبة في السداد وحساب فوائد تأخير تفرز في النهاية ما يسمى بعنصر العقاب (وهو يتمثل في مقدار التكلفة الإضافية التي تنتج عن حساب فوائد متأخرات الدين).¹

¹. عزيز شاهو إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 114، 115.

2 . المنح والقروض الخاصة:

وهي تضم المنح والقروض المقدمة من جهات خاصة وليست حكومات أو هيئات دولية، وتشمل تسهيلات الموردين والإقراض من البنوك الأجنبية الخاصة وطرح السندات للإقراض من الأسواق الدولية، أما تسهيلات الموردين فيقصد بها القروض الائتمانية التي تقدمها الشركات وكبار المصدرين وغيرهم من الموردين لتوريد سلع وخدمات للبلد المقترض، ويشترط أن تكون هذه القروض مضمونة من جانب الحكومة، وتتسم بشروطها غير الملائمة، وكذلك عدم الإستهلاك الأمثل لها في التمويل الداخلي للبلاد النامية بسبب آجالها القصيرة، بينما يعد الإقراض من البنوك التجارية الأجنبية الخاصة عبارة عن تسهيلات مصرفية يتم الحصول عليها من هذه البنوك لتمويل العجز الرسمي والمؤقت في حصيللة النقد الأجنبي، ونظرا للطبيعة الخاصة لهذه التسهيلات من حيث قصر آجالها الزمنية وإرتفاع سعر الفائدة عليها فإنها غالبا ما تستخدم في تمويل إستيراد السلع الإستهلاكية والسلع الوسيطة الضرورية، كما يمكن الحصول على الموارد الأجنبية الخاصة عن طريق إصدار السندات في أسواق رأس المال التجارية في الدول المتقدمة وذلك بأن تقوم الدولة بطرح سندات ذات قيمة معينة بسعر فائدة معينة وتستهلك بعد حلول أجل محدد لكي يكتبب فيها المستثمرون الأفراد في الدول المتقدمة، وفي هذه الحالة تكون الأعباء الخارجية الناشئة عنها في الفائدة الدورية عليها فضلا عن الإلتزام بدفع قيمتها عند حلول آجالها.¹

3 . القروض من المنظمات الدولية (متعددة الأطراف)

تعد المنظمات العالمية والإقليمية جزءا رئيسيا من سوق الإقراض طويل الأجل، وتتمثل أهم المنظمات الدولية المتعددة الأطراف التي يعقد معها هذا النوع من القروض في مجموعة البنك الدولي وتشمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكالة التنمية الدولية مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة البنوك الإقليمية وتضم البنك الإفريقي للتنمية، البنك الأمريكي العالمي للتنمية، البنك الآسيوي للتنمية، والمنظمات الأوربية متعددة الأطراف وتشمل صندوق التنمية الأوربي، بنك الإستثمار الأوربي، ووكالات منظمة الأمم المتحدة وهي تضم برنامج الأمم المتحدة للتنمية وهيئات أخرى، وهذه المؤسسات الإقليمية والدولية تحصل على رؤوس أموالها عن طريق الإقراض من الأسواق الدولية لرأس المال بسعر الفائدة السائد، وتتصف القروض التي تقدمها هذه المؤسسات بالشروط الصعبة التي تتناسب مع أسسها، ما عدا الحالات التي يتم فيها الإقراض من بعض المؤسسات من أرصدة خصصت لغرض القروض الميسرة.²

¹ محمد خفاجي، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 28، 31.

² محمد خفاجي، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 28، 31.

ثانيا: تصنيف القروض والمنح الأجنبية طبقا للشروط المصاحبة لها: يمكن تصنيفها وفق مايلي¹

1. مساعدات حرة (غير مقيدة وغير مشروطة):

وهي تلك القروض والمنح التي تقدمها الجهات المانحة دون وضع أي شرط على الدول المتلقية لقاء الحصول على تلك المساعدات، ولكن من الصعب التوصل لمعونة كبيرة غير مشروطة.

2. مساعدات غير حرة (مقيدة ومشروطة):

تعد القروض والمنح الأجنبية مقيدة إذا كان تقديمها من الجهات المانحة مصحوبا بشروط معينة سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية، كأن تقوم الجهة المانحة بربط المساعدات المقدمة منها بأن يوجه جزء منها لشترتي الدولة المتلقية للمساعدات، المواد والمعدات اللازمة من الجهة المانحة، أو ربط المساعدات بإجراء الدولة المتلقية لتعديلات معينة في سياستها الإقتصادية، أو اشتراط توجيه المساعدات لتمويل قطاع بعينه أو مشروع معين، أو ربط المساعدات المقدمة بعمل إصلاحات سياسية معينة ودعم منظمات المجتمع المدني وترسيخ حقوق الإنسان.

ومما لا شك فيه أن رفض قيود وشروط على المساعدات الإقتصادية يحمل تكاليفا مختلفة على الدول المتلقية للمساعدات، فهي تتحمل تكاليف إضافية تنجم عن التزامها بشراء معدات أو أدوات و سلع من الدول المانحة غالبا ما تكون أسعارها أعلى بكثير من الأسعار العالمية، كذلك قد تتحمل الدول المتلقية للمساعدات تكالفا غير مباشرة تتمثل في قيامها بمشروعات ذات أولوية منخفضة بالنسبة لها، كما أنه عادة ما تقترن المساعدات الإقتصادية المشروطة بتعقيدات إدارية ضخمة تعوق التخطيط والإدارة.

ثالثا: تصنيف القروض والمنح الأجنبية وفقا لوجهتها: يمكن إجاز هذا التصنيف وفق العناصر الآتية:²

1 . معونات البرامج أو القطاعات:

و هي المنح والقروض الأجنبية الميسرة التي تقدم لدولة معينة بهدف المساعدة على رفع معدلات التنمية الإقتصادية فيها دون تحديد توجهها لمشروعات معينة بذاتها، بحيث تحدد الدولة المتلقية للمساعدات الإقتصادية أسس توجيهها إلى المشروعات الإئتمانية وفقا لأولوية خطط وبرامج التنمية فيها، وقد تشترط الدولة المانحة تخصيص هذه المساعدات إلى قطاعات معينة دون غيرها بحيث يتعذر على الدولة المتلقية إستخدام هذه المساعدات في قطاعات أخرى دون الرجوع للدولة المانحة.

¹ علي محمد محمود، الجغرافيا الزراعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2008، ص، ص، 44، 46.

² سامي السيسلاني وعلي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص، 1063، 1064.

2 . معونات المشروعات المحددة:

وهي الحالة التي تقدم فيها الدولة المانحة المنح أو القروض الميسرة للمساعدة في تنفيذ مشروع معين، وهي بذلك أضيق نطاقاً من معونات البرامج أو القطاعات، وعادة ما تفضلها الدول المانحة حتى يسهل عليها تحقيق الرقابة على إستخدامات الموارد الممولة.

رابعاً: تصنيف القروض والمنح الأجنبية إلى معونات مباشرة ومعونات غير مباشرة

- 1 . **المعونات المباشرة:** وتتضمن الصورة العادية المنظورة للمساعدات الإقتصادية من منح وقروض ميسرة والتي تمثل تحويلات الموارد النقدية أو العينية من الدول المانحة إلى الدول المستفيدة منها.
- 2 . **المعونات غير المباشرة:** وتتخذ صوراً غير تقليدية وإن كانت تؤدي إلى نتائج إقتصادية لا تقل في أهميتها عن تلك التي تحققها المساعدات المباشرة، ومن ذلك منح التعريفات الجمركية التفضيلية أو الإعفاءات التي تقدمها الدول المانحة لبعض صادرات الدول النامية على نحو يسمح لهذه الدول بتخفيض التكاليف و بالتالي أسعار منتجاتها في أسواق الدول المتقدمة وتحقيق هوامش ربحية أعلى مما لو لم تستفد بهذه المميزات الجمركية.¹

خامساً: تصنيف القروض والمنح الأجنبية وفقاً لطبيعتها

يشمل هذا التصنيف مجموعة من العناصر وهي:

- 1 . **المساعدات المالية:** وهي عبارة عن إنتقال رأس المال الأجنبي في صورته النقدية من قبل الجهات المانحة إلى الدول المتلقية للمساعدة الإقتصادية، وتساهم المساعدات المالية في إسرار عملية تكوين رأس المال لتحقيق التنمية في الدول النامية التي تعاني قصوراً في مواردها المالية، وتعمل المساعدات المالية على تدعيم الاستهلاك في الدول المتلقية حيث تسمح بمستوى أعلى من الإستهلاك مما يساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية للأفراد، و تساعد المساعدات المالية في علاج الإضطرابات المؤقتة في ميزان المدفوعات. ومما لا شك فيه أن المساعدات المالية تؤثر على عملية التنمية إذا ما إستخدمت في مشروعات التكوين الرأسمالي والنشاط الإنتاجي في الإقتصاد.²

2. المساعدات العينية:

وفيها تأخذ المساعدات الإقتصادية شكل إنتقال سلعي من الجهات المانحة إلى الدول المتلقية، وفقاً لنوع السلع المقدمة إلى الدول المتلقية للمساعدات الإقتصادية يمكن تقسيم المساعدات العينية إلى مساعدات غذائية، ومساعدات فنية أو تكنولوجية، أما المساعدات الغذائية فهي تعد من أقدم أشكال المعونة، فقد بدأت رسمياً عام 1945 على يد الولايات المتحدة الأمريكية ثم إتجهت الدول الأخرى بمرور الوقت إلى

¹. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية، تقرير متابعة تنفيذ المشروعات الممولة بقروض أجنبية، مصر، 2014، ص8

². خليل حسن خليل، التمويل في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1992، ص 141

إنتهاج نفس الأسلوب، وتسعى المساعدات الغذائية في الأغلب إلى تعزيز الأمن الغذائي في البلدان المتلقية لها، وتقديم العون في حالات الطوارئ والكوارث، وتحسين إنتاج الأغذية¹، وتعد المساعدات الغذائية وسيلة لتصريف فوائض الأغذية الموجودة في الدول المانحة، ويمكن أن تساهم هذه المساعدات في خدمة أغراض التنمية في الدول المتلقية لها حيث ترفع عن كاهل الحكومة التي تعاني من عجز في الغذاء الحاجة إلى إستعمال عملاتها الأجنبية لإستيراد الغذاء، ولكن قد تؤثر هذه المساعدات سلباً على التنمية الإقتصادية في الدول النامية إذا تم بيع جزء منها في السوق المحلي بما يؤدي إلى تخفيض أسعار الغذاء ويعيق التنمية الزراعية حيث تصبح المعونة الغذائية بديلاً عن إنتهاج سياسة زراعية تشجع الإنتاج المحلي، أما المساعدات الفنية فهي تشمل الآلات والمعدات والخبراء والفنيين الأجانب وبرامج التدريب المقدمة من الجهات المانحة إلى الدول النامية، وهي تمثل جزءاً هاماً من مساعدات التنمية وكلما زاد تطور الإقتصاد زادت قدرته على الإستفادة من الموارد المالية بشكل فعال وقلت حاجته للمساعدة الفنية، ولكن على الرغم من أهمية المساعدات الفنية فقد بدأت الدول النامية تدرك أن هذه المساعدات قد تكون منحة ظاهرياً في حين أنها تمثل أحياناً تكلفة كبيرة عليها، فقد تشترط الجهة المانحة أن تقوم الدول المتلقية للمساعدة الفنية بدفع كامل رواتب موظفي المساعدة الفنية أو جزء منها، بالإضافة إلى توفير السكن ووسائل الإنتقال محلياً والخدمات المكتبية.²

ولا بد من دفع كافة الجهات المانحة للمساعدة الإقتصادية إلى عملية دمج كلا من المساعدات المالية والمساعدات الفنية حيث أن المساعدات المالية التي يقدمها أحد المصادر قد تدعمها المساعدة الفنية التي يقدمها مصدر آخر، ولا بد من تفادي التصادم والإزدواج بين المصادر المختلفة للمساعدة الفنية. وهناك تصنيفات أخرى كثيرة للقروض والمنح منها تصنيف القروض والمنح الأجنبية طبقاً لنوع الإتفاقية وفيها يتم التمييز بين الإتفاقيات الوحيدة أو ثنائية المصدر وبين الإتفاقيات متعددة الأطراف مع الهيئات الدولية، وكذلك تصنيف القروض والمنح الأجنبية وفقاً لشكل الجهة المانحة وفيها يتم التمييز بين مؤسسات خاضعة لنظام الأمم المتحدة مثل (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة الزراعة والأغذية FAO، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD) وبين مؤسسات لا تخضع لنظام الأمم المتحدة، ومهما تعددت التصنيفات والأشكال للمنح والقروض الأجنبية فإن إختيار أحد أشكالها دون غيره يتوقف بشكل أساسي على حاجة الدول المتلقية ومدى التنمية التي بلغها من ناحية، ومن ناحية أخرى على الأهداف التي تسعى الجهات المانحة إلى تحقيقها من وراء تقديم هذه القروض والمنح الأجنبية.

¹. نرمين حسن سالم، التمويل الدولي للمشاريع التنموية، دار الوسام بيروت، لبنان، 1996، ص 139، 140.

². محمد علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 47-49.

وبعد إستعراض الأشكال والتصنيفات المختلفة للمساعدات الإقتصادية الدولية ممثلة في المنح والقروض الأجنبية ينبغي دراسة كيفية سداد هذه القروض الخارجية، وتعرف هذه العملية بإستهلاك القرض حيث يتم ذلك على أقساط سنوية فيحصل الدائن على جزء من القرض السابق إصداره بالإضافة إلى فوائد السداد التي تتحملها الموازنة العامة الجارية، وقد يتضمن إتفاق إصدار القرض الخارجي شرط إعطاء الدولة المدينة فترة سماح قد تكون 5 أو 10 أو 15 سنة أو قد تزيد طبقاً لما يترأى للطرفين ثم تبدأ بعدها الدولة المدينة في السداد، وفي هذه الحالة تحصل الدولة الدائنة على فوائد القرض خلال فترة السماح وتتحملها الموارد العامة الجارية بالموازنة العامة، وقد تلجأ دولة ما إلى سداد القرض الخارجي على أساس دفعات سنوية من أصل القرض، ويتم دفعها من فائض الموازنة العامة، وبالنسبة لقروض الهيئات والمؤسسات الدولية التي تضمنها الحكومة أو البنك المركزي أو أي هيئة محلية ذات مركز معروف فإن هذه الجهات تكون ملزمة بسداد أصل القرض الخارجي وفوائده في حالة تعذر سداد الجهة المقترضة للقرض¹.

ويشير الإقتصاديون إلى أن عبء القروض الخارجية يمكن قياسه بنسبة القروض والفوائد إلى الناتج القومي الإجمالي في سنوات الإقتراض، بينما يستخدم خبراء المنظمات الدولية معدل خدمة الديون لقياس عبء القروض الأجنبية، وهو عبارة عن مؤشر بسيط يقيس نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الديون الخارجية من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات حيث:

$$\text{معدل خدمة الديون} = \left[\frac{\text{مجموع الفوائد} + \text{مجموع أقساط الدين}}{\text{حصيلة الصادرات}} \right] * 100$$

كلما إرتفع هذا المعدل دل على ثقل عبء الديون الخارجية على الإقتصاد القومي، حيث يصبح الحجم المتبقي من حصيلة الصادرات قليل وقد لا يكفي لتمويل الواردات التي يحتاج إليها الإقتصاد القومي².

3. الإستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بالإستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الإستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب فيها يكفل له حق الإدارة، ويعتبر بذلك الإستثمار الأجنبي المباشر ذو طابع مزدوج حيث يوجد نشاط إقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف بالإضافة إلى ملكيته الكاملة أو الجزئية لهذا النشاط، ويعد الإستثمار الأجنبي المباشر هو الشكل المفضل للمستثمرين الذي يستثمرون أموالهم في خارج بلادهم إذ يتيح لهم السيطرة الفعلية على المشروعات الإستثمارية وتوجيهها نحو أغراض الإنتاج التي تخدم بالدرجة الأولى مصالحهم، كذلك وبناء على ملكيتهم للمشروعات يكون لهم حق تحويل الأرباح والفوائد إلى الخارج، والتحكم في خطط الإنتاج والتسويق الخاصة بهذه المشروعات، وقد

¹ سامي السيساني وعلي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 1061، 1062.

² رمزي زكي، الإعتماد على الذات بين الاحلام النظرية وضرورات الواقع والشروط الموضوعية، دار الشباب، المعهد العربي للتخطيط، 1978،

ص، 351، 352.

إعتمد عدد كبير من الدول على الإستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة، وتأخذ الإستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب ملكيته المستثمرة للمشروع أحد الأشكال الثلاثة الآتي¹:

3 . الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة، ويعني هذا النوع من الإستثمار إحتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع وإحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته، وقد أخذت الأهمية النسبية لهذا الشكل من الإستثمار الأجنبي المباشر في الزيادة بشكل واضح بعد أن كانت الدول النامية تنفر منه في الماضي، لأنها كانت تراه وسيلة لربط إقتصادياتها بإقتصاديات الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تبعيتها لها، وعلى الرغم من صحة ذلك نسبيا إلا أن تدفقات هذا الشكل من الإستثمار في إزدیاد واضح، ويعد الباعث الأساسي لهذه الإستثمارات هو تحقيق أكبر قدر من الربح، لذلك فإنه عند إنتقاله إلى الدول النامية يتجه إلى الأنشطة الأكثر ربحية والتي تتسم بإرتفاع معدل العائد على الإستثمار فيها مثل البترول والأنشطة الإستخراجية وأنشطة التجارة.

أ- الإستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية:

وهي تلك الإستثمارات التي تتوزع فيها ملكية المشروع وإدارته بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني العام أو الخاص، فمن الظواهر الهامة التي بدأت تصاحب عملية انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في دول أخرى حرص الدول المضيفة لهذه الإستثمارات على مشاركة رأس المال القادم إليها فيما يقوم به من مشاريع إما عن طريق رأس المال الوطني الحكومي، أو عن طريق رأس المال الخاص أو أن تكون موزعة بين رأس المال الوطني العام والخاص، ويمكن القول بأن مبدأ المشاركة يفترض أن المشروع الإستثماري يتقاسم ملكيته رأس المال الوطني والأجنبي على السواء فينشأ ما يسمى بالمشروع المشترك joint venture، وقد أصبحت هذه المشروعات المشتركة أداة واسعة الإنتشار تساعد كل من الإدارتين على تحقيق أهدافها، فهي تقدم لكل شريك الفرصة للإستفادة من الميزات النسبية للطرف الآخر، فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلية وبالوائح الحكومية والفهم لأسواق العمل المحلية، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيا الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وأن يفتحوا فرص الدخول إلى أسواق التصدير، كما أنه بالنسبة لكلا الطرفين فإن المشاركة في مشروع جديد مع شركة أخرى تقلل من رأس المال المطلوب إذا ما قورنت بإقامة المشروع من جانب أحد الطرفين بمفرده، وقد درجت بعض الدول النامية على النص في قوانينها الداخلية على ضرورة إشتراك القطاع العام أو الخاص الوطنيين في رأس مال المشروع الأجنبي.

¹ . نزيه عبد المقصود مبروك، ضمانات ومحددات الإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص، ص32، 46.

ب - الإستثمارات الأجنبية المباشرة عابرة القارات

وهي تلك الاستثمارات التي تقوم بها الشركات عابرة القارات والتي أصبحت مسؤولة عن معظم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم المعاصرة، وعدد هذه الشركات في إزدياد مستمر، وتتسم هذه الشركات بأنها متغلغلة في البلاد المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت الدول المتقدمة تستأثر بالنصيب الأكبر من رصيد الإستثمار المباشر الذي تقوم به هذه الشركات وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي، كما تتمتع هذه الشركات بإمكانية هائلة تخول لها تنويع أنشطتها حيث لا تقتصر على نشاط معين بل قد تجمع بين أنشطة المال والتجارة والبنوك جنباً إلى جنب مع أنشطة الإنتاج والإستثمار في مختلف فروع الصناعة والزراعة والتعدين طالما أن ذلك يحقق لها أقصى ربح ممكن، كما تخولها إمكانياتها القدرة على الإتجاه نحو الإستثمارات التي تتطلب درجة عالية من الخبرة والتكنولوجيا حيث تستطيع إجراء البحوث العلمية والفنية اللازمة لها مما يجعلها مصدراً للأبحاث العلمية والتكنولوجية. وتتطلب دراسة الإستثمار الأجنبي المباشرة وتأثيره على الإقتصاد القومي ولاسيما القطاع الزراعي دراسة مستقلة ومنفصلة لما للإستثمار الأجنبي المباشر من سمات وخصائص تجعله مختلفاً عن القروض والمنح الأجنبية بإعتبارهم مصادر للتمويل الأجنبي.

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة لسير سوق الشغل

تعتبر البطالة من أهم وأخطر الظواهر الاقتصادية التي جلبت إنتباه كتاب الإقتصاد منذ سنوات بعيدة حيث كانت بمثابة تحد أساسي لمختلف المجتمعات، و أصبحت هذه الظاهرة اليوم محل إهتمام رجال السياسة والإقتصاد والمجتمع ككل،خصوصا في السنوات الأخيرة، لما لها من آثار سلبية في مختلف النواحي. ولفهم هذه الظاهرة و تحليلها وجب علينا أن نتوجه إلى مكان حدوثها، سوق الشغل الذي يعرف أنه ذلك المكان الذي يلتقي فيه عرض الشغل (الآتي من الفئة النشيطة) والطلب (الآتي من المستخدمين) أين يحدد نظريا حجم الشغل والأجر التوازني، حيث تعتبر أحد أهم إختلالاته، هذا الإختلال الناجم عن عدة عوامل حاولت عدد من النظريات والأفكار والتحليل إعطاء تفسير له أو لأسباب حدوثه و ظهوره، بدءا بالتحليل التقليدي ووصولاً إلى التحليل أو الأفكار الحديثة التي ظهرت في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات،¹ لهذا سنحاول تقديمها بإختصار فيمايلي.

المطلب الأول: أهم النظريات التقليدية المفسرة لسوق الشغل

نطلق في أغلب الأحيان عندما نحاول تحليل ظاهرة معينة من ماضي هذه الأخيرة، أي العودة دوما إلى الزمن الذي ظهرت فيه لأول مرة أو تطورت فيه، أو الزمن الذي فُسرت فيه أو حُللت فيه؛ حيث يجمع العلماء على إختلاف تخصصاتهم أن المرجع الأساسي هو الزمن الذي حللت أو فُسرت فيه الظاهرة، لأنه يمكننا من ملاحظة الظاهرة و بناء آراء ذاتية خلال حقبة من الزمن ، مثلا ظهر مفهوم البطالة كما هو الآن في أواسط القرن التاسع عشر عندما بدأ إقتصاديو المدرسة النيوكلاسيكية مثل: ل. فالراس (L.Walras) و و.باريتو (W.Pareto) بالتفكير في مفهوم سوق الشغل الكامل، رغم وجود البطالة من قبل ولكن دون أن تلقى التفسيرات العلمية اللازمة إلا في تلك الحقبة من الزمن.²

إن من أهم التفسيرات التي حاولت إعطاء تحليلا كلياً لآلية سير سوق الشغل عن طريق ملاقاته الطلب الكلي مع العرض الكلي ، نظريتين أساسيتين: النظرية النيوكلاسيكية التي حاولت تفسير ظاهرة البطالة التي كانت سائدة في الدول الرأسمالية حيث إمتد تحليلها إلى غاية سنة 1929، هذه السنة التي تعتبر مرجعية بالنسبة لتطور الرأسمالية التي شهدت حجم بطالة لم تعرفه من قبل، هيئت الجو لظهور نظرية جديدة قدمت نظرة جديدة حول البطالة محافظة على الصبغة الكلية لتفسير إختلالات سوق الشغل، مركزة على عامل محدد و هو: الطلب الفعال.

¹ -Gilbert Abraham et ALL ,dictionnaire encyclopédique économie,Dalloz , FRANCE,1998,P199.

² -D PLIHOU, les grandes explications macro-économique du chômage in, les cahiers français, documentation française ,n° 246,Mai-Juin 1990,P20.

أولاً: التحليل النيوكلاسيكي

التوازن العام في سوق الشغل و السلع والخدمات هو الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسيكية إذ تفترض هذه النظرية أن حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين، وهي التي تعدّل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج في إطار فرضيات هذه النظرية، لا يوجد إلا نوعين من البطالة :

-البطالة الإرادية عندما يرفض طالبوا العمل ، العمل من أجل أجر حُدّد في السوق و هو لا يرضيهم، لأنه حسب رأيهم ضعيف و يفضلون التسلية من جهة هذه البطالة الإرادية الدائمة لا يمكن أن تنجم إلا من إختلال في آليات سير سوق الشغل، كتدخل النقابات العمالية مثلا .

-البطالة الإنتقالية الناتجة عن المدة اللازمة لتوافق العرض مع الطلب من جهة أخرى.¹

تبحث هذه النظرية في تفسير البطالة الإرادية أساسا، و التي مصدرها الفرد الذي لا يرغب في العمل لأنه يرى أن الأجر المعروض ضعيف و لا يرقى إلى طموحه، لذلك فهو لا يرغب في مثل هذا العمل ، و يفضل أن يبقى بطالا في إنتظار فرصة أخرى مناسبة وتنطلق في تفسيرها لسوق الشغل من خمسة فرضيات أساسية تحدد عبرها إطار هذا الأخير:²

1- **التكافؤ**: يتميز الداخلون لسوق العمل بالكثرة و بحجم إقتصادي ضعيف بالنسبة لضخامة السوق و يتقدم العارضون و الطالبون للعمل سويا لتحديد السعر التوازني، و لا يمكن لأحد منهم أن يؤثر بسلوكة الفردي على آلية سير سوق الشغل.

2 - **التجانس** : العمل المعروض و المطلوب متشابه بالنسبة للمتعاملين في سوق الشغل و السعر هو الدعامة الوحيدة للمنافسة، بإستثناء شيء خاص بالسلعة .

3- **حرية الدخول و الخروج**: لا يوجد أي عائق كان، سواء قضائي، تقني أو مالي يمنع دخول عارضين و طالبين جدد لسوق الشغل.

4 - **الشفافية** : كل عارض أو طالب للشغل لديه معلومة كاملة تحصّل عليها بسرعة و بدون تكلفة فيما يخص سوق الشغل، من هنا يكون الأجر التوازني واحد (بما أن هناك معلومات، فإنّ أي رب عمل لا يدفع أجرا أكبر من الأجر التوازني وفي نفس الوقت لا أحد من العارضين للعمل يقدم خدماته بأجر أقل من الأجر التوازني).

5- **الحركية** : يتمتع العامل بالحركية الكاملة حيث يمكنه الإنتقال من عمل لآخر ومن قطاع لآخر وحتى من منطقة إلى أخرى.

¹- G.DUTHIL, Economie de l'emploi et du chômage, Ellipses : PARIS,1994,P12.

². صالح تومي ، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي ، دار أسامة للطباعة والنشر ، الجزائر، 2004، ص 26

ركزت النظرية النيوكلاسيكية على الصيغة الكلية لتفسير إختلالات سوق الشغل منطلقاً من ملاقات العرض والطلب، ومعتمدة على فرضيات نوعاً ما صعبة التحقيق، التي رأى فيها كتاب الإقتصاد ضعفاً فوجهاً إليها بعض الإنتقادات تمثلت في: ¹

- تعدد المهارات والتجربة العملية و تقسيم العمل داخل حلقة الإنتاج يفرض أن يكون هناك عدم تجانس العمل، ومنه فرضية التجانس لا يمكن أن تكون صحيحة في كل الأحوال و لهذا لا يمكن تعميمها وهذا ما يجعل النموذج النيوكلاسيكي ضعيفاً .

- فيما يخص الحركة الكاملة للعامل ولعوامل الإنتاج هي فرضية صعبة القبول، دون أن ننسى ما يتميز به سوق الشغل فيما يخص الحصول على معلومات كاملة تساعد الطالب أو العارض للعمل من إتخاذ قرار بكل سهولة شيء صعب المنال وخاصة إذا أدخلنا متغيرة النقابات العمالية التي تحد كثيراً من حركة العمال وتتدخل حتى في تحديد الأجر، لهذا يمكن القول أن النموذج النيوكلاسيكي ضعيف من عدة جوانب لتفسير آلية سير سوق الشغل.

بعد فشل النظرية النيوكلاسيكية في إعطاء تفسير قوي لظاهرة البطالة، تفاقمت هذه الأخيرة في المجتمع الرأسمالي و أحدثت إضطرابات كبيرة فيه، هذا ما دفع ببعض المفكرين إلى البحث في إيجاد تفاسير أخرى لهذه الظاهرة ، وكان أحد هؤلاء ج.م. كينز (J.M.Keynes)، الذي جاء بنظرية جديدة قلبت الموازين بصفة شبه كلية.

ثانياً: النظرية الكينزية

إنطلقت النظرية الكينزية من حقيقتين أساسيتين: ²

1- من المستحيل أن نشبه سوق الشغل بسوق باقي السلع و الخدمات بطريقة أن لا يكون للأجر دور المنظم والذي أسند تقليدياً إلى الأسعار.

2- تحديد البطالة يفسر بالترابط التالي، المبني على ثلاثة علاقات أساسية:

. طلب — إنتاج.

. إنتاج — تشغيل.

- تشغيل — مستوى البطالة.

تمثل الرابطة الأولى الفكرة الجديدة التي أتى بها التفكير الكينزي و هي نظرية "الطلب الفعّال" ، إنتاج المؤسسات يتلاءم مع الطلب المتوقع من هذه الأخيرة على العمل، لأنه من المفروض أن تتماز بمرونة في

¹ - عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب التحليل الإقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص، 419

² - محمد شريف إلمان، محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي، منشورات بيرتي الجزائر 1994 ص، 27، 36.

المدى القصير إستنادا إلى قدراتها الإنتاجية غير المستعملة و المخزونات المتاحة، ومنه إذا وجدت بطالة فهذا راجع إلى قلة الطلب الموجه للمؤسسات، هذا الأخير ناتج عن ضعف المداخيل الموزعة للأجراء بسبب البطالة، إذن البطالة حلقة مفرغة يجب كسرها بسياسة محكمة، لهذا يعتبر الكنزيون سوق السلع الركيزة الأساسية التي تساعد على تعديل سوق الشغل حيث تبرر هذه النظرية سياسات رفع الطلب كوسيلة لمحاربة البطالة، عندما تسجل المؤسسات إرتفاعا في عدد عمالها، تلجأ إلى الرفع من الطلب على العمل الذي يعدل العرض، لكن التوازن الحاصل لا يمكن أن يكون بالضرورة توازنا للتشغيل الكامل وتظهر حالة البطالة الإرادية.

وضعت أزمة 1929 حدا لتحليل وتفسيرات النظرية الأولى بعد تفشي البطالة في أوروبا، وأزمة 1973 وضعت الثانية في قفص الإتهام.

سمحت هذه الوضعية بظهور نظريات أخرى حاولت أو تحاول إعطاء تفسير لهذه الإختلالات لكن هذه المرة مستبعدة عن قاعدة أن سوق الشغل وحدة متجانسة، وبالتالي التخلي عن الصبغة الكلية والتوجه نحو الصبغة الجزئية محاولة التركيز مرة على جانب الطلب و مرة أخرى على جانب العرض، هذه التفسيرات مبنية على أسس ومعايير خاصة تمكّن من إعطاء تفسير لإختلال سوق الشغل المتمثل أساسا في ظاهرة البطالة.¹

المطلب الثاني: النظريات الجزئية المفسرة لسوق الشغل

من الواضح أن تحليلا كليا لسير سوق الشغل يبقى دائما محل نزاع، نظرا لتغير التطور الهيكلي للبطالة، فالتفكير بطريقة مواجهة العرض والطلب الكلي للعمل يفرغ التحليل من كل معنى، هذا ما جعل إقتصاديو العمل يدخلون تدريجيا عناصر جديدة في تحليل الظواهر الموجودة في سوق الشغل، تختلف هذه العناصر حسب رؤية أصحاب الأفكار، فمنهم من يرى أن عارض العمل هو سبب ظهور البطالة، و منهم من يرى أن طالب العمل هو سبب ظهورها، و منهم من يرى أن العمال فيما بينهم هم الذين يحدثون البطالة، لكن رغم إشتراك بعض النظريات و الأفكار في مبدأ الإنطلاق، سواء النظر من جانب الطلب أو جانب العرض، فإنها تختلف في مضمون التحليل لأسباب إختلال سوق الشغل، هذا ما دفعنا إلى التطرق إليها و سرد أهم هذه الأفكار و التحاليل.

أولا: نظريتي رأس المال البشري و البحث عن العمل

قام ج.س. بيكر (G.S. Becker) سنة 1964 بإعطاء تحليل جديد لتفسير إختلال سوق الشغل المتمثل في البطالة، حيث إنطلق من فكرة معارضة الفرضية الثانية للنظرية النيوكلاسيكية التي تعتبر أن العمل متجانس و ركّز بيكر في تحليله على الجانب التعليمي أو المستوى التعليمي لطالب الشغل في تفسيره لهذا

¹ - مصطفى يوسف كامل، الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجمع العربي عمان، 2014، ص244.

الإختلال، وقام قبله س.ستيغلر (S.Stigler) سنة 1962 بإدخال فكرة جديدة لتفسير نفس الظاهرة منطلقاً من نقد الفرضية الرابعة للنظرية النيوكلاسيكية التي تقول أنّ هناك معلومة كاملة يمتلكها الأعوان الإقتصاديّين حول سوق الشغل، حيث يقترح تحليل مبني على أساس مدة البحث عن الشغل من طرف طالبه.

1- نظرية رأس المال البشري

ظهرت نظرية رأس المال البشري في بداية الستينات أمام ظاهرة مزدوجة¹:

- أ- عدم قدرة دوال الإنتاج التقليدية التي تقدّر العمل من جانب كمي فقط على تفسير التنمية.
 - ب- الصعوبات التي واجهتها المقاربات النيوكلاسيكية الخاصة بسوق الشغل لتفسير التباين في الأجور . معتمدة على ثلاث فرضيات أساسية:
 - كل إستثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد.
 - كل إستثمار في رأس المال البشري يستلزم نفقات، و منه فإن الإستثمار لا يتحقق إلا إذا توقع الفرد أنه سيحصل من خلاله على ربح يعوضه نفقاته التي يفترض أن تكون نقداً.
 - الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات، مع ترك التنظيم و الضبط للسوق.
- تعتبر هذه النظرية أولاً و قبل كل شيء نظرية عرض للعمل، حيث تنظر إلى جانب العارض للعمل فقط، مهملة جانب رب العمل، لهذا تعتبر من النظريات الجزئية التي تفسر سوق الشغل، حيث كل فرد يستثمر في تكوين نفسه و التعلّم لأنه يتوقع الحصول على أجر جيد عن طريق تلاؤمه أي الفرد مع تكوينه مع الطلب على العمل.
- تحاول نظرية رأس المال البشري إيجاد تفسير واضح لظاهرتين في آن واحد، هما : إختلاف الأجور وتطور البطالة، بإعتبارها تحليلاً مفسراً للبطالة، و بما أن كل فرد يعتبر مكوناً لرأس مال في التكوين و التعلّم، فإنّ النظرية تفترض أن هناك أشخاصاً ليس لديهم تكويناً أو تعلّماً، و هو ما يؤدي إلى خلق نقص في رأس مالهم البشري، حيث لا يستطيعون التوافق مع الطلب على العمل، و النتيجة هي أنهم سيكونون في حالة بطالة.
- ركّز ج.س.بيكر في فكرته لإعطاء تحليل لظاهرة البطالة على دور المستوى التعليمي، الذي يعتبر خاصية فردية من بين عدة خصائص و التي يمكن أن تلعب دوراً في تفسير هذه الظاهرة، و التي لم يقدّر ببيكر بإدماجها في تفسيره، متجاهلاً كذلك أنّ لأرباب العمل دوراً لا يستهان به، لهذا لقيت هذه النظرية عدة إنتقادات أهمها:

¹ -EICHER J-C LEVY : GARBOUA, Economie de l'éducation, édition economica, Paris 1979 p165

- التصرفات التمييزية التي يصدرها أرباب العمل في السوق، حيث تبين الدراسات الأمريكية الخاصة بالأجور أن هناك فروقات ضخمة بين النساء و الرجال على كل مستويات الأجور، حتى وإن كان للجنسين نفس المستوى التعليمي و التكويني.
- ظاهرة إنقسام سوق الشغل، حيث نجد أن هناك إنقساماً مثلاً بالنسبة للعمر، فالشباب هم الأكثر حظاً للإستثمار في مجال التعليم و التكوين مقارنة بالأكبر منهم سناً، حيث لا يمكن للتكوين أن يكون ذا مردود لهم إلا في فترة قصيرة، عكس الشباب.
- هناك الخصائص الفردية للأشخاص والتي تلعب دوراً هاماً في الحصول على عمل، مثل تلاؤم العامل مع منصب العمل أو إندماجه في مجموعة من العمال، حيث أنه كلما كان الإتصال سهلاً، كانت العمليات الإنتاجية الجماعية جيدة.
- أما النقد الأخير فيعود للإقتصادي ج.س. إيشر (J.C.Eisher) الذي تحدث عن مشكلة تخص نظرية رأس المال البشري بقوله: "لم يتوصل أحد لحد الآن إلى البرهان على أن التباينات في الأرباح (الأجور) الملحوظة ناجمة عن الإستثمار في التعلّم و التكوين".
- هذه النظرية الجزئية النيوكلاسيكية الأولى التي حاولت إيجاد تفسير لإختلال سوق الشغل المتمثل في ظاهرة البطالة في سنوات 1960-1970 ، أما النظرية الثانية التي حاولت تفسير نفس الظاهرة و في نفس الفترة فركزت على فكرة مدة البحث عن الشغل.

2- نظرية البحث عن العمل

- تسعى هذه النظرية إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل و المتمثلة في:¹
 - أ- تواجد بطالة و عروض عمل غير مشغولة.
 - ب- الحفاظ على تضخم مرتفع رغم وجود بطالة مرتفعة.
 - ج- تباين كبير في توزيع الأجور مصحوباً بتنوع كبير في تقسيم الأعمال معتمدة على أربعة فرضيات:²
 - نقص المعلومات، حيث أن كل بطل يبحث عن العمل الأحسن أجراً، والمشكل أنه لا يعلم ما هو الأجر الأحسن، لأن الأجور المقترحة من طرف المؤسسات تتغير من مؤسسة لأخرى.
 - كلما كانت مدة البحث في سوق الشغل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه مرتفعاً.
 - للأفراد بدون عمل إمكانية تحصيل كمية كبيرة من المعلومات و عدد هائل من الإتصالات بالموظفين (أرباب العمل) مقارنة بالعمال الذين يشغلون منصب عمل، حيث تعتبر البطالة من هذه النظرة إستثماراً.

¹ -نجا عبد الوهاب، مشكلة البطالة،الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2005، ص47

² -G GRANGEAS, J M LEPAGE,Economie de l'emploi , PUF: France , 1993, P 51

-تحصيل المعلومات حول الأجور و مناصب الشغل مكلفة .

وتخلينا عن فرضية آنية التعديلات التي يقوم بها السوق ورفضاً للفرضية الأساسية للنموذج النيوكلاسيكي لسوق الشغل المتمثلة في وجود معلومات كافية خاصة بمناصب العمل و الأجور، تبحث نماذج البحث عن العمل في إثبات وجود البطالة الإحتكاكية، والهدف منها إظهار محددات هذه البطالة حيث تركز هذه النظرية إهتمامها في التفسير الجزئي لعدم التوازن الملاحظ في سوق الشغل وخاصة المشكل المتعلق بمدة البطالة¹ .

في بداية البحث يحدد العامل أجرا لا يمكن أن ينزل تحته يسمى "أجر القبول" معناه أجر أدنى يرى العامل أنه مقبول مقارنة بنوع العمل الذي يبحث عنه، إذا وجد عرض عمل أين يكون الأجر أكبر أو يساوي W_0 (أجر القبول) فإنه يقبل العمل و يتخلى عن البحث ، لأنه كلما زاد العامل من معلوماته حول سوق العمل رفع من حظوظه في إيجاد العمل الأفضل و بالتالي يرفع من حظوظه في الحصول على أجر مرتفع² . إهتمت نظرية البحث عن الشغل بتفسير نوع معين من البطالة لا يمكن إيجادها في كل الظروف الإقتصادية، خصوصا في الحالة التي يكون فيها سوق الشغل منغلقا، هذا الإنغلاق يدفع بالباحث عن الشغل قبول أي منصب دون تردد ، هذا ما دفع بعض كتاب الإقتصاد إلى إضعافها من عدة جوانب أهملتها في تفسيرها لظاهرة البطالة.

وهناك عدة نقاط تجاهلتها هذه النظرية لتفسير إختلال سوق الشغل المتمثل في ظاهرة البطالة ، تجعل تفسيراتها وتحليلها محدودة رغم تحليها عن الصبغة الكلية ، لهذا وجهت لها عدة إنتقادات تمثلت في:
- تهتم هذه النظرية بتحليل البطالة الإرادية المرغوبة ، و بالتالي فهي تقدم تفسيراً جزئياً لمشكل التشغيل غير الكامل من جهة، و تحمل أثر التوازنات الكلية على سوق الشغل من جهة أخرى.
- لا يوجد أثر لتحليل ظاهرة التسريح ، رغم أنها تعتبر السبب الرئيسي لتفاقم البطالة في فترة الركود الإقتصادي

- في منطق البحث عن العمل إحتمال الخروج من البطالة يرتفع مع طول مدة البطالة،و لكن ما نلاحظه من خلال الدراسات التجريبية عكس هذا، حيث أن البطالين ذوي المدة الطويلة في البطالة يلاقون صعوبات كبيرة لإيجاد عمل جديد.

- لا يمكن في هذه النظرية التفرقة بين البحث عن العمل و البطالة،كل تغيير في العمل لا يعتبر حتما نابعا من البطالة.

¹-G DUTHIL,Op.cit,P 84

²-محمود نيري،المذاهب والنظرية الإقتصادية،منشورات جامعة حلب،سوريا،1976،ص 324

- يبقى الأجر هو الشعاع الوحيد الخاص بهذه المعلومة غير الواضحة و بالتالي نلاحظ أن هذه النظرية ما هي إلا قمر صناعي (satellite) للنموذج النيوكلاسيكي لسوق الشغل. بينت الإنتقادات الموجهة لكلا النظريتين الجزئيتين مدى محدودياتهما في إعطاء تفسير كامل وشامل لظاهرة البطالة في سنوات 1960-1970 ، و التي تعد أحد أهم إختلالات سوق الشغل ، هذا ما سمح بظهور أفكار جديدة في نفس السياق ، تحاول إيجاد تفسير لنفس الظاهرة بإستعمال معايير أخرى في السنوات التي تلتها.

ثانيا : نموذجي التفرقة والتمييز العنصري و علاقة بييفريدج (Bévrige)

اول هذه الأفكار ظهرت في نهاية الستينات، وهي لنفس صاحب الفكرة السابقة الأولى ج.س.بيكر G.S.Becker ، الذي إنطلق من فكرة التفرقة التي يحدثها رب العمل في عملية التوظيف ، و ينطلق التفسير الثاني من فكرة التمييز العنصري التي يمكن أن تأتي من رب العمل، وهو ل.ك.ج.أروو (J.Arrow.K) ، أما التفسير الثالث فهو ل.و.بييفريدج (W.Bévrige) الذي جاء بفكرة مفادها أن هناك علاقة بين عدد مناصب الشغل المؤقت و معدل البطالة.

1- نموذجي التفرقة والتمييز العنصري

يعرّف التمييز على أنه التفريق بين فوجين إجتماعيين مع تفضيل فوج على حساب الآخر، ويرتكز التمييز على معايير إقتصادية مثل: المستوى التأهيلي، الإنتاجية الفردية، أما التمييز العنصري فله مدلولاً قانونياً أكثر منه إقتصادياً لأنه يُفرق فيه عادةً حسب معايير ليست إقتصادية.

أ- نموذج التفرقة ج.س.بيكر (G.S.Becker):

يرتكز هذا النموذج على ظواهر التمييز العرقي، ولكن يمكن تطبيقه على حالات التمييز في سوق الشغل، إذا إنطلقنا في التفكير من حالة المنافسة الكاملة على مستوى سوق الشغل أو سوق السلع والخدمات، فإن النموذج يعمل على تفسير البطالة إنطلاقاً من الفروقات الأجرية الموجودة بين الأفراد الذين لهم نفس الإنتاجية.

يمثل ج.س.بيكر (G.S.Becker) أذواق المستثمر بدالة منفعة U من الشكل : $U=U(\Pi, L_F, L_D)$

مع

U : مستوى المنفعة.

Π : الربح.

L_D : مستوى التشغيل للفوج المميز.

L_F : مستوى التشغيل للفوج غير المميز.

و يعرف الربح في المدى القصير كمايلي: $\Pi = F(L_D + L_F) - W_D L_D - W_F L_F$.

مع

F : دالة الإنتاج.

WF : معدل أجر الفوج غير المميز.

WD : معدل أجر الفوج المميز.

ينتج $U = F(L + L(d) - W(L(+d1) - W_f L_F)$

يمثل d معامل التمييز ويساوي التكلفة الإضافية التي يدفعها رب العمل مقابل تمييزه، ومن هنا تنتج ظاهرة البطالة حيث أن أرباب العمل يفضلون فوجا على فوج آخر نظرا لعدة معطيات، فالفوج المميز يبقى دائما في دائرة البطالة ويمكن أن يمكث لمدة طويلة. لهذا يعتبر نموذج التمييز نموذجا ذا تفسير جزئي لسوق الشغل لأنه يوافق تقريبا نظرية تقسيم سوق الشغل.

النتيجة التي يستخلصها ج. بيكر (G.Becker) هي أنه: كلما كان مستوى التشغيل ضعيفا، كلما أصبح التمييز في إقتصاد ما كبيرا.

ب- نموذج التمييز العنصري (K.J.Arrow 1973) :

يعتبر نموذج ك.ج. آروو (K.J.Arrow) إمتدادا لنموذج ج.س. بيكر، حيث إنطلاقا من نفس فرضيات نموذج بيكر (G.Becker) و يوضح آروو أن التمييز يمكن أن يصدر من مصدرين مختلفين: من أرباب العمل كنموذج بيكر، أو من العمال أنفسهم، فالتمييز لا يرتبط بالمعامل الذاتي للتفضيل "d"، ولكن يحسب بدلالة النسبة بين العمال المميزين والعمال غير المميزين داخل المؤسسة.¹

بإعادة النظر في تحذب دالة التفضيل لرب العمل، يوضح آروو (Arrow) أنه من الأحسن للمؤسسة أن توظف عمالاً من نفس الفوج (المميز أو غير المميز) وأن أي مزج بين الفوجين سيحدث خسارة للمؤسسة، لأن معدلات الأجر لكلا الفوجين متساوية، مع العلم أن هؤلاء العمال موزعين على مؤسسات مختلفة، من هنا يحوّل آروو (Arrow) نظرية التمييز إلى نظرية التمييز العنصري بإشراكها ليس بالتشتت في الأجور، ولكن بتشتت في نوع العمل المشغول.

مما سبق نجد أن النموذجين إعتدما على إستعمال وسائل تحليلية نيوكلاسيكية مثل مفاهيم خاصة بتفضيلات أرباب العمل، عدم دقة سوق الشغل والإنتاجية و إستعمال هذه الوسائل سمح لبعض الإقتصاديّين من توجيه عدة إنتقادات أهمها:

. حسب د.ل. هيستاند (D.L.Hiestand) (1973): إذا كانت الفروقات في الأجور سهلة الملاحظة فإنه من الصعب جدا تقييم الفروقات في الإنتاجية في قطاع الصناعة، حتى أنه مستحيل في قطاع التجارة و الخدمات، أين تصبح عمليات الإنتاج جماعية.

¹ -لؤي محمد الهادي، الفساد الإداري والبطالة والتشغيل، مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص165

. الانتقاد الثاني يدفع إلى توسيع تعريف التمييز أين يظهر المحتوى ناقصا لتحليل ظاهرة عدم المساواة في سوق الشغل، حيث يضيف ج.ف. مادن (G.F.Madden) أنّ هناك التمييز في الأجور و التمييز في المناصب وفئات الشغل حسب العمال.

2- علاقة بيفريدج (W.Bévrige)

رغم أنّ هذه الفكرة قديمة مقارنة بنظرية البحث عن الشغل، إلا أنّها تقدم فائدة خاصة مقارنة بالنتائج السابقة، حيث ينطلق بيفريدج (Bévrige) من فكرة أنه يمكن تعريف (تحديد) التشغيل الكامل إحصائيا عندما تتحقق المساواة بين عدد البطالين و عدد مناصب الشغل المؤقت .

وكما هو معلوم فإنّ البطالة تنتج داخل أي إقتصاد من مدة الحصول على المعلومات الخاصة بسوق الشغل، وكذا تلاقي الطالبين والعارضين للعمل، أو بعدم تناسق ظرفي و نوعي بين الخبرات المطلوبة و المعروضة في سوق الشغل، ومنه يوجد حتما وفي آن واحد عروض وطلبات غير محققة، حيث تطور هذه الأخيرة خلق علاقة عكسية بين معدل مناصب الشغل المؤقتة ومعدل البطالة.¹

هذا التحليل لظاهرة البطالة محدود لأنه مبني على فكرة إحصائية ، بالإضافة إلى أنه ينطلق من فرضية صعبة التحقيق إتمدت عليها النظرية النيوكلاسيكية و إنتقدت فيها، من هنا أظهرت هذه الفكرة بعض الثغرات التي ركّز عليها كتاب الإقتصاد لإنتقاد هذا التحليل ، أهمها:

حسب إ. مالينفو (E.Malinvaud) "تفترض علاقة (Bévrige) ضمنا أن سوق الشغل متجانس ويسمح بتحقيق تلاقي عروض وطلبات العمل بدون تكلفة و لا مدة زمنية"، و هذه هي الفرضية الأساسية التي إتمدتها النظرية النيوكلاسيكية (تجانس العمل) لهذا فإنه رغم كون علاقة (Bévrige) ذات تفسير جزئي فإن الإنتقادات الموجهة إليها هي تقريبا نفس الإنتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية فيما يخص هذه الفرضية لأنه نرى وحسب الدراسات التجريبية أن سوق الشغل غير متجانس ولهذا فهذه الفرضية

ضعيفة وتضعف علاقة Bévrige

ثالثا: نظريات تقسيم سوق الشغل

ظهرت نظريات تقسيم سوق الشغل في سنوات السبعينات بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث سمحت دراسات أقيمت في تلك الفترة حول الفقر والتمييز من الوصول إلى فرضية تقول أن هناك فئات مختلفة من العمال والتي لا يمكنها أن تتنافس فيما بينها لعدة أسباب منها : التمييز، الإنتاجية، المكانة الإجتماعية²، هذه التقسيمات لا يمكن أن تفسر البطالة مباشرة ولكن يمكن أن تفسر بعض خصائصها ، هذه النظريات هي :

¹ -خالد على محمد العيسي، معظلة البطابة وكيفية علاجها، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص57.

² -مصطفى يوسف كامل، مرجع سبق ذكره، ص55.

1- نظرية ازدواجية سوق العمل (dualisme)

إن فكرة وجود فئة من المجتمع مكونة من العمال الفقراء و غير المؤهلين، الذين لا يمكنهم الوصول إلى مناصب عمل معينة كانت موجودة منذ القرن 18 في كتب ج.س.ميل (J.S.Mill)، ثم طوّرت هذه الفكرة وأعيد صياغتها في الأدب الإقتصادي المعاصر وأخذت شكل ازدواجية سوق الشغل، و قد طُرحت هذه الفكرة لأول مرة سنة 7019 من طرف م.ج. بيور (M.J.Piore) ، حيث تقول هذه الفكرة أن هناك نوعين من الأسواق:

سوق أولي: ويضم مناصب عمل ذات الأجر العالي و المتميزة بالإستقرار، الإغراء، شروط عمل جيدة، أمان نسبي في العمل و مستقبل مهني حيث يشغل هذه المناصب الأفراد ذوي الأولويات من الفئة النشيطة، وعلاقات العمل في هذه السوق واضحة و مقننة.¹

سوق ثانوي: يتميز هذا السوق بالعناصر العكسية للسوق الأولي، يضم جميع الأفراد المهمشين (نساء، شباب مهاجرين)، علاقات العمل فيه: فردية، الأحكام تعسفية، مناصب العمل غير مستقرة، الأجر رديء، وشروط العمل رديئة حيث أن الانتقال من السوق الثانوي إلى السوق الأولي مستحيل لكن العكس ممكن.²

في حالة إفتراض وجود بطالة، فإنّ تحاليل التقسيم تسمح الأخذ بعين الإعتبار مختلف معدلات البطالة بالنسبة لكل فئة من المجتمع ، و الفئة الأكثر تضررا بالبطالة هي تلك التي تنتمي إلى القطاع الثانوي، أين تقلبات العمل تخضع لتقلبات الظروف الإقتصادية ، مع العلم أن البطالة تمس اليد العاملة في القطاع الأولي في حالة الركود الإقتصادي المستمر فقط و بنسبة ضعيفة، و في حالة ما إذا أراد العامل من القطاع الأولي البحث عن عمل في القطاع الثانوي، فإنّ احتمال بقائه في حالة بطالة ضعيف جدا، بالطبع فإنّه- حسب تعريف السوق الأولي- يدخل المنافسة مع عمال لديهم خصائص فردية غير مفضلة للإدماج السهل في سوق الشغل ، وبالتالي فإن خطر البطالة ليس نفسه لكل العمال ، و تسمّى البطالة التي يفسرها السوق المزدوج ب: بطالة الإنتظار ، التي تمسّ العامل الذي ينتمي إلى السوق الأولي ، والذي أقيّل من عمله و يرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي مثل هذه البطالة يمكن تسميتها بالبطالة الإرادية، وهو ما يحدث كذلك لعمال السوق الثانوي، ومنه يتبين أن المرور من السوق الثانوي إلى السوق الأولي مستحيل فإذا أراد عامل في السوق الثانوي إيجاد عمل في السوق الأولي، فليس له الخيار إلا المرور بفترة بطالة .

¹ -مصطفى يوسف كامل، مرجع سبق ذكره، ص 245.

² -عالية مهدي ، ظاهرة البطالة الأزمة والعلاج، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع البعد الإقتصادي، الطبعة الأولى، العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2007، ص 136.

يمكن القول أنه بطريقة غير مباشرة يكون ظهور البطالة ناجم عن هذا التقسيم، الذي يرجع إلى آلية سير بعض أقسام السوق.

ركزت هذه النظرية على تحليل البطالة الإرادية من جانب طالب العمل، مهمة الدور الأساسي الذي يلعبه رب العمل، لهذا عرفت عدة إنتقادات مست أساسا : مدة البطالة التي يمكن أن يقضيها هذا البطال (طالب العمل) وكذا إعتبار أن سوق الشغل عبارة عن ظاهرة ساكنة (statique).

2- خلل نظرية إزدواجية السوق

إن إستعمال هذه المفاهيم في التحليل الديناميكي يخلق مشاكل إستقرار هذه الفئات المختلفة بالنسبة لفترة التحليل المأخوذة بعين الإعتبار، هل يمكن للعمال ومناصب الشغل أن تبقى على هذه الحالة دون تغيير من بداية فترة التحليل إلى نهايتها؟ مع العلم أن كل تغيير في الظروف الإقتصادية يقلب الأدوار. ضعف هذه النظرية في تفسير ظاهرة البطالة سمح بظهور فكرة أخرى في تقسيم سوق الشغل، لكن الإختلاف يكمن في كيفية التقسيم، حيث تنطلق هذه الفكرة من مبدأ أنه يمكن تقسيم سوق الشغل إلى سوقين مثل النظرية السابقة، ليس سوق أولي و سوق ثانوي، و لكن سوق داخلي خاص بالمؤسسة و باقي سوق الشغل.

3- نظرية المتواجد داخل المؤسسة -الخارج عن المؤسسة (insiders-outsiders)

ظهرت هذه النظرية في منتصف السبعينات حيث، إنطلقت من الرفض الكلي لفرضيات النظرية النيوكلاسيكية، وجاءت لتفسير لماذا يمكن للأجر أن يكون أكبر من الإنتاجية الحدية للعمل؟. إرتكزت هذه النظرية على عامل أساسي هو أنه توجد علاقة تفضيل بين رب العمل والعمال الحاليين مقارنة بعارضي العمل خارج المؤسسة، حيث إقترح ليندباك و سنوور (Lindbeck & Snower) تحليلا مبنيا على أساس التضاد (التناقض) بين الأجور المدجحة في المؤسسة الخاصة بالعمال المتواجدين حاليا فيها والبطالين المرشحين للتوظيف¹، العمال الحاليين في المؤسسة لديهم معطيات خاصة بهم تستغلها المؤسسات في عملية الإنتاج، هؤلاء العمال إجتازوا إختبارات الإنتقاء عند التوظيف، والتي يمكن أن تكون طويلة الأمد و مكلفة، كما تحصلوا على تكوين بعد إلتحاقهم بالمؤسسة، و هو تكوين مكلف يجب على المؤسسة إهتلاكه، زيادة على أن هؤلاء العمال إندمجوا في المؤسسة و قبلوا تنظيمها و أهدافها، كل هذه التكاليف تسمى بتكاليف دوران اليد العاملة، و هو ما يجعل المؤسسة تفضل العمال الحاليين لأنهم مكلفون وتحاول المحافظة عليهم و إذا أرادت أن توظف عمالا آخرين فعليها أن تدفع تكلفة دوران أخرى هذه التكاليف كما يراها أوكون (Okun) في كتابه (prices and quantities) تعتبر كرسوم إضافي تدفعه المؤسسة

¹- M LALLEMENT , Les nouvelles théories de la relation d'emploi, in : les cahiers français ,documentation française , N° 246 , Mai-Juin 1990 , P 29.

يمكن للعمال المتواجدين في المؤسسة أن يتدخلوا في هذه التكاليف، لأن لهم وزنا في المؤسسة يسمح لهم بذلك ، وبالتالي لهم سلطة السوق على الأجور، هذا ما يجعل من المستحيل للعمال الذين يرغبون في الحصول على عمل و لو بأجر أقل القيام بمزايدات منخفضة.¹

هذه الوضعية تجعل العمال الحاليين في المؤسسة قادرين على المطالبة برفع الأجور - ما دامت هذه الزيادة أقل من تكاليف الدوران - دون الخوف من الإقالة وحتى القيام بإضراب إذا وظفت المؤسسة البطالين عوض رفع الأجور ، كما يمكنهم رفض التعاون مع العمال الجدد و مضايقتهم، كل هذه الخطط التي يقوم بها العمال الحاليين ترفع من تكلفة الدوران و تضعف من إنتاجية العمال الجدد و تعطل إدماجهم، هذا ما يسمح لهم الحفاظ على عملهم في المؤسسة.²

إذن من مصلحة المؤسسة أن تحافظ على عمالها بالرغم من أنها تدفع أجور أكبر من التي يطلبها البطالين وهذا ما يخلق البطالة أو ما يسمى بالبطالة الإرادية.

لم تسلم هذه النظرية من إنتقادات كتاب الإقتصاد خصوصا الذين قاموا بدراسات تجريبية، حيث إتضح لهم أنها ضعيفة من عدة جوانب يمكن إبرازها في:

4- خلل نظرية المتواجد داخل المؤسسة -الخارج عن المؤسسة (insiders- outsiders):

لهذه النظرية مهمتان أساسيتان:

- تسمح هذه النظرية بتفسير مستوى البطالة إنطلاقا من أهمية تكاليف دوران اليد العاملة.
- على هذه النظرية أن تفسر البطالة الدائمة حيث تعطي خاصية وجود تكاليف مرتفعة تتعلق بدوران اليد العاملة للمؤسسة (insiders) ، سلطة إحتكار سوق العمل، والتي ترفع من مستوى الأجور و تولّد تشغيلًا غير كامل لجزء من اليد العاملة.

وإذا نظرنا من وجهة تجريبية، فإننا ننتظر أن تكون هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة وأهمية تكاليف التسريح (licenciement) ولكن وجود مثل هذه العلاقة العكسية لم يتمكن من الوصول إليها إلى حد الآن. تعددت الأفكار والتحليل الجزئية التي حاولت إعطاء تفسير شاملا لظاهرة البطالة مركزة على أهم الأسباب التي تؤدي إلى خلقها وتفاقمها، مرة أولى أخذة البطالين ، ومرة ثانية العمال، ومرة ثالثة أخذة أرباب العمل كسبب حدوثها ، لكنها خفقت في مواجهة كل الإنتقادات الموجهة إليها ، و التي أضعفت تحاليلها على إمتداد فترة وجودها، كانت هذه الإنتقادات بمثابة حافز لظهور أفكار و تحليل جديدة في بداية الثمانينات، سميت بالحديثة،و التي إنطلقت من نظرية التأمين لتفسير نفس الظاهرة التي حاولت الأفكار و التحليل السابقة تفسيرها و المتمثلة في ظاهرة البطالة.

¹ - Bernard Roman, Bâtir une stratégie de remuneration , 2ème edition Dunod, Paris, 2010, p 12.

² - jaques freyssinet, le chômage, 11 ème édition , édition la decouverte ,paris,2004,p82.

المطلب الثالث: أهم النظريات الحديثة المفسرة لسوق الشغل

تعيد هذه النظريات النظر في الفكرة القائلة أن العمل عبارة عن سلعة متبادلة بين العامل ورب العمل مقابل أجر، حيث تعتبر أن العمل حقيقةً سلعة، و لكنها سلعة خاصة، لها مميزات تختلف عن باقي السلع، يمكن تبادلها بطرق وتقنيات غير التي تتبادل بها السلع العادية، وأهم هذه النظريات نظرية العقود الضمنية و نظرية الأجر الفعالة.

أولاً: نظرية العقود الضمنية "بايلي-آزارياديس" (Baily & Azariadis)

تنطلق نظرية العقود الضمنية من مبدأ أن إبرام العقد يكون بين العارض و الطالب للعمل، مقابل خدمة متبادلة (أو مدة التبادل) بهدف تسيير مخاطر عدم التأكد الموجودة في الأسواق. هذه الرغبة المتبادلة تمكن كل من رب العمل و العامل من التقليل من مخاطر التدفقات العشوائية سواء بالنسبة للأجر الذي يتحصل عليه العاملون أو الربح الذي تتحصل عليه المؤسسات جراء استثماراتها¹

عندما تقرر المؤسسة وضع استراتيجية أو سياسة للعمل-أجر، فإنها ستقدم للعامل سلعة مضمونة، منصب عمل وتأمين ضد الخطر، حيث يصبح من الأمثل لأرباب العمل أن يؤمنوا عمّالهم ضد مخاطر التدفقات الأجرية لأنه بالنسبة لهم الوسيلة الوحيدة غير المكلفة لاستقطاب اليد العاملة التي يحتاجونها،² من هنا تختار المؤسسة أو رب العمل عقد العمل الذي يعظم أرباحها تحت قيد تأمين منفعة دنيا للعامل، و بالتالي فإن الرابطة التي تعقد بين رب العمل و عماله عبارة عن عقد ضمني، حيث يقترح رب العمل أجراً مستقراً لأجرائه (مع وجود خطر الإقالة)، ولكن هذا الأجر أقل -نوعاً ما- من الذي يجب دفعه في عدم وجود هذا الضمان. في حالة ظروف اقتصادية رديئة، تتعهد المؤسسة بعدم اللجوء إلى تخفيض الأجر، هذه الوضعية تسمح للأجراء التمتع بصفة معينة من تعويض التأمين. أما في حالة ظروف اقتصادية جيدة، فإن المؤسسة هي التي تستفيد من علاوات التأمين. هذه الاستراتيجية المتبادلة بين العمال وأرباب العمل تؤدي إلى صلابة (rigidité) الأجر لأنه من منظور هذه النظرية صلابة الأجر استراتيجية مثلى لمحاربة عدم التأكد، ومنه عدم معرفة الجو الاقتصادي مسبقاً هو المؤسس الأول لنماذج العقود الضمنية.

بسبب تجاهلها لبعض الحقائق الخاصة أساساً بسلوك طالب العمل و رب العمل، أظهرت هذه النظرية رغم حدوثها بعض النقائص، التي قدّم بناء عليها بعض الكتاب إنتقاداتهم المتمثلة في:

1- مشكلة المنطقية: في هذه النماذج لا شيء يفسر جيداً لماذا الأجراء يفضلون المحافظة على أجورهم تخاشياً للإقالة.

¹ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، وكالة الاهرام لتوزيع والنشر، القاهرة، مصر 1994، ص، ص، 1008، 1009.

² Phillippe Deubel, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation, France, 2008, p2

2- حاجز ثاني يحدد منظور البرهان: الغياب شبه التام لتحقيق تجربي لهذه النماذج، هذا ما ينجم عنه غياب تشريع إيستمولوجي يمكن إعطائه لنظرية التهرب من تنفيذ الأفعال التي يقوم بها طالب العمل و رب العمل.

هذه هي النظرية الجزئية الحديثة الأولى التي ارتكزت على نظرية التأمين لمحاولة تفسير البطالة ، و التي لقيت بعض الانتقادات التي أضعفتها ، وسمحت ظهور نظرية ثانية في نفس الفترة ، التي اعتمدت كذلك على نظرية التأمين لتفسير ظاهرة البطالة ، إنطلاقا من تحليل سلوكيات أرباب العمل الذين يسعون جاهدين للحفاظ

على اليد العاملة الموجودة في مؤسساتهم ، أو إستقطاب يد عاملة ماهرة من خارج مؤسساتهم، إنها نظرية الأجر الفعالة.

ثانيا: نظرية الأجر الفعالة

تعتبر هذه النظرية ثورة ، فيما يخص نظريات و تحاليل تفسير اختلالات سوق الشغل ، حيث لا تعتبر كالنظرية التي سبقتها المتمثلة في النظرية النيوكلاسيكية ، أن الإنتاجية هي التي تحدد الأجر ، لكن العكس الأجر هو الذي يحدد الإنتاجية.¹

تركز هذه النظرية على اهتمامات أرباب العمل (المستثمرين) ، الذين يحاولون الحصول على أحسن مستوى للعمل بأقل تكلفة، لأنه من المستحيل تخفيض الأجر لا لأن العمال الحاليين للمؤسسة (insiders) معارضين لهذا ، لكن لأن المؤسسات لا تحصل على فائدة من هذا التخفيض حيث أن أجور أكبر من "الأجر التوازني" تدفع بالعمال الأكثر مهارة وذوي الإنتاجية العالية لوضع ترشيحاتهم لدى مؤسسات أخرى وتغري العمال الذين لهم مناصب عمل في مؤسسات أخرى، السعي قصد الحصول على مناصب عمل لديها(المؤسسة)، هذا ما أثار اهتمام اقتصاديي الأجر الفعال و دفعهم للتفكير في مفهوم "الصدفة المعنوية" الأجر المرتفعة من المستوى التوازن تحرض عمال المؤسسة على العمل بطريقة نظامية و فعالة، و قد انطلقت نماذج الأجر الفعال في تحليلها من فكرة أن المؤسسة تواجه مشكلة مركبة بعد توظيف العمال: من الأحسن للعمال أن يديني من مجهوده مع العلم أن رب العمل يريد أكبر إنتاجية ممكنة، والوسيلة الوحيدة للمؤسسات لإيجاد حل لهذا التناقض هي تنشيط أو إنعاش إنتاجية العمال بمنحهم أجورا مرتفعة عن أجور المؤسسات المنافسة، إذن الأجر المدفوع هو أجر فعال لأنه يقنع العمال للرفع من مجهوداتهم بعد التوظيف ليصبح خطر فقدان الأجر منشطة مستمرا، هذا الإهتمام يفرض على أرباب العمل إقامة سياسة أجور محكمة تربط بين الفعالية الفردية للعامل الأجير التي يقابلها الأجر الفعال (المرتفع)²، و لتجنب إنتاجية ضعيفة من جانب

¹ - سامي خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص1010.

² -G DUTHIL, Op.cit, P 203

العمال في عملهم تقترح كل مؤسسة مستوى من الأجور تعتقد أنه أكبر من أجر السوق، و بما أن كل المؤسسات لديها تقريبا نفس الاستراتيجية في التفكير يصبح الأجر الحقيقي لسوق الشغل أكبر من أجر التوازن العام ومن هنا تظهر البطالة.

انطلاقا من فكرة الأجر الفعّال نجد في الأدبيات الأنجلوساكسونية على الأقل ثلاثة اتجاهات لتفسيرها:

1- بالنسبة للنوع الأول من التحليل، من مصلحة المؤسسة أن تدفع لعمالها أجر أكبر من الأجر المتوسط الموجود في سوق العمل وهذا لإقناع العمال بعدم مغادرة المؤسسة، أما الأجير من المكلف له ترك عمله لأن هذا المنصب ذو أجر أفضل من مناصب العمل الأخرى التي يمكن للأجير أن يشغلها، و منه تكلفة الفرصة ترفع كلما إنخفض التشغيل الإجمالي بارتفاع الأجر المتوسط في سوق الشغل و بالتالي تفسر وجود بطالة دائمة من النوع الإرادي.

2- عندما يكون العامل في حالة البحث عن العمل و يقترح مستوى ضعيف من الأجر فإن رب العمل (المؤسسة) يشبه الأجر الضعيف بالإنتاجية الضعيفة، هذا ما يمكن أن ينتج سلوكات تؤدي إلى بطالة طويلة المدة.

3- تبحث المؤسسات عن تجنب هروب يدها العاملة عندما تكون هذه الأخيرة قد تحصلت على تكوين داخل المؤسسة، هذا من أجل إهلاك تكلفة التكوين وإجراء الأجراء بعدم منح خبرتهم لمؤسسات أخرى. في هذه الحالة على المؤسسات تطبيق سياسة الأجور المرتفعة، التي تمكنها من الحصول على معدل ضعيف من دوران اليد العاملة أو حتى خلق سوق داخلي بداخلها .

أهملت هذه النظرية متغيرة جديدة ظهرت في سوق الشغل منذ سنوات عديدة، و التي لها دور لا يستهان به في هذا السوق، من هذا المنطلق تلقت هذه النظرية رغم حداثتها بعض الانتقادات تمثلت أساسا في: أن إقتصاديو العمل يرجعوا ضعف هذه النظرية إلى وجود نقابات عمالية تدافع عن مصالح العمال حتى وإن لم يبذلوا جهدا كافيا، خاصة في الدول المتخلفة أين نجد أن قوة النقابات العمالية كبيرة ويمكنها فعلا أن تتدخل في تحديد أجور العمال.

المبحث الثالث: علاقة التشغيل بالتمويل الفلاحي

للموارد البشرية دورها المعروف ليس في مجال التنمية في القطاع الزراعي فحسب، ولكن في مجال التنمية الإقتصادية بصفة عامة في الدول النامية، وتختلف طبيعة هذا الدور باختلاف مرحلة التنمية التي تمر بها الدولة، فالموارد البشرية الزراعية هي المصدر الأساسي لتوفير قوة العمل اللازمة للقطاعات الإقتصادية الأخرى، حيث تتميز أغلب هذه الدول وبحكم طبيعتها الزراعية بتركز النسبة الأكبر من سكانها بالقطاع الزراعي ومن ثم وجود فائض كبير نسبيا من الأيدي العاملة، ومع بداية عمليات التنمية وما يصاحبها من زيادة فرص العمل بالقطاعات الأخرى، يتوالى تحرك الأيدي العاملة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي بحثا عن فرص عمل أفضل، ولذلك يواجه القطاع الزراعي في مرحلة معينة وجود نقص في عرض العمل الزراعي، وفي هذه الحالة لا بد من البحث عن وسائل لرفع إنتاجية العمال الزراعيين لتعويض هذا النقص.

المطلب الأول: مفهوم التشغيل وخصائص العمالة الزراعية

لقد تعددت مفاهيم التشغيل بتعدد المدارس الفكرية المفسرة لسوق الشغل وذلك حسب منظور كل مدرسة فكرية وكيفية تفسيرها لسير سوق الشغل

أولاً: مفهوم التشغيل والتوظيف الكامل

التشغيل يعني تشغيل القوى العاملة في مجالات الإنتاج المختلفة ويترتب على تشغيل القوى العاملة تشغيل الموارد الإقتصادية، ذلك أن تشغيل العنصر البشري لن يأتي إلا من خلال تشغيل الموارد الأخرى.¹
وعرف العمل بأنه: كل جهد يبذله الإنسان لإيجاد سلعة أو تحقيق خدمة مقابل ما يستحق من أجر سواء كان هذا الجهد يدويا أو ذهنيا أو إداريا أو فنيا وسواء كان لشخص أو لهيئة أو للدولة.²
 والعمالة الكاملة أو التوظيف الكامل (هي الحالة التي وجد فيها عمل لكل عامل)³، بحيث يتوفر من الوظائف بقدر حجم القوى العاملة المتوفرة على مستوى البلد.
 وهناك مصاعب عديدة في تشخيص المعنى الدقيق لتعبير العمالة الكاملة، فهي حالة من حالات التشغيل البالغة التعقيد بقدر ما هي أيضا صعبة المنال وذات أبعاد مختلفة.⁴

¹ - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، من خلال حالة الجزائر، ديوان

المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص37

² - أحمد العسال، النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة الطبعة الثالثة، 1980، ص28

³ - مكتب العمل الدولي، العمالة والتنمية الاقتصادية، ص60

⁴ - سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص44

ولهذا فإن بعض المصادر تفضل التحدث عن درجات عالية ومستمرة من العمالة بدلا من العمالة الكاملة، إلا أن هذا التعبير لم يعد يفهم على إطلاقه، وإنما الهدف منه لدى غالبية الباحثين هي تلك الأوضاع أو الحالات التي يتوقع أن يجد الشخص الذي يبحث عن العمل الوظيفة التي تناسبه خلال فترة قصيرة.¹ وحجم العمالة يتحدد بالنقطتين التاليتين عند المدرسة التقليدية (الكلاسيكية):²

النقطة الأولى: هي عندما يتساوى الأجر الذي يتقاضاه العمال مع الإنتاجية الحدية لأعمالهم، وهذه النقطة هي التي تحكم الطلب على العمال من جانب أصحاب المشروعات حيث إن طلبهم سوف يتوقف عندما يتساوى الأجر الحدي مع الإنتاجية الحدية للعمل.

النقطة الثانية: هي التي تحكم عرض العمل، حيث إن مستوى العمالة يتحقق عندما يتساوى الأجر الحقيقي مع المشقة الحدية للعمالة أو الأيدي العاملة. و العمال يستمرون في عرض خدماتهم على أرباب المشروعات طالما أن الأجر الذي يتقاضونه يفوق في نظرهم المشقة الحدية للعمل، وهو ما يعني أن عرض العمل سوف يتوقف عندما يتساوى الأجر الحقيقي مع المشقة الحدية للعمل.

ويرى كينز أن مستوى العمالة في الإقتصاد دالة في الدخل، والذي بدوره ما هو إلا مجموع الإنفاق على الإستهلاك بالإضافة إلى استثمارات الأفراد أو المنشآت الحكومية، وكلما زاد الدخل وزاد الإستهلاك وزادت الإستثمارات كلما تحقق مستوى عال من العمالة، وفي نظر كينز فإن العمالة الكاملة لن تتحقق إلا إذا نزل سعر الفائدة إلى الصفر.³

أما سياسة الإستخدام (التشغيل) فتطلق على (مجموعة القرارات والمواقف والإجراءات التي يتبناها هذا القطر أو ذلك من أجل تحقيق العمالة الكاملة كهدف إستراتيجي، ويتم صياغة هذه القرارات والمواقف والإجراءات في ضوء السياسة السكانية وسياسة التعليم والتدريب وإختيار التكنولوجيا، ومدى إقرار حق العمل أو التعويض عنه والسياسات المتعلقة برعاية الفئات الخاصة، مثل المرأة والشباب والمعوقين).⁴ والعمالة الكاملة هي الهدف الأساسي الذي تسعى إليه أية سياسة للتشغيل، وهو ما يطلق عليه: الهدف الإستراتيجي للتشغيل أو الاستخدام.

¹ - مكتب العمل الدولي، العمالة والتنمية الاقتصادية، ص 66

² - إسماعيل محمد هاشم، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ط 1، 1198، ص 36

³ - عبد القادر دياب، دراسة تحليلية للعمل الزراعي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه كلية الزراعة، جامعة القاهرة،

مصر، 1977، ص 88

⁴ - منظمة العمل العربي، نحو سياسة رشيدة للاستخدام، ص 57

ثانيا: دور الزراعة في توفير فرص العمل

تهدف التنمية الزراعية إلى توفير فرص العمل للمشتغلين بالزراعة وفي مجال تخصصها، بحيث يكون لها تأثير كبيرا في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وخاصة إذا كانت العمالة الزراعية لها تدريب ومعرفة باستخدام وسائل وحوافز العمل، وتتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالزراعة أو رفع إنتاجية العامل، وذلك بتعليمه وتدريبه وإكسابه خبرات استخدام الأجهزة والآلات الحديثة و مكننة العمل الزراعي، هذا يفيد الدول قليلة العمالة أو فقيرة للعمالة لإستخدام عمالة أقل¹.

أما إذا كانت هناك عمالة زائدة عن حاجة القطاع الزراعي سواء كانت زيادة طبيعية أو نتيجة إستخدام الأساليب والآلات والأجهزة الحديثة فإنه يمكن الإستفادة منها في القطاعات الأخرى أي الحصول على حاجاتها من عنصر العمل من فائض القوة البشرية العاملة في الزراعة، والصناعة، التجارة.. الخ، فعملية التنمية تمتاز بمرحلتين:

- مرحلة انطلاق عملية تنمية العمل الزراعي الكبير والضروري، لأن الصناعة في بداية تكوينها لا تستطيع إستيعاب كل العمالة.

- مرحلة التقدم في التنمية فالقطاع الصناعي يعتمد على ما يحتاجه من الفائض في العمالة الزراعية لأن فرص العمل في الصناعة أكبر منها في القطاع الزراعي.

ثالثا: خصائص العمالة الزراعية:

تتميز العمالة الزراعية بعدة خصائص تميزها عن العمالة في باقي الأنشطة الإقتصادية ويمكن إيضاح أهم هذه الخصائص في النقاط الآتية:²

1: خصائص العمالة الزراعية من حيث درجة الإستقرار: ينقسم العمال الزراعيين إلى عدة فئات منها:

أ- **العمالة الدائمة:** وهي العمالة التي يتم إستئجارها لمدة سنة أو أكثر للعمل في الحيازات المتوسطة والكبيرة.

ب- **العمالة المؤقتة:** وهي العمالة التي يتم إستئجارها بين الحين والآخر لمواجهة إحتياجات عارضة.

ت- **العمالة الموسمية:** وهي العمالة التي يتم التعاقد معها لمواجهة إحتياجات موسمية من نوع أو آخر مثل حاجة موسم الزراعة أو موسم الحصاد لمحاصيل معينة.

¹ . حسني حبيب متولي ، تحليل إقتصادي قياسي لبعض مشاكل العمالة والبطالة في الزراعة المصرية، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية مصر، 1979، ص112

² . إيمان عطية علي ناصف،العوامل المحددة لمستقبل التنمية الزراعية الرأسية في مصر،رسالة دكتوراه في الإقتصاد،كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 1997، ص82

ث- العمالة غير المنتظمة: "المتقطعة" وهي العمالة التي لا تعمل بصفة دائمة في القطاع الزراعي وتشمل العمال في المصانع والموظفين الذين يمارسون العمل في حيازتهم الصغيرة.

2. خصائص العمالة الزراعية من حيث النوع والسن:

يمثل الذكور النسبة الغالبة من العاملين بالقطاع الزراعي، ويتركز إسهام الذكور في العمل الزراعي وتنخفض مساهمتها تدريجياً مع تقدم السن، وذلك لإحتياج النشاط الزراعي إلى مجهود عضلي ليتلاءم مع كبار السن. وتمثل الإناث نسبة ضئيلة من إجمالي القوة العاملة الزراعية لا تتعدى 4%¹ ويتركز إسهام الإناث في العمل الزراعي في الفئة العمرية من 10-19 عاماً.

ويتميز العاملون في القطاع الزراعي بارتفاع نسبة الأمية، حيث تصل إلى نحو 60% من إجمالي القوة العاملة وترتفع الأمية بين العمال من الذكور مقارنة بالإناث.

رابعاً: خصائص العمل الزراعي

يتميز العمل الزراعي بعدة خصائص تجعله يختلف عن النشاط الصناعي وتنحصر هذه الخصائص فيما يلي:¹

1- التنوع: حيث يقوم العامل الزراعي بالعديد من الأعمال المختلفة مثل الري والحراثة والحصاد ورعاية الثروة الحيوانية، ويرجع هذا التنوع إلى عوامل متعددة مثل تعدد المنتجات الزراعية وموسمية العمل الزراعي.

2- عدم التناسق في وقت ونمط العمل: فطول أو قصر وقت العمل وتناسقها يتحددان بطبيعة العمل المطلوب وتختلف في نفس الوقت من موسم لآخر ومن وقت لآخر، فقد يظل العامل الزراعي لفترة طويلة بلا عمل حقيقي طوال اليوم في وقت معين، وقد يعمل بصفة مستمرة من بدء النهار إلى آخره في وقت آخر.

3- صعوبة التقسيم والرقابة على العمل الزراعي: فمن الصعب تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل في الزراعة نتيجة لموسمية العمل الزراعي. كما أن إنتشار العمال وعدم تجمعهم في مكان واحد يؤدي إلى صعوبة الرقابة عليهم.

خامساً: مصادر العمل الزراعي

يأتي عرض العمل الزراعي من مصدرين أساسيين على النحو التالي:

1. المزارع العائلية (العمل الأسري): تلعب المزارع العائلية دوراً أساسياً في عرض العمالة الزراعية، وقد يتميز بوجود فائض كبير من العمالة الأسرية في المزارع العائلية الصغيرة وفي نفس الوقت فإن المزارع الكبيرة تعاني من نقص شديد في العمالة².

¹ - خديجة الأعسر، سوق العمالة الزراعية في مصر خلال السبعينات دراسة تحليلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر، 1991، ص 90.

² - إيمان عطية علي ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 84.

وبذلك فإن المزارع العائلية قد تواجه بنقص العمل المتاح لديها عما تحتاجه المزرعة ويتم تعويض هذا النقص عن طريق التأجير، وقد تكون لديها عمل أكبر مما تحتاجه أرضها الزراعية وهنا تفضل العمالة الزائدة الإتجاه نحو الوظائف الحكومية أو إمتهان أي حرفة أخرى، وقد يكون لديها توازن بين ما تملكه من أرض زراعية وعمالة ولا تواجه أي نقص أو فائض في العمالة¹.

2. العمل المأجور: نشأت السوق الحرة للعمل الزراعي مع تغير التنظيم الإقتصادي للزراعة وتحرير القطاع الزراعي وفصل العلاقة بين الملكية والعمل مما ساعد على وجود حق للعامل الزراعي في تحديد أجره. وتزداد نسبة العامل المأجور كلما زاد حجم العمالة، لأن المزارع الصغيرة الحجم تتميز بإرتفاع الكثافة العمالية مقارنة بالمزارع كبيرة الحجم، ويمثل عمل الصبية أكثر من نصف عدد ساعات العمل المأجور حيث يزيد الطلب عليه لمكافحة الآفات والتي غالبا ما يقوم بها صغار السن².

المطلب الثاني: نموذج العمل الفائض في نظرية آرثر لويس أو نموذج عرض العمل غير المحدود:

Théorie of Arthur Lewis

في عام 1956 إستنتج آرثر لويس W.Arthur Lewis نموذجه في التنمية الإقتصادية بدراسة قطاعين من الإقتصاد. أحدهما الرأسمالي أو القطاع الصناعي Industriel Sector والقطاع الآخر هو القطاع التقليدي Traditionnel Sector أو الزراعي، فالقطاع الرأسمالي والصناعي (الحديث) يتميز بالإنتاجية العالية في حين تكون إنتاجية العمل الفائض في القطاع التقليدي صفرا أو منخفضة جدا. ويعتقد آرثر لويس أن تدفقا غير محدود للعمل من القطاع الزراعي إلى القطاع الرأسمالي أو الصناعي يمكن أن يحصل في الأقطار التي يكون فيها حجم السكان كبيرا جدا بالنسبة لما هو متوفر من رأس المال والموارد الطبيعية. كما أنه إفترض أن مستوى الأجور في القطاع الصناعي الحضري ثابت ومقرر عن طريق كمية أكبر أو أعلى من مستوى أجور حد الكفاف وفي القطاع الزراعي التقليدي (إفترض لويس أن الأجور في المناطق الحضرية يجب أن تكون أعلى على الأقل بنسبة 30% من معدل الدخل الريفي أو الزراعي من أجل حث العمال على العمل في القطاع الصناعي الحديث).

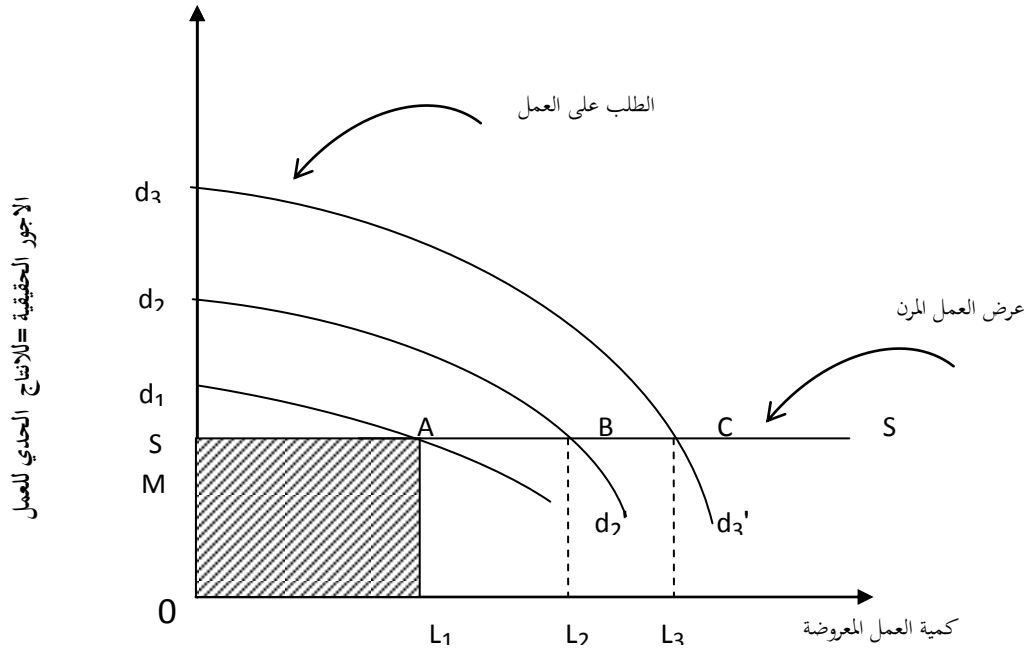
إن التركيز الأساس لنموذج آرثر لويس كان على تحول أو إنتقال العمال من الزراعة إلى الصناعة من جهة ونمو الإستخدم في القطاع الصناعي الحديث من جهة أخرى، وإنتقال العمال من الزراعة ونمو الإستخدم في المناطق الحضرية يعتمد على التوسع في الإنتاج في القطاع الصناعي الحديث. كما أن سرعة حصول العمليتين تعتمد على معدل تراكم رأس المال الصناعي في القطاع الحديث. كما أن التوسع الصناعي يحصل

¹. عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 97.

². عمرو محي الدين، البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1972، ص 87.

من خلال تراكم الأرباح Profits وإعادة إستثمارها من قبل أصحاب رأس المال. وعلى أساس أن الأجور في المناطق الحضرية ثابتة فإن عرض العمل من عمال الزراعة قد عد مرنا مرونة تامة.

الشكل (1-2): نموذج القطاعين بصيغة أرثر لويس



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، وزارة التعليم

العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل بغداد، العراق، دون سنة نشر، ص 121

M_0 يعبر عن مستوى معدل دخل الكفاف الحقيقي في القطاع التقليدي أو الزراعي، حيث أن:

S_0 يعبر عن مستوى الأجور الحقيقية في القطاع الرأسمالي الصناعي.

SS عرض العمل المرن مرونة لا نهائية (خط أفقي).

$d_1 d_2$ الطلب على العمل من قبل القطاع الصناعي.

إن أصحاب رؤوس الأموال يبحثون عن تعظيم أرباحهم في القطاع الصناعي، لذلك يفترض لويس أنهم يستمرون بتشغيل العمال إلى النقطة التي يتساوى فيها الإنتاج الحدي للعمل مع الأجور الحقيقية (وهذا يعني: إلى نقطة A وهي محل تقاطع منحنى الطلب "الإنتاجية الحدية" مع عرض العمل الأفقي في الشكل (1-2) ولما كان لكل مستوى من الطلب على العمل عرض ثابت من رأس المال في المرحلة الأولية لنمو القطاع الصناعي فإن ذلك الطلب على العمل يتقرر بواسطة تناقص الإنتاج الحدي للعمل في القطاع الصناعي كما يوضحه المنحنى $d_1 d_2$ ، كما أن الإستخدام الكلي في القطاع الصناعي سيكون (OL_1) . والإنتاج الكلي للقطاع الصناعي الحديث تعبر عنه المساحة المحصورة بين النقاط (Od_1AL_1) ، والحصة المدفوعة للعمل من الإنتاج الكلي بشكل أجور هي المساحة المحصورة بين النقاط $(OSAL_1)$ أما الأرباح الكلية فتعبر عنها المساحة (Sd_1A) التي يعاد إستثمارها في القطاع الصناعي الحديث مرة أخرى. مما يؤدي

إلى الإنتقال لمنحنى طلب جديد على العمل مثل (d_2d_2) وأن هذا الإنتقال يعني ضمنا أن هناك نمواً في تراكم رأس المال الصناعي.¹

إن عملية نمو القطاع الصناعي الحديث وتوسع الإستخدام يمكن إفتراضها مستمرة إلى أن يتم إستيعاب العمل الريفي في القطاع الرأسمالي الصناعي (الحديث). وبعد ذلك أي بعد نفاذ العمل الفائض، فإن عرض العمل يصبح ذا ميل موجب يأخذ الشكل الإعتيادي لمنحنى العرض. وكذلك فإن الأجور في المناطق الحضرية والإستخدام سيستمران بالنمو.

إن نموذج آرثر لويس والنماذج التي إنبثقت منه ساعدت على دعم وتعزيز المبدأ الذي يشير إلى أن التنمية الإقتصادية تعني التصنيع، كما أن القطاعين اللذين إختارهما لويس هما الصناعة والزراعة لغرض التوضيح ويمكن أن يتم إستبدالهما بأي قطاعين آخرين.

وهكذا أصبح نموذج القطاعين الذي وضعه آرثر لويس نظرية عامة لعملية التنمية الإقتصادية في بلدان العالم الثالث التي تتميز بالعمل الفائض Labour Surplus لا سيما ما بعد الخمسينات.

بعض الإنتقادات الموجهة لنموذج آرثر لويس:

على الرغم من أن نموذج القطاعين الذي وضعه آرثر لويس في التنمية الإقتصادية كان نموذجاً بسيطاً منسجماً قليلاً مع التجربة التاريخية في الدول الرأسمالية لم يسلم من النقد لدى إستخدامه لتفسير حالة النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية في البلدان النامية في العصر الحديث ويمكن أن تحمل أهم تلك الإنتقادات بما يلي:

1- من ناحية الدراسات التجريبية Empirical Studies في عدة دول نامية ليس هناك عرض غير محدود من العمل لا في إفريقيا ولا في أمريكا اللاتينية ولا حتى في تيلاندا أو جزء إندونيسيا فالعامل الماهر والإدارة الفعالة والكفئة هي في حالة عرض ناقص أو في حالة ندرة. وهنا نجد أن لويس قد أهمل مسألة الوقت اللازم لعملية التدريب والتكليف والتغيرات في القيم وأنماط الحياة.

2- إن نموذج آرثر لويس لم يتطرق إلى مسألة ندرة المنظمين أو الرأس الماليين في البلدان النامية تلك المسألة، التي أكد عليها جوزيف شومبيتر في تحليله للتنمية الإقتصادية.

3- لم يتمكن نموذج لويس من عرض تحليل واضح لعملية تفاعل الطلب بين القطاعات الإقتصادية المختلفة لا سيما بين تلك القطاعات وقطع التجارة الخارجية وإكتفى فقط بالإشارة إلى أن التقدم التقني في قطاع التصدير الذي يعود إلى البلدان النامية سيكون لصالح العمال في البلدان المتقدمة.

¹. سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، بغداد، العراق، دون سنة نشر، ص، 120، 122.

4- وأخيرا كون الافتراض غير الحقيقي حول إستمرار ثبات الأجور الحقيقية في المناطق حتى يتم إستخدام العمل الفائض في حين نجد في الواقع أن في معظم البلدان النامية تتميز بكون الأجور في المناطق الحضرية تميل إلى الإرتفاع بشكل كبير بمرور الزمن.

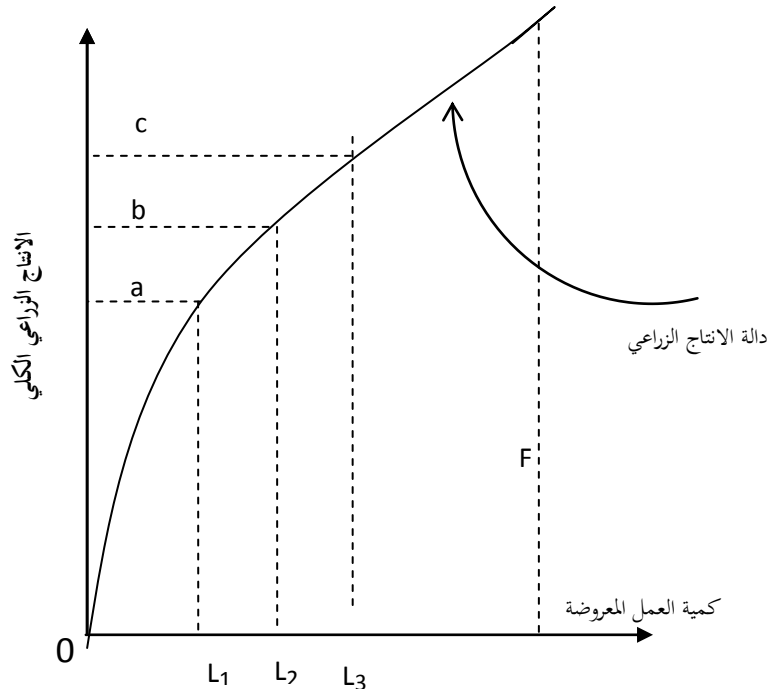
المطلب الثالث : نموذج القطاعين بصيغة رانيز في Ranis-Fei:

إن دالة الإنتاج في القطاع الزراعي تعطينا الكمية من الإنتاج أو التي يمكن الحصول عليها من إستخدام كميات معينة من عناصر الإنتاج وتفترض دالة الإنتاج الزراعي البسيطة التي نتعامل معها أن هناك عنصر إنتاج واحد هو العمل ينتج كمية من المحصول مثل القمح وتتناقص الإيرادات في حالة زيادة كمية العمل في وحدة ثابتة من الأرض أو إضافة أراضي ذات نوعية رديئة أو متوسطة الجودة كما هو موضح في الشكل الموالي.

إن ارتفاع أو زيادة قوة العمل من L_1 إلى L_2 يؤدي إلى زيادة في الإنتاج بكمية (ab) بينما تؤدي زيادة قوة العمل من L_2 إلى L_3 ، $L_3 = L_2 L_1$ المسافة إلى L_3 إلى زيادة الإنتاج بكمية (bc) حيث أن (ab) < (bc). في النقطة F أي الزيادة أكثر في كمية العمل المستخدم لا تؤدي إلى أي زيادة في الإنتاج. (بعبارة أخرى أن الإنتاج الحدي للعمل متناقص وهذا يعني أن كل وحدة مضافة تنتج إنتاجا أقل من الوحدة التي سبقتها. وبعد نقطة (F) يكون الإنتاج الحدي للعمل صفرا أو سلبا. ولإستكمال بناء نموذج القطاعين لا بد لنا أن نبين كيفية تحديد الأجور الريفية، أن الافتراض الثابت في كل نماذج العمل الفائض من نموذج ريكاردو حتى الآن هو أن الأجور الريفية لن تنخفض دون مستويات دنيا معينة ولذلك فإن الافتراض في نموذج رانيز وفي بقية نظريات العمل الفائض هو أن الأجور الريفية لا تنخفض إلى مستوى أقل من معدل الإنتاج للعمل الزراعي في العائلة التي يكون فيها ثمة عمل فائض. والمنطق الذي يكمن وراء ذلك هو أن العامل الزراعي في العائلة الفلاحية سوف لا يبحث عن عمل خارج العائلة. ما لم يكن في إستطاعته أن يحصل على الأقل على ما يحصل عند بقائه في الزراعة.¹

¹. سالم توفيق النحفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 123، 125.

الشكل (2-2) دالة الإنتاج الزراعي

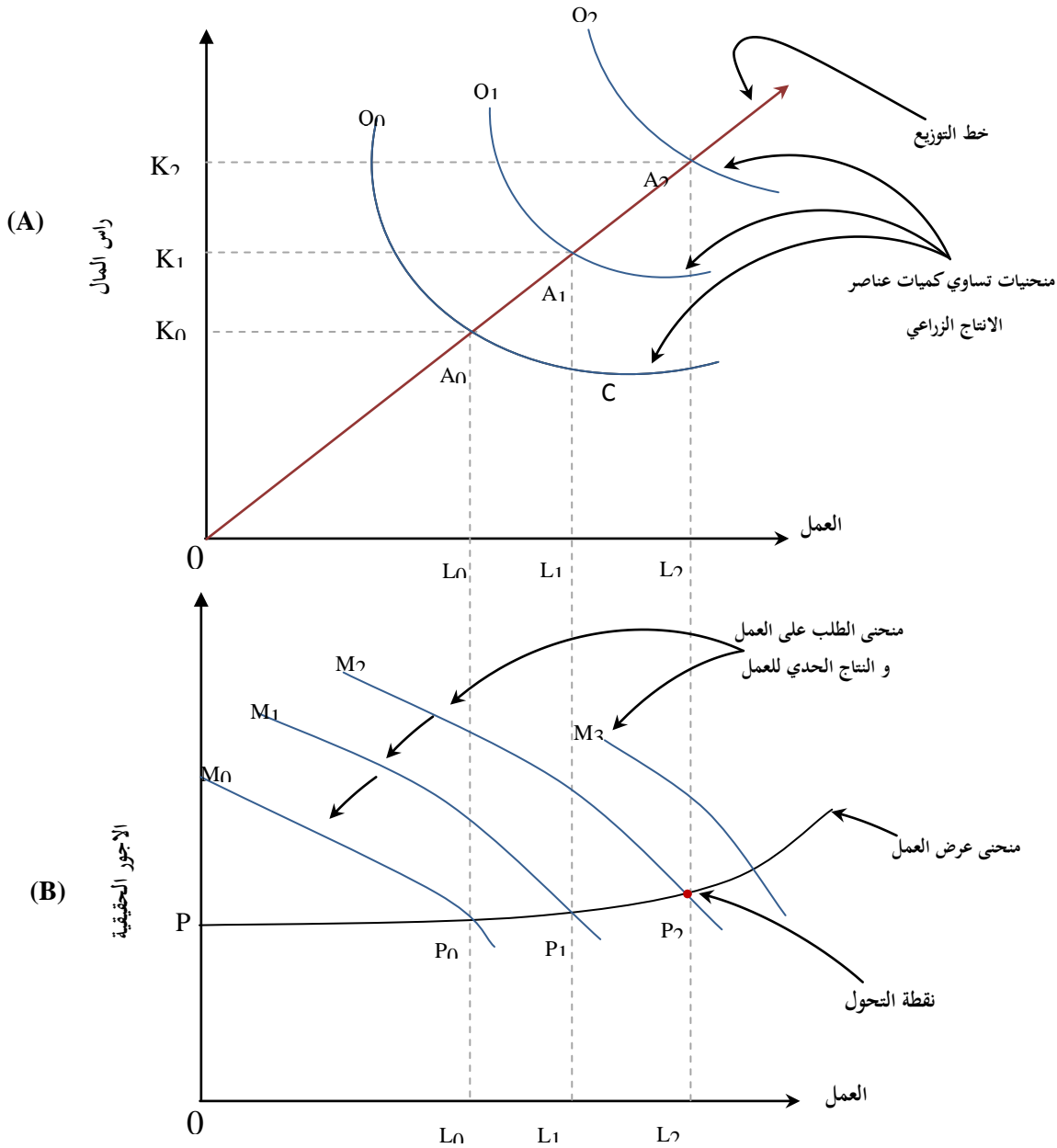


المصدر: سالم ثوفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، مرجع سبق

ذكره، ص124

وفي نموذج القطاعين (رانيز - في) عدت البطالة المقنعة موجودة في القطاع الزراعي عندما يكون الإنتاج الحدي للعمل في الزراعة أقل من معدل الإنتاج، وعندما يكون الإنتاج الحدي للعمل في الزراعة يقترب من الصفر وعندئذ يعد ذلك العمل فائضاً، إن الجزء الأفقي من عرض العمل الذي يواجهه القطاع الصناعي الحديث سينتهي عندما يتم إستيعاب كل العمل الفائض عن طريق التشغيل في القطاع الصناعي، حيث يبدأ عرض العمل بالارتفاع إيجابياً ويأخذ الشكل الطبيعي والإعتيادي لمنحنى العرض، كما أن هذا الوضع الجديد لعرض العمل يتعزز من خلال إرتفاع الأجور الحقيقية للعمل في الزراعة.

الشكل: (2.3): نموذج راينز . في



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 125

ويوضح نموذج (راينز - في) أن الجزء (A) والجزء (B) يوضحان وضع القطاع الصناعي من الإقتصاد، وأن الجزء (A) يعرض لنا دالة الإنتاج الصناعي باستخدام منحنيات السواء لكميات عناصر الإنتاج Isoquants، حيث توضح تلك المنحنيات توليفات أو تراكيب العمل أو رأس المال التي تنتج نفس الكمية من الإنتاج. لذلك فهي عند إرتفاع الإنتاج Output تتحرك دالة الإنتاج من المنحنى Q_0 إلى منحنى السواء Q_1 وإلى المنحنى Q_2 . أما الجزء (B) من الشكل (2-3) فإنه يوضح منحنى العرض والطلب على العمل. وعندما يرتفع خزين رأس المال من المستوى K_0 إلى المستوى K_1 و K_2 فإن منحنى الإنتاجية الحدية يتحرك

من M_0 إلى M_1 و M_2 ... إلخ. ومن أجل تعظيم الأرباح pp_0q (المنطقة المحصورة بين منحنى الإنتاجية الحدية ومنحنى عرض العمل) فإن الإستخدام سيتحدد عند النقطة التي تتساوى فيها الإنتاجية الحدية للعمل ومعدل الأجور الحقيقية عند مستوى K_0 من رأس المال أما نقطة تعظيم الأرباح فمن الممكن الوصول إليها بمستوى إستخدام L_0 . فإذا إرتفع خزين رأس المال إلى مستوى (K_1 و K_2) فإن الإستخدام سيرتفع إلى (L_1 و L_2). بحيث نسير على خط التوسع في الشكل (2-3) الجزء (A) وحتى (L_2)، يمكن أن يكون هناك جذب للعمل في القطاع الصناعي طالما أن الأجور الحقيقية ثابتة. ولكن بعد (L_2) فإن الأجور الحقيقية يجب أن ترتفع من أجل جذب عمال أكثر من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي وذلك يكون إما بسبب أن العمل أصبح نادرا في الزراعة أو لسبب إرتفاع كلفة المواد الغذائية المختلفة أو لكليهما. وبعد نقطة التحول (turning point) فإن التراكم الرأسمالي (Capital accumulation) في القطاع الصناعي يجب أن يستمر بمعدل أسرع من السابق إذا أريد الإستخدام في القطاع الصناعي الذي يستمر بالتوسع بنفس المعدل السابق أو أن يحصل تغيير في منحنى الإنتاجية بحيث تتحرك إلى أعلى وإلى اليمين.¹

بعض الإنتقادات الموجهة لنموذج رانيز - في Ranis-fei: يمكن إيجازها فيما يلي²

أولاً: إن الجهود المبذولة لتوسيع القطاع الصناعي ينتج عنها إستمرار تحول معدلات التبادل terms of trade ضد القطاع الصناعي ولصالح القطاع الزراعي. وكذلك إرتفاع الأجور الحقيقية مقومة بالسلع الصناعية لذلك فإن هذا الإرتفاع في الأجور الحقيقية يؤدي إلى إدخال أسلوب إنتاج كثيف لرأس المال intensive capital الذي يحل محل الأسلوب الكثيف العمل Labour intensive مما يؤدي إلى تقليص حجم الزيادة في العمالة أو الإستخدام في القطاع الصناعي. وهذا الوضع يضعف إمكانية القطاع الصناعي على إستيعاب العمل الفائض من القطاع الزراعي وبذلك يكون نموذج (رانيز - في) في وضع غير قادر على تفسير ميكانيكية النمو الإقتصادي بشكل دقيق وملائم في الإقتصادات النامية التي تعاني من العمل الفائض في القطاع الزراعي.

ثانياً: إن نمو السكان لم يدخل في نموذج (رانيز - في) وإن عدم إدخال هذا العنصر يجعل النموذج غير متكامل. لأن نمو السكان يؤثر على حجم العمل الفائض من حيث نمو ذلك الفائض وأدامته لفترة أطول، بحيث يكون القطاع غير قادر على إستيعاب نسبة العمل الفائض والتكليف مع نمو ذلك الفائض. ولاسيما في البلدان النامية ذات المعدلات العالية من نمو السكان.

¹ - S. WELLISZ ,Dual Economies ,Disguised unemployment and Unlimited supply of Labour dans ECONOMIES ,1968,p45.

² - NACEUR MEBARKI ,Le Fonctionnement du marche du travail dans une Economie SOUS développée ;le cas Algérien, thèse de doctorat ,université D'Orléans, 1989 p78.

ثالثاً: إن نموذج (رانيز - في) Ranis-Fei لم يأتي بوصفات أساسية جديدة لأغراض السياسة الإقتصادية، كالنشاط الحكومي لإيجاد وخلق مستلزمات النمو الإقتصادي عن طريق توفير البنى الإرتكازية و البنى القومية الضرورية والتسهيلات الأخرى وحماية الصناعات الجديدة من أجل تزويد الإقتصاد الوطني بالدافع النفسي القوي للتنمية الإقتصاد النامي المزدوج، وهذه السياسات ووصفها يمكن أن يحصل عليها أي بلد نام من دون تحليلات النموذج المذكور.

وعلى الرغم من هذه الإنتقادات الموجهة لنموذج (رانيز - في) Ranis-Fei فإن هذا النموذج يحتوي بعض المبادئ الأساسية التي جعلته نموذجاً يمكن أن يفيد في تحليل مشكلات التخلف، كما أن هذا النموذج يمكن أن يساعد في دراسة معدلات التغيرات الهيكلية التي تعد من العناصر الأساسية في عملية التنمية الإقتصادية.

فلنموذج دور مهم في تسهيل فهم أثر نمو معدلات التراكم الرأسمالي في القطاع الصناعي على التنمية الإقتصادية في البلدان النامية ذات العمل الفائض.

خلاصة الفصل:

يعتبر التمويل الفلاحي دعامة أساسية للنهوض بالإنتاج الفلاحي، لذلك تتعدد مصادر التمويل الفلاحي المتاحة، من مصادر تمويل محلية عامة وخاصة، ومصادر تمويل أجنبية كالقروض والمنح و الإستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يجعلها تغير من مسار التنمية الفلاحية وتؤثر في بعض المتغيرات الإقتصادية المرتبطة بالنشاط الفلاحي، كما للتمويل الفلاحي تأثير واضح على حجم النشاط الفلاحي وعلى مستويات التشغيل لأن القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات إمتصاصا للبطالة وتوفيرا لمناصب الشغل. لذلك تعددت النظريات المفسرة لسير سوق الشغل، وعلى الرغم من تطرقها له من الجانب الكلي و هذا ما جاءت به النظريات التقليدية، غير أنها واجهت صعوبات في تفسير آلية سير سوق الشغل بعد تفشي البطالة في أوروبا حيث حاولت نظريات أخرى تفسير هذه الظاهرة بتقديم إقتراحات وآراء جزئية تنظر إلى سوق الشغل من جانب واحد إما العرض و إما الطلب على خلاف النظريات الكلية ومنها ما هو حديث وأخر قديم، غير أن هذه النظريات كلها أثبتت محدوديتها لكونها تفسر ظاهرة معينة أو جزئية في سوق الشغل وكذلك لفترة معينة وفي ظروف معينة دون أن يطبع تحاليلها الديمومة أو الشمولية لهذا النوع من الظواهر.

لهذا السبب نجد أن العمل الفلاحي يتوقف على التوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع فلاحية ممولة و مدعومة من قبل الدولة لذلك يتم الإهتمام بهذه المشاريع في حال إقامتها لأن تقييم هذه المشاريع يتطلب أساليب وأدوات مختلفة حسب نوعية المشروع المقام.

الفصل الثالث

السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية بالجزائر

تمهيد:

إن المتتبع لتاريخ التطور الإقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر لا يجد دولة واحدة لم تتدخل حكوماتها في تبني سياسة زراعية مهنية وفقا للأهداف، التي تبتغيها من حل المسألة الزراعية ولذلك نجد أن السياسات الزراعية تتجسد في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات، التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، تساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية هذه الأهداف، غالبا ما تسعى إلى تشجيع زيادة الإنتاج، لتحقيق الأمن الغذاء أو زيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه ومحاولت خلق فرص عمل مناسبة، لخفض معدلات البطالة وزيادة معدلات النمو وهذه الأهداف تتطلب من الدول أيضا مساعدة الفلاحين للتغلب على جملة المعوقات التي تواجههم، ولذلك نجد أن الجزائر مثل بقية الدول تبنت العديد من السياسات وممرت بعدة مراحل من أجل دعم التنمية الفلاحية وهذا ما سيتم إيضاحه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: سياسات التنمية الفلاحية قبل سنة 2000.

المبحث الثاني: السياسات الفلاحية من خلال مخططات التنمية 2000-2019

المبحث الثالث: أساليب تمويل السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية في الجزائر

المبحث الأول: سياسات التنمية الفلاحية قبل سنة 2000

تميزت السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية قبل سنة 2000 بمرحلتين أساسيتين تماشيا والتحولت التي عرفها الإقتصاد الوطني من النظام الإشتراكي الذي تسيير فيه الدولة كل دواليب الإنتاج إلى نظام إقتصاد السوق الذي يعطي المبادرة للقطاع الخاص ويبقى دور الدولة القيام بتوفير البنية الأساسية ودعم القطاعات الإستراتيجية.

المطلب الأول: سياسة التسيير الذاتي

بعد الاستقلال بدأ المسؤولون في التفكير في كيفية إعادة بعث الزراعة بعد الاستقلال، ولهذا كان التفكير منقسما بخصوص القطاع الفلاحي بين تطبيق السياسة مضمونها الإصلاح الزراعي وسياسة أخرى مضمونها الثورة الزراعية، بالإضافة إلى المبادئ الإيديولوجية المتفق عليها، كتبني مبدأ الإشتراكية بمعنى أسلوب إنتاج جديد يقوم مقام أسلوب الإنتاج القديم قبل الإستقلال، فبعد الإستقلال وبعد خروج المعمرين بدأ المشكل العقاري، فقد واجهت الدولة مشكلة كيفية إستخدام الأراضي الشاغرة وكانت أمام ثلاث خيارات هي.

1- توزيع الأراضي على الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم أثناء الثورة التحريرية.

2- توزيع الأراضي على الطبقة البرجوازية لمواصلة الإنتاجية بالطرق الكولونيالية.

3- توكيل الأراضي للدول التي تتولى بنفسها تسيير الأراضي الشاغرة.

وفي الأخير لم يتمكن أي طرف من هذه الأطراف تسيير أراضي المعمرين وواصل العمال الذين كانوا يعملون لدى المعمرين، تسيير المزارعين في ظل غياب صاحب الثروة وهو ما يسمى بالتسيير الذاتي إلا أن الدولة إستطاعت فيما بعد أن تصدر مجموعة من القوانين والمراسيم التي جعلتها تتحكم في تسيير المزارع.¹ بعد ذلك جاء مرسوم 22 مارس 1963 الذي أرسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم 90/63 الذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمّل هذا المرسوم 127 مزرعة معظمها في إنتاج المحاصيل الزراعية (الخمور، الحمضيات و بدرجة أقل الحبوب).²

أولاً: أهداف سياسة التسيير الذاتي

حددت فيما يلي:³

- حماية الأملاك الشاغرة.

- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.

¹ عبد الحميد ابراهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الاولى، 1996،

ص 103

² حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،

2006-2007، ص 71

³ - أحمد محيو، ترجمة: محمد عوب صاصيلا، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1996، ص 471

- وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار.
- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.
- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.
- تحد المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي، وتركوا الوسائل الغير الصالحة.
- محاولة خلق أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل للفئات الشبانبة البطالة وتوجيههم نحو القطاع الفلاحي.

ثانيا: مراحل تطبيق سياسة التسيير الذاتي

مرت سياسة التسيير الذاتي بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: وتمتد من 1962 إلى 1967 ويمكن إعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة، إذ بعد إستيلاء الفلاحين على الأراضي جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصبغة القانونية الرسمية عليها ثم، تم تكوين هيكل تنظيمية تمثلت في، الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي وبذلك أصبحت الدولة متابعا لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع،¹ ثم المرسوم المؤرخ في 1963/03/22 الذي ينص على تحديد أعضاء المزرعة المسيرة تسييرا بخمس هيكل داخلية وهي:²

- 1- **الجمعية العامة للعمال:** وهي الهيئة العليا وتتكون من العمال الدائمين في المزرعة تقوم هذه الجمعية بإنتخاب العمال ولجنة التسيير كما يحق لها إنتخاب رئيس القطاع.
- 2- **مجلس العمال:** يقوم هذا المجلس بتوفير القروض المتوسطة وطويلة المدى للفلاحين وكذلك الموافقة على بيع أو شراء الآت الزراعية إستنادا للمخطط التنموي، رفض أو قبول العمال الجدد، مراقبة حسابات نهاية السنة المالية وكذلك مراقبة لجنة التسيير، ويشترط على ثلثي أفرادها أن يكون من عمال الأراضي.
- 3- **لجنة التسيير:** هي المسؤولة عن نشاط المزرعة وتضم اللجنة 11 عضوا وتسهر على إعداد خطة التنمية الخاصة بالمزرعة، تحديد طريقة التسويق، إعداد برنامج للتجهيز وكذلك حل المشاكل الناجمة عن الإنتاج وتقوم أيضا في الأخير بإعداد الحسابات المالية والموافقة على القروض قصيرة الأجل.
- 4- **الرئيس:** يعين من بين أعضاء لجنة التسيير أو ينتخب مباشرة من طرف الجمعية العامة للعمال، ويعتبر الممثل المباشر لهذه الجمعية، ما يقوم بالإشراف على تنفيذ القرارات.

¹ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2010، ص 129

² - عجة الجليلي، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر، 2005، ص 35

5-المدير: يعين مباشرة من طرف الدولة، وتقتصر مهمته على لجنة التسيير في إنجاز الأشغال الفنية ويعمل على شرعية العمليات الاقتصادية والمالية ويسهر على التسيير الحسن للمزرعة وهذا برقابة التسيير وعلى هذا فإنه لا يستطيع أن يقوم بأي تعديل في جهاز التعاوني للعمال.

أما الهيئات الخارجية وهي كذلك مكلفة بتسيير المزارع الشاغرة وتمثل في:

1- الديوان الوطني للإصلاح الزراعي: (ONRA) وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة ويشرف على الأعمال المالية والإنتاج والتسويق والتموين، وإعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يرأسه رئيس الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة.¹ يساعد الديوان هيئات محلية ووطنية، تتمثل في:

أ- على المستوى المحلي:

- المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي وتقوم بالتموين والمحاسبة وتقديم القروض للوحدات.
- إتحادات الآلات الزراعية تمول الوحدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الفلاحي ووسائل الإنتاج ويهتم بصيانتها.

ب- على المستوى الوطني: حيث يعتمد على التعاونيات المتخصصة هي:

- تعاونيات الإصلاح الزراعي المتخصصة في المعاملات التجارية كالتسويق والتصدير.
- تعاونيات جهوية تقوم بالتسويق الداخلي للإنتاج.
وقد تم إستبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عام 1966 بالإتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق المكلف بتسويق المنتجات الفلاحية إلى غاية 1969.
- ثم أنشأ الديوان الوطني للمنتجات الزيتية المكلف بتحسين المنتجات الرئيسية ومراقبة إنتاجها.
- هناك الديوان الوطني للحلفاء المكلف بإستغلال الحلفاء وتحديد أسعاره وتسويقها.
- كما تم تأسيس الديوان الوطني للعتاد الفلاحي عام 1969 لضمان مشتريات العتاد الفلاحي وصيانتها.
- ونجد كذلك الديوان الوطني لتغذية الأنعام والذي يهتم بتحديد حاجيات المواشي من الغذاء وترشيد الفلاحين والمربين ومساعدتهم فنيا.

المرحلة الثانية: وتمتد من عام 1967 إلى عام 1975 وخلال هذه المرحلة إتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية من المركزية الإدارية التي كانت تميز المرحلة السابقة، حيث إستبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية، تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عمليات المحاسبة وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارات الوصية من جهة أخرى والبنك

¹ - عبد العزيز وطيان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره، 1830-1985، المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل، الجزائر، الطبعة الاولى،

الوطني الجزائري من جهة ثانية، كما أنشأ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها، كما تم في هذه المرحلة تبسيط نظام التسويق وذلك بإنشاء دواوين وطنية لهذا الغرض، وتوحيد جهاز التمويل، بتخصيص مصلحة لذلك على مستوى البنك الوطني الجزائري ولعل الملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها هي أن هذه المرحلة قد ركزت على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيمي فعال دون إبداء عناية بتوفير الشروط لتحقيق إستقلالية التسيير الفعال.

المرحلة الثالثة: وقد جاءت كنتيجة منطقية للنتائج الهزيلة من الإجراءات السابقة، حيث لم تساعد على خلق محيط إقتصادي يعمل على تقديم وتطوير المزارع مما أدى إلى إتخاذ إجراءات إصلاحية بهدف تجاوز التعقيدات البيروقراطية التي صارت تحد من فعالية العمل، حيث عملت تلك الإصلاحات على إلغاء منصب المدير المعين فأصبحت بذلك كل القرارات تتخذ من قبل الجمعية العامة إلى جانب تخفيض أسعار وسائل الإنتاج ووضعها تحت تصرف الفلاحين مباشرة، كما تم تخفيض الفائدة على قروض المزارع المسير ذاتيا ورفع أسعار المنتجات الزراعية.¹

بالرغم من كل تلك الإجراءات والمحاولات التصحيحية التي عرفها التسيير الذاتي عبر مختلف المراحل فإنه من الناحية العملية كان فاشلاً، وفي هذا السياق لم يكن تسيير حقيقي في الزراعة ولكن كانت هناك نصوص فقط ليس لها أي فعالية حقيقة على العمال وفي الحقيقية فإن الشروط الإيجابية الفعالة للتسيير الذاتي غير متوفرة.²

ثالثاً: تقييم سياسة التسيير الذاتي

لقد عانى القطاع الفلاحي من عدة مشاك إقتصادية وإجتماعية، كمشكل التسويق الذي عانت منه المنتجات الفلاحية مما تسبب في تكدس وإتلاف العديد من المنتجات التي لم تلاقي رواج كبير، مشكل الأسعار وهذا بسبب ثبات أسعار المنتجات الزراعية على مدار عدة سنوات وإنخفاضها في بعض السنوات الأحيان جعل من الأسعار لا تغطي حتى تكاليف الإنتاج، مما أدى إلى ضعف قدرتها التمويلية الذاتية بالإضافة إلى مشاكل التموين والتمويل بسبب العراقيل البيروقراطية التي ساهمت في تدهور الكثير من المزارع ضف إلى ذلك مشكل هجرة اليد العاملة إلى المدينة بحثا عن العمل في القطاع الصناعي، الذي حظي بإهتمام كبير من قبل السياسة التنموية التي إنتهجتها الدولة في إطار التنمية الشاملة وما زاد من حدة هذه المشاكل ضعف التسيير داخل المزارع المسيرة ذاتيا.

¹ -Dominique Badille, Stratégie agro alimentaire pour l Algérie ,collection Maghreb contemporain ,office des publication universitaires paris 1980 p39 .

² - إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المشرق، الشركة الكونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص121

كل هذه المشاكل أدت إلى إنحراف النتائج عن الشيءى المبتغى وكانت النتائج مخيبة وبعيدة كل البعد عن الأهداف المسطرة وذلك لعدة أسباب أهمها:

- الإنخفاض المستمر في الإنتاج لمختلف المواسم الفلاحية.
- إنخفاض مردودية الهكتار بالرغم من الزيادة المعتبرة في إستعمال الأسمدة والمبيدات.
- عدم الإستعمال العقلاني لمختلف وسائل الإنتاج كالجارات والأسمدة وغيرها، وذلك بسبب إنعدام الإرشاد الفلاحي العلمي لقلّة المهندسين والتقنيين المختصين.
- تهميش العمال الفعليين في القطاع من طرف المسؤولين عن الإستغالية أو الجهات الوصية حيث أصبح العامل يشعر بأنه أجير لا تهمه نتيجة الأستغالية.
- تبذير المنتج الزراعي للإستغاليات عن طريق الإستهلاك الذاتي من طرف العمال أو مختلف المسؤولين في الدولة أدى إلى الشعور بأن إنتاج الإستغالية هو ملك الجميع.
- ولهذا فقد إتضح جليا بأن تطوير القطاع الفلاحي لن يتأتى إلا بتطبيق سياسية زراعية شاملة تستدعي تغيير العلاقات الإنتاجية تغييرا جذريا، وهذا ما كانت تهدف إليه السياسة الزراعية الجديدة المتمثلة في الثورة الزراعية.

المطلب الثاني: سياسة الثورة الزراعية

نتيجة للوضعية الإجتماعية المتدهورة للمواطنين، والمشاكل التي يتخبط فيها الريف والفروقات المتواجدة بين سكان الريف وسكان المدن جراء المخطط الثلاثي الأول والتباين وطبيعة الإزدواجية في القطاع الفلاحي للجزائر بين الحديث والتقليدي والوضعية التي آلت إليها الفلاحة آنذاك جعلت الدولة تفكر في عصرنة القطاع الفلاحي، حيث جاء المخطط الرباعي الأول 1970-1973 حيث إعتبر بداية التخطيط الفعلي في الجزائر لأخذ درجة واسعة من الشمولية في تحقيق الأهداف، وذلك بإحداث ميثاق الجزائر، 1964 الذي يرمي إلى خلق مجموعة من التعاونيات تهدف إلى إزالة العراقيل وتحقيق سياسة فلاحية حقيقية وبعث تنمية ريفية من خلال إعادة هيكلة الأراضي الزراعية وتوفير شروط الإستغلال:¹

حيث نص قانون الثورة الزراعية في المادة الأولى على ما يلي:

الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها.²

وهذه المادة تعد مبدأ أساسيا إجتماعيا وإقتصاديا في آن واحد يهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الإقتصادية القومية، والرفع من دخولهم الشخصية، كما

¹ -Ben Issad mhd ,économie de développement de l'Algérie ,o pu ,Alger et economica ,paris 1979p92.

² - محمد السويدين، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجربة العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص51.

تهدف إلى تنظيم الإنتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة ويخص كل الأراضي الزراعية أو المعدة للزراعة، النخيل، الماشية، الأراضي الغابية، المياه المعدة للإستعمال الزراعي، ومن بين أهم المبادئ التي قامت عليها الثورة الزراعية ما يلي:¹

- منح الأراضي التي يقع تأميمها بعد القيام بعملية تحديد الملكية إلى الفلاحين دون أرض.
- تجمع أولئك الفلاحين في تعاونيات الثورة الزراعية.
- مراقبة التموين والتسويق وإنشاء القرى الإشتراكية التي تجمع مستفيدي الثورة الزراعية، قصد تعزيز الطابع الجماعي لنشاطهم وإستقرارهم في الأرياف.
- وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأرض التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة وبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار ونشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا.

أولا: أهداف الثورة الزراعية: يمكن حصر أهم أهداف الثورة الزراعية في النقاط التالية:²

- 1- تحديد الملكية الفردية للأرض حسب الدخل الذي قدره.
- 2- تجميع الفلاحين في تعاونيات الثورة الزراعية بعد توزيع الأراضي التي تم تأميمها.
- 3- إنشاء القرى الإشتراكية للمستفيدين من الأراضي المؤممة من الثورة الزراعية بهدف خلق الروح الجماعية وتوفير مناخ الإستقرار لذلك.
- 4- التوزيع العادل لوسائل الإنتاج.
- 5- القضاء على أثر الإستعمار وإحلال المحاصيل الأساسية في الأراضي الخصبة.
- 6- توجيه الإنتاج الزراعي إلى المحاصيل الزراعية الصناعية.

ثانيا: مراحل تطبيق سياسة الثورة الزراعية: مرت بثلاث مراحل هي:³

المرحلة الأولى: انطلقت في جانفي 1972، شملت عملية الشرح والإحصاء وتصنيف الملكيات الزراعية واقامة الهيئات والأجهزة المكلفة بالقيام بمختلف التحقيقات تحت رقابة ومسؤولية كل بلدية وتميزت هذه المرحلة بإحصاء أراضي المجموعات وأراض العرش والحبوس وتعتبر هذه الأراضي من الدرجة الثانية أو الثالثة من حيث الخصوبة ويقع أغلبها في الجبال والمنحدرات بمناطق الهضاب العليا وإنتهت هذه المرحلة سنة 1974.

¹ - عزاوي عمر، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004 - 2005، ص 132.

² - علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الإجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996، ص 14.

³ - Mohamed Elyés Mesli, les vicissitudes de l agriculture algérienne de loto gestion a la restitution des terres 1990, pp98-101.

المرحلة الثانية: إنطلقت في سبتمبر 1972 وتناولت إجراء تأمين وتوزيع الأراضي على المستفيدين بالإضافة إلى إقامة التعاونيات المختلفة، إذ تم في هذه المرحلة تأمين أراضي المستفيدين بإستثناء الملكيات الكبرى، بحيث أن المساهمة التي تركت للملاك تمكنهم من أن يعيشوا مع أسرهم وفي إطار هذا التحديد تمكنهم من أن يخدموا أراضيهم بأنفسهم وقد روعي في هذا التحديد تباين الأقاليم المختلفة.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة من الثورة الزراعية في 1976 وذلك بتطبيق قانون الرعي لوضع حد لإستغلال الرعاة من طرف كبار المالكين وذلك بتطبيق مبدأ الماشية لمن يربعها ولقد حددت المواشي ب 300 إلى 400 رأس شريطة أن لا يكون لمربيها أي نشاط آخر، كما قامت في هذه المرحلة بتنظيم مناطق السهول المرتفعة، حيث تقدر أراضي الرعي ب 200 مليون هكتار وزعت إلى ثلاث مناطق خصصت إحداها للمستفيدين من الثورة الزراعية والثانية للمراعي، أما الثالثة فقد بقيت للإستغلال بين الأراضي التي يتم إستغلالها بطريقة جماعية تتراوح بين 1 إلى 4 هكتارات لكل رأس حسب طبيعة الأراضي.

وكانت من نتائج الثورة الزراعية أنها بلغت الأراضي التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية ما يقارب 964.747 هكتار من الأراضي و 337.293 نخلة تابعة للقطاع العام 691282 هكتار صالحة للزراعة أي 72% منها 561316 هكتار تابعة للقطاع الخاص، 648081 نخلة تابعة للمزارعين وتم التنازل عن 9495 هكتار 27034 نخلة كلها ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية.

ولقد بلغ عدد المستفيدين 99776 فلاح منهم 12488 بصفة فردية ومنهم 27288 فلاح في تعاونيات إنتاجية، 887 تعاونية زراعية للإستغلال المشترك و 524 مجموعة تعاونية تحضيرية للإستثمار.¹ وتجدر الإشارة أن هناك 10 تعاونيات ولكل إختصاصها يمكن إختصارها في ما يلي:

1- المجموعة التعاونية التحضيرية للإستثمار: هدفها إستثمار الأراضي المشتركة نظرا لإرتفاع تكاليف إستثمارها وعدم قدرة الإمكانات الفردية للمستفيدين على ذلك، وصدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب مرسوم 150/72 المؤرخ في 06/16 جماد الثاني 1392 هـ الموافق لـ 1972/07/27 م.²

¹ - Mohamed Elyes Mesli, opcit, p111.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 150/72 المؤرخ في 16 جمادى الثاني 1392 هـ الموافق 1972/07/27 م، المنضم لقانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية التحضيرية للإستثمار، الجريدة الرسمية للعدد 64 الصادر: 02 رجب 1392 هـ الموافق 1972/08/11 م، ص 992.

2- المجموعة الزراعية للمالكين على الشيوع: صدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 151/72 المؤرخ في 16 جماد الثاني 1392 هـ الموافق لـ 1972/07/27 م، ويتمثل في صيانة الوحدة الاقتصادية للإستغلال الزراعي المشع والإنجاز الجماعي لكل عمليات الإنتاج الزراعي وتسويقه.¹

3- مجموعة التعاون الفلاحي: صدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 152/72 المؤرخ في 16 جماد الثاني 1392 هـ الموافق لـ 1972/07/27 م أهدافها إقتصادية وإجتماعية وثقافية، تسعى لترقية التعاون بين أعضائها والقيام بعمليات إستغلال الأراضي لفائدة المتعاونين سواء كانوا أشخاص معنويين أو طبيعيين.²

4- التعاونية الزراعية للإستغلال المشترك: التي صدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 153/72 المؤرخ في 16 جماد الثاني 1392 هـ الموافق لـ 1972/07/27 م، وتتكون من المستفيدين بشكل فردي.³

5- التعاونية الزراعية لإنتاج الثروة الزراعية: صدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 154/72 المؤرخ في 16 جماد الثاني 1392 هـ الموافق لـ 1972/07/27 م، هدفها الإستغلال الجماعي للأراضي ووسائل الإنتاج، وتهدف إلى تحسين شروط المعيشة لأعضائها وتقوم بتربية المواشي والتسويق.⁴

6- التعاونية الزراعية للخدمات الإختصاصية: صدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 155/72 المؤرخ في 16 جماد الثاني 1392 هـ الموافق لـ 1972/07/27 م، هدفها إستعمال وسائل الإنتاج من غير الأرض بصفة مشتركة حيث لا يمكن لكل عضو إمتلاكها بمفرده.⁵

7- التعاونية الزراعية البلدية متعددة الخدمات: صدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 156/72 المؤرخ في 16 جماد الثاني 1392 هـ الموافق لـ 1972/07/27 م، ولها أهداف إقتصادية وثقافية وإجتماعية وتقوم بالخدمات الضرورية لإستغلال الأراضي وتهيئتها وتساهم في توسيع القروض وتقديم

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 151/72 المؤرخ في 16 جماد الثاني 1392 هـ الموافق 1972/07/27 م، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة الزراعية للملكي على الشيوع، ص 997.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 152/72 المؤرخ في 16 جماد الثاني 1392 هـ الموافق 1972/07/27 م، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاون الفلاحي، ص 1001.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 153/72 المؤرخ في 16 جماد الثاني 1392 هـ الموافق 1972/07/27 م، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية الزراعية للإستغلال المشترك، ص 1005.

⁴ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 154/72 المؤرخ في 16 جماد الثاني 1392 هـ الموافق 1972/07/27 م، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية الزراعية لإنتاج الثروة الزراعية، ص 1011.

⁵ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 155/72 المؤرخ في 16 جماد الثاني 1392 هـ الموافق 1972/07/27 م، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية الزراعية لخدمات الإختصاصية، ص 1017.

المعونات الممنوحة للمستفيدين وتحرص على مراعاة الإلتزامات وتعنى بأسر المستفيدين العاجزين أو المتوفين، كما تقوم بخدمات التموين والتسويق والقيام بالتجهيز والإعلام والتنظيم للمبادلات وتسهر على تطبيق العمليات الثورة الزراعية.¹

8- تعاونيات تسويق الخضار والفواكه للولاية: صدر قانونها الأساسي بموجب المرسوم رقم 157/72 المؤرخ في 14 رمضان 1394 هـ الموافق لـ 10/01/1974م، وهدفها برجة وتنظيم عمليات تسويق الخضار والفواكه في الولاية بالتنسيق مع التعاونيات الزراعية للبلدية المتعددة الخدمات والمساهمة في وضع سياسة وطنية للأسعار ولها مراكز تخزين وتعبئة ووسائل نقل وأماكن توزيع وأسواق وأروقة والإنضمام إليها إجباري على الدوام.

9- تعاونية تربية الماشية: صدر قانونها الأساسي بموجب المرسوم رقم 169/15 المؤرخ في 27 ذو الحجة 1395 هـ الموافق لـ 30/12/1975م، وهدفها إستغلال الماشية ووسائل الإنتاج من طرف المستفيدين وإستغلال الأراضي الممنوحة لهم جماعيا، تهيئة أراضي الرعي وتجهيز التعاونيات وصيانة التجهيزات والقيام بكل ما يتعلق بتربية الأغنام.

10- التعاونية الزراعية للخدمات والتموين: التي صدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 34/82 المؤرخ في 27 ربيع الأول 1402 هـ الموافق لـ 23/01/1982 وهي تتكون من تعاونيات زراعية بلدية متعددة الخدمات التي توجد عبر الولاية ويمكن أن تنظم إليها التعاونيات الزراعية للخدمات المتعلقة بالتنمية الفلاحية في الولايات كوسائل وخدمات الانتاج، كما تساهم في تنمية الريف.

ثالثا: تقييم سياسة الثورة الزراعية

رغم الإيجابيات التي تحققت خلال تطبيق سياسة الثورة الزراعية، كزيادة المساحة من الأراضي الصالحة للزراعة وإنشاء تعاونيات للخدمات الفلاحية وغير الفلاحية، إلا أنه هناك سلبيات كإنخفاض الإنتاج، كما طغت روح الإتكال وتفشي ظاهرة التغييب عن العمل، كما ظهرت بوادر فقدان السلع في السوق حيث أن المزارعون الخواص هم من كانوا يحتكرون السوق، مما أدى إلى إرتفاع الأسعار الشيء الذي أدى إلى ظهور طبقة من الأثرياء، بالإضافة إلى ذلك نجد أن القطاع الزراعي عموما كان يشمل على عمال غير مؤهلين بنسبة 93 بالمائة، وذلك راجع إلى كون سياسة التكوين ركزت على الإطارات العليا وأهملت قوة العمل المنتجة، مما أدى إلى تدهور مستوى الإنتاج.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 156/72 المؤرخ في 16 جمادى الثاني 1392 هـ الموافق 27/07/1972م، المتضمن

القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات، ص 1022.

كل هذا أدى إلى عدم تطور القطاع الفلاحي وضعف في الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وانخفاض نصيب الفلاحية في الناتج المحلي الإجمالي ، مما أدى إلى تزايد الطلب على المواد الغذائية نتيجة النمو الديمغرافي والمهجرة الريفية بإتجاه المدن.

المطلب الثالث: سياسة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي

خلال هذه المرحلة واجهت الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث مشكلة حادة تمثلت في نقص وانخفاض الإيرادات البترولية إذ كانت بمثابة المورد الأساسي لتمويل الإستثمارات في شتى القطاعات الاقتصادية ويرجع ذلك أساسا إلى كونه القطاع الوحيد الذي إعتمدت عليه الجزائر من خلال إستراتيجية التنمية في الجزائر وأمام هذا الوضع فكرت الحكومة في إيجاد قطاع ثاني يخدم الإقتصاد الوطني بتوفير العملة الصعبة والقضاء على التبعية الإقتصادية التي أنهكت خزينة الدولة.

وذلك من جراء التزايد المستمر لعدد السكان وعجز القطاع الفلاحي عن تلبية حاجيات الوطنية من المواد الغذائية، لهذا قررت الحكومة إعادة النظر في الهياكل البنيوية وإدخال تعديلات في عناصرها المادية والبشرية التي أصبحت من الصعب التحكم في مسارها نتيجة لكبر حجم هذه الهياكل مع إختلال توازنها ولذلك كان من الضروري مراجعة البرامج السابقة ومعالجة الوضع المتأزم في قطاع الفلاحة قصد تطهيره من كل المشاكل التي تسببت في فشله وإسترجاع مكانته التنموية، فكانت التعليمات رقم 12 الصادرة في 17 مارس 1981 وكان التطبيق الرسمي لها في 15 أكتوبر 1981 كمنشور وزاري رقم 707.¹

أولا: مضمون عملية إعادة الهيكلة:

إن عملية إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية للمجاهدين بهدف التغيير من حجم المزارع و إدماج تعاونيات الثورة الزراعية، وتعاونيات المجاهدين ضمن المزارع المسيرة ذاتيا وخلق مزارع جديدة منسجمة بطريقة عصرية يمكن الحكم فيها بسهولة، أطلق عليها إسم المزارع الفلاحية الإشتراكية التي قدر عددها بـ 5000 مزرعة، تجمع الأراضي المشتتة ووضع مسير كفاء مهندس أو تقني سامي على رأس كل مزرعة يكون على الأقل مختص في المجال الفلاحي.

1- أهداف سياسة إعادة الهيكلة: الأهداف التي سطرت في برنامج إعادة الهيكلة إقتصادية بحتة منها:

- إستقلالية أكثر في ميدان تسيير المؤسسات الفلاحية والمزارع وتطهيرها.
- جعل القطاع الفلاحي القطاع الأكثر إنسجاما وتهيئة للقطاع الإشتراكي.
- ضم الأراضي الزراعية بعضها لبعض وتكوين مزارع ذات طابع إشتراكي عمومي.
- تحرير وتشجيع صادرات الفلاحين وتحديد مساحة المزارع بدقة وإحداث مزارع جديدة بالإضافة إلى تنظيم التسيير والتحكم فيها.

¹ - التعليمات الرئاسية رقم 14 ، الصادرة في 17 مارس 1981

- التسوية النهائية للنزاعات المتعلقة بالملكية والإحتلال الغير الشرعي للأراضي.
- التدرج نحو تحقيق الإستغلال المالي.

- التخصص في الإنتاج والإبتعاد على النشاطات الأخرى.

2- مراحل تنفيذ إعادة الهيكلة: تم تنفيذ إعادة الهيكلة في مرحلتين هما:¹

المرحلة الأولى: تمت من خلالها الدراسة التقنية والإقتصادية والمالية للمزارع والتعاونيات وتحديد الإمكانياتها ووضع الهياكل والكيفيات والقرارات التي يتم بها إعادة الهيكلة.

المرحلة الثانية: تم فيها التنفيذ الفعلي للعملية التي إنتهت رسميا في النصف الثاني من عام 1983 وأسفرت على تكوين 3429 مزرعة فلاحية إشتراكية موزعة على مساحة 2830518 هكتار تعمل وفق قانون التسيير الذاتي، سهلت التحكم في التسيير وتوجيهها نحو الإختصاص وفق شروط موضوعية للإنتاج و الذي يهم في هذا المشروع هو إهتمامه بالوحدات حيث قام بتوزيعها على أربع أنماط.

1- مزارع تسود فيها زراعة الخضر بمساحة تتراوح بـ 50 و 100 هكتار.

2- مزارع تسود فيها زراعة متعددة مع تربية المواشي بمساحة تتراوح بين 150 و 200 هكتار.

3- مزارع تسود فيها زراعة الأشجار المثمرة والكروم بمساحة تتراوح بين 150 و 200 هكتار.

4- مزارع تسود فيها زراعة الحبوب بمساحة تتراوح بين 800 و 1500 هكتار.

ثانيا: سياسة إستصلاح الأراضي وحياسة الملكية العقارية

جاءت هذه السياسية على شكل قانون من أجل توسيع الأراضي الزراعية وتخفيف الفلاحين على إصلاحها وأيضا محاربة الإهمال لأراضي قطاع الثورة الزراعية كإصدار قانون إكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الإستصلاح بتاريخ أوت 1983 تحت رقم 18/83 الذي ينص على أن كل مستصلح قام بإستصلاح أرض تصبح ملكه، فوزعت 250 ألف هكتار على 57 ألف مستفيد ، إستصلحت منها 95 ألف هكتار ودخلت 71 ألف هكتار عملية الإنتاج ، وإنتشرت عملية الإصلاح في المناطق الزراعية بالجنوب ثم تلتها الهضاب العليا.

1- **مجال تطبيق قانون الإصلاح:** تم تطبيق القانون على الأراضي العمومية، أي الأراضي التابعة ملكيتها للدولة والواقعة في المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية الغير قابلة للزراعة إلا بعد إستصلاحها، ويستثنى من ذلك:²

- أراضي قطاع التسيير الذاتي وبما فيها تعاونيات قدماء المجاهدين.

- أراضي صندوق الثورة الزراعية .

¹ - هاشمي الطيب ، مرجع سبق ذكره، ص 59

² - الهاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 60.

- أراضي الحلفاء والغابات .
 - الأراضي المخصصة للمشاريع الإستثمارية العمومية أو الجيش.
 - الأراضي الداخلة في المناطق العمرانية .
 - أراضي القطاع الخاص.
- 2- أهداف قانون (سياسة) الإستصلاح : كان قانون الإستصلاح رقم 18/83 يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

- توسيع وزيادة المساحة الزراعية التي عرفت تناقصا بسبب التوسع العمراني وزحف الرمال.
- بعث التنمية الريفية في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية .
- تشجيع المواطنين على إستصلاح الأراضي وإستغلال أقصى ما يمكن من الإمكانيات الزراعية وبالأخص بالجنوب.
- إعتراف الدولة بالملكية العقارية الفلاحية لكل شخص طبيعي أو معنوي يستصلح أرض بوسائله الخاصة.

3. تقييم سياسة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي

لقد كان لسياسة إعادة الهيكلة أثار جانبية وخفيفة، إذ أنه بالرغم من التغيرات التي طرأت على القطاع الفلاحي إلا أن النتائج الهزيلة خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية والنجاعة الإقتصادية للمستثمرات الفلاحية المستحدثة، بالرغم من زيادة عدد العمال وتوسيع المساحات، وإستحداث دواوين جديدة مساعدة، بغية التخفيف من تدخل الدولة في التسيير حيث شهدت هذه المرحلة إعادة تنظيم شامل للمحيط المرتبط بالفلاحية، كإنشاء بنك الفلاحية والتنمية الريفية سنة 1982، وإعادة هيكلة الدواوين وقد ترتب على ذلك إنشاء الدوان الوطني للعتاد الفلاحي والديوان الوطني للإحتياط والخدمة الفلاحية والديوان الوطني للأنعام .

ورغم كل هذه الجهود التي بذلتها الدولة إلا أن مردود الإنتاج إنخفض لكل المحاصيل وقد أدى إلى نتائج هزيلة، مما تسبب في عجز أغلب المزارع عن تسديد مستحقاتها المالية وترجع هذه المشاكل إلى الأسلوب المتبع في التسيير والذي لم يختلف كثيرا عن الأساليب السابقة المنتهجة سواء، في نظام التسيير الذاتي أو الثورة الزراعية، حيث ما تغير هو إعادة هيكلة، مست عدد العمال والمساحات المزروعة أما طريقة إدارتها فلم تخرج من دائرة المركزية والبيروقراطية وسلطة اللجان الولائية والوطنية.

¹-انظر تقرير وزارة الفلاحة، عام 1985.

- إسماعيل شعباني، السياسة الفلاحية ومشكل العقار الفلاحي، بالقطاع العمومي الجزائري، مداخلة ضمن فعالية الملتقى الدولي حول، تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة 2010، ص 106

ونظرا للسياسات التي عرفها هذا القانون وللمشاكل التي واجهها كان من الضروري المبادرة بالإصلاح فكان قانون أو سياسة المستثمرات الفلاحية.

ثالثا: سياسة أو قانون المستثمرات الفلاحية الجديد القانون رقم 19/87 المؤرخ في 08/12/1987

إن القطاع الفلاحي الجزائري مر بعدة تجارب وإصلاحات زراعية لم تتلائم مع مقوماته، مما جعلها تفشل في مجملها ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، حيث أن تطبيق هذه الإصلاحات زادت في إتساع الفجوة حيث زاد الطلب على المواد الغذائية، لذا فكرة الحكومة في إيجاد صيغة جديدة لمواجهة هذه الأزمة، بخلق قطاع يخدم الإقتصاد الوطني وهو القطاع الفلاحي لهذه الأسباب صدر القانون الذي يحمل مضمونا جديدا ومهما، هو رفع الإنتاج والإنتاجية من أجل تلبية الحاجيات الوطنية وتحقيق نجاعة الإصلاح الإقتصادي.¹

1. مضمون قانون المستثمرات الفلاحية: يعتبر قانون المستثمرات الفلاحية رقم 19/87 المؤرخ في 08/12/1987 إجراء عرفته الفلاحة الجزائرية فمن خلاله تم تحديد حقوق وواجبات المنتجين وتحديد كفاءات الإستغلال الزراعي بهدف تلبية الحاجيات الغذائية وإحتياجات الإقتصاد الوطني فجاء بما يلي:²

- نهاية الثورة الزراعية وحل المزارع الإشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على العمال في شكل إستفادات فردية أو جماعية مع إحتفاظ الدولة بملكية الأرض.

- حرية إدارة المستثمرات الفلاحية الفردية أو الجماعية وإتخاذ القرارات المناسبة مع ترك الحرية الكاملة للمزرعة في ذلك .

- إلتزام المستفيدين فردا كان أو جماعة بالمحافظة على الطابع الفلاحي للأرض وإستغلالها .
- إحتفاظ الدولة بحق الإشراف والتوجيه بحيث أصبح دور الدولة يتمثل في التوجيه العام للأنشطة الزراعية وتحديد المحاور الكبرى للخطة الزراعية دون التدخل في إتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج كما ونوعا وفي حجم العمال.

- وضع مسيري المستثمرات الفلاحية أمام مسؤولياتهم وذلك بسبب تراكم الديون على المستثمرات الفلاحية سابقا، الذي إعتبرته الدولة ناتجا عن التهاون والتبذير والامبالاة بإعتبار الدولة وحدها التي كانت تدفع أجور العمال وتغطي نسبة كبيرة من مستثمرات القطاع الفلاحي.

- ربط الدخل بالإنتاج لأنه لوحظ أن عمال القطاع الفلاحي يتقاضون أجور دون أن ينتجوا إنتاجا ماديا لقاء أجورهم مع أنه بإمكانهم ذلك.

¹ - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص 99

² - رقية بن يوسف، شرح قانون المستثمرات الفلاحية، دون دار نشر، دون بلد نشر، 2002، ص 70

- تجانس الوحدات الفلاحية من حيث المساحة والتخصص في الإنتاج حسب عمل كل مستثمرة وإختصاصها أو حسب العدد الذي تتشكل منه المستثمرة فقد جاءت في شكل وحدات صغيرة ومتوسطة الحجم.

2. أهداف (قانون) سياسة المستثمرات الفلاحية: كان الهدف من هذا القانون:¹

- ضمان إستغلال الأراضي الفلاحية إستغلالا أمثل .
- رفع الانتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجات الغذائية للسكان وإحتياجات الإقتصاد الوطني .
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في إستغلال الأراضي .
- ضمان الإستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية.
- إقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.
- عصرنه وسائل الانتاج بما يخدم الإطار العام للمستثمرين دون تبذير أو إسراف.
- إقامة منظومة تمويلية لا مركزية تساهم في عملية التنمية الفلاحية وهذا عن طريق تسهيل عملية الحصول على القروض .

- رفع الوصاية المباشرة على الفلاح وتحضيره لأجل بذل المزيد من الجهود.
- تقليص التبعية الغذائية خاصة في الريف ومحاربة النزوح الريفي نحو المدن .
- وضع سياسة عقارية تسمح بتحديد سياسة توجيه القطاع الفلاحي بمنح حقوق التمتع بأراضي القطاع الإشتراكي لمن له الحق مع إمكانية التنازل لشخص آخر في حالة وفاته .

4 - تقييم سياسة المستثمرات الفلاحية

لقد نتجت عن سياسة المستثمرات الفلاحية تجزئة المزارع الإشتراكية إلى مستثمرات فردية بمساحة 13 هكتار ، ومستثمرات فلاحية جماعية بمساحة 66 هكتار لكل 05 مستفيدين واسفر هذا التقسيم عن بعض الإيجابيات ، كالإستغلال الجيد للأراضي بسبب صغر حجمها والمؤولية المباشرة للعمال،بالإضافة إلى القضاء على العمالة الزائدة وغير المنتجة بإعتبار أن العمال في ظل المستثمرات الفلاحية ،أصبحت دخولهم مرتبطة بإنتاجية المستثمرة الفلاحية ، كما أدى تطبيق هذه السياسة إلى بعض السلبيات منها:

- نقص العتاد الفلاحي بمختلف أنواعه.
- قلة الإطارات في العديد من الإستغلاليات خصوصا الجماعية منها مما إنعكس على حجم الأنتاج الزراعي.
- إستفادة أشخاص خارج القطاع الفلاحي من المستثمرات.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 50 الصادرة في 1980/12/09

- المستثمرات الجماعية عرفت تغيرا عدة مما كان له الأثر السلبي فيما يتعلق بالعقود الإدارية والتي تعتبر ضرورية كضمانات للقروض من قبل البنوك.
- عدم التحديد الواضح لمهم الدولة في مجال الإستثمارات والتنظيم والإنتاج.
- عدم التحديد الواضح للمساعدات المستغلة.
- صعوبة التمويل نظرا للبيروقراطية التي مست الجهاز المصرفي، إضافة إلى إرتفاع أسعار الفائدة على القروض الفلاحية.

المطلب الرابع: سياسة دعم التنمية الفلاحية خلال الفترة 1990/2000

تميزت هذه المرحلة بمحاولة إيجاد مناخ ملائم للحد من الأثار السلبية السابقة وذلك من خلال إصلاحات 1990 قانون التوجيه العقاري 25/90 التي تهدف إلى بعث النشاط الفلاحي وحماية الأراضي الفلاحية، وضمان الإستغلال الشامل لها ووضعها لحساب مالكيها، حيث أن قانون 1990 وضع شروط لإعادة الأراضي المؤممة، وأخذ بعين الإعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير وحق الميراث لا يكون إلا للورثة من الدرجة الأولى، ومن ثم فإن قانون 1990 قد مس كل الأراضي المؤممة ما عدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965.

ومن أهم الشروط التي جاء بها قانون 25/90 أن تكون الأراضي¹:

قد أمت وليس تنازل عنها أصحابها وأن تحافظ على طابعها الفلاحي وألا يكون ملاكها الأصليين قد أدينوا خلال الحرب التحريرية بسبب سلوكياتهم وأن يكونوا قد تحصلوا على تلك الأراضي عن طريق صفقات تمت خلال أو بعد حرب التحرير مع المعمرين.

- ألا يكون المالك قد إستفاد وفقا للقانون 19/87 وأن يتعهد أيضا بإستغلال الأرض.

- أن يكون المستغل تحت أي صفة من جنسية جزائرية، وأن تكون إعادة الأرض لا توجب التعويض ولا أي تكاليف أخرى تدفعها الدولة للمالك الأصلي.

- الإستغلال يجب أن يخص المستثمرات الفلاحية بأكملها قصد الحفاظ على ضرورة نجاحها وتفاديا لتجزئة الأرض.

البيع يكون فوريا أو بالأقساط على مدة لا تتعدى 10 سنوات ولا يتم تقسيم المستثمرة إلا بعد إستعمال شروط البيع بينما الكراء يكون على مدة أدنى تساوي 30 سنة قابلة للتجديد وتحدد ثمن البيع والكراء حسب وضع المستفيد ووضعية الأراضي ومكان تواجدها والحالة العامة لسوق العقار الفلاحي.

¹ - الهاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 65.

أولاً: أهداف سياسة التوجيه العقاري 25/90

جاء قانون التوجيه العقاري 25/90 المؤرخ في 18/11/1990 والذي يهدف إلى:

1- ضمان إستغلال الأراضي الفلاحية: نظراً لأهمية عنصر الأرض في المجال الزراعي، فقد إعتبر القانون عدم إستغلال الأرض وإستثمارها لمدة موسمين متتاليين، أرض غير مستغلة فيتم تحذير المستثمر بالإنتلاق في إستغلالها، وإذا بقيت الأرض غير مستغلة بعد أجل مدته سنة تقوم الهيئة العمومية المعنية بتنفيذ ما يلي:¹

- وضع الأرض حيز الإستثمار لحساب المالك الظاهر إذا كان المالك الحقيقي غير معروف، يتم عرض الأرض للتأجير.

- بيعها إذا كانت مصنفة ضمن الأراضي الخصبة، إلا أن أحكام القانون لم تطبق لعدم وجود هيئة أو جهاز تعمل عليه حالات عدم الإستثمار الفعلي للأراضي الفلاحية وتطبيق الإجراءات الجزائية المنصوص عليها في القانون.

2- حماية الأراضي الفلاحية من جميع أشكال التعدي: حيث سجلت قبل صدور القانون حالات عديدة من أشكال التعدي خاصة التوسع العمراني والصناعي الذي نتج عنه ضياع حوالي 250000 هكتار من الأراضي الزراعية منها 100 هكتار من الأراضي المسقية وحدد القانون بدقة مواصفات الأراضي الزراعية أو ذات الوجهة الفلاحية .

3- مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناتجة عنها:

نص القانون 25/90 على إلغاء الأمر المتضمن الثورة الزراعية وإعادة الأراضي المؤسسة إلى ملاكها الأصليين ولكن هذه العملية واجهن عدة مشاكل متمثلة في أراضي الملك الخاص التي أهملت في إطار الثورة الزراعية وهي أربع حالات:

أ - أن تؤدي الأراضي التي تعاد إلى أصحابها إلى إعادة النظر في فعالية المستثمر وإلا فإنه يقدم تعويض لملاكها الأصليين في شكل أراضي أخرى أو وسائل مالية لكن أغلب الملاك يؤيدون إستعادة أراضيهم الأصلية .

ب - القانون يقضي بإعادة الأراضي إلى أصحابها على أن يخطر المستفيدون أولويات إما بإدماجهم في المستثمرات الفلاحية للأموال الوطنية المنبثقة عن إصلاح 1987 إذا سمحت الظروف بذلك وإلا يستفيدون من تخصيصات أخرى.

ج - يقضي القانون بإسترجاع الملاك للأراضي التي لم تستصلح بعد وتعويضهم عن الأراضي التي تم إستصلاحها فعلاً، بأراضي أخرى أو بوسائل مالية.

¹ - رابح زيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة الجزائري وأثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد، جامعة الجزائر، 1996،

د- الأراضي الفاقدة لطابعها الفلاحي، يقضي القانون بتعويض المالكين الأصليين بأراضي أخرى ووسائل مالية.

ثانيا: سياسة إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز

يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الإمتياز ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في سبتمبر 1997 المحدد كصفات منح قطع أراضي في الأملاك الوطنية لإستصلاح المناطق الصحراوية السهبية والجبلية، بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وإنجراف التربة وإسترجاع التوازن البيئي كما يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق ومكافحة النزوح الريفي، وذلك بخلق مناصب شغل وإمتصاص البطالة، وقد تبنت الحكومة ضمن هذا البرنامج إستصلاح 600 ألف هكتار وإنشاء 500 ألف منصب شغل على مدار ثلاث سنوات موزعة على المناطق الريفية.¹

ومهما تعددت البرامج والخطط وتنوعت أساليب التنفيذ والمتابعة، فإنها تهدف جميعا إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي، والوصول إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي وتتلخص أهم مرتكزات إستراتيجية التنمية الفلاحية خلال عقد التسعينيات فيما يلي:²

- إسترجاع الأراضي المؤممة.
 - إستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية.
 - دعم الإستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج
- أما عن الإطار العام للسياسات الزراعية والإقتصادية التي تحكمها في عقد التسعينيات فيمكن حصر أهدافها في النقاط التالية:

- الإستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات .
- ترقية المنتوجات ذات النوعية الإيجابية والحقيقية.
- وضع خطط تنمية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية.
- ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين.
- العمل على وقف تدهور وإنهيار القطاع الزراعي.
- مواصلة دعم بعض المنتجات الزراعية لأسباب إقتصادية وإجتماعية.
- المحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين.
- السعي لرفع الإنتاجية الزراعية وتكثيف الإنتاج من أجل مضاعفة الإنتاج.
- تشجيع وتدعيم إستصلاح الأراضي بطرق تحفيزية كالقروض والإعفاءات الضريبية.

¹ - المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز، وزارة الفلاحة، 1998، ص 14

² - جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينيات، نوفمبر 2000، ص 17

ثالثا: تقييم مرحلة 2000/1990

مع بداية التسعينيات تبنت الجزائر سياسة إقتصادية جديدة، حيث تحولت من إقتصاد ذات توجه إجتماعي مخطط يسعى إلى العدالة الإجتماعية إلى إقتصاد رأسمالي وسيادة القطاع الخاص، من خلا الخوصصة الغير منظمة والإرتجالية للقطاع العام.

ونتيجة للظروف الإقتصادية والسياسة التي مرت بها البلاد خلال فترة 2000/1990، كانت سمة هذه الوضعية الإقتصادية يغلب عليها الركود النسبي على مستوى النشاط الزراعي والفلاحي بصفة عامة وذلك نتيجة للظروف الأمنية الصعبة التي عاشها الوطن خلال تلك العشرية وساعد على ذلك غياب سياسة إقتصادية واضحة المعالم ومحكمة التنفيذ تكفل بمهمة ترقية القطاع وتنميته وتطوره، كل ذلك إنعكس على الريف الجزائري بشكل سلبي بالأخص على المستوى المعيشي، وأصبح الريف الجزائري عموما والفلاح بصفة خاصة مهمشا منعزلا بنفسه بعيدا عن التحضر، وأصبح يشكل مظهرا من مظاهر الفقر والبطالة. فإلى جانب تفاقم ظاهرة الهجرة الريفية في هذه المرحلة نجد غياب تام للإستثمارات في القطاع الفلاحي مع غياب التمويل والقروض الفلاحية خاصة المتعلقة بالبذور الزراعية.

كل هذه العوامل كان لها أثر كبير على الإنتاج الفلاحي بأثر سلبي، حيث نجد أن معدل نمو الإنتاج الزراعي في هذه العشرية عرف تدهورا لم يشهد له مثيل منذ الإستقلال، وهذا ما أثر على إرتفاع فتورة الإستيراد من المواد الغذائية، مما جعل القطاع الفلاحي يواجه تحديات كبيرة من غياب لتدعيم الدولة لها من قروض وتمويل وحماية أمنية للسكان الريفيين، مما أوجب إعادة النظر للريف الجزائري عبر سياسة فلاحية تهتم بتهيئة المناطق الريفية والعمل على تنميتها، وإدماج سياستها في العملية التنموية والعمل على تحسين مستوى معيشة سكان الريف والفلاحين.

هذا ماجعل الدولة تبادر بسياسات فلاحية فعالة للنهوض بالقطاع الفلاحي إنطلاقا من سنة 2000 بتبني برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المبحث الثاني: سياسات دعم التنمية الفلاحية في الجزائر خلال المخططات التنموية 2000/2019
 عرفت فترة التسعينيات عشرية تشجيع القطاع الفلاحي التابع للقطاع الخاص وتحرير النظام الفلاحي،
 غير أن الإصلاحات لم تحقق نتائج حاسمة، نظرا لتراكم بعض المشاكل المتولدة عن الإصلاحات السابقة
 قبل 1987 ولبروز مشاكل ناتجة عن هذا الإصلاح وقانون التوجيه العقاري.

كما أن نية الجزائر للإندماج في النظام العالمي من خلال الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وربط شراكة
 مع الإتحاد الأوربي جعلها مطالبة بتحقيق الكفاءة في الإنتاج وتحسين النوعية والإندماج في الأسواق العالمية
 لذلك قامت الدولة بوضع عدة برامج لتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من الصعوبات
 التي يواجهونها.

المطلب الأول: سياسة دعم التنمية الفلاحية من خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

2004-2000:

بهدف بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة تساهم في رفع التحديات التي واجهت الفلاحة في السابق والتي
 تواجهها في الحاضر، جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، ليجسد هذه الطموحات وذلك من خلال
 الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والقدرات الموجودة، معتمدا عددا من السياسات الفلاحية منها التي
 تخص العقار، وإستصلاح الأراضي الفلاحية أو التي تخص التمويل والدعم والقرض الفلاحي أو التي تخص
 تنويع الإنتاج وتكثيفه وغيرها.¹

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو
 مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، كما يمكن إعتبره برنامج
 وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا، وأيضا حماية سكان
 الأرياف،² إذ يتكون من عدة مصادر للتمويل من بينها الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية
 FNRDA.³

أولا: برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

إنطلق هذا البرنامج في السادس الثاني من سنة 2000 لتحقيق من مجموعة من الأهداف الإستراتيجية
 المبرمجة من طرف الهيئات الوصية على القطاع عن طريق تنفيذ مجموعة من المشاريع والعمليات لتأطير
 وتمشيط هذا البرنامج، الذي خصص له مبلغ مالي أولي قدره، 525 مليار دينار، قبل أن يصبح غلافه

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000، ص 70

² - زيمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 07، جوان

2010، ص 200

³ - أحمد مدني، عبد القادر مطاي، دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية الفلاحية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التنمية

المحلية في الجزائر، واقع وأفاق المركز الجامعي بـ برج بوعريج، 14/15 أبريل 2008

النهائي مقدر بحوالي 1.216 مليار دينار، بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات معظم المشاريع المبرجة مسبقا وهذا ما سنتطرق إليه في الأهداف وشرح البرنامج.¹

1- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يتضمن برنامج PNDA مجموعة من الأهداف العامة والأهداف المكتملة لتعزيز مكانة الفلاحة في التنمية الإقتصادية والتوازن البيئي وحماية الموارد الطبيعية وقد كانت تهدف إلى تحقيق العناصر الإستراتيجية الآتية:²

- إستعمال أحسن للقدرات الطبيعية وتأمينها بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المالية والبشرية والإستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد.

- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة.

- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي.

- تكثيف أنظمة إستغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهتدة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجها العالية.

- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الإعتبار مختلف المناطق من التنوع المناخي .

- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلة للمقاومة المؤكدة ورفع الصادرات من المواد الفلاحية.

- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتأمينها.

توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية إستصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الإمتياز وترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية.³

- توفير الشروط اللازمة لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للإستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

- تحقيق تنمية مستدامة في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية.

- رفع مداخيل الزراعيين.

¹ - محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 147

² أنظر

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، ص 72.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة أفاق التنمية الاقتصادية، مشروع دراسة حول التنمية الفلاحية، دورة 2001/07/18، ص 52

³ - بوعزيز عبد الرزاق، بعبيش حرمة، قراءة في المسألة العقارية للقطاع العقاري في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، جامعة الجزائر3، 27-28 فيفري 2011،

- تغطية الإستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني.

2- السياسات الفلاحية المتضمنة في PNDA: جاءت مختلف السياسات الفلاحية المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في شكل جملة من البرامج تشكل وحدات متكاملة ومترابطة فيما بينها وكان أهمها متمثل فيما يلي:

أ- دعم تكثيف أنظمة الإنتاج: يهدف هذا البرنامج إلى تكثيف الأنظمة الإنتاجية القائمة وتوجيهها بما يحقق الإستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، حيث يعمل هذا البرنامج على توجيه الزراعات حسب المناطق الجافة وشبه الجافة وحسب المناخ الملائم لكل محصول و على هذا الأساس يشجع ويدعم المستثمرات الفلاحية ويعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين بإعتبارهم المتعاملين الإقتصاديين الأساسيين حيث يستمد هذا الدعم ميزاته في كونه يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين والمساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمنتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية، يأخذ بعين الإعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتج نفسه.¹

ب- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع: في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية على تكثيف المدخلات الفلاحية بذور شتلات، الأمهات والفحوى الحيوانية للمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير، كما أعطى بعدا إستراتيجيا للتنمية الفلاحية من خلال تكثيف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتج.²

ت- دعم البرنامج الوطني للتشجير: بالإضافة إلى ما كان من تشجير في الفترة السابقة فيهدف هذا البرنامج إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة الزيتون، التين، الكرز، النخيل... الخ، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال إستغلال هذه المناطق الغابية، وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها و10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه و350 هكتار لزراعة أشجار الكروم. و156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها

¹ - غردى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 136

² - http://www.minagri-algerie.org-strategie-pnda-HTMLA:22:01

و30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية و18000 هكتار للعناية بالأشجار و1500 هكتار للتحسين العقاري.¹

ث- دعم إستصلاح الأراضي بالجنوب: يهدف هذا البرنامج إلى وضع السياسات الكفيلة بتحقيق الإستغلال الإقتصادي للمناطق الصحراوية وإدخالها ضمن محاور التنمية الإقتصادية عن طريق دعم تفعيل المنتجات المتلائمة مع المناخ كما تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف ومن حيث الشروط وطرق تنفيذه، حيث أصبح إصلاح الأراضي حول الواحات يتم في إطار برنامج الإمتيازات الفلاحية أما الإصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتم بوسائل مادية وتقنيات كبرى ستخصص مستقبلا للإستثمارات الوطنية والأجنبية.²

ج- إستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز: تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان وتشارك هذه التعديلات بطريقة مباشرة، الولاية ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.³

3. إنعكاسات تطبيق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية: يمكن إيجاز هذه الإنعكاسات فيما يلي:

أ- في مجال تنمية القدرات الإنتاجية وتوسيعها، بلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمرة 382 ألف هكتار و49 ألف هكتار لزراعة الكروم.

ب- زيادة زراعة الكروم من خلال عرض أوفر على المدى المتوسط للخمر بإعتباره منتجاً تقليدياً موجهاً للتصدير مما يستدعي وضع إجراءات جديدة لترقية مؤسسات التغليف، ودراسة أفضل بالأسواق الخارجية وتشجيع التصدير والتحسين النوعي للمنتج، وتندرج هذه الإجراءات ضمن مسار إعادة الإعتبار لفروع زراعة الكروم المنتجة للخمر.

ت- سمحت مرافقة الإستثمارات الفلاحية من خلال إعادة تأهيلها لما يقارب من 307000 مستثمرة فلاحية للإنضمام إلى جهاز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، غير أن ثلث هذه الإستثمارات فقط قادرة على البقاء والتعامل مع البنوك إقتصادياً.

ث- إرتفاع اليد العاملة في القطاع الفلاحي تعكس بوادر عودة السكان للنشاط الفلاحي وإلى أراضيهم التي أبعدوا عنها بسبب الفقر من جهة وإنعدام الأمن من جهة أخرى، حيث وصل عدد المناصب المحققة حتى سنة 2005 حوالي 954 ألف منصب شغل وهو أكثر من المعدل المقرر بلوغه.

¹ - المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2000، ص 77

² - www.filaha44.fr :plan national de developpement agricole 2001.

³ أنظر - غردى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 137

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر، برنامج إستصلاح الأراضي عن طريق منح الإمتياز، وزارة الفلاحة، 1998، ص 14

ج- إن أهمية عنصر الخضر في القطاع الفلاحي أهم مما هو عليه في القطاعات الأخرى، بسبب التقلبات المناخية وغياب سندات الملكية مما قلل من إلتزامات البنوك في تقديم القروض للمزارعين، كما أن ضعف إلتزام البنوك في تقديم القروض للمزارعين وأن ضعف إلتزامات البنوك يحفز إستيراد المنتوجات الفلاحية على حساب الإستثمارات ويكبح ديناميكية النشاط الفلاحي.¹

المطلب الثاني: سياسات دعم التنمية الفلاحية المطبقة خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو

2009-2005

بعد النتائج الإيجابية المحققة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على القطاع الفلاحي وكذا رغبة الجهات الوصية في تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الإجتماعي، كان مجموع البرنامج الخماسي 2009/2005 4202.7 مليار دينار جزائري خصص منه لبرنامج دعم التنمية الإقتصادية كالفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري مبلغ 3372 مليار دننسبة 8%،² خصص منها 300 مليار للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية أي نسبة 88096%،³ من برنامج دعم التنمية إقتصادية إذ كان يتوقع بالنسبة للفترة 2009/2005 إنجاز برنامج يتعلق ب:

- تطوير المستثمرات الفلاحية.
- تطوير النشاطات الإقتصادية والريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج.
- مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها.
- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي.
- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.
- المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية .

وقد تعززت الكثير من الإجراءات الخاصة ببرنامج دعم النمو الإقتصادي بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 03 أوت 2008 الذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة، ويهدف برنامج التحديد الريفي أساسا إلى تحقيق تنمية منسجمة بين جميع الأقاليم،⁴

¹ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية السداسي الثاني سنة 2004، ص 71

² - البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أبريل 2005، ص 07

³ - البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أبريل 2005، ص ص 38-39

⁴ - زروقي ليندة، ترشيد إستغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال البرامج التنموية،

2001-2014، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول استلامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، في ظل المتغيرات والتحديات

الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، ص 08.

الفرع الأول: سياسة التجديد الفلاحي والريفي وخصائصه:

التجديد الفلاحي والريفي خيار إستراتيجي أطلق رسميا في أوت 2008 تؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التجديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا و مجتمعنا، و تهدف إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تهمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضه الوضع الدولي، وتقوم هذه السياسة في مجملها على ثلاث ركائز رئيسية.¹

أولا: التجديد الفلاحي

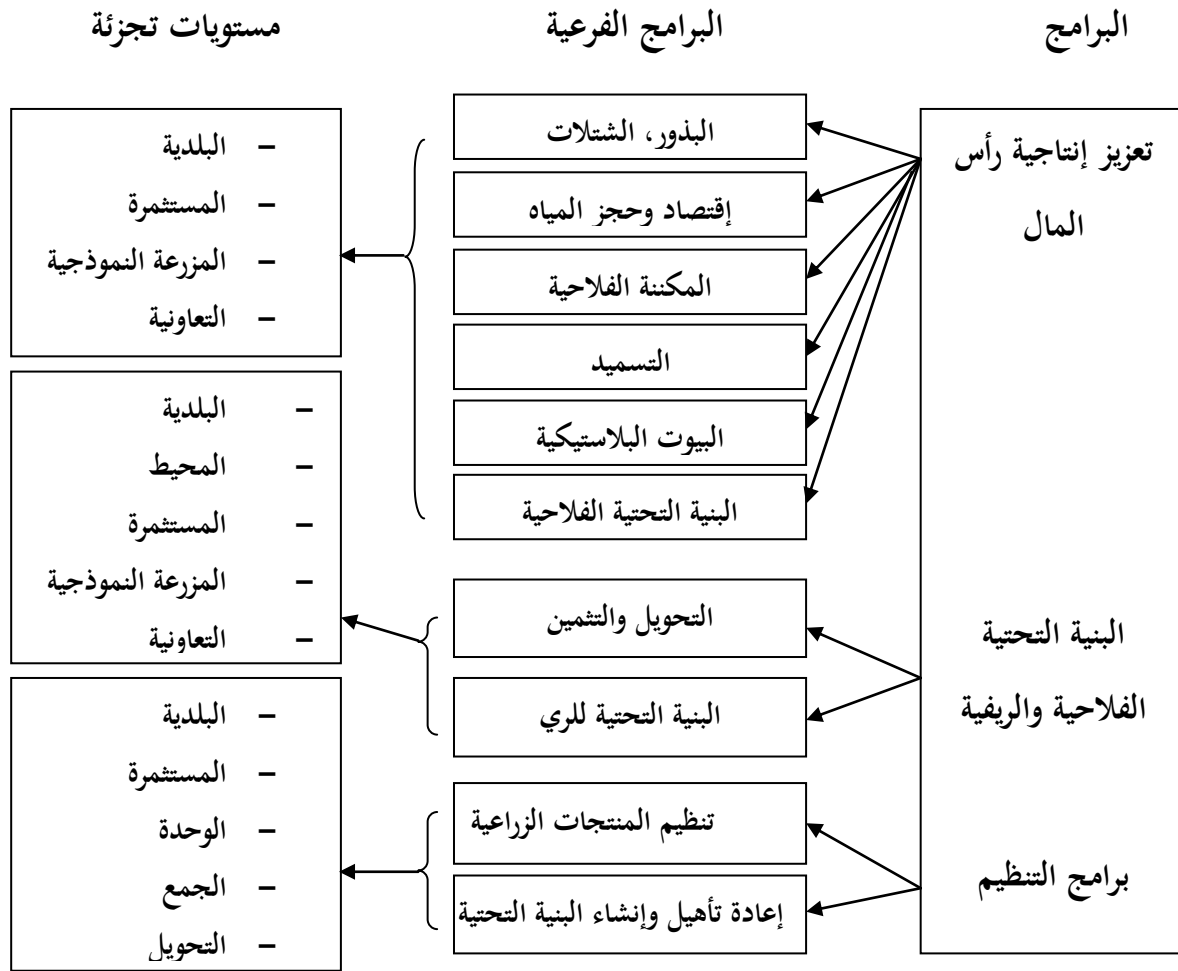
يهدف التجديد الفلاحي إلى تعزيز قدرات إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية وتعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الغستهلاك الواسع حيث يعتمد في ذلك على ثلاث برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية:

- وحدات الإستبيان الحلقية.
- مراكز الإستبيان المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة).
- التكوين.
- المهارات والبنيات التحتية.

إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، وقد تم إعتبار حوالي 10 فروع إنتاجية على أنها ذات أولوية: الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، والبطاطا، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور والشتائل والمورثات.

¹ - أمال حفاوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح، مداخلة ضمن فعالية الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة، 2001-2014، جامعة سطيف 2013، ص 17.

الشكل رقم (3-1): برنامج التجديد الفلاح



المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي، الجزائر، 2010، ص 02.

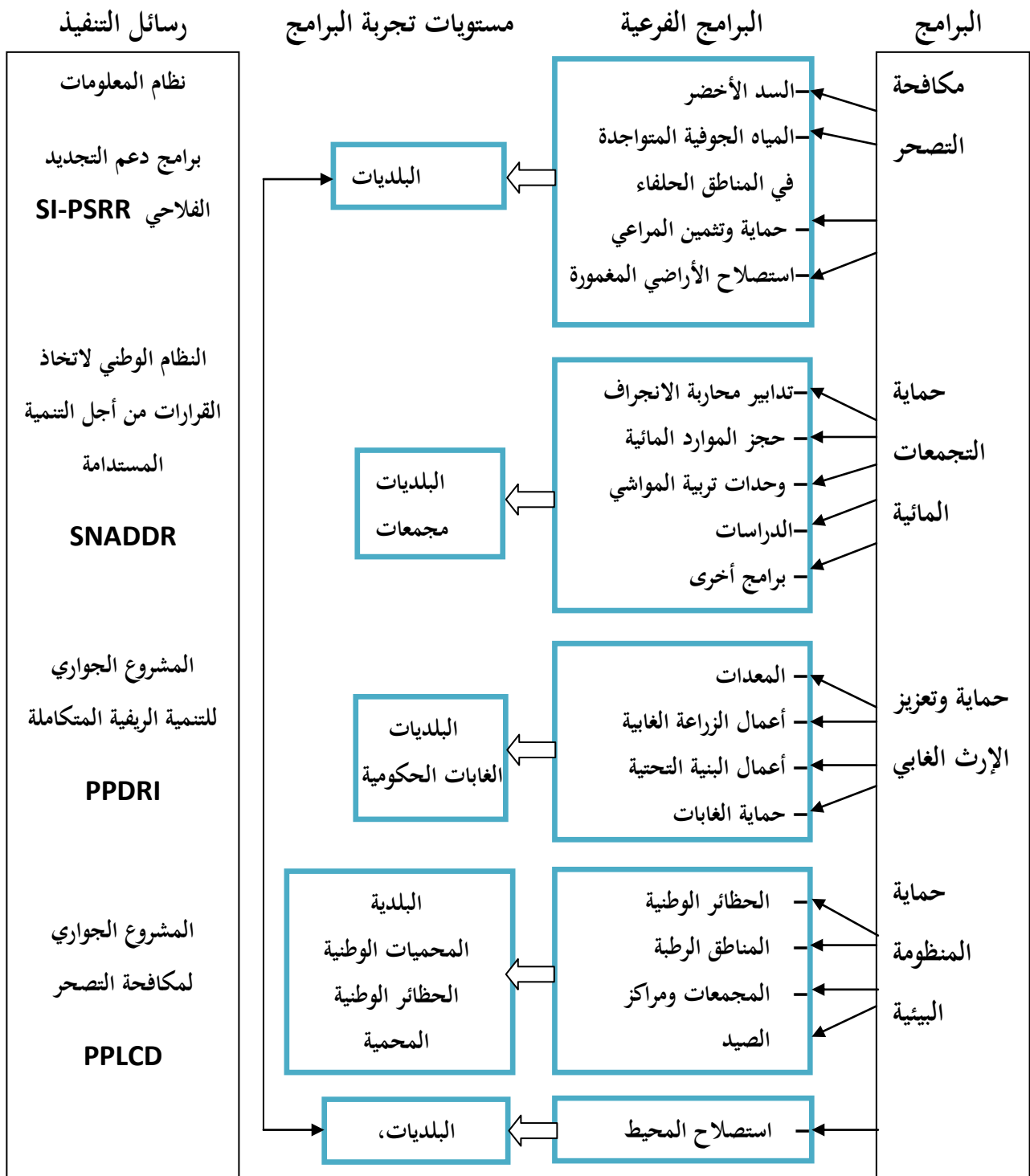
ثانيا: التجديد الريفي

تهدف هذه السياسة إلى ضمان التسيير الدائم للموارد الطبيعية وتكفل الفاعلين المحليين في الميدان بالأعمال التالية: حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغبية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية وإستصلاح الأراضي، حيث لم تعد هذه السياسة قطاعية فقط بل وطنية من خلال إتصالها بـ 21 وزارة ممثلة في اللجنة الوطنية ومصادقة الحكومة على المخطط جاء في سياق مواصلة الأهداف المسطرة للنهوض بالريف الجزائري الذي خصصت له وزارة الفلاحة 60 مليار دينار سنويا وهو ما يمثل 20% من الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي حيث تم فتح مشاريع محلية للتنمية الريفية المتكاملة تشمل مايلي:¹

- تحديث وإعادة تأهيل القرى مع تنويع الأنشطة الإقتصادية في المناطق الريفية.
- حماية وتعزيز الموارد الطبيعية.
- حماية وتعزيز الثروات الريفية الملموسة وغير الملموسة من أجل مزيد من العقلانية والفعالية يتم في هذا الإطار إعادة تركيز البرامج على حماية الموارد الطبيعية السهلية والصحراوية بما في ذلك الغابات.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، ماي 2012، ص 07.

الشكل رقم (3-2): برنامج التجديد الريفي



المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإستثمار

في الميدان الفلاحي بالجزائر، 2010، ص 02.

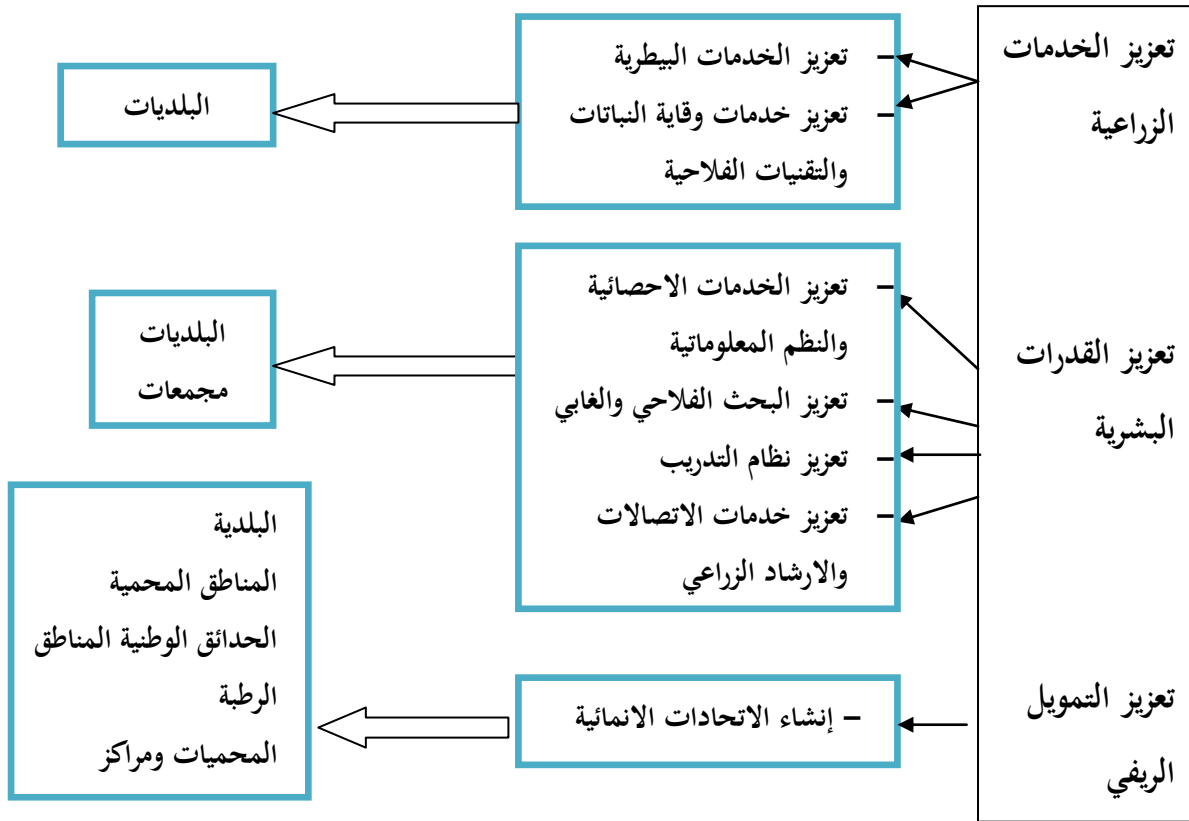
ثالثا: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للإندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم ومن أهدافه:¹

- عصرنه مناهج الإدارة الفلاحية.
- إستثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.
- تعزيز مصالحي الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة رائق الغابات.
- كما يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي ويتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية.
- خبرة إستثمارية متخصصة.
- مرافقة جوارية مدعمة ومستهدفة.
- تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير وعصرنه الأشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع.
- أنظمة الإعلام الإحصائي.
- دراسات بحث وتنمية.
- اليقظة الإستراتيجية لمواكبة التطور.
- الإتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين وإرشاد المعارف وللمساهمة في الحوار السياسي.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8

الشكل (3-3): برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية



المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإستثمارات والشركاء في الميدان الفلاحي بالجزائر، 2010، ص ص 07-08.

الفرع الثاني: مراحل ظهور برنامج التجديد الفلاحي والريفي

يبين هذا البرنامج على ثلاث مبادئ تتمثل في:

- الريف مستقبل وقدرات للإكتشاف والتمتين.
- التنمية لن تكون كاملة وشاملة ومستدامة إلا إذا مست جميع المناطق بالتساوي.
- لا يوجد قطاع بدون مستقبل، البحث عن قدرات كل القطاعات وأن نجعل من هذه القطاعات قوة إقتصادية.

أولاً: الخطوات التمهيدية لإنطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي

لقد مر برنامج التجديد الفلاحي والريفي بالعديد من المراحل قبل أن يعلن عن الشروع في تنفيذه سنة 2007، بدأ من مرحلة التشخيص ووصولاً إلى مرحلة المصادقة على المشروع وهذه المراحل يمكن إنجازها فيما يلي:¹

¹ - بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، جامعة خميس مليانة الجزائر، 2013، ص 194.

المرحلة الأولى: 2002-2003 : تشخيص وإستشارة (دراسة ميدانية وصبر آراء وزيارات ميدانية وتحديد حاجات وأمال السكان)، وتقديم النتائج لمجلس الحكومة في جويلية 2003.

المرحلة الثانية: 2003-2004: صياغة مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة مقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية.

المرحلة الثالثة: 2004-2005:

- التنفيذ على أساس تجريبي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

- إنجاز الولايات لإستراتيجياتها للتنمية الريفية المستدامة

- إستغلال معلومات المرحلة التجريبية.

المرحلة الرابعة: 2006:

- عرض سياسية التجديد الريفي (الرهانات، المفاهيم، المبادئ، الإجراءات، المقاربات، وأدوات التنفيذ والمتابعة، والتقييم والبرمجة).

- تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و48 خلية لتنشيط التنمية للولايات مارس 2006.

- ندوة الحكومة والولايات جوان 2006.

- إنجاز وثيقة التجديد الريفي أوت 2006.

المرحلة الخامسة: 01 أكتوبر 2006: المصادقة على سياسة التجديد الريفي وتعليمة الحكومة لإقامة

برنامج لدعم التجديد الريفي وبعثه في أقرب الأجل، إذ تم صياغة سياسة التجديد الريفي وتدعيم تكييف

الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2005-2015، كأداة لتطبيق سياسة التجديد الريفي

وقد عرض هذه الإستراتيجية على مجلس الحكومة مرتين الأولى جويلية 2003 لعرض أسسها، والثانية

في فيفري 2006 في صيغتها النهائية.

- وبعد فترة تجريبية 2003-2005 تم فيها إختيار طرقها ومنهجها ومدى نجاعتها 48 ولاية وفي خضم

ذلك قامت كل ولاية بإعداد إستراتيجيتها الخاصة في ظل التشاور حسب خصوصيتها المحلية.

- تتركز محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية حول أربع محاور هي:

✓ إقامة شراكة محلية بين مختلف الفاعلين في التنمية.

✓ المساعدة على إستحداث أنشطة إقتصادية جديدة.

✓ تامين متوازن وإدارة مستدامة لموارد الإقليم وتراثه

✓ تضافر القوى الإقتصادية والإجتماعية وتنسيق العمليات.

ثانيا: الرزنامة العملية لمشروع التجديد الفلاحي والريفي

بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم لسياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تم إعدادها من طرف خبراء محليين وأجانب إلى جانب المعنيين بالتنمية الريفية من فلاحين وسلطات محلية تم بعث برنامج التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2007-2013، وقد وضعت الشروط التالية كأساس لإنجاح هذه السياسة.¹

- تحسين الأمن والإستقرار في الوسط الريفي.

- توسيع سياسة اللامركزية.

- دعم المساواة والعدل في الحصول على الموارد.

المرحلة الأولى: مرحلة الترسخ بداية من 2008

حيث تم التركيز خلال هذه المرحلة على التنفيذ برنامج وطني لتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية خلال الفترة 2008-2010، من خلال تجنيد خبراء وأساتذة جامعيين يكلفون بتبليغ المعارف من أجل التجديد الفلاحي والريفي، وتدعى كل ولاية إلى تحديد خبراءها بالإعتماد على الجماعات المحلية و مراكز التكوين وخبراء وكذا الفاعلين الرائدین في مجال التنمية.

المرحلة الثانية: مرحلة التعميم لبرنامج دعم التجديد الفلاحي والريفي 2009-2013

يتم العمل في هذه الفترة على إعداد وتنفيذ أكبر عدد من المشاريع الحوارية للتنمية الريفية المدججة والتي تعد أدوات للتهيئة الفعالة للأقاليم الريفية.

والمقصود بالمشاريع الحوارية للتنمية الفلاحية كل مشروع يتضمن أعمال تقوم بها المجموعات الريفية من أجل القيام بما يلي:²

- الإستغلال الأمثل والتممين الأفضل للموارد الطبيعية.

- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع وتأدية الخدمات.

- ترقية المنشآت والتجهيزات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ذات الإستعمال الجماعي.

- تحسين الأمن الغذائي للأسر.

- تعزيز وتدعيم النشاطات الإقتصادية الأساسية (الزراعية، الغابية، الرعوية).

- ترقية النشاطات الدائمة، تحسين مستويات المعيشة في إطار التنمية البشرية.

¹ - بكدي فاطمة ، مرجع سبق ذكره، ص 196

² - طالي رياض استراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، 2011، ص 05

يتمثل هذا المشروع في مسعى خاص لمرافقة سكان الريف لاسيما على المستوى التقني التنظيمي والمالي في جهوداتهم التي تهدف إلى جعل نشاطاتهم الإقتصادية دائمة، جالبة للمداخيل المتواصلة ومن شأنها أن تضمن لهم أمنا غذائيا أفضل وظروف معيشة أحسن.

ثالثا: آليات تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي

من أجل تحقيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي تم تحديد أربع برامج تستند على الأدوات التالية:¹

1- نظام معلومات لبرامج دعم التجديد الريفي من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.

2- النظام الوطني لدعم إتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.

3- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل الحماية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جهة، وإستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثورة من جهة أخرى، وقد أسفرت هذه السياسة على توقيع عقد كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن.

4- عقد كفاءة للتنمية الفلاحية تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا، إستنادا في ذلك على تاريخ التنمية الفلاحية وخصوصيات وقدرات كل ولاية حيث يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

5- عقد الكفاءة للتنمية الريفية تم توقيعه مع محافظة الغابات والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع، تحديد الأثر على حماية وتثمين الموارد الطبيعية، كما أن تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة المقررة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم إستحداثها.

وتترجم هذه السياسة على أرض الواقع من خلال تطبيق سلسلة من برامج التنمية حسب كل قسم كما يلي:²

أ- برنامج تكثيف الإنتاج: كان يهدف هذا البرنامج خلال الفترة 2010-2014 إلى تحقيق إنتاج حبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار، 34.4 م ق منها من منتج القمح، فهذا البرنامج يسعى أساسا إلى تحقيق زيادة الإنتاج والإنتاجية وتكامل القطاع.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإستثمار والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 02.

² - أمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص 21

- ب- البرنامج المتخصص في البذور والشتلات: يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:
- ضمان معدل تغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة تستطيع تلبية إحتياجات مختلف برامج التكثيف.
 - إفادة الفلاحين من التطور الجيني عن طريق توفير الأنواع الفعالة والبذور ذات النوعية الجيدة.
 - ضمان مخزون الأمان، عن طريق إنشاء إحتياطات إستراتيجية من المواد النباتية للانطلاق.
- ج- برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه: يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم إقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461 ألف هكتار تتكون من 278 ألف هكتار تقبل النظم التقليدية و183 ألف هكتار مخططات جديدة.
- د- برنامج التجديد الريفي: أهم المشاريع التي برحمت لتنفيذها في هذا المجال والمقدرة بـ 10200 مشروع للتجديد الريفي للفترة 2010-2014 تتم من خلال ما يلي:

الجدول (3-1): مشاريع التجديد الريفي المبرمجة خلال الفترة 2010-2014

البلديات	الموقع	الأسر	السكان المعنيين	المناصب الشغل	المساحة المعالجة بالمهكتار	الإستصلاح عن طريق الإمتياز
1169	2174	726820	4470900	1000000	8192000	250000

المصدر: آمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص 21

هـ- البرامج الأخرى: إلى جانب البرامج التي سبق ذكرها تتكون هذه السياسة من برامج أخرى تتمثل فيما يلي:

- برنامج إنتاج الحليب.
 - برنامج متخصص لتكثيف إنتاج البقوليات الجافة.
 - برنامج تنمية وتطوير إنتاج البطاطا.
 - برنامج تنمية وتطوير إنتاج الطماطم الصناعية.
 - برنامج تنمية وتطوير إنتاج الزيتون.
 - برنامج تنمية وتطوير إنتاج زراعة النخيل.
- أما بالنسبة لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني فقد أوكلت مهمة تنفيذه لمختلف معاهد التكوين التابعة للدولة والمقدمة بـ 13 معهد متخصصا، حيث سيتم إعداد برامج تكوينية لصالح هذه الفئات بهدف تقوية معارفهم ورفع مستوى الأداء والممارسات وذلك بالموازاة مع دمج هذه العملية في جهاز الإرشاد الفلاحي، حيث ستستفيد من لقاءات وتوعوية وإسداء المشورة للفلاحين، كما يعتمد برنامج تأهيل

القدرات البشرية والدعم التقني أيضا على القطاعات التكوينية الأخرى على غرار التكوين المهني والتعليم العالي وذلك ضمن خطة مندمجة تساهم في رفع مستوى الأداء التطبيقي للتقنيات الفلاحية والتسيرية كما تركز الخطة على المعاهد التقنية بمختلف محطاتها البالغ عددها 67 محطة على المستوى الوطني بما في ذلك المرشدين الفلاحيين البالغ عددهم 1371 مرشد على المستوى الوطني وكذا المنشطين التابعين للمصالح الغابات المقدر عددهم بـ 1059 منشط والذين يتولون عملية متابعة وتسهيل إنجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.¹

ومنذ ذلك التاريخ شهدت الجزائر إطلاق سلسلة من التدابير والإجراءات المرفقة لسياسة التجديد الريفي وهذا من خلال وضع الآليات الضرورية لتأمين مولدي الثروات فيما يخص العقار والتمويل من خلال إنشاء آليات قانونية لتأطير العقار الفلاحي وأدوات تسهيل إستفادة المتعاملين من التمويل البنكي.

فمن المقرر أن يحمل التغيير من نمط إستغلال الأراضي الفلاحية الذي إنتقل من حق التمتع إلى حق الإمتياز على إنعاش القطاع بصفة مستدامة، كما يزيح القانون الجديد عراقيل عديدة أمام الإستثمار والشراكة بغية تنويع الإنتاج الفلاحي، وضمان إندماج أفضل في الإقتصاد الوطني ويحمي القانون الأراضي الفلاحية من النهب ويكرس حق الإمتياز من خلال عقود الإمتياز التي تدوم صلاحيتها 40 سنة، كنمط إستغلال للأراضي الفلاحية الجماعية والمستثمرات الفلاحية الفردية المنشأة منذ سنة 1987، حيث تشير إحصائيات الوزارة إلى أن الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تتربع على مساحة 2.8 مليون هكتار أي 35% من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، وتم منح أكثر من 2.5 م/هـ لما يزيد عن 218 منتج ينتمون إلى 96626 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية، ويعتبر الملاحظون أن هذا القانون يضع حدا للنقاش الطويل حول مصير الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة الذي إستغرق مدة طويلة تم خلالها تحويل هذه الأراضي لإستعمالها لأغراض أخرى وبيعها بأثمان رخيصة في سوق العقار الفلاحي.

المطلب الثالث: القطاع الفلاحي خلال برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014

يندمج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك وتواصلت الدينامكية ببرنامج التنمية 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر ببرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولاية الهضاب العليا وولايات الجنوب وبذلك بلغت كلفت جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس

¹ - عمر دلال، وزارة الفلاحة تستحدث مخطط جديد لتطوير الإنتاج الوطني، جريدة الأحرار، العدد 3829، 2010/09/14، ص05

الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري، من بينها بعض المشاريع المهيكلية التي كانت لا تزال قيد الإنجاز.¹

إستلزم برنامج الإستثمارات العمومية الذي وضع للفترة ما بين 2010-2014 من النفقات 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين 2 هما:²

1- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، ما يعادل 130 مليار دولار.

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج، ما يعادل 156 مليار دولار.

يتميز برنامج الإستثمارات العمومية 2010-2014 بحجمه الإستثنائي وحرص الحكومة على تثبيته على الصعيد الإقتصادي من أجل:

- تدعيم النمو.
- تعميق تنوع الإقتصاد الوطني وتنافسيته.
- تحضير إندماجه الكامل في الإقتصاد العالمي بشكل أقل.

أولاً: أهداف برنامج مواصلة دعم النمو 2010-2014

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:³

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب شغل.
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الإقتصادية.
- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي.
- ترقية إقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والإتصال ودعم تطوير البحث العلمي.
- تحسين إطار الإستثمار ومحيطه.
- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة.
- تحسين المحيط المالي للمؤسسة.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.

¹ - صالحى ناجية، مخرناش فتيحة، تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو، خلال الفترة 2001-2014، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي عن النمو الإقتصادي، 2001-2014، نحو تحديات أفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستدامين جامعة سطيف 1، 11-12/03/2013، ص 09

² - بيان إجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر.

³ - بوعشة مبارك، تقييم أثار برامج الإستثمارات العام وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، خلال الفترة 2001-2014،

أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة قسنطينة 2، 11-12/03/2013، ص 16

- تثمين القدرات السياحية والصناعية التقليدية.

- تثمين المواد الطاقوية والمنجمية.

ثانيا. خصائص برنامج توظيف دعم النمو

إن المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والإلتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار، كما يبين حاجيات البلد للتنمية حيث تم وضع جمالية من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية والوقاية منها من خلال:¹

- تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.

- عندما يتعلق الأمر بدراسة يفوق مبلغها 20 مليار دج يجب أن تخضع الموافقة لصندوق التجهيزات لوزارة المالية.

- كل عمليات إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تكون ضرورية يجب أن تكون مسبقة بالشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدون القطاع المعني.

- تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.

- تسريع إجراءات الصفقات وكذا احتفاظ الإجراءات في مجال النفقات العمومية.

ثالثا. إصلاح قطاع الفلاحة من خلال البرنامج الخماسي 2010-2014

خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، خصص منه أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني، أخذت منه التنمية الفلاحية النصيب الأوفر لأكثر من 1000 مليار دج تم رصدتها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.²

كما تقرر دعم قطاع الفلاحة بإعادة تفعيل نشاط الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من خلال سن قانون الإمتياز الفلاحي الذي حل إشكالية العقار الفلاحي، وهو قانون رقم 03/10 المؤرخ في 15 أوت 2010 الذي يحدد شروط وكيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة، حيث يتم بموجبه التوقيع على دفاتر الشروط التي تسمح للفلاحين بإستغلال الأراضي لتنويع إستثماراتهم على مدى 40 سنة ولهم أحقية الدخول في شراكة مع أجاناب للإستفادة من الخبرة الأجنبية وإنجاز سكناتهم الريفية ويسمح لهم حق الإمتياز بتوريث الأرض أو التنازل عنها للديوان الذي يقوم هو الآخر بتأجيرها لمن يخدمها.

¹ - بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 17

² - الجريدة الرسمية، العدد 46 القانون رقم 03/10 الصادر بتاريخ 18 أوت 2010

المطلب الرابع: الأهداف المرجوة من برامج التجديد الفلاحي والريفي مطلع 2019

تحدد التنمية الفلاحية والريفية وتنمية الموارد والصيد البحري بصفة حاسمة القدرات لرفع تحدي الأمن الغذائي بما سيسمح بتغطية الحاجيات الأساسية عن طريق الغنتاج الوطني وتطوير مرونة راجعة في مواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن الإختلالات المتتالية للنظام المالي الدولي وكذا الإضطرابات التي تؤثر دوريا على السوق الفلاحية الدولية.

إن الأزمات الغذائية التي تعاقبت خلال العشريتين الأخيرة أكدت حساسية وتعقيد قضية الأمن الغذائي وعلاقتها الوثيقة بمسألة الأمن والسيادة الوطنية للبلدان الضعيفة كما أن التنمية الفلاحية الريفية وتنمية الصيد والموارد البحرية تنطلق من هذه العلاقة ضمن مصيرنا الوطني وتحتل مكانة بارزة ضمن سلم الأولويات الوطنية.

لقد تأكد هذا المسعى خلال الندوة الوطنية للفلاحة والتنمية الريفية التي نظمت ببسكرة في فيفري 2009 إذ أشير إلى الدور الإستراتيجي للفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي، مع التأكيد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للتنمية الإقتصادية الشاملة بفضل تكثيف الإنتاج في الشعب الزراعية الغذائية الإستراتيجية وكذلك بفضل ترقية التنمية المتكاملة لكل الأقاليم الريفية، وهذا ما تم تجسيده على أرض الواقع منذ 2009 بإعادة تنظيم السياسة الفلاحية الريفية اعتمادا على إعادة تصويب الأهداف العملية المقررة للقطاع وإختبار مقاربة الشعب كمنهج تنظيم الإنتاجية للأمن الغذائي للبلاد والمساهمة المعترف في النمو الإقتصادي.¹

كما تم تجسيدها أيضا سنة 2014 في إطار برنامج رئيس الجمهورية وذلك بتأكيد على ضرورة السهر والمحافظة على التراث البحري الوطني بإحترام المعايير البيئية وحماية القدرة الشرائية للمستهلك، وقد تم تبني هذه النظرة في برنامج الحكومة سنة 2014 وجعلها ركيزة البرنامج الخماسي 2015-2019 وهذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية ما يسمح بتضافر جهود جديدة وتقوية إنسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي وإلى الدور الهام المنوط بالقطاع في الإقتصاد الوطني أهمية أكبر.

إن قطاع الفلاحة والصيد البحري مطالبين اليوم أكثر من أي وقت مضى على ضرورة المساهمة أكثر في تغطية حاجياتنا الغذائية الأساسية، بزيادة معتبر للعرض الوطني وتنويع أوسع للإقتصاد الوطني فضلا عن المساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات، في هذا الإطار تعي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري أن زيادة العرض الوطني وتطوير الشعب للتصدير، لا يتم إلا في إطار حركية قوية للإستثمارات

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السياسات الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحريين سبتمبر

التي تتطلب تجنيد رؤوس الأموال الخاصة في إطار الشراكة العمومية الخاصة والخاصة الخاصة والوطنية الأجنبية، إن هذا المسعى الذي تم إعماله في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 يتطلب تدعيم وتكثيف الإطار التحفيزي والمرافقة للإستثمار الخاص والشراكة على حد سواء (إتاحة وتسهيل الحصول على العقار الفلاحي، إستصلاح أراضي جديدة، عصرنة المستثمرات الفلاحية، وعصرنة الوحدات والبنى التحتية للصيد).¹

كما يقتضي أيضا التشاور الدائم مع فاعلي التنمية (فلاحين مربي الماشية، صيادين، ومتعاملين إقتصاديين) لمعرفة تطلعاتهم ومتطلباتهم وإتخاذ تدابير لازمة لتضمن لهم تقديم تسهيلات نافعة وتأمين أكيد لجميع الفاعلين من هذا المنظور أطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري برنامجا يهدف إلى تذليل العقبات القانونية للإستثمار وتأطير إنجاز الفلاحين والصيادين للبنى التحتية الضرورية لنشاطاتهم وتطوير الجهاز الوطني للضبط، ولتحقيق الأهداف المبتغاة لا بد من تحسين كفاءة أجهزة الدعم للنشاط الفلاحي والصيد وبالتالي تشجيع التنمية الفلاحية.

أولا: المحاور الإستراتيجية للتنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري

تتمحور سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري، حول خمسة محاور إستراتيجية تتمثل فيما يلي:²

المحور الأول: المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية بتوسيع المساحة الفلاحية، النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسؤول واثمين المنتجات الفلاحية والغاية والصيد.

المحور الثاني: مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيد التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الإستراتيجية وتكثيف سياسة الدعم والتمويل والتسيير العقلاني وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية والريفية وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية في المياه العذبة واثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية.

المحور الثالث: تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل التسيير المستدام للغابات ومعالجة الأحواض المائية وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية وإطلاق برامج واسعة للتشجير المتعدد الإستعمال وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة، كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني والمقتصد للمياه والصيد المسؤول للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية وتطوير وسائل الوقاية ومكافحة التلوث البحري.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السياسات الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مرجع سبق ذكره، ص 03

² - موقع الوزارة الأولى الجزائرية 17-04-20016 -ressources HTTP/WWW. Premier- minister.gov.dz

المحور الرابع: تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم ملائمة للإستثمار وتحسين الانتاجية.

المحور الخامس: إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطاً أساسياً للرفع من المستوى الفلاحي.

ثانياً: الأهداف المرجوة وآليات التنفيذ: تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج يرتكز على ثلاث ركائز هي:¹

1- الركيزة الأولى: الفلاحة وتربية الماشية:

أ- الأهداف المتوقعة: تتمثل مستويات الإنتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الأساسية فيما يلي:

- 67.3 مليون قنطار من الحبوب.

- 157 مليون قنطار من الخضار الطازجة.

- 10.2 مليون قنطار من التمور.

- 6.4 مليون قنطار من اللحوم البيضاء.

- 4.3 مليار لتر من الحليب الطازج.

- 200 ألف طن من منتجات الصيد وتربية المائيات.

- معدل النمو السنوي المتوقع للفترة 2015-2019 يقدر بـ 5%.

ب- آليات التنفيذ: تتم عملية مواصلة مشاريع القطاع في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 عبر:

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 10 مليون هكتار من المساحة المسقية.

- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحاصدات والجرارات والعتاد المرافق لها.

- تكثيف عمليات التشخيص للإستجابة للحاجيات المقدرة بـ 500 ألف طن سنوياً.

- زيادة إنتاج بذور الزراعات الواسعة والباقوليات ومحاصيل الخضر والبقول العلفية وشتائل

الأشجار والكروم.

- تطوير تربية المواشي خاصة تنشيط برنامج التوليد والتكاثر، إعادة تهيئة مراكز التسمين وإنشاء مراكز

جديدة، تحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها، تهيئة ضلل الماشية والإسطبلات، توفير وسائل تربية المواشي

والتجهيزات الخاصة بحلب الأبقار والتبريد.

- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (مخازن التبريد) تقوية برنامج نظام ضبط المنتجات

الفلاحية الطازجة ذات الإستهلاك الواسع وتطوير البنى التحتية لتسمين المنتجات الفلاحية والصيد.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السياسات الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6

2- الركيزة الثانية: الصيد وتربية المائيات

أ- الأهداف المتوقعة: يتمثل الهدف الأساسي في رفع الإنتاج الوطني في الصيد وتربية المائيات إلى الضعف أي ما يعادل 200 ألف طن.

ب- آليات التنفيذ: المرافقة لإنجاز ما يعادل 5000 مشروع إستثماري خاص في مختلف شعب الصيد وتربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاص بتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك الداخلية والأحواض لإستزراع السمك القاري.

- إنجاز وتهيئة وتوسيع وإستلام 38 مشروع الموانئ وملاجئ الصيد (11 شاطئ للجنوح).

- إنجاز 45 بنية تحتية لإستلام وتسويق منتجات الصيد بالجملة.

- إنجاز وتنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و 29 منطقة نشاط تربية المائيات على مستوى الوطن.

- تنفيذ المخطط الوطني بتهيئة وإستغلال المرجان.

الركيزة الثالثة: الغابات والأحواض المائية المنحدرة

أ- الأهداف المبرمجة: يهتم البرنامج الخماسي 2015-2019 بحماية الموارد الطبيعية وإشراك السكان الريفيين في تنفيذ مشاريع التنمية.

ب- آليات التنفيذ:

- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة ب 172 ألف هكتار تابعة لعشر ولايات ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة ب 413 ألف هكتار، ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية.

- معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة ل 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعادل 5.3 مليون هكتار بما في ذلك 13 ألف هكتار سيتم معالجتها.

- تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية والشبه الصحراوية مع إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر والغابات السهبية مباشرة بعملية التشجير على مساحة تقدر ب 55 ألف هكتار.

- إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الإستعمال على مساحة 246 ألف هكتار وترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس وإدراج الأصناف محل إهتمام السكان.

ثالثا: إجراءات المرافقة

للولصول إلى مجموعة الأهداف المسطرة لا بد من إجراءات المرافقة كآلائي:¹

1- **تدعيم البيئة التحفيزية:** سيتم تعزيز إجراءات المرافقة الموجودة بفضل إتمام عملية التأمين العقاري، تطهير الوضعية المتعلقة بالحصول على ملكية العقار الفلاحي، تكييف إجراءات دعم التمويل، تحسين وتطوير دوائر التسويق بالمدخلات الزراعية، مواصلة عملية عصنة التأمين الفلاحي، مواصلة مشاريع الشراكة العامة الخاصة في إطار المزارع النموذجية، إعتماذ إجراءات قانونية للتأمين الإجتماعي تتلائم مع خصوصيات العالم الفلاحي وترقية القروض المصغرة من طرف صندوق التعاون الفلاحي كوسيلة خاصة لتمويل نشاطات الفلاحين ومربي الماشية والصيادين.

2- **دعم تنظيم المهن:** بالنسبة للفلاحة يتعلق الأمر بتعزيز تنظيم المهن الفلاحية بتزويد مختلف الشعب بالمجالس ما بين المهن العملية من شأنها العمل على إنشاء أقطاب فلاحية متكاملة حقيقية، أما بالنسبة للصيد العمل على تنظيم مهنتي الصيد وتربية المائيات وتحفيزهم على التحول التدريجي نحو إطار تعاوني.

3- **حماية الصحة النباتية:** تتم متابعة هذا الهدف عبر تقوية وعصنة المصالح البيطرية لضمان السلامة الصحية للمواشي وتوفير مناخ صحي ملائم لتطوير الماشية وإستقرار المربين، مطابقة الإدارة للمعايير الدولية، إعتماذ إجراءات الرقابة على سلامة منتجات الصيد وتربية المائيات، كما سيتم متابعة هذا الهدف عن طريق تقوية وعصنة مصالح الصحة النباتية والمراقبة التقنية لتأمين المنتاجات الفلاحية ومطابقتها مع المعايير الدولية.

4- **الكفاءات البشرية والدعم التقني الأكثر ملائمة:** في مجال التكوين لا بد من تكييف التكوين الموجه للمستثمرين الفلاحين لتقوية قدراتهم على تنفيذ بعض النشاطات المتعلقة بتطبيق تقنية أو ممارسة نشاط معين في مكان عملهم أما فيما يخص التنشيط والإعلام والإتصال تبقى الغاية المرجوة هي العمل على تحويل السلوكيات وتطوير القدرات وزيادة المعارف، يقوم المنهج المتبع على بداعوجية الفريق، الجماعة أو الوسط ويهدف إلى تطوير الإتصال وهيكله الحياة الإجتماعية بطريقة غير موجهة، أما بخصوص البحث التطبيقي وتأمين المكتسبات فالمسعى يهدف إلى وضع النتائج تحت تصرف الفلاحين ومربي الماشية والصيادين وعليه سيتم تكريس أكبر عدد من المواقع التجريبية لبلوغ هذا الهدف.

التوقعات فيما يخص مناصب الشغل:

فيما يخص خلق مناصب الشغل تتمثل الأهداف المرجوة في أفق 2019 على إنشاء ما يقارب مليون و500 ألف منصب شغل دائم في الفلاحة والصيد والغابات.

¹ - موقع الوزارة الأولى الجزائري، مرجع سبق ذكره -17-04- HTTP/WWW. Premier- minister.gov.dz

المبحث الثالث: أساليب تمويل السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية في الجزائر

لقد اختلفت سياسات أو أساليب تمويل مشاريع دعم التنمية الفلاحية في الجزائر باختلاف السياسات التنموية وقد اختلفت هذه الأساليب من سياسة لأخرى ومن فترة لأخرى فهناك المرحلة التي مولت عن طريق صناديق تمويل تابعة للدولة وهناك بعض المراحل التي اعتمدت على سياسة الإقراض من البنوك.

المطلب الأول: أجهزة تمويل التنمية الفلاحية من خلال مؤسسات التمويل العيني

لقد تم الإعتماد خلال هذه المرحلة على مجموعة من المؤسسات التي تمول الفلاح عينا حيث تقوم بتقديم قروض عينية للمزارعين غالبا ما تكون هذه القروض موسمية، متمثلة في تقديم مختلف المواد التي يكون الفلاح في حاجة إليها، وهذه المؤسسات عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هم في حاجة إليها كما تكون أيضا هذه القروض في شكل الماشية، الأبقار والعتاد الفلاحي لتهيئة الأرض ومن بين أهم هذه المؤسسات التي عرفت في الجزائر،¹ يمكن ذكرها فيما يلي:

أولا: الشركة الجزائرية للاحتياط (S.A.P):

ظهرت هذه الشركة خلال الفترة 1962-1966 حيث كانت وضعية البلاد في هذه الفترة تتميز بنقص رؤوس الأموال والتي كانت سببا كافيا في جعل الدولة لا تمول إلا العمليات التي تجلب العملة الصعبة، وما مولته في القطاع الفلاحي لم يكن إلا للحفاظ على مستوى الإنتاج الذي كان يحقق ربحا في عهد الإستعمار ولا سيما بالنسبة لبعض المنتجات المخصصة للتصدير كالحمضيات، فقد كانت الشركات الفلاحية للاحتياط (S.A.P) تمول القطاع الخاص بقروض عينية مدعمة من الدولة في شكل بذور وأسمدة وغيرها، كما قدمت قروض قصيرة الأجل وقروض للتجهيز كذلك،² للقطاعين الخاص والإشترافي إلا أن الصندوق لم يستطع الإستمرار في تقديم مساعداته لعدة أسباب أهمها:

- تسرب رؤوس الأموال التي كانت مودعة لدى الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي نحو الخارج مما نجم عنه نقص في السيولة.
- هجرة الإطارات المؤهلة التي كانت من جنسية فرنسية وعدم كفاءة الإطارات الباقية المعينة حديثا في التحكم في التقنيات المستعملة في التمويل.

¹ - خلف بن سليمان بن صالح النمر، مرجع سبق ذكره، ص 07

² - بيدي مدني، دور الاعتماد التجاري في التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009،

ثانيا: التمويل عن طريق الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (O.N.R.A)

نظرا لحالة عدم الإستقرار التي آلت إليها الوضعية الفلاحية بعد الإستقلال أدت إلى إنشاء مؤسسة جديدة بموجب المرسوم التنفيذي لرقم 90/63 المؤرخ في 18 مارس 1963 والتي حلت محل الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وهو الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (O.N.R.A) وكلف بما يلي:

- إعداد وتحقيق نظام الإصلاح الزراعي وتنظيم مزارع التسيير الذاتي.
- التكفل بتمويل مزارع التسيير الذاتي بواسطة الأموال المخصصة لها من طرف ميزانية الدولة ولهذا فقد سيطر الديوان الجديد على تمويل قطاع التسيير الذاتي وكان مدعما من طرف الخزينة إلى غاية مارس 1964 أين تولى تدعيمه البنك المركزي في عام 1966 أين كان رصيد الديوان التي منحها البنك المركزي للقطاع المسيرا ذاتيا يصل إلى 600 مليون دج.¹

1. إجراءات التمويل المطبقة في ظل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (O.N.R.A)

كلف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بتمويل القطاع المسير ذاتيا ابتداء من 18 مارس 1963، حيث في بداية الأمر كانت الخزينة مسؤولة عن تكاليف المزارع المسيرة ذاتيا بطلب من وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ولكن نظرا للمشاكل التي واجهها قطاع التسيير الذاتي أدى إلى تغيير صيغة التمويل عن طريق الودائع والموارد البنكية، لكن نظرا لإمتناع البنوك الأجنبية عن تمويل هذا القطاع أدى إلى تولي البنك المركزي الجزائري تقديم تسبيقات للقطاع الفلاحي عن طريق الديوان الوطني للإصلاح الزراعي عن طريق وضع ظرف مالي تحت تصرف هذا الديوان والذي يستخدمه بواسطة الشركات الفلاحية للإحتياط، حيث كانت المزارع المسيرة ذاتيا تقوم بتقديم مخطط الزراعة التي تنوي القيام به ويتضمن المعلومات عن المساحة المخصصة للإستغلال ونوعية المحاصيل المراد إنتاجها، لتتمكن من تحديد حجم الإستهلاكات الوسيطة الضرورية وحجم النشاط في المزرعة ويتم دراسة هذا المخطط من طرف لجنة القرض على مستوى الديوان والتي تحدد قيمة حاجات المزرعة ثم تنشئ مخطط للتمويل وتعرضه على الجهة المكلفة بالتمويل.²

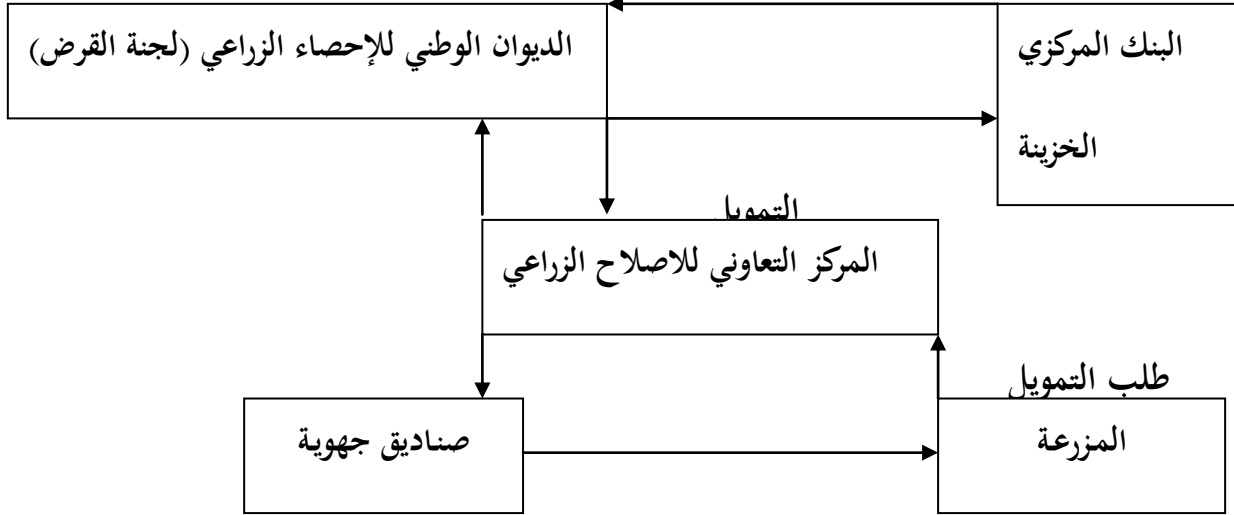
والشكل الموالي يوضح كيفية تمويل المزارع المسيرة ذاتيا في ظل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي

(O.N.R.A):

¹ - Hamid Tammar, Stratégie de développement indépendant ,le cas de L Algérie ,un bilan Alger, 1983, p137

² - عز الدين سمير، إنعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2013، ص 84

الشكل رقم (3-4) تمويل المزارع المسيرة ذاتيا في ظل (O.N.R.A)



SOURCES :Mohamed Elhocine Ben Issad,Economie du Developpement De LAlgerie (1962-1978) -2edition-opu1981p202.

من خلال المخطط نجد أن هناك تعقيد في المسار الذي يتبعه طلب التمويل وتعدد الهيئات التي يجب أن يعرض عليها قبل تحصيله مما يؤدي إلى طول فترة علاج الطلب وتأخر أجل منح القرض للمزارع في الوقت المناسب وهذا ما أدى إلى زيادة تعقيد مشكل التمويل وأدت بالجهات الوصية إلى إعادة النظر في قنوات توزيع الائتمان.¹

ثالثا . التمويل عن طريق التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات (C.A.P.C.S)

ظهرت هذه الطريقة من التمويل بعد صدور قانون الثورة الزراعية 08 نوفمبر 1971 الذي أعطى إطارا سياسيا لهذه العمليات فانتشرت التعاونيات، خاصة التعاونيات البلدية المتعددة الخدمات والتي كان تأسيسها سنة 1974 على المستوى البلدي.

وكانت الوظيفية الأساسية للتعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات تتمثل في ضمان الخدمات الضرورية من تمويل وتسويق وهيئة ريفية مع مساهمتها في حل مشاكل البلديات، وتعاونيات الثورة الزراعية التي نتجت عن تأمين الأراضي وتقوم مثل هذه المؤسسات بتقديم القروض للقطاع الفلاحي في شكل عيني، بذور، أسمدة، أدوية للحيوانات والمزروعات وغيرها أو على شكل خدمات مثل القيام بعمليات الحرث أو الحصاد والدرس للفلاح أو حفر الأبار وغيرها من خدمات النقل والتخزين وفي بعض الأحيان تكون مثل هذه القروض على أساس آخر سببه الاستثمار حيث تقدم للفلاح في شكل عدد معين من الماشية، أغنام أو أبقار بهدف تسمينها في فترة زمنية معينة كما تقدم له كل متطلبات العملية من أعلاف وكأ وأدوية ونتيجة للقيام بهذه العملية يمكن للفلاح الحصول على هامش ربح متمثل في الفرق بين التكلفة الكلية لهذه العملية والإيراد

¹ - Sliman Badrani, l agriculture algérienne de puis 1966,opu Alger,1981 p208.

الكلية الناتج بعد البيع لأن المؤسسة المقرضة تقوم بحساب الماشية المقدمة بسعر معين ثم تشتري منه بسعر زائد قليلا ويتمثل الربح في الفرق بين السعرين.
ومنه فإن نوع التدفق القائم بين الفلاح والمؤسسة الممولة هو تدفق عيني فقط ولكن الذي أعطى لهذه العملية صفة القرض هو أن مثل هذه العمليات مسجلة على حساب المستفيد كقرض نقدي ذا فائدة معينة.

المطلب الثاني: أسلوب التمويل (سياسة التمويل) عن طريق النظام المصرفي

في بداية الأمر أسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي إلى البنك الوطني الجزائري الذي كان يعتبر أول بنك عمومي تأسس في تاريخ الجزائر المستقلة بعد البنك المركزي حيث أوكلت لها مهمة تمويل القطاع الفلاحي، فأنشأت شبكة واسعة من الفروع والوكالات والمكاتب على المستوى الوطني حتى يغطي إحتياجات ومتطلبات القطاع الفلاحي من التمويل حيث كانت تشكل موارده من ثلاث مصادر أساسية.

- موارد خاصة لتمويل الإستغلال بالقروض الموسمية وتمويل الإستثمارات بالقروض متوسطة الأجل.
- موارد البنك الجزائري للتنمية عن طريق تمويل تجهيز هياكل الخدمات.
- موارد الخزينة العامة لتمويل الإستثمارات بالقروض طويلة الأجل والملاحظ هو أن التكوين الرأس المالي للقطاع الفلاحي يقع على عاتق الخزينة العامة للدولة من خلال تقديمها للقروض طويلة الأجل وتحمل خسائر مزارع القطاع العام.

حيث تم وضع سياسة واضحة لتمويل القطاع الفلاحي من قبل النظام المصرفي وفق إطار عام تم الإتفاق عليه بين وزارتي الفلاحة والمالية والبنك الوطني الجزائري وقد إرتكزت إجراءات التنفيذ لهذه السياسة على ثلاث محاور أساسية هي:¹

1- **وضع مخطط التمويل:** من خلال إعتداد المخططات السنوية التي تحددها وزارة الفلاحة وإعتقادا على مخططات الزراعة التي ترسلها المزارع في بداية كل عملية وبناء على التكاليف الزراعية التي تحددها الإدارة المركزية يقوم البنك بتقديم الإحتياجات المالية لكل مزرعة ويضع مبلغ أقصى للقرض تحت تصرف المزرعة لدى وكالة البنك التابعة لها.

2- **ضمان التدفق المالي:** وذلك من خلال تحديد التمويل وإقراره يصبح البنك ملزما بتأمين الإحتياجات المالية للمزرعة التي تقوم بتسديد نفقات الإستغلال منها وفق المخطط المتفق عليه.

3- **التسديد التلقائي:** يتم تسديد القرض من دون تدخل المزرعة المعنية، بحيث تحول إجراءات المزرعة الناتج عن بيع منتجاتها مباشرة إلى البنك الوطني الذي يقوم بخصم مبالغ وقروض والعملات ويسجل الباقي في رصيد المزرعة.

¹ - عز الدين سمير، مرجع سبق ذكره، ص 88

أولاً: التمويل الفلاحي في إطار البنك الجزائري للتنمية

أنشأ البنك الجزائري للتنمية في 07 ماي 1963 بموجب المرسوم 178/66 لتلبية إحتياجات الإلتجاه الإشتراكي، يعمل على جمع وتعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية لتمويل الإستثمارات العمومية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية المسيرة ذاتيا، والمؤسسات العمومية الجديدة وكان إنشاء كل من البنك المركزي الجزائري والبنك الجزائري للتنمية يهدف إلى وضع نظام تمويلي وطني شبيه بنظام التمويل السوفياتي الذي يتميز بوجود بنك تمويلي مهيم.¹

ثانياً: التمويل في إطار بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

نظرا للمشاكل المتعددة التي نجحت عن مختلف الإجراءات وتوالي الهيئات المكلفة بتمويل القطاع الفلاحي وأمام تزايد نسبة النمو الديمغرافي وتزايد الحاجة للمواد الغذائية التي أصبحت تستحوذ على نسبة هامة من واردات الدولة، وأمام تدهور وضعية القطاع الفلاحي وبهدف إنعاش هذا الأخير وإحداث تنمية ريفية وضمن الحد الأدنى من الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ونتيجة لعجز البنك الوطني الجزائري للقيام بدوره، رأت الدولة أنه من الأجدر أن تشكل هيئة تمويل تهتم بهذا القطاع لوحده، وتكون كفيلة بتسيير هذه القروض مع الأخذ بعين الإعتبار المشاكل التي يتخبط فيها هذا القطاع، إنطلاقا من هذه الإعتبارات تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982، حيث تتمثل مهام البنك الفلاحي خاصة في تنفيذ جميع العمليات الموصوفة والإعتمادات المالية على إختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل وفي منح القروض والمساهمة فيما يأتي طبقا لسياسة الحكومة كما يتولى على الخصوص إستخدام وسائل تزود بها الدولة قصد تمويل ما يأتي وفق للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

- هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله.

- هياكل الأعمال المرتبطة بما سبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقه.

- الهياكل والأعمال الزراعية والصناعية المرتبطة مباشرة بالقطاع الفلاحي.

- هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

إلى جانب الإهتمام بالقروض الموجهة للإستغلال الزراعي والهيئات المكلفة بالإنعاش والتنمية الريفية، بتحديد أشكال القروض الأكثر فعالية وذلك بمعرفة أحسن شروط الإنتاج للإستغلال الزراعي وخلق اللامركزية في القرارات بما فيها تحديد تقنيات القرض وخلق تناسق وإنسجام بين مختلف نشاطات القطاع الفلاحي والتمويلي، وفي هذا الإطار كلف هذا البنك بتمويل الهيئات التالية:

¹ - MOHAMED Elyés Mesli. op.cit ,p 207.

- هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 113

- المؤسسات الفلاحية لقطاع الإنتاج الإشتراكي.

- المجموعات التعاونية، تعاونيات الخدمات.

- ضيعات الدولة، تعاونيات التسويق، مزارع القطاع الخاص.

الدواوين والمؤسسات الفلاحية، مؤسسات فلاحية صناعية من كل نوع، قطاع الصيد البحري، دواوين ومؤسسة الخدمات ويمكن أن يكون الدعم المالي لأعمال الإستصلاح الزراعي والري والصيد البحري أما في المناطق الريفية فتكون مساعدته موجهة لجميع المؤسسات التي من شأنها أن تساهم في تطوير العالم الريفي خاصة.

إذ تعتبر عملية تمويل القطاع الفلاحي في ظل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إستراتيجية للإجراءات المطبقة في ظل البنك الوطني الجزائري، إذ أنه عبارة عن مصلحة من البنك نفسه حيث تميزت المرحلة ما بين 1982-1986 بإصلاحات مست القطاع الفلاحي حيث تم إدماج مزارع التسيير الذاتي ومزارع الثورة الزراعي وتعاونية قدماء المجاهدين فيما سميت بالمزارع الفلاحية الإشتراكية.

وقد عملت مصالح البنك على إختصار الوقت ودراسة الملفات، فقد كانت مخططات الإنتاج التي يتم تقديمها من طرف الفلاحين يتم إعتماؤها مباشرة من طرف البنك، كما سمح لمسيري المزارع الفلاحية بفتح حسابات بإسم المزارع الإشتراكية والسحب الفوري من الحساب طيلة الموسم لتسديد نفقات الإنتاج، خلافا لما كان سائدا سابقا، فقد كانت التسهيلات التي إتبعها البنك في إطار القروض الفلاحية العمومية إستجابة لإرادة سياسية، ويخضع لها خضوعا مباشرا، كما أن عدم ملكية الفلاحين للأراضي والعتاد الفلاحي لم يمكن البنك من طلب ضمانات، بل كانت تملأ إستثمارات تتضمن مجموعة من المعلومات كموقع الأرض ومساحتها، نوعية التمويل المطلوب، كما أن القروض الممنوحة للقطاع كانت عبارة عن أغلفة مالية تخصصها الدولة لسد حاجيات القطاع في إطار ما يسطر من خطط تنمية.¹

أما بالنسبة لإستراتيجية التمويل التي أتبع في فترة ما بعد الإصلاحات، فإنه نظرا للعجز المالي للقطاعات الإقتصادية وخاصة قطاع الفلاحة وتراكم ديون هذا القطاع نحو بنك الفلاحة والخزينة العامة، وصلت إلى 15 مليار دج جاء إصلاح 1987 الذي يهدف إلى تنظيم القطاع الزراعي على المستوى المالي بتقليص دعم الدولة للقطاع وحصر التمويل لقروض الخزينة العامة للدولة، إلا للإستثمارات المنجزة من طرف الفلاحين الشباب لإكتساب الملكية العقارية عن طريق الإستصلاح، أم تمويل المستثمرات الفلاحية الفردية أو الجماعية الناتجة عن الإصلاح العقاري فأصبحت تمول من الموارد الخاصة للبنك الفلاحي وقروضه ويمكن إعادة تمويلها، بخضم أوراق المزارع لدى البنك المركزي ضمن سقف يحدده المخطط الوطني للقروض و من ثم أصبحت العلاقة بين المستثمرات الفلاحية والبنك علاقة تجارية محظرة وتوقفت الخزينة العامة للدولة

¹ - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط2، 1999، ص 66

عن تحمل خسائر القطاع الفلاحي وإعطاء البنك إمكانية حجز أموال المستغلين وحقهم في الإنتفاع بالأرض، كما إختص فيه التمييز بين القطاع العام والخاص وأصبح البنك يتمتع بالإستقلالية في تسيير ومنح القروض التي تقدم على أساس الكفاءة الماية وبالتالي الإمتناع عن تمويل المشاريع الفلاحية الفاشلة.¹ ومن جهة أخرى سجل قانون 12/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتضمن نظام البنوك والقرض الشروع في بلورت سياسة تمويل وقرض أكثر صرامة، كما أن القانون 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية وإنتقالها إلى الإستقلالية أكد على مفهوم الفائدة والمردودية ومنح البنوك حق التدخل في السوق وفق قواعد التجارة، أما حسب قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 فإن بنك الفلاحة مثله مثل البنوك الأخرى يجب عليه أن يزيد من نشاطاته في مجال جمع مدخرات العائلات، ومن ثم لا يكتفي دوره كصراف للخرينة بالنسبة لتمويل قطاع الفلاحة كما كان منذ تأسيسه.²

المطلب الثالث: صناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة 1990-1999

عرف القطاع الفلاحي في هذه الفترة إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم القطاع الفلاحي وتوجيهه من خلال المساعدات والإعانات التي تمنحها الدولة للقطاع وتمثل هذه الصناديق في دعم مختلف مجالات النشاطات الفلاحية حيث تعمل على ترقية ونمو القطاع الفلاحي وهذه الصناديق هي:

أولا: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (F.N.D.A)

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المادة 198 من قانون المالية 1988 وعمليا سنة 1990 بمرسوم رقم 208/90 المؤرخ في 14/07/1990 وباشر مهامه فعليا إبتداء من فيفري 1990 وخصصت له الدولة مبلغا قدره 380 مليون دج يعمل على تنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة وتهيئتها ولا سيما إعانات دعم الإستثمارات المنتجة التي يبادر بها المنتجون والمربون والحرفيون في إطار برنامج إستصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتعبئة الموارد المائية وتحسين المنتوجات الإستراتيجية،³ حيث تكفل الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي (C.N.MA) وبأمر من البنك المركزي بالقيام بتسجيل العمليات الحسابية الخاصة بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بموجب مرسوم رقم 01/95 المؤرخ في 28/02/1995 والمتضمن منح الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي رخصة ممارسة العمليات المصرفية، أي يتكفل الصندوق الوطني للتعاقد

¹ - السايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 117

² - رابح الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص 94

³ - غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 129

الفلاحي بالإعانات والتحويلات الموجهة لتنفيذ عملية دعم الدولة للترقية والتنمية الفلاحية، وفي هذا الإطار قام الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بالتدخل في دعم الأعمال التالية:¹

- منح إعفاءات لنسب الفوائد على القروض الفلاحية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث يدفع المقترض نسبة فائدة 8% عوضا عن 23.5% أم 13.5% تتحملها الدولة، أما فيما يخص القروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل فنسب الفوائد 6%، 5% على الترتيب والفارق تتحمله الدولة.
- بالنسبة لقطاع الحليب فدعم الصندوق بنسبة 6 دج للتر الواحد أما المساعدة المالية للإستثمار في إنتاج الحليب للمستثمر الذي يفوق إستثماره عن 6 بقرات حلوب تصل إلى 50% في مشاريع حفر الأبار ووضع شبكة الري والأعلاف وتجهيزات مخصصة،
- الحصول على 30% من المساعدات لشراء أجهزة الحليب.
- الحصول على 75% من المساعدات لإستعمال التخصيب الإصطناعي.
- الحصول على 40% على المستوى الفردي و60% على المستوى الجماعي من المساعدات لشراء التجهيزات الخاصة بمصانع حليب مصغرة، ويمنح هذا القرض بتقديم المشروع إلى إدارة الخدمات الفلاحية التي توافق على المشروع في حدود مليار دج، وفي حالة تجاوز المبلغ هذه القيمة يصبح من صلاحية اللجنة الوطنية المكونة من ممثلين عن الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وإدارة الإنتاج الزراعي التي تتخذ القرار في شأن المشروع.
- دعم أسعار مدخلات الإنتاج الإستراتيجي وخاصة بالنسبة لمنجات القمح الصلب والقمح اللين من خلال دعم إقتناء الأسمدة الكيماوية ومواد مكافحة الأعشاب الضارة وهذا الدعم موجه للمزارعين العاملين في مناطق التي تتميز بإرتفاع قدراتها الإنتاجية والمعنية ببرامج تكثيف زراعة الحبوب.
- أما دعم أسعار المبيدات الأعشاب الضارة المتعددة الإستعمال فيقدر بـ 20% مع مراعاة الحد الأقصى المقدر بـ 1400 دج للهكتار الواحد، بالنسبة لمناطق الشمال والجنوب التي تتركز فيها عمليات تكثيف الانتاج.
- بالإضافة إلى تدعيم أسعار المواد الطاقوية (الكهرباء- المازوت) حيث تدعم أسعار المازوت في المناطق الشمالية بـ 270 دج للهكتار ولا تدعم الكهرباء، أما في المناطق الجنوبية فتدعم أسعار المازوت بـ 260 دج للهكتار والكهرباء بـ 160 دج للهكتار وهو ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 482/97 المؤرخ في 15/12/1997 المتعلق بدعم أسعار المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

¹ - رجراج محمد، أثر الاصلاحات الهيكلية على السياسات الزراعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1999،

ثانيا: صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية: (F.G.C.A)

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية سنة 1988، وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 158/90 المؤرخ في 1990/05/26 المتضمن تنظيمه وعمله والهدف منه تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الزراعية غير المؤمنة فشرع في العمل بداية من سنة 1990، إلا أن ضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفه من طرف ميزانية الدولة جعلته لا يعوض مجمل خسائر المتضررين المنخرطين، حيث سدد الصندوق مبالغ بقيمة 900 مليون دج سنة 1990 للمستثمرات الفلاحية نتيجة خسائر الجفاف، كما سدد 60 مليون دج من أصل 860 مليون دج المقرر تعويضها سنة 1990 وعرف هذا الصندوق مرحلتين:

المرحلة الأولى 1990-1993: تميزت بإستفادة كل الفلاحين من التعويض عن الكوارث غير المؤمنة وهذا إلى حد 30% و40% من المنتوج المتضرر.

المرحلة الثانية: بعد سنة 1993: وفيها يشترط على الفلاح تأمين نفسه لدى الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي وذلك ضد مخاطر الحريق، البرد، موت الحيوانات، من أجل الإستفادة من تعويضات الصندوق.

ثالثا: صندوق الضمان الفلاحي:

تم تأسيس هذا الصندوق بمرسوم تنفيذ رقم 82/87 المؤرخ في 1987/04/14 بهدف ضمان وكفالة القرض الممنوح للفلاحين المنخرطين فيها التي يمنحها البنك ويمثل إمتيازاً للفلاحة كي يستمر في منح القروض، وفي حالة عجز عن التسديد يجد الفلاح المقترض ديونه قد أعيدت جدولتها فالصندوق يسدد للبنك عند الإستحقاق والإمتياز الثاني يتمثل في إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العادية للبنك فالصندوق يتكفل بذلك وموارده تتكون من حقوق الإنخراط، ومساهمة الأعضاء من 25% إلى 75% على إستحقاق القرض، ومن مساهمات بنك الفلاحة بـ 10% من الأرباح الناتجة عن القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي، وصندوق التعاون الفلاحي بـ 20% من أقساط التأسيس المكتتبة من طرف الفلاحين.

رابعا: صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (F.G.P.P.A)

أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 66/90 المؤرخ في 1990/03/01 بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية وبمول من طرف ميزانية الدولة ويسير من طرف وزارة الفلاحة وموجه دعمه إلى المتعاملين العموميين (ديوان الحبوب، ديوان الحليب...) إلا أنه منذ 1995 لم يبقى يستفيد من هذا الدعم إلا القمح الصلب واللين، حيث يقدر الدعم بالفرق بين سعر السوق الداخلية والسعر المرجعي (سعر السوق الخارجي) منقوص منه الرسم غير الضريبي المقدر بـ 15 دج للقنطار يوجه لتمويل صندوق دعم زراعة الحبوب.

خامسا: صندوق حماية الصحة الحيوانية: (F.P.Z.S)

تأسس هذا الصندوق في سنة 1995 بموجب مرسوم تنفيذي رقم 174/95 المؤرخ في 24/06/1995 يهدف إلى تدعيم كل نشاطات حماية الصحة الحيوانية ومصدر تمويله من ميزانية الدولة ورسوم الذبح، ويتم تسييره من طرف الصندوق للتعاقد الفلاحي.

المطلب الرابع: جهاز تمويل القطاع الفلاحي (مشاريع التنمية الفلاحية) بعد سنة 2000:

تميزت هذه المرحلة بإرتفاع أسعار البترول وزيادة عائداتها مما دفع بالسلطات إلى تفعيل دور القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا إستراتيجيا وذلك من خلال بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة تساهم في رفع التحديات التي واجهت الفلاحة سابقا، لذلك تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم وتنفيذ المخططات التنموية لدعم القطاع الفلاحي، بهدف تشجيع المستثمرين والفلاحين على إستغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنية الإنتاج ورفع الإنتاجية وهذه الصناديق هي:

أولا: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (F.N.R.D.A)

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000 المعتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم 067/302 ويعتبر أهم جهاز في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وذلك بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (F.N.D.A) وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (F.G.P.P.A) وذلك بهدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الفلاحي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة،¹ وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكثيف القطاع وتأهيله للمساهمة بفاعلية في العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن إقتصاد السوق والشراكة مع الإتحاد الأوروبي والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.²

بتحصيل الصندوق لإيراداته من:

- مخصصات ميزانية الدولة.
- الموارد شبه الضريبية.
- موارد التوظيف.
- هبات ووصايا.
- كل الموارد الأخرى والمساهمات أو الإعانات المحددة عن طريق التشريع.
- ويقوم الصندوق بإستخدام موارده في تدعيم العمليات الإنتاجية التالية:
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الريفية، نظام الدفع، ص 80

² - غردى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 138

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عملية التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الحيوانية والنباتية.
- الإعانات بعنوان التمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة منها الحبوب وبذورها.
- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصارف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة.
- إعانات تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعات الغذائية على المدى القصير والمتوسط وطويل الأجل.
- تسويق الإنتاج وتخزينه وتكيفه وحتى تصديره.
- التكفل بالمصارف الخاصة بالدراسات والتكوين المهني والإرشاد الفلاحي وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع المحققة.

ثانيا: صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية

- أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية سنة 2000 وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 119/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المتضمن تحديد إيراداته ونفقاته وتنظيمه وعمله وفتح له حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 302/071 الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية ليعوض صندوق الصحة الحيوانية وصندوق رعاية النباتات حيث يهدف هذا الصندوق إلى تمويل¹:
- المصارف المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية والنباتية، المصارف المرتبطة بالذبح الإجمالي بسبب الأعراض والأمراض المعدية.
 - المصارف المرتبطة بجملات التلقيح والمحاربة الوقائية.
 - المصارف المرتبطة بتعويض الخسائر والأضرار للمستثمرين بسبب عملية محاربة الأمراض المعدية للمحاصيل.
 - بالإضافة إلى دعم عمليات أخرى مرتبطة بنفس المجال وهي:
 - دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية
 - المساعدة المتخصصة للأعلاف المقررة من طرف سلطة الصحة النباتية.
 - المساعدة لوضع وتسيير شبكة مراقبة الصحة النباتية عن طريق وضع شبكة معلومات.
 - المساعدة لحمالات المكافحة ضد الآفات الزراعية المحددة بالنصوص والتنظيمات.
 - تمويل إقتناء اللقاحات ومواد بيولوجية وكل مواد أخرى ضرورية للوقاية ولمكافحة ضد الأسقام
 - تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الداخلية.
 - التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني، لسنة 2001، جوان 2002، ص 124

- تحسين المعارف التقنية والصحية للمربين ومؤطري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية.

ثالثا: صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى القانون رقم 11/99 المؤرخ في 23/12/1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 248/02 المؤرخ في 23 يوليو 2002 المحدد لإيراداته ونفقاته وإدارته و مهامه، وفتح له حساب تخصيص الخاص بالميزانية رقم 302/109 الذي عنوانه الصندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي و السهوب، وهو مؤهل لتقديم الإعانات والنشاطات التالية:

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر.
- إعانات التنمية للمنتجات الحيوانية في المناطق السهلية والزراعية الرعوية.
- الإعانات الموجهة لثمين منتجات تربية الحيوانات.
- إعانات لإقتناء تجهيزات متخصصة لجمع حليب النعاج، إنشاء وحدات تحويل حليب النعاج إلى جبن مزرعة.
- الإعانات الموجهة لتنظيم الإقتصاد الرعوي.
- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي.
- تقديم المصاريف المتصلة بدراسة إمكانية الإنجاز والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع.

رابعا: صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى القانون 11/02 المؤرخ في 20 شوال 1423 هـ الموافق لـ 24/02/2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 وفتح له حساب التخصيص الخاص به للخزينة تحت رقم 302/111 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز ليحل محل الصندوق الخاص بإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز وبدأ العمل به بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 145/03 المؤرخ في 26 محرم 1424 الموافق لـ 29 مارس 2003 المحدد لإيراداته ونفقاته وكيفية تسيير حسابه ويهدف إلى تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي.

- إستغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الإمتياز.
- اللامركزية في تحقيق التنمية الريفية.
- إدماج نشاطات التنمية الريفية ضمن مشروع الإقليم.
- التكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة والإشراك المسؤول للسكان المحليين في تنمية الإقليم.
- حماية وتنمية الثروة الغابية ومكافحة الإنجراف والتصحر وإستغلال الأراضي في الجنوب.

وهو مؤهل لدعم وتقديم الإعانات والنشاطات التالية:¹

- الإعانات المالية الموجهة لعملية التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري وأشغال المحافظة على التربة وتحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج الحيواني وتأمين المنتجات الفلاحية.
- الإعانات الموجهة لعملية إستصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزويد بالطاقة الكهربائية، الممرات للدخول في محيط الأراضي.
- تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة و التكوين والتنشيط.
- تقديم كل النفقات الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق.

خامسا: الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (F.N.R.P.A)

- تم إنشاء هذا الصندوق بالأمر رقم 05/05 المؤرخ في 15 جماد الثاني عام 1426 الموافق ل 25 يوليو 2005 المتضمن قانون المالية لسنة 2005، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 302/121 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي ويقود بدعم النشاطات المحددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 ربيع الأول 1427 الموافق لت 24 أبريل 2006 في مادته الثالثة والمتمثل فيما يلي:²
- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية وهذا بالنسبة لكل المنتجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد لاسيما الحبوب والحليب.
 - الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية وهذا عن طريق المساهمة في مصاريف تخزين المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع والبذور والشتائل.
 - المنح القصوى للفائض من الإنتاج الفلاحي.
 - التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الانتاج.
 - يستفيد من دعم الصندوق الفلاحون والمربون بصفة فردية أو المنظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات المؤسسات الإقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتوجات الزراعية وفقا لما يلي:
 - دعم إنتاج الحبوب، دعم إنتاج الحليب، دعم البقول الجافة، دعم البطاطا ودعم الطماطم الصناعية.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 36، بتاريخ 07 ربيع الأول 1424 الموافق 08 يونيو 2003،

ص ص 20-23

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، بتاريخ 08 جماد الثاني 1427 الموافق ل 04 يوليو 2006، ص 27

خلاصة الفصل

لقد عرف الإقتصاد الجزائري عدة تطورات مرحلية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا مروراً بمجموعة من المخططات التنموية بداية من مرحلة الإشتراكية إلى مرحلة إقتصاد السوق حيث تخللت هذه المراحل فترات مالية عصبية تزامنت مع انهيار أسعار البترول وفترات رخاء ودعم لجميع القطاعات من جراء إرتفاع أسعار البترول وزيادة الناتج الوطني.

وقد شهدت هذه التطورات في الإقتصاد الوطني الجزائري مجموعة من السياسات، الداعمة لمختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع الفلاحي الذي عرف سياسة دعم متتالية ومتزامنة وفق البرامج التنموية التي كانت تسعى الجزائر لتطبيقها بداية بسياسة التسيير الذاتي، ثم سياسة الثورة الزراعية التي أحدثت تغيير كبير في وضعية القطاع الفلاحي الجزائري ومن ثم الإنتقال إلى سياسة التعديل الجزائري وهذا من أجل إحداث نقلة نوعية في الإقتصاد الوطني وكانت هذه الأحداث كلها قبل سنة 1990، والتي تميزت بوجود النظام الإشتراكي التي كانت فيه كل المؤسسات والتعاونيات التابعة للدولة، مما جعل من الدعم في هذه الفترة لم يكن له أثر إيجابي على السياسة الفلاحية، بسبب تحمل الدولة كل نفقات القطاع وكل الخسائر التي تحدث فيه ثم الإنتقال إلى مرحلة 1990-1999 وهي مرحلة التوجه نحو إقتصاد السوق، الذي نتج عنه تحرير الأسعار ومنها أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي وأسعار المنتجات الزراعية بسبب رفع الدعم على القطاع الفلاحي مما أثر على المنتجين والمستهلكين وأدى بالدولة إلى التدخل لدعم القطاع بطرق جديدة تمثلت في إنشاء مجموعة من الصناديق التي تتولى دعم القطاع، ويعتبر الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية من أهم هذه الصناديق، غير أن عدم وصول هذه المبالغ إلى أصحابها الحقيقيين ووجود البيروقراطية دفع الدولة إلى القيام بإصلاحات جديدة بداية من سنة 2000 بتطبيق المخطط الوطني للضبط والتنمية الريفية لتواصل الإصلاحات إلى برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي الذي إمتد من 2009 إلى 2013 وذلك بهدف دعم تكثيف الإنتاج في الفروع الفلاحية الإستراتيجية ومن أجل الإستعمال العقلاني للقدرات المتوفرة في كل منطقة.

الفصل الرابع

إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

لقد مرت سياسات دعم التنمية الفلاحية في الجزائر بثلاث مراحل أساسية كانت كل مرحلة تعتبر بمثابة إدخال إصلاحات مختلفة على القطاع الفلاحي بصفة عامة بهدف تحسين الإنتاج والإستغلال وهذه المراحل هي المرحلة الأولى والممتدة من 1962 إلى 1987 حيث أن هذه المرحلة إتسمت بوجود ثلاث قطاعات وكان لزاما على الدولة أن تدعم هذه القطاعات من أجل النهوض بالتنمية الفلاحية، هذه القطاعات هي القطاع الخاص الحديث والذي كان يملكه شبه إقطاعيين وقطاع تقليدي يضم عدد كبير من الفلاحين الذين لا يملكون إلا وسائل الإنتاج التقليدية، مع وجود قطاع التسيير الذاتي والمتمثل في أهم الأراضي الفلاحية الخصبة التي كانت بحوزة المعمرين بالإضافة إلى ظهور قطاع الثورة الزراعية إلى الوجود والتي تضم مختلف الأراضي المؤتممة والتي تغيب أصحابها وغيرها من أراضي البايلك.

أما المرحلة الثانية هي مرحلة 1987 حتى 1999 ففي هذه المرحلة تم إلغاء، كل من قطاع التسيير الذاتي والثورة الزراعية وظهر نظام جديد يسمى المستثمرات الفلاحية وأصبح يتكون القطاع الفلاحي من القطاع الخاص والقطاع العام بما فيه المستثمرات الفلاحية والمزارع النموذجية.

أما بالنسبة للمرحلة الثالثة من 2000 إلى 2017 فتميزت هذه المرحلة بظهور دعم غير معهود من قبل الدولة للقطاع الفلاحي من أجل جعله كقطاع إستراتيجي بديل، لذلك مر بعدة إصلاحات من خلال برامج مخططات دعم الإنعاش الإقتصادي بداية بالمخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية ثم مخطط التجديد الفلاحي والريفي الذي لازال العمل به متواصل لغاية 2019.

حيث نجد أن هذه السياسات عرفت دعما وتمويلا متواصلا من مرحلة لأخرى، وكانت نتائج هذا الدعم قد ظهرت من خلال حجم الإنتاج النباتي والحيواني كل مرحلة حسب نوع الدعم المقدم، وكانت لهذه النتائج إنعكاسات واضحة على بعض المتغيرات الإقتصادية بصفة عامة وعلى سياسات التشغيل بصفة خاصة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: نتائج تطبيق سياسة دعم التنمية الفلاحية خلال الفترة 1962-1987

المبحث الثاني: نتائج تطبيق سياسة دعم التنمية الفلاحية خلال الفترة 1987-1999

المبحث الثالث: إنعكاس دعم القطاع الفلاحي من خلال المخططات التنموية على سياسة التشغيل 2019/2000.

المبحث الأول: نتائج تطبيق سياسة الدعم التنمية الفلاحية خلال الفترة 1962-1987

عرف القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة عدة سياسات وتحولات بهدف تحسين وضعية القطاع، وزيادة حجم الإنتاج الزراعي ونصيب الفرد من هذا الناتج ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام والوصول إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان، وزيادة مناصب العمل لهذا القطاع وهذا من خلال السياسات لتمويل والإقراض المتبعة من قبل الدولة عبر عدة أساليب ومؤسسات تمويلية، بداية بمحاولة تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال تمويل قطاع التسيير الذاتي ثم عن طريق تمويل قطاع الثورة الزراعية بعد سنة 1972، بهدف إحداث تغيير جذري في الأرياف من أجل القضاء على الفوارق الإقتصادية والإجتماعية التي كان يتسم بها الريف الجزائري.

المطلب الأول: أساليب دعم التنمية الفلاحية خلال الفترة 1962-1987

لقد تعددت أساليب دعم وتمويل القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة، وذلك نظرا لتشابك الهياكل وأجهزة التمويل ولذلك نجد أن صيغ دعم التنمية خلال هذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات أساسية:

الفترة الأولى 1962-1966

- الفترة الثانية 1967-1982

- الفترة الثالثة 1983-1987

ولكل فترة من هذه الفترات حيزا من الدعم واكبت سياسة معينة من سياسات الدعم الفلاحي.

أولا: الفترة الممتدة 1962-1966: لقد تميزت هذه الفترة بدعم القطاع الفلاحي من طرف الخزينة

العمومية، وذلك عن طريق الشركة الفلاحية للإحتياط (SAP) والديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) الذي أنشئ في 18/03/1963 والذي تكفل بتمويل مزارع التسيير الذاتي بواسطة الأموال المخصصة لها، من طرف ميزانية الدولة ولهذا فقد سيطر الديوان الجديد على تمويل القطاع التسيير الذاتي وكان مدعما من طرف الخزينة إلى غاية مارس 1964 أين تولى تدعيمه البنك المركزي.

لذلك نجد أن القروض الممنوحة كانت موجهة أساسا لتلبية إحتياجات قطاع التسيير الذاتي الذي رأت الحكومة آنذاك، حمايته بشتى الوسائل بينما ظل القطاع الخاص مهماشا بالنسبة لقروض تمويل الإستغلال إلا فيما كان يتخذ أحيانا شكل تموين بالبذور والأسمدة في حين أقصى تماما من الإستفادة من القروض الموجهة للإستثمار.¹

والجدول الموالي يوضح القروض التي تم منحها لدعم القطاع الفلاحي من طرف الشركة الفلاحية للإحتياط

(SAP)

¹ - رايح الزبيري، أطروحة دكتوراه مرجع سبق ذكره، ص56.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (4-1): القروض المدعمة للقطاع الفلاحي من طرف الشركة الفلاحية للإحتياط

الوحدة: دينار جزائري

(SAP) خلال الفترة 1962-1965

المجموع	1965	1964	1963	1962	نوع القرض	القطاعات
72222700	17300000	23961700	30961000	46961000	قروض قصيرة الأجل	القطاع الخاص
91.99	86.93	91.54	97.5	-	النسبة %	
5503248	2600000	2214400	768848	-	قروض التجهيز	
7.72	13.06	8.08	2.02	-	النسبة %	
77805948	19900000	26176100	31729848	46961000	المجموع	
1716581000	941332611	638102419	137146050	-	قروض قصيرة الأجل	القطاع الإشترافي
98.74	99.95	96.95	99.84	-	النسبة %	
21974320	490000	21264320	220000	-	قروض التجهيز	
1.26	0.05	3.22	0.16	-	النسبة %	
1738555400	941822610	659366740	137366050	-	المجموع	

المصدر: وزارة الفلاحة، سلسلة إحصائية حول تطور الفلاحة في الجزائر

ما نلاحظه أن نسبة الدعم المقدم للقروض التجهيز ضئيلة جدا مقارنة بالقروض وذلك لإهتمام الدولة بتمويل القطاع، من أجل دعم الإنتاج ومحاولة تطوير القطاع من الجانب الإنتاجي بالإضافة إلى تركيز التمويل أو الدعم على القطاع العام بدلا من القطاع الخاص، لأن ما نلاحظه أن هناك فارق كبير في حجم التمويل المقدم لكلى القطاعين، وهذا راجع لكون الدولة وجهت معظم مواردها لتمويل مزارع التسيير الذاتي أو القطاع الإشتراكي، وهذا التباين راجع لقلّة الموارد المالية من جهة ولغياب برامج التجهيز والإستثمار من جهة أخرى، الأمر الذي جعل الدولة لا تمول إلا الإحتياجات العاجلة التي يفرضها الحفاظ على مستوى الإنتاج المرغوب فيه، هذا بالنسبة للشركة الفلاحية للإحتياط أما بالنسبة للقروض الموزعة من طرف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي فيمكن إبرازها في الجدول الآتي:

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (4-2): القروض الداعمة للقطاع الفلاحي والمقدمة من طرف الصندوق الجزائري والديوان الوطني للإصلاح الزراعي خلال الفترة 1962-1965 الوحدة: دينار جزائري

المجموع	قروض متوسطة الأجل				قروض قصيرة الأجل		السنوات
	%	قروض الاستثمار	%	قروض التسويق	%	قروض الموسم	
61470571	-	-	-	-	-	61470571	1962
1068521668	2.1	188157776	93.5	836670000	4.85	43693892	1963
898291867	0.42	3766367	98.47	884560000	1.11	9965500	1964
419993700	0.99	48000	94.4	39381515	5.5	23054500	1965
2275935866	0.99	19197213	2.949	1760611515	6.07	132184178	المجموع

المصدر: أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، 36 ما نلاحظه في هذا الجدول أن نفس طريقة التمويل المتبعة من طرف الشركة الفلاحية للإحتياط مطبقة من قبل الديوان الوطني للإحصاء الزراعي، حيث أن التمويل كان مركزا على القطاع العام على حساب القطاع الخاص وإنخفاض القروض الممنوحة للإستثمار مقارنة بقروض التسويق.

ثانيا: طبيعة الدعم الفلاحي خلال الفترة 1966-1982

لقد تسببت سياسة التمويل القطاع الفلاحي من قبل الخزينة العمومية والبنك المركزي عبر الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عرقلة تطور القطاع الفلاحي، مما أدى إلى حل الديوان سنة 1966 و أوكلت مهمة تمويل القطاع الفلاحي للصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني في أكتوبر 1966، وذلك عبر الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي من خلال إدخال تقنيات جديدة للقرض عن طريق تكليف البنك الوطني الجزائري (BNA)، بتمويل القطاع الفلاحي بدلا من البنك المركزي الجزائري والذي كان يمثل وسيلة الدولة للتخطيط المالي.

كما أن البنك الوطني الجزائري الذي تم إنشائه بهدف التكفل بتمويل القطاع الإشتراكي وذلك بتمويل مختلف القطاعات ويتلقى موارده من الخزينة العامة، أصبح منذ سنة 1968 يتولى المهام التالية:¹

- تمويل القطاع الفلاحي.
- منح القروض للقطاع الخاص.
- ممارسة الرقابة المالية على المزارع الفلاحية المسيرة ذاتيا.

¹ - بيدي مدني، مرجع سبق ذكره، ص42.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

ومنذ ذلك التاريخ أصبح البنك الوطني الجزائري يطبق إجراءات جديدة لمنح القروض يهدف من خلالها إلى تحسين ظروف العالم الريفي، كما قام البنك الوطني الجزائري بإنشاء شبكة واسعة من الفروع والوكالات والمكاتب مع محاولة تكييفها جغرافيا وتقنيا، حيث يستجيب لمتطلبات تمويل الفلاحة ليزر مكانته ضمن الجهاز المصرفي، غير أنه ما يلاحظ خلال هذه الفترة هي الإصلاحات التمويلية أو إعادة النظر المتكررة فيما يخص مجال التمويل الفلاحي، وذلك من أجل تغطية العجز المالي الذي كانت تعاني منه الوحدات الإنتاجية التي تقع تحت وصاية الدولة، وتحميل البنك الوطني الجزائري مسؤولية سوء التسيير المالي وما نجم عنه من ضعف في الإنتاج، من أجل تدارك ذلك رفعت وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي شعار زيادة القروض لزيادة الإنتاج، وذلك لأن تحسين الإنتاج الفلاحي يتطلب زيادة حجم التمويل بالإضافة إلى أن الإستغلايات لا يمكن لها أن تقدم كضمان للقروض التي تطلبها غير إنتاجها الضعيف، ومن خلال إصلاح نظم التمويل في هذه الفترة توصل البنك في ظل الحوار بينها وبين المزارعين إلى ضبط مخطط تمويلي يعبر عن الإحتياجات الفعلية والحقيقية للمزرعة وأصبحت المصالح الفلاحية الخارجية تخدم المساعدات الفنية ومراقبة تماشي هذه المخططات مع المتطلبات الوطنية.¹

والجدول الموالي يوضح تطور حجم قروض الإستغلال المقدمة لدعم التنمية الفلاحية خلال الفترة 1970-1977

الجدول رقم (4-3): قروض الإستغلال الممنوحة لدعم القطاع الإشتراكي خلال الفترة

الوحدة: مليون دينار جزائري

1970-1977

قطاع الثروة الزراعية			قطاع التسيير الذاتي			السنوات
تمويل ذاتي	قروض	نفقات	تمويل ذاتي	قروض	نفقات	
-	-	-	22	926	1.1843	1970
-	-	-	32	880	1.2920	1971
-	-	-	36	962	1.5080	1972
49	32.6	63.9	36	1005	1.5771	1973
33	117.4	174.4	41	988	1.6806	1974
19	215.8	267.4	33	1076	1.6009	1975
10	306	341.1	48	907	1.7563	1976
39	214	349.9	38	1152	1.8638	1977

المصدر: رابح زبيري، أطروحة الدكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 66

¹ - عز الدين سمير، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

ما يلاحظ من الجدول أن النفقات المخصصة لدعم القطاع الفلاحي في تزايد مستمر وهذا ما يثبت رغبة السلطات المعنية في تطوير هذا القطاع والنهوض به، من أجل زيادة الإنتاج وتطوير مستوى الإنتاجية وتحسين مستوى دعم القطاع الفلاحي، ومساهمة في دعم عجلة التنمية وتطوير الإقتصاد الوطني، غير أن دعم الدولة لقطاع التسيير الذاتي أكبر بكثير من دعمها لقطاع الثورة الزراعية مما يثبت نية الدولة في مواصلة الدعم لقطاع التسيير الذاتي بأي ثمن على حساب بقية القطاعات الأخرى.

كما نجد أن التمويل الفلاحي بعد إصلاحات 1978 تميز بإعادة تكييف شروط تمويل الإستغلال، في القطاع الزراعي الإشتراكي حيث ميز بين تمويل الحملات وتمويل السلفيات على العوائد، وبعد تقييم مسار التنمية ظهر بأنه يجب الإهتمام بالقطاع الخاص، ليلعب دوره في تنمية القطاع الفلاحي وذلك بتسهيل شروط منح القروض وتبسيط الإجراءات حتى يتمكن الفلاحون من الحصول على القروض، أدى بهم إلى الإقبال عليها وهذا ما تثبته الأرقام المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-4): قروض الإستغلال الممنوحة لدعم القطاع الخاص

الوحدة: مليون دينار جزائري خلال الفترة 1979-1982

الموسم	1979	1980	1981	1982
عدد المستفيدين	58562	15327	12322	10025
القروض الممنوحة	190.2	131	145	138
القروض المنفذة	100.5	59	64.8	68.1
معدل التنفيذ	53	45	46	49
القروض المسددة	60.4	24.4	22.1	25.3
معدل التسديد	60	41	34	37

المصدر: غردوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 34

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة القروض كانت في البداية مرتفعة خلال سنة 1979/1978، وهذا نظرا للتسهيلات التي حصل عليها القطاع الخاص في بداية مرحلة الإصلاحات سنة 1978، ونتيجة عملية تقييم مرحلة المخططات التنموية ومحاولة دعم التنمية عن طريق القطاع الخاص الفلاحي ثم مع مرور الوقت بدأت نسبة هذه القروض تقلص أو تنخفض، نتيجة للظروف غير الملائمة للقطاع الخاص فيما يخص تسديد هذه القروض من جهة وبسبب الجفاف من جهة أخرى بالإضافة إلى عدم إستعمال هذه القروض فيما يزيد من حجم الإنتاج.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

ثالثا: دعم القطاع الفلاحي خلال الفترة 1982-1987

تميزت هذه المرحلة بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في 13/03/1982 وأسندت إليه مهمة تمويل القطاع الفلاحي، وذلك من أجل إزالة جميع العراقيل التي أوقفت تطور القطاع الخاص، تلك المتعلقة بالجانب المالي، حيث تطورت سياسة القرض الفلاحي التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال التعديلات العديدة التي عرفها قطاع الفلاحة من جهة كإعادة التنظيم العقاري التي تفرعت منه المزارع الإشتراكية في سنتي 1981 و 1982، ثم بعدها المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية في سنة 1987 من جهة أخرى.

تطور النظام الاقتصادي الوطني وكل هذه التعديلات في مجملها تهدف إلى إعطاء وتعزيز إستقلالية المؤسسة وتعبئة الفلاح، كما أنه ما يلاحظ على سياسة القرض المتبعة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية هي نفسها الطريقة المتبعة من قبل البنك الوطني الجزائري، كالتدخل التلقائي للدولة لإمتصاص عجز مزارع القطاع العام وتهميش القطاع الخاص غير أننا نجد أن الإصلاحات في إجراءات التمويل، تهدف إلى إنسجام هذه الإجراءات مع التعديلات الجديدة في القطاع الفلاحي كما ميز عملية التمويل بين القطاع العام والقطاع الخاص عن طريق القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة وطويلة الأجل.¹

رابعا: تطور منح القروض لدعم القطاع العمومي خلال فترة 1982-1987

إن الأموال الممنوحة في شكل قروض للقطاع الفلاحي كانت عبارة عن أغلفة مالية تخصصها الدولة، لسد حاجيات القطاع في إطار ما سطر من خطط تنموية سواء كانت سنوية أو غيرها، وقد إكتفى البنك خلال هذه المرحلة بطلب تأمينات على العمليات الإنتاجية الفلاحية، أو تأمينات على الكوارث والحرائق والفياضانات لتغطية أهم الخسائر فقط عوض طلب الضمانات الحقيقية لكون الدولة هي المالكة للقطاع، وهي التي تضمنه والجدول الموالي يوضح نسبة كل من القروض قصيرة الأجل والمتوسطة وطويلة الأجل الممنوحة لدعم القطاع الفلاحي خلال الفترة 1982-1987.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (4-5): تطور مختلف القروض الممنوحة لدعم التنمية الفلاحية خلال

الوحدة: مليون دينار جزائري

الفترة 1982-1987

الموسم					نوع القروض
87/86	86/85	85/84	84/83	83/82	
993	785	824	259	172	قروض ممنوحة
713	631	684	160	108	قروض محققة
530	153	556	135	38	قروض مسددة
%78	%80	%79	%62	%62	نسبة التحقيق
%69	%24	%86	%84	%36	نسبة التسديد
671	639	123	274	13	قروض طويلة الأجل
1165	1136	1127	1110	528	قروض متوسطة الأجل
1836	1775	1550	153	701	مجموع القروض المتوسطة وطويلة الأجل
%29	%84	%88	%65	%69	نسبة القروض المحققة

المصدر: بيانات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير حوصلة القرض الفلاحي

ديسمبر 1988

ما يلاحظ من الجدول هو نجاح سياسة البنك من خلال تبسيط الإجراءات والسياسات اللامركزية التي إنتهجتها السلطات المختصة مما أدى إلى التزايد الملحوظ في نسبة القروض قصيرة الأجل وحتى المتوسطة وطويلة الأجل فنجد مثلا نسبة القروض الممنوحة والمحققة خلال الموسم 1982-1983 هي 172،108 على التوالي لتصل إلى 993،713 خلال الموسم 1986-1987 بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، أما بالنسبة لنسب تحقيق القروض فهي ضعيفة وهذا راجع لعدم قدرة البنك على متابعة الأموال المقرضة، مما جعل المشاريع لا يتم إنجازها إلا جزئيا كما تم إستغلال القروض في غير الشكل أو الوجه المخصص لها وهذا ما أثر على نسبة التسديد وهدد المركز المالي للبنك، خاصة أنها غير مضمونة بضمانات حقيقية، كما أن نسبة التزايد في القروض المتوسطة وطويلة الأجل الممنوحة للقطاع العام تثبت نية الدولة في التوجه نحو الإستثمار في مجال الفلاحة، وذلك من أجل إنجاز الثورة الزراعية وترسيخ مبادئها وذلك لأن القطاع الفلاحي كان بحاجة ماسة إلى دعم وتمويل لشراء العتاد وبناء قاعدته الأساسية هذا فيما يخص القطاع العام.

أما بالنسبة لتمويل القطاع الخاص فإن الإجراءات الجديدة لسياسة التمويل والإقراض الفلاحي التي إنتهجها بنك الفلاحة أثناء الفترة 1982-1987، لاقت إستحسانا وتجاوبا من طرف الفلاحين أدى إلى

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

تحسن ملحوظ في علاقتهم مع البنك، سواء بالنسبة للقروض قصيرة الأجل أو قروض متوسطة أو طويلة الأجل.¹

لقد وصل عدد المستفيدين الخواص من عملية القروض إلى 36360 مستفيد خلال الموسم 1984-1985 مقابل 9200 مستفيد، خلال الموسم 1982-1986 وهذا راجع أساسا إلى السياسة العامة للدولة والمهادفة إلى إعادة الإعتبار إلى القطاع الفلاحي بهدف دعمه وتطوير نسبتا مساهمته في الإقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: نتائج دعم وتمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 1962-1987

لقد كان لنسبة الدعم المالي خلال هذه الفترة إنعكاس على الإنتاج النباتي والحيواني بنسب متفاوتة ومتباينة من فترة لأخرى وحسب طبيعة الدعم المقدم وهذا ما سنوضحه من خلال ما يلي:

أولا: واقع الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 1962-1987

إن واقع الإنتاج الفلاحي خلال هذه الفترة عرف تذبذبا وذلك حسب بعض التغيرات، منها ما هي طبيعية كالتغيرات المناخية والجفاف ومنها ما هي بشرية كقلة اليد العاملة ونقص الخبرة في المجال الفلاحي، بالإضافة إلى نقص الجانب المادي أي ضعف التمويل وهو ما أثر سلبا على حجم الإنتاج وعلى تحسين نوعية المنتجات كما ونوعا، سواء في الجانب النباتي أو الحيواني وهو ما أثر على المستوى المعيشي للسكان وعلى حجم المعاملات الإقتصادية وهذا ما سنوضحه من خلال إستعراض الإنتاج الفلاحي خلال هذه الفترة.

1- تطور الإنتاج النباتي: تختلف المنتجات النباتية بإختلاف أهميتها لذلك نجد أن بعض المنتجات ذات أهمية بالغة، و ذات اهتمام بينما بعض المنتجات تكاد تكون منعدمة لعدم أهميتها في المجال الغذائي أو المعاشي.

أ- زراعة الحبوب: تحتل زراعة الحبوب مكانة هامة في الفلاحة الجزائرية إلا أنها كانت تقليدية في هذه المرحلة والجدول التالي يوضح تطور إنتاج الحبوب خلال هذه الفترة.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (4-6): تطور انتاج الحبوب خلال الفترة 1962-1987

السنوات	الحبوب (قمح صلب ولين، شعير، خرطال)	السنوات	الحبوب (قمح صلب ولين، شعير، خرطال)	السنوات	الحبوب (قمح صلب ولين، شعير، خرطال)
1962	23580000	1971	18363000	1980	24158660
1963	23100000	1972	20477920	1981	18191370
1964	14759980	1973	17275090	1982	15206060
1965	17245240	1974	23541990	1983	12859100
1966	7663420	1975	15851230	1984	14536530
1967	16315660	1976	23073690	1985	29159130
1968	21130180	1977	14722830	1986	24007670
1969	18363000	1978	15359020	1987	20624090
1970	21130180	1979	16174860		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 7،

ص، ص 132، 134.

ما يلاحظ على إنتاج الحبوب خلال هذه المدة هو التذبذب وعدم الإستقرار، وهذا راجع كما سبق و ذكرنا إلى عدة متغيرات وعلى رأسها المتغيرات المناخية والجفاف الذي عرفته بعض المواسم، بالإضافة إلى تغير السياسات الفلاحية التي كانت ولا زالت تؤثر على القطاع الفلاحي، فمن مرحلة التسيير الذاتي إلى دخول الثورة الزراعية نلاحظ عدم الإستقرار وتغير حجم الإنتاج ولكن الملاحظة المهمة على حجم الإنتاج في هذه الفترة هو الإنخفاض والدليل على ذلك الإنخفاض من حوالي 23.58 مليون قنطار سنة 1962 إلى 7 مليون قنطار سنة 1966، ثم تحسن هذه النسبة في سنوات السبعينيات لتصل إلى حوالي 23 مليون قنطار سنتي 1974-1976، لتعرف الإنخفاض مرة أخرى في سنة 1983 و1984 إلى حوالي 12 و14 مليون قنطار على التوالي، وهذا راجع أساسا إلى الجفاف الذي عرفته هذه المواسم ولكن نظرا للإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي فيما بعد نجد أن حجم الإنتاج تحسن نوعا ما خلال سنة 1986 ليصل إلى حوالي 24 مليون قنطار رغم الذائقة المالية آنذاك بسبب إنخفاض أسعار البترول.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

ب- تطور إنتاج البقول الجافة: الجدول الموالي يوضح هذا التطور خلال الفترة 1962-1987

الجدول رقم (4-7): تطور إنتاج البقول الجافة خلال الفترة 1962-1987

السنوات	البقول الجافة	السنوات	البقول الجافة	السنوات	البقول الجافة
1962	-	1971	487120	1980	518200
1963	-	1972	392280	1981	507460
1964	390560	1973	415700	1982	331570
1965	394570	1974	591610	1983	361020
1966	340610	1975	745430	1984	449340
1967	342680	1976	754570	1985	573200
1968	439150	1977	656640	1986	678670
1969	429100	1978	664530	1987	670610
1970	389090	1979	670610		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 7،

ص ص 132، 134

من المعروف أن زراعة البقول الجافة تتطلب تقنيات متطورة ومناخ مناسب لا يتسم بالجفاف، بالإضافة إلى أن زراعتها تعتبر بالتناوب مع زراعة الحبوب ونظرا لإهتمام الجزائر بزراعة الحبوب وقلة الإمكانيات خلال هذه الفترة فنلاحظ إنخفاض ونقص في حجم الإنتاج، نظرا لغياب ثقافة زرع هذه الأنواع من المنتجات الفلاحية من جهة ولقلة الدعم المقدم لها من جهة ثانية، كما نلاحظ التذبذب الواضح في حجم الإنتاج وهذا نظرا للتغيرات المناخية التي يتسم بها واقع المناخ الجزائري بالإضافة إلى الجفاف الذي أصاب بعض المواسم الفلاحية كسنتي 1982-1983.

ج- تطور إنتاج الخضر والمزروعات الصناعية خلال الفترة 1982-1987

تعتبر زراعة الخضر من بين المزروعات المنتشرة عبر كافة التراب الوطني في هذه الفترة، إلا أنها كانت عبارة عن زراعة عائلية ولكن مع مرور الوقت أصبحت تنتشر بصورة واسعة، وذلك لتحسن الأوضاع وزيادة الدعم المقدم من قبل الدولة، أما بالنسبة للمزروعات الصناعية فلا تعرف إنتشارا واسعا عندنا في الجزائر وذلك لقلة المساحات المخصصة لها وقلة مساهمتها في تحقيق الترابط بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي والجدول الموالي يبين تطور إنتاج الخضر والمزروعات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 1962-1987.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (4-8): تطور إنتاج الخضار والمزروعات الصناعية خلال الفترة 1962-1987

الوحدة: قنطار

السنوات	إنتاج الخضار	إنتاج المزروعات الصناعية	السنوات	إنتاج الخضار	إنتاج المزروعات الصناعية
1962	-	8336010	1975	12474700	1630990
1963	-	4590930	1976	10045120	1227680
1964	605550	5640640	1977	10344530	1394400
1965	6836990	4480830	1978	10339860	1493960
1966	5744900	3764121	1979	11638650	1752940
1967	5792930	4514260	1980	14270510	1486030
1968	7088270	6075970	1981	12897760	2398740
1969	6212040	1307210	1982	12366040	935200
1970	7246150	993620	1983	13660610	1951590
1971	7681230	1424240	1984	15462174	1320890
1972	7103500	741590	1985	21280380	1393610
1973	7613500	1096900	1986	23391070	1781950
1974	8963600	1089950	1987	25666270	1746740

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 7،

ص ص 132، 134

ما نلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج الخضار في تزايد مستمر، وعرف تحسنا ملحوظا خلال الفترة 1962-1987، فنجد مثلا الإنتاج إنتقل من 5 مليون قنطار سنة 1966 إلى 12 مليون قنطار سنة 1975 لتصل إلى 25 مليون قنطار في سنة 1987، وهذا دليل على الإهتمام بزراعة الخضار مما يثبت نجاح سياسة الدولة في دعم القطاع الفلاحي لتحقيق نوع من الإكتفاء الذاتي من خلال تحسين الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية وذلك للقضاء على العجز الذي كانت تعرفه زراعة الخضار في بداية فترة الإستقلال، أما بالنسبة للمزروعات الصناعية فنجد أن هذا النوع من الزراعة يعرف تأخرا وأن نسبة الإنتاج تكاد تكون ثابتة و هي متذبذبة ولكن بنسب متقاربة وذلك لتركزها على أنواع محدودة وعلى أماكن أو ولايات معدودة من أرض الوطن ، ولذلك لا نجد هذا النوع من الزراعة ينتشر في كافة التراب الوطني بسبب محدودية الدعم المقدم لهذا النوع من المنتجات إلا مع بداية الإهتمام بالصناعة الغذائية في الجزائر ومحاولة ربط القطاع الفلاحي بالقطاع الصناعي.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

د- واقع إنتاج الحمضيات، التمور، الكروم خلال فترة 1962-1987

وهذا ما يمكن إبرازه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-9): تطور إنتاج الحمضيات، التمور والكروم خلال فترة 1962-1987

الوحدة: طن

إنتاج التمور	إنتاج الكروم		إنتاج الحمضيات	السنوات
	عنب المائدة	كروم الخمر		
-	-	-	-	1962
1771670	183180	10477030	4636820	1963
1098240	310330	14026370	4152890	1964
1151120	216260	6821286	4019820	1965
1556890	294140	6446070	4003970	1966
1476800	256910	9953300	4316370	1967
1614250	331720	8710500	4912370	1968
792650	338340	8692660	5081680	1969
1439860	368970	9247300	5089410	1970
1600750	323390	5753380	5330760	1971
1190610	398390	5909840	5071820	1972
1728960	471240	6281720	5174770	1973
1972670	514860	4318700	5000570	1974
1370290	489370	2338480	5208630	1975
1175720	526700	2548760	5019020	1976
1961180	373470	1840000	4475060	1977
2080310	480850	2709760	4540130	1978
2007560	617340	2836540	4216850	1979
1953060	660560	2668880	3553270	1980
2065000	620860	1514050	3193890	1981
1815390	771270	1875670	2554250	1982
1827170	787120	1393810	2854060	1983
1988370	816180	938110	2440760	1984
1888280	908370	906290	2531310	1985
2244010	1121870	917790	2772380	1986
1960620	1228760	621060	3118140	1987

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 7،

ص ص 132، 135

ما نستخلصه من الجدول أن الكمية المنتجة من الحمضيات معتبرة، حيث أن حجم الإنتاج متذبذب وليس مستقر، فنلاحظ مثلا في سنة 1965 كان الإنتاج حوالي 4 مليون قنطار ليصل إلى 5.2 مليون قنطار سنة 1975، بسبب تحسن الظروف وظهور قطاع الثورة الزراعية وزيادة دعم الدولة للقطاع الفلاحي، مع إضافة الدعم لقطاع التسيير بينما نجد أن هذا الكم من الإنتاج ينخفض إلى نسبة

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

2.5 مليون طن سنة 1985 وذلك بسبب إهمال زراعة إنتاج أشجار الحمضيات في هذه الفترة والإهتمام أكثر بزراعة الحبوب من أجل خفض الإستيراد وتغطية النقص في بعض الشعب الأخرى. أما بالنسبة لإنتاج الكروم فنجد نوعين من الكروم كروم الخمر وكروم عنب المائدة، كما نعلم أن هذه الزراعة دخيلة على الفلاحة الجزائرية، لأنها عرفت مع الإستعمار والمعمرين وكانت تعرف نسبة إنتاج مرتفعة ثم بدأ هذا الإنتاج في التراجع مع مرور الوقت وكذلك ما نلاحظه هو أن إنتاج كروم الخمر بدأ في التراجع مع الزيادة في إنتاج كروم المائدة، ولكن بصفة عامة نجد أن هذا النوع من الزراعة بدأ يتراجع مع مرور الوقت فنجد مثلا سنة 1963 كان حجم الإنتاج 1.04 مليون قنطار ليتراجع إلى 621060 طن سنة 1987، وهذا بسبب تحويل أشجار العنب إلى مساحات لزراعة الحبوب والبقول الجافة من جهة وعدم إهتمام السلطات المعنية والفلاحين بهذا النوع من الزراعة لتنافي صناعة الخمر مع تعاليم الإسلام وكبر سن الأشجار من جهة أخرى.

أما بالنسبة للتمور فيعتبر إنتاجها ذو أهمية في الإقتصاد الوطني إلا أن معدل الإنتاج خلال الفترة 1962-1987 لم يكن يعرف تحسن كبير، بل هناك تذبذب في الإنتاج من سنة إلى أخرى لأن خلال هذه الفترة لم يكن الإهتمام واضح بالزراعة الصحراوية ولم يكن هناك دعم مالي كافي لتطوير زراعة النخيل والإهتمام بمنتوج التمور رغم مساهمته الفعالة في حجم الإنتاج الزراعي الوطني. غير أن ما نستخلصه من الجدول السابق أن إنتاج الحمضيات يعتبر أهم وأكبر من إنتاج الكروم أما بالنسبة للتمور فتبقى ذو أهمية بالرغم من قلة الإهتمام بمجال زراعته وتطوير إنتاجه.

2- تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1962-1987

بعدما تطرقنا إلى عرض تطور بعض أهم المنتجات النباتية خلال الفترة 1962-1987 سنحاول إظهار مدى إنعكاس الدعم المقدم من قبل الدولة للقطاع الفلاحي، على تطور الإنتاج الحيواني ومدى مساهمة الدعم المقدم لزيادة وتطوير حجم الإنتاج الحيواني، لأنه يعتبر بمثابة الشق الثاني للإنتاج الفلاحي لما له من أهمية في حياة الإنسان والجدول الموالي يبين تطور بعض أهم المنتجات الحيوانية خلال الفترة 1962-1987.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (4-10): تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1962-1987

الوحدة: ألف رأس

السن	الجمال	الخيل	المعز	الضأن	البقرة	السنوات
158	-	-	-	-	-	1962
162	100	1356	3798	525		1963
175	117	1642	3981	531		1964
176	114	1762	5726	602		1965
175	115	1771	5714	668		1966
175	132	2322	7130	801		1967
173	129	2515	7534	841		1968
178	139	2557	7668	871		1969
184	143	2581	7786	885		1970
158	143	2499	8364	918		1971
164	142	2407	8825	840		1972
165	144	2407	8456	872		1973
165	152	2545	8687	910		1974
155	154	2269	9773	1002		1975
141	139	2142	9337	1015		1976
144	145	2421	10298	1130		1977
136	149	2512	10863	1213		1978
150	172	2818	12213	1328		1979
149	175	2723	13370	1363		1980
152	172	2749	13739	1376		1981
156	168	2857	15499	1501		1982
147	160	2962	17702	1643		1983
125	92	2809	15644	1404		1984
133	91	2688	15660	1416		1985
121	80	2514	15830	1347		1986
134	48	2568	16148	1416		1987

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 7، ص 147

من خلال ملاحظتنا لتطور الإنتاج الحيواني بصفة عامة نجد أن هناك تطور عام ومستقر في كافة أنواع الحيوانات، إلا أن هذه الزيادة ليست زيادة حادة ولكنها زيادة طفيفة ومتذبذبة في بعض السنوات وكان أحسنها في سنوات الثمانينات، حيث وصل عدد الأبقار إلى 1649 ألف رأس والضأن إلى 177000 ألف رأس والمعز إلى 2962 ألف رأس والخيل إلى 160 ألف رأس أما الجمال فوصل إلى 147 ألف رأس سنة 1983، وهذا راجع إلى إستيراد الأنواع ذات الإنتاجية العالية والسلالات الجيدة وخاصة فيما يتعلق بالأبقار وكذا توفير الظروف الملائمة والإهتمام بهذه الثروة من أجل توفير الحد الكافي من مختلف أنواع اللحوم.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

3- تطور منتجات الصيد البحري خلال الفترة 1962-1987

ما يجب الإشارة إليه أن منتجات الصيد البحري لم تكن تعرف تطورا كبيرا وبالأخص بعد الإستقلال، للإعتماد على الوسائل التقليدية وضعف الإمكانيات بالإضافة إلى عدم الإهتمام الكافي بهذا القطاع إلا مع مرور الوقت، وبسبب النقص الواضح في هذا المجال بدأ الإهتمام بالصيد البحري والجدول الموالي يوضح تطور الإنتاج من الصيد البحري، خلال الفترة 1962-1987 كما يجب أن نشير إلى أن أرقام الجدول تشمل جميع أنواع الأسماك (السمك الأبيض، السمك الأزرق، الأسماك الموسمية، القشريات، كلب البحر، وسمك أبو سيف والرخويات وأنواع أخرى).

الجدول رقم (4-11): تطور منتجات الصيد البحري خلال الفترة 1962-1987

الوحدة: طن

السنوات	كمية الإنتاج	السنوات	كمية الإنتاج	السنوات	كمية الإنتاج
1962	-	1971	23693	1980	33306.3
1963	16942.5	1972	28338	1981	30541.3
1964	17541.4	1973	31205	1982	64580
1965	18212.7	1974	35709	1983	77135
1966	20260.4	1975	37693.2	1984	85220
1967	20960.9	1976	351229	1985	86753
1968	18253.2	1977	43475.1	1986	70019
1969	22933.1	1978	34142.9	1987	86551
1970	25734.9	1979	38677.7		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 7، ص 149

ما نلاحظه على الجدول أن هناك تحسن في كمية إنتاج الصيد البحري فنجد مثلا أنه كان يمثل 16942.5 طن سنة 1963 لينتقل سنة 1972 إلى 28338 طن ليصل إلى 86551 طن سنة 1987، وهذا ما يدل على تحسن الإنتاج بسبب إهتمام الدولة بهذا القطاع والإنعكاس الإيجابي لدعم قطاع الصيد البحري من خلال التمويل المقدم له من أجل التقليل من الإستيراد ومحاولة تحقيق الإشباع في مجال الثروة السمكية ومحاولة دعمه للمساهمة في الإقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: إنعكاس دعم الدولة للقطاع الفلاحي على التشغيل خلال الفترة 1962-1987

إرتبطت مسألة التشغيل في الجزائر بالتخطيط للتنمية الإقتصادية، حيث أن التشغيل كان من بين أهم الأهداف التي كان يجب تحقيقها بعد الإستقلال وحسب التطورات التي عرفها الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة 1962-1987، فقد مرت بثلاث مراحل أساسية المرحلة الأولى 1962-1966 وهي مرحلة التحضير والتحليل، حيث ركزت فيها الجزائر على ترتيب وضعها السياسي على إثر إسترجاع السيادة الوطنية، أما المرحلة الثانية وهي مرحلة 1967-1979 عرفت الجزائر خلالها تنفيذ ثلاث مخططات تنموية،

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التبعية والتخلف وتحسين الوضع المعيشي للجزائريين، وكانت البداية بالمخطط الثلاثي 1967-1969 ثم الرباعي الأول 1970-1973 فالرباعي الثاني 1974-1977 أما المرحلة الثالثة الممتدة من 1980-1989 حيث عرفت تطبيق مخططين خماسيين هاميين من حيث حجم الإستثمارات البالغة أكثر من 715 مليار دينار وهما المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989.

أولاً: تطور حالة التشغيل خلال الفترة 1967-1979

عرف التشغيل في الجزائر خلال هذه الفترة تحسناً فبعدما كان عدد المشتغلين سنة 1966 1720000 شخص، أصبح 2880000 شخص سنة 1978 وهذا بسبب النمو الديمغرافي المتزايد والذي وصل معدله إلى 3.4% سنة 1978.¹

وحسب المخططات المختلفة التي شهدتها هذه الفترة كانت هناك مستويات متزايدة للتشغيل فشهد المخطط الثلاثي نسبة 9.8% و 15.3% أثناء المخطط الرباعي الأول، وقد وصلت نسبة التشغيل إلى 21.4% خلال المخطط الرباعي الثاني، وهو ما يثبت نية الدولة في العمل من أجل إنجاح سياسة التشغيل وخفض معدلات البطالة التي إنتقلت من 30% سنة 1967 إلى 18.6% سنة 1977.² والجدول الموالي يبين المتوسط السنوي لخلق مناصب الشغل خلال المخططات التنموية الثلاث الأولى.

الجدول رقم (4-12): متوسط مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة 1967-1979

المرحلة	1967-1969	1970-1973	1974-1977	1978-1983
متوسط مناصب الشغل في السنة	43000	88000	135000	99000

Source : Rabéa KHARFI, Emploi et Chômage dans les pays du Maghreb, C.E.N.E.A.P, 1991, p 62

ما نلاحظه من خلال الجدول أن متوسط نصيب الشغل عرف تطوراً ملحوظاً وتحسناً من مخطط لآخر، حيث إنتقل من 43000 منصب خلال مخطط الثلاثي الأول إلى 88000 منصب شغل خلال المخطط الرباعي الأول ليصل إلى 135000 منصب شغل خلال المخطط الرباعي الثاني، وترجع النتائج المحققة بخصوص التشغيل إلى حجم الإستثمارات التي شهدتها هذه الفترة، والتي تجاوزت 300 مليار دينار منها 91 مليار دينار لقطاع المحروقات وأكثر من 121 مليار دينار للقطاعات الأخرى (إدارة، خدمات بناء

¹ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بنعكون، الجزائر، 2010، ص 168

² عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التخطيط 1962/1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 378

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

وأشغال عمومية) وقد مكن ذلك من تحقيق مردودية إنعكست على وضعية التشغيل ليزداد ذلك عدد المشتغلين في مختلف القطاعات.¹

أما بالنسبة لقطاع الفلاحة فالجدول الموالي يوضح تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 1962-1979.

الجدول رقم (4-13): تطور مناصب الشغل في القطاع الفلاحي خلال الفترة 1962-1979

السنوات	عدد مناصب الشغل	السنوات	عدد مناصب الشغل
1962	2261000	1971	1944000
1963	2214000	1972	1932000
1964	2168000	1973	1919000
1965	2125000	1974	1904000
1966	2086000	1975	1886000
1967	2049000	1976	1884000
1968	2015000	1977	1839000
1969	1984000	1978	1811000
1970	1955000	1979	1779000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ما نلاحظه على تطور معدلات التشغيل في القطاع الفلاحي هو عكس بقية القطاعات تماما خلال الفترة 1962-1979، فنجد أن عدد مناصب الشغل عرف إنخفاضا وتراجعا مستمرا حيث لم يعرف ولا تحسن خلال كل الفترة الزمنية السابقة الذكر، وهذا راجع إلى الركود الذي عرفه القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة رغم الدعم المقدم للقطاع، إلا أن هذا لم يجدي نفعا وهذا بسبب الهجرة الريفيه ومنافسة القطاعات الأخرى وبالأخص قطاع البناء والأشغال العمومية الذي إستحوذ على أكبر نسبة من معدلات التشغيل بالإضافة إلى قطاعي التجارة والخدمات.

ومن خلال الجدول السابق والتراجع الملحوظ في عدد مناصب الشغل يتبين لنا فشل سياسة الدعم الفلاحي خلال هذه الفترة في تدعيم سياسة التشغيل ما عدا في بداية فترة السبعينيات مع ظهور الثورة الزراعية ثم بداية إنهيار وفشل الثورة الزراعية وفشل سياسة دعم التشغيل عن طريق دعم وتمويل القطاع الفلاحي ورغم كل هذا بقيت الفلاحة هي الأكثر إستعابا للأيدي العاملة حيث بلغت 48% سنة 1967 ثم 49% سنة 1969 ثم 48% سنة 1973.

ثانيا: تطور سياسة التشغيل خلال الفترة 1980-1989

عرف الإقتصاد الجزائري في بداية الثمانينيات تراجعا لمعدلات النمو وتقلص سوق العمل ما إنعكس سلبا على التشغيل بإرتفاع معدلات البطالة، حيث بحلول عقد الثمانينيات شهد الإقتصاد الجزائري توجها جديدا إعتد على إعادة هيكلة المؤسسات العمومية مهما كان نوعها أو قطاع نشاطها، حيث تم إعادة

¹. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 171.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الهيكلية المالية للمؤسسات في محاولة للتقليص أو القضاء على معظم أنواع العجز للمؤسسات الإقتصادية العمومية، كما شهدت فترة الثمانينات إنخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها حيث عرفت هذه الفترة مرحلتين، مرحلة المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني، حيث نجد أن خلال هذه الفترة تطور مناصب الشغل عرف إتجاهين متعاكسين تماما في النصف الأول خلال المخطط الخماسي الأول والنصف الثاني الذي تزامن مع المخطط الخماسي الثاني.

أ- وضعية التشغيل خلال المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

كان من المنتظر أن تكون هناك زيادة في الحالة بسبب المبالغ التي خصصت للإستثمارات المخططة، وخاصة في مجال البناء وكذا إنطلاق المشاريع الكبرى حيث كان من المنتظر إنتقال العمالة غير الزراعية خلال هذه الفترة من حوالي 1.2 مليون إلى 3.8 مليون عامل أي بزيادة مقدرة ب 8.7% سنويا، أما بالنسبة لفرص العمل في قطاع البناء فيقدر العدد المستفيد 300 ألف عامل بدلا من 40 ألف عامل، وفيما يخص قطاع الصناعة فإن نمو السنوي للتشغيل يقدر ب 7% كما أن التقديرات لنمو التشغيل في قطاع التجارة والخدمات هو 8% سنويا¹. والجدول الموالي يوضح دور القطاعات المختلفة في دعم التشغيل حسب تقديرات المخطط الخماسي الأول.

الجدول رقم (4-14): تطور العمالة حسب طبيعة النشاط خلال المخطط الخماسي الأول

الوحدة: عدد العمال

1984-1980

القطاعات	زيادة عدد العمال	متوسط معدل الزيادة المؤوية
التجارة والخدمات	305000	8%
البناء والأشغال العمومية	300000	11.8%
الإدارة	280000	7.7%
الصناعة	185000	6.8%
النقل	105000	12.2%

المصدر: مشروع المحط الخماسي، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ماي 1980

الجزائر ص 62

بالنظر إلى التقديرات المخططة خلال الفترة فيما يتعلق بمناصب الشغل كان يرجى به الوصول إلى 3.8 مليون عامل ولكن لم يبلغ سوى 1.91 مليون عامل مشغول فقط، حيث لم يتم إستحداث خلال المخطط الخماسي الأول سوى 725 ألف منصب عمل، حيث ترتبط النتائج المسجلة في خلق مناصب

¹ - آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الإقتصادية الجزائرية، إنعكاسات وأفاق إقتصادية وإجتماعية، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 140.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

شغل جديدة من طرف كل قطاع إقتصادي بالحصة التي خصصت لكل قطاع من إجمالي الإستثمارات المخصصة خلال المخطط، والتي ترتبط بدورها بالتوجه الجديد لسياسة تخطيط التنمية وهو التركيز على إعادة تنظيم الإقتصاد الجزائري والتي تعمل في صالح القطاعات الأخرى كقطاع الأشغال العمومية والخدمات على حساب قطاع الفلاحة الذي عرف نزوحا بإتجاه المدن لوجود نشاطات أكثر ربح وديمومة وغير موسمية مقارنة بالقطاع الفلاحي.

ب- مكانة التشغيل في المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

عرف التشغيل خلال هذه الفترة إنخفاضا في عدد مناصب الشغل الجديدة حيث كان يهدف إلى إحداث 940 ألف منصب شغل جديد عند نهايته، إلا أن هذه الفترة عرفت عكس ذلك وقد كان عدد مناصب الشغل المستحدثة في تناقص مستمر وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-15): تطور إنشاء مناصب الشغل الدائمة خلال الفترة 1985-1989

السنوات	مناصب الشغل الجديدة
1985	122000
1986	74000
1987	64000
1988	60000
1989	56000

المصدر: الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء، سلسلة البطالة والتشغيل، العدد 48، ص 19

نلاحظ من الديوان إنخفاض مناصب الشغل الجديدة وذلك بدأ من 1986، بسبب إنخفاض أسعار البترول الذي كان له تأثير كبير على الإقتصاد الجزائري، إذ تعتبر هذه الفترة أسوء فترة مر بها الإقتصاد الجزائري بين كل الفترات السابقة، وعموما عرف التشغيل خلال هذه الفترة نموا بمقدار 4.37%، أما حسب القطاعات فنجد أن قطاع الصناعة عرف تراجعاً بمقدار 1.54% غير أن قطاع النقل والاتصالات عرف زيادة التشغيل بهما سنة 1987 ثم تقلصت في السنة الموالية حيث حدث تناقص بمقدار 3.34% في حين نجد قطاع التجارة يحتفظ بالصدارة بزيادة إجمالية نسبية قدرت ب 13.31% والخدمات ب 4.52%، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فعرفت تزايد في التشغيل بشكل محتشم بمتوسط سنوي كالتالي:¹

- 7% بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية.

¹. أيت عيسى عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

- 23.55% بالنسبة لقطاع التجارة.

- 8.22% بالنسبة لقطاع الخدمات.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فقد عرف المخطط الخماسي الأول تخفيض في نسبة الإستثمارات مما كان سببا في خلق فرص عمل جديدة، ولذا فإن تقديرات المخطط الخماسي كان يصب في إنخفاض منتظم لأن إستقرار السكان وتثبيتهم بالأرض ليس بالأمر السهل، لأن مردودية المشاريع الخاصة بالقطاع الفلاحي لاتظهر نتائجها إلا بعد مدة طويلة مع ملاحظة كبر سن الفئات العاملة بالقطاع وفقدانهم للمؤهلات وإعتمادهم على التجربة المكتسبة، لذلك عرفت الفترة نزوحا بإتجاه المدن أما بالنسبة للفترة 1985-1989 خلال المخطط الخماسي الثاني ونظرا للفشل الذي عرفته مختلف القطاعات، فقد بدأ الإهتمام بالقطاع الفلاحي، خاصة بعد بدأ تمويل القطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا ما إنعكس على مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي والجدول الموالي يوضح تطور مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي خلال الفترة 1980-1989.

الجدول رقم (4-16): تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي خلال الفترة 1980-1989.

الوحدة: عامل

السنوات	عدد مناصب الشغل	السنوات	عدد مناصب الشغل
1980	1744000	1985	1828000
1981	1765000	1986	1835000
1982	1780000	1987	1837000
1983	1802000	1988	1837000
1984	1817000	1989	1833000

المصدر: الديوان الوطني للتخطيط والاحصاء

ما يلاحظ من الجدول أن عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي خلال هذه المرحلة مر بمرحلة تزايد ولكن هذا التزايد في مرحلتين، مرحلة قبل 1983 كان بوتيرة متباطئة بسبب مزاحمة القطاعات الأخرى وهجرة اليد العاملة الفلاحية أو الريفية إلى المدينة، ومرحلة بعد سنة 1984 وهي مرحلة زادت بها نسبة التشغيل نسبيا مقارنة بالفترة السابقة لها، غير أنه بقي القطاع الفلاحي محافظا على صدارته في إحتوائه على الكم الهائل من عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي، فسنه 1980 كان العدد 1744000 منصب شغل فأصبح سنة 1985 يقدر 1828000 منصب ليصبح سنة 1988 عدد مناصب الشغل 1837000 منصب أي حوالي 15000 منصب شغل خلال ثلاث سنوات بمعدل 5000 منصب شغل

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

في المتوسط السنوي، وهذا ما يثبت نجاعة السياسة الفلاحية لدعم التشغيل في الجزائر خلال فترة الثمانينات على عكس الفترة التي سبقتها والتي عرفت بفقدانها لكم هائل من اليد العاملة في القطاع الفلاحي، والتي تراجعت فيها مناصب الشغل من 2261000 منصب شغل سنة 1962 إلى 1779000 منصب سنة 1979.

وبهذا نستخلص أن سياسات دعم التنمية الفلاحية عرفت مرحلتين متناقضتين خلال الفترة 1962-1989، مرحلة تميزت بزيادة الدعم للقطاع الفلاحي وفقدانها لمناصب شغل معتبرة وهي مرحلة 1962-1979، بسبب الهجرة الريفية ومنافسة بقية القطاعات الأخرى للقطاع الفلاحي من حيث سياسة التشغيل المطبقة ومرحلة قلة الدعم للقطاع الفلاحي وإستعادة مناصب شغل إضافية في القطاع بسبب فقدان الثقة في بعض القطاعات ومحاولة إعادة بعث القطاع الفلاحي جراء الأزمة الإقتصادية التي صاحبت إنهيار أسعار البترول سنة 1989.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

المبحث الثاني: نتائج تطبيق سياسة دعم التنمية الفلاحية خلال الفترة 1987-1999

نظرا للعجز المالي للقطاعات الإقتصادية وخاصة قطاع الفلاحة وتراكم ديون هذا القطاع نحو بنك الفلاحة والخزينة العامة، جعلت الحكومة الجزائرية قطاع الفلاحة من الأولويات في إستراتيجية تنمية الإقتصاد الوطني، لذا سطرت هدفا يتمثل في جمع الوسائل الضرورية لإعطاء دفع جديد لعمليات الإنتاج الفلاحي من أجل ضمان الأمن الغذائي وحل مشكلة البطالة، بدفع جديد لسياسة التشغيل وتحقيقا لذلك إنطلقت منذ سنة 1987 الجزائر في عملية إعادة هيكلة وتنظيم القطاع الفلاحي العمومي، بواسطة تطبيق القانون 19/87 والذي يحدد كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع الحكومي، كما قامت بمقتضى المرسوم رئاسي الذي ينص على الإستفادة من الأراضي الفلاحية بموجب قانون الثورة الزراعية رقم 25/90 المؤرخ في 18/11/1990، الذي يدعو إلى إعادة الأراضي المؤتممة إلى مالكيها، كما سطرت الحكومة خلال فترة 1990-2000 برنامجا تنمويا خاصا يهدف إلى دعم وتمويل القطاع الفلاحي كبديل تنموي لدفع عجلة التنمية بزيادة تحسين الإنتاج الفلاحي وخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل وهذا ما سنحاول التطرق إليه فيما يلي.

المطلب الأول: دعم وتمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 1987-1999

عرفت سياسة الإقراض والتمويل الفلاحي منذ الإستقلال حتى سنة 1987، بالتمييز بين القطاع العام والخاص من حيث شروط وإجراءات منح وتسديد القروض والتي كانت دائما لصالح القطاع العام، ولكن منذ إصلاحات 1987 الذي تم فيه إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وأصبحت سياسة الدعم والقرض الفلاحي، خاضعة مباشرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي قام بتطبيق قواعد التسيير الإقتصادي والصرامة في منح القروض، بعد دراسة ومتابعة أوجه إستعمال القروض المفتوحة بدقة لضمان عدم إنحرافها عن مسارها الأصلي، وهذا ما أدى إلى إنخفاض عدد الملفات المقبولة وبالتالي إنخفاض حجم القروض الممنوحة والمنفذة.

وبالرغم من كل ذلك فإن البنك لم يستطع أن يحمي نفسه من مخاطر عدم إسترداد الأموال المقرضة في ظل زراعة نتائجها غير مؤكدة بالإضافة إلى التقلبات المناخية من موسم إلى آخر، وفيما يلي سنقوم بعرض مختلف قروض الإستغلال وقروض الإستثمار المقدمة للقطاع الفلاحي خلال الفترة 1987-1999.

1- تطور الدعم المقدم للقطاع الفلاحي من خلال قروض الإستغلال خلال الفترة 1987-1999 : يمكن إدراج هذا التطور الذي طرأ على حجم قروض الإستغلال المقدمة للقطاع الفلاحي من خلال الجدول الآتي:

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الجدول رقم(4.17) تطور قروض الإستغلال الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال الفترة 1987/1999

نسبة الديون	نسبة التحقيق	قروض منفذة	قروض ممنوحة	نوع القروض السنوات
77	76	4128	7025	1987
75	79	5590	17572	1988
68	71	5025	10312	1989
77	75	3314	3661	1990
81	74	2183	3409	1991
81	74	1706	2580	1992
59	65	988	2580	1993
60	73	1231	2580	1994
32	88	407	1207	1995
49	63	502	1094	1996
52	72	210	439	1997
76	76	162	473	1998
65	78	65	121	1999

المصدر: إحصائيات مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية سلسلة إحصائيات سنة 2000

ما نلاحظه من الجدول هو الإنخفاض المستمر في القروض الممنوحة إبتداء من سنة 1988، وذلك راجع إلى سياسة الدولة إزاء منح القروض والإجراءات المطبقة من طرف البنك، بالإضافة إلى إلغاء نظام الأجور التي كانت تدفع للعمال على شكل تسبيقات على العائد وذلك إبتداء من الموسم 1990-1991، بالإضافة إلى رفع معد الفائدة الذي جعل كثيرا من المستثمرين تتردد في طلب القرض، فنلاحظ إنخفاض من 3661 مليون دينار سنة 1990 إلى 1207 مليون دينار سنة 1995، ليواصل الإنخفاض والتراجع في منح القروض إلى 121 مليون دينار سنة 1999 وهذا كله في صالح البنك من جراء تطبيقه الإجراءات والقرارات حتى يضمن إسترجاع مستحققاته وبالتالي تخفيض العيب على خزينة الدولة والتحكم في الإنفاق الحكومي.

كما نجد أن الأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لتمويل الإستغلال للقطاع الخاص وما بقي من القطاع التعاوني كما يظهر في الجدول التالي:¹

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

كما نجد أن الأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لتمويل الإستغلال للقطاع الخاص وما بقي من القطاع التعاوني كما يظهر في الجدول التالي:¹

الجدول رقم (4-18): تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص والتعاوني خلال الفترة 1994-1990. الوحدة: مليون دينار

الموسم	عدد الملفات	قروض ممنوحة	قروض محققة	قروض مسددة	قروض منوحة	قروض محققة
90/89	-	1054	804	%76	467	%58
91/90	15.597	993	751	%76	526	%70
92/91	11.608	869.5	665.6	%77	535.6	%80
93/92	9.857	1028.7	608.1	%59	447.2	%79
94/93	1.916	452.2	267.7	%59	22.9	%9

المصدر: إحصائيات مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية سلسلة إحصائيات سنة 2000

ما يلاحظ على هذا النوع من القروض فإنه في تراجع سواء من حيث عدد الملفات أو القروض الممنوحة أو المحققة فالنسبة عرفت تراجعا ملحوظا.

2- تطور القروض الإستثمارية الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال الفترة 1987-1999 .

يمكن عرض تطور القروض الممنوحة للاستثمار في القطاع الفلاحي خلال الفترة 1987-1999 من خلال الجدول الآتي:

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (4-19): تطور القروض الاستثمارية الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال

الوحدة: مليون دينار

الفترة 1987-1999

قروض منقذة			قروض ممنوحة			السنوات
المجموع	قروض طويلة الاجل	قروض متوسطة الاجل	المجموع	قروض طويلة الاجل	قروض قصيرة الاجل	
1233	491	732	1214	1142	1072	1987
3432	1973	1459	4766	2654	2112	1988
805	346	459	1081	423	658	1989
290	89	201	398	37	259	1990
623	31	592	682	37	645	1991
466	14	452	525	19	506	1992
282	27	255	318	35	283	1993
187	22	165	239	36	203	1994
108	30	78	140	46	94	1995
46	24	22	57	26	31	1996
43	23	20	33	05	28	1997
44	25	19	118	62	56	1998
94	44	50	290	13	277	1999

المصدر: إحصائيات مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية سلسلة إحصائيات سنة 2000

ما نلاحظه من الجدول هو نفس الشيء بالنسبة لقروض الإستهلاك في الجدول السابق ، أي هناك تراجع في منح القروض وهذا دليل على تراجع حجم الإستثمارات في القطاع الفلاحي وبالأخص بعد موسم 1988-1989، كما نلاحظ تراجع واضح في حجم القروض الممنوحة والمنقذة وهذا بسبب التخلي عن تمويل المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية الفاشلة إنطلاقا من 1989-1990، وكذلك إرتفاع معدلات الفائدة أدى إلى الإحجام عن طلب القروض بالإضافة إلى تأثير الإجراءات والشروط التي طبقها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منحه للقروض.

هذه الشروط التي أصبح يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية أثرت سلبا على مداخيل الفلاحين مما جعل البعض منهم يترك الأراضي بورا، والبعض الآخر يعتمد في الحصول على مداخله من تأجير الأراضي الزراعية

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

دون إستغلالها، إلا أنه في سنة 1999 إرتفع حجم القروض المتوسطة وطويلة الأجل إلى 290 مليون دينار بعدما كانت 62 مليون دينار وهذا بفضل سياسة الدولة إتجاه القطاع الزراعي خلال هذه السنة والمتمثلة في دعم الإستثمارات الفلاحية خاصة في مجال إستصلاح الأراضي، الري، غرس الأشجار وتربية الدواجن ودعم إنتاج الحليب.

وبالرغم من ضعف التمويل المقدم للقطاع الفلاحي من خلال قروض الإستثمار وقروض الإستغلال إلى أن الدولة قامت بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم القطاع الفلاحي، وتوجيهه من خلال المساعدات والإعانات التي تمنحها الدولة للقطاع وذلك عن طريق وضع مخصصات مالية لتمويل هذه الصناديق تحولها إلى الفلاحين كدعم، هذه المخصصات يختلف حجمها من سنة إلى أخرى ومن صندوق إلى آخر حسب الدور المنوط بها وهو ما يوضحه الجدول الآتي:¹

الجدول رقم (4-20): تطور المخصصات المالية الموجهة لكل صندوق من صناديق الدعم

الفلاحي خلال الفترة 1990-1999 الوحدة: مليون دينار

السنوات	الصندوق الوطني لضمان أسعار الإنتاج الفلاحي	مجموع مبالغ دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية	دعم مراجعة الأسعار من مخصصات FNDA	دعم الإستثمارات من مخصصات FNDA	صندوق ضمان الكوارث الفلاحية	صندوق حماية الصحة الحيوانية	صندوق إستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز	مجموع الدعم المخصص للقطاع
1990	0	1420	1000	420	900	00	-----	2320
1991	3565	1072	500	572	600	00	-----	5237
1992	9500	850	500	350	00	00	-----	10350
1993	11600	1640	1240	400	600	00	-----	14840
1994	12000	2250	1850	400	00	00	-----	14250
1995	9000	1700	1300	400	2900	70	-----	13670
1996	7300	2900	1900	1000	700	70	-----	10570
1997	00	1600	1200	400	700	70	-----	2370
1998	700	4700	1700	3000	700	70	8000	20420
1999	700	1800	1200	600	700	70	8000	17570

Source : - Conception et mise en oeuvre d'un projet de proximité développement rural, MADR, guide des procédures, Année2003, p11.

¹ - غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص132 .

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

من الجدول نجد أن الدعم الفلاحي عرف تطورا تدريجيا من سنة 1990 الذي كان يقدر بـ 2320 مليون دينار ثم وصل إلى 17570 مليون دينار سنة 1999، غير أن هذه الزيادة لم تكن مستمرة بل هي عبارة عن زيادة متذبذبة في بعض السنوات، فنجدها تصل إلى 2370 مليون دينار سنة 1997 وذلك بسبب الجفاف الذي أدى إلى ضعف المستوى الإنتاجي، أما بالنسبة إلى سنة 1998 فوقع عكس السنة السابقة لها حيث وصل فيها مبلغ الدعم إلى أقصى مستوياته خلال هذه الفترة بمقدار 20470 مليون دينار وذلك راجع لبداية تطبيق برنامج التكثيف الزراعي الذي كان يحتاج إلى مبالغ كبيرة من الدعم في مجال مدخلات الإنتاج التي عرفت تضاعف في أسعارها ومجال الري ومجال التأطير التقني والإرشاد الفلاحي.¹

كما نلاحظ أن أكبر حجم من هذا الدعم خصص لصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي، بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية نتيجة تحرير الأسعار التي عرفت ارتفاعا كبيرا، مع ارتفاع أسعار المواد في الأسواق العالمية إضافة إلى إنخفاض أسعار الدينار مقابل العملات الأجنبية، إلا أنه بداية من 1998 أصبح يخصص له مبلغ ثابت بسبب تحديد المواد المدعمة والمتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين، يليه في ذلك صندوق دعم التنمية الفلاحية الذي يقدم الإعانات والتمويلات لتنفيذ عمليات التنمية الفلاحية وترقيتها، وخاصة دعم الإستثمارات المنتجة التي يبادر بها المنتجون والمربون، وخفض تكاليف القروض وتوسيع المساحات المسقية وتحسين إنتاج المنتوجات الإستراتيجية بالإضافة إلى دعم مواد الطاقة والأسمدة والمبيدات.²

وفيما يخص صندوق حماية الحيوان فمُنذ إنشائه سنة 1995 خصص له مبلغ ثابت حجمه 70 مليون دينار سنويا بهدف حماية الحيوانات من الأمراض والآفات التي يتعرضون لها.

أما صندوق ضمان الكوارث الفلاحية فكانت مخصصاته متذبذبة في سنوات 1990 حتى 1995، وبعدها أصبح يخصص له مبلغ ثابت كل سنة قيمته 700 مليون دينار يخصص للفلاحين المؤمنين أنفسهم لدى الصندوق للتعاقد الفلاحي، أما صندوق إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز الذي أنشئ سنة 1998 خصص له مبلغ ثابت قدر بـ 8000 مليون دينار سنويا، تطبيقا للبرنامج الذي صادق عليه مجلس الحكومة في جانفي 1998 والمتعلق بإستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز، الذي تقوم الدولة من خلاله بدفع النفقات الكبرى المتمثلة في جلب المياه والطاقة الكهربائية وشق طرق العبور وإنجاز مجموعة من الأعمال الضرورية لإستعمال الأملاك العقارية والمعنية بالإستصلاح.

¹ غرددي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 133.

² رجراج محمد، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

المطلب الثاني: نتائج الدعم المقدم للقطاع الفلاحي على الإنتاج الفلاحي خلال الفترة

1999-1988

ما ميز هذه الفترة أنه حدث تغيير في حجم وشكل الدعم المالي المقدم للقطاع الفلاحي، بسبب التغيرات الاقتصادية والهيكلية التي حدثت في بداية هذه الفترة وتأثير قانون النقد والقرض 10/90 على شكل الدعم المقدم في المجال الفلاحي مما أثر بشكل مباشر على الإنتاج الفلاحي، وهذا ما سنحاول إيضاحه من خلال عرض تطور الإنتاج النباتي والحيواني خلال هذه المرحلة.

أولاً: تطور الإنتاج النباتي: سنحاول أولاً عرض بعض المنتجات النباتية لإيضاح مدى تأثير سياسة دعم الدولة للقطاع الفلاحي على حجم ونوع الإنتاج من أجل تنميته وجعله بديلاً تنموياً.

1- **تطور إنتاج الحبوب:** لقد عرف إنتاج الحبوب تغيرات ملموسة خلال الفترة 1987-1999 وذلك بسبب التغيرات المناخية من موسم لآخر ونظراً بتغير سياسة الدعم الفلاحي من جهة أخرى والجدول الموالي يبين تطور إنتاج الحبوب 1999/1987

الجدول رقم (4-21): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 1999-1987 الوحدة: قنطار

المجموع	الخردال	الشعير	القمح اللين	القمح الصلب	الإنتاج
					السنوات
10337410	296580	3896600	1990510	4153720	1988
20016100	595610	7898820	3388180	8133490	1989
66147170	412810	8333560	1951340	5549460	1990
26434880	1281420	18099580	5755990	12917890	1991
33279320	928900	13982900	4912210	13455310	1992
14517720	272460	4080230	2204380	7960650	1993
9632350	152040	2340670	1515380	5624280	1994
21380000	531000	5849800	3112500	11886700	1995
49000000	1171740	18002220	9480340	20345700	1996
8692210	168150	1908920	2060500	4554640	1997
23950000	450000	700000	7800000	15000000	1998
20200000	400000	5100000	5700000	9000000	1999

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 7،

ص ص 136، 137

ما يلاحظ من الجدول أن إنتاج الحبوب لم يعرف زيادة ظاهرة خلال هذه الفترة بل هناك حالة تذبذب في الإنتاج فنجد أن حجم الإنتاج سنة 1988 كان 1037410 قنطار، ليرتفع إلى 33279320 قنطار موسم 1992 وذلك راجع إلى الظروف المناخية المناسبة كما أن دعم القطاع الفلاحي خلال هذه السنة كان له الأثر الإيجابي على ذلك، ثم بعد سنة 1992 نجد أن إنتاج الحبوب عرف إنخفاض شديد وصل

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

إلى 9632350 قنطار سنة 1994 ثم قفز هذا الرقم ليصل إلى 49 مليون قنطار سنة 1996 وذلك بسبب تحسن الظروف المناخية وزيادة نسبة المبالغ المخصصة لصناديق دعم التنمية الفلاحية خلال هذه الفترة مع إستعمال بذور جيدة وإدخال الطرق الحديثة في عملية تهيئة التربة وإستعمال الأسمدة والمبيدات الحشرية.

كما نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنتاج خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة 1987/1962 هي الإتجاه السالب في الإنتاج، أي أن نسبة الإنتاج في إنخفاض وليس في زيادة من فترة لأخرى وسبب ذلك الظروف والتغيرات المناخية من جهة و المشاكل التي بقي يتخبط فيها القطاع الفلاحي من جهة أخرى مما جعله عاجزا على تحقيق المستوى المطلوب منه في مجال إنتاج الحبوب.

2- تطور إنتاج البقول خلال الفترة 1999/1988

يمكن عرض إنتاج البقول الجافة خلال هذه الفترة من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم (4-22): تطور إنتاج البقول الجافة خلال الفترة 1999-1988

إنتاج البقول الجافة	السنوات	إنتاج البقول الجافة	السنوات
332270	1994	344480	1988
414380	1995	478970	1989
680000	1996	350890	1990
276360	1997	630190	1991
450500	1998	633860	1992
394650	1999	481470	1993

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 2011/1962، الفصل 7،

ص ص 136، 137

ما عرفته منتوجات البقول الجافة من تغيرات تارة في الإتجاه المتزايد وتارة أخرى في الإتجاه المتناقص وهذا حسب التغيرات المناخية، وحسب جفاف الموسم أو تزايد تساقط الأمطار لأن زراعة البقول الجافة تعتمد على منسوب المياه بالإضافة إلى عدم الإعتماد على التقنيات الحديثة في ري المزروعات، كتقنيات الرش المحوري أو تقنية التقطير أو غيرها من التقنيات الحديث التي من شأنها زيادة المنتوجات في حالة الجفاف كما أن هذه المرحلة عرفت أعلى نسبة إنتاج خلال المواسم التالية: سنة 1991 بـ 630190 قنطار وموسم 1992 بـ 633860 قنطار وإرتفاع نسبة الإنتاج إلى أقصى مستوياته خلال سنة 1996 بـ 680 ألف قنطار، وهي نفس النسبة بالنسبة لإنتاج الحبوب التي عرفت تطورا خلال هذه المواسم الثلاث بسبب تحسن الظروف المناخية من جهة وبسبب بعض الدعم المخصص لهذا النوع من المنتجات من جهة أخرى بإعتبار البقول الجافة تعتبر من بين المنتجات التي يعتمد عليها كغذاء أساسي في الجزائر.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

3- تطور إنتاج الخضار والمزروعات الصناعية خلال الفترة 1988-1999

الجدول الموالي يبين هذا التطور لإنتاج الخضار والمزروعات الصناعية التي تعتبر من بين أهم المنتجات الفلاحية لقيمتها الغذائية ولإرتباطها بالصناعة من جهة أخرى.

الجدول رقم (4-23): تطور إنتاج الخضار والمزروعات الصناعية خلال الفترة 1988-1999.

الوحدة: قنطار

السنوات	إنتاج الخضار	انتاج المزروعات الصناعية	السنوات	إنتاج الخضار	انتاج المزروعات الصناعية
1988	24205000	1654510	1994	25706200	4590930
1989	27651470	2118560	1995	32000000	5640640
1990	21697260	1150140	1996	31467000	4480830
1991	28005870	2290380	1997	30093740	3734121
1992	30665210	3272170	1998	32859130	4514260
1993	29638050	5368100	1999	33158300	6075970

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مرجع سبق ذكره، ص ص 135، 136

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إنتاج الخضار عرف بعض التحسن والزيادة وهذا راجع إلى زيادة توسيع الأراضي الفلاحية المخصصة لزراعة الخضار على حساب زراعة الحبوب والبقول الجافة التي تعتمد على تساقط الأمطار، أما بالنسبة لزراعة الخضار فقد عرفت خلال الفترة 1988-1999 تطورا في مجال السقي وتقديم دعم خاص لبعض أنواع الخضار مما زاد من إنتاجها، كمنتوج البطاطا مثلا، بالإضافة إلى الدعم كما قامت الدولة من خلال تسهيل عملية الري العمومي للفلاحين الناشطين في مجال زراعة الخضار من أجل تشجيع إنتاج الخضروات محليا وذلك لتغطية الطلب المحلي المتزايد وتخفيض فاتورة الإستيراد خاصة مع الأزمة المالية التي وقعت فيها الجزائر خلال هذه الفترة بسبب الظروف الإقتصادية والأمنية التي أثرت على الدعم المالي للقطاع الفلاحي.

وكذلك بالنسبة لحجم الإنتاج للمزروعات الصناعية عرف هذه الفترة تزايد ملحوظ باستثناء بعض السنوات، التي كان هناك فيها تذبذبا في الإنتاج حيث إنتقل حجم الإنتاج من 115014 قنطار سنة 1990 ليصل إلى 6075970 قنطار سنة 1999، وهي أحسن سنة من حيث إنتاج المزروعات الصناعية وترجع هذه الزيادة إلى الدعم المقدم من قبل الدولة من أجل تشجيع هذا النوع من المنتوجات، وذلك لإرتباطها بالصناعة كالطماطم المصبرة والتبغ بالإضافة إلى الحرية التي تحصل عليها الفلاحين في مجال إستخدام أراضيهم، وحرية السوق بالإضافة إلى المساعدات التي تحصل عليها الفلاحين في مجال الزراعة الصناعية

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

في منح تعاقدات مع أصحاب المؤسسات المتخصصة في هذا النوع من الصناعات والتي تعتمد على هذه الزراعة كمادة أولية من أجل بيع منتجاتهم وذلك تشجيعا للفلاحين من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي وتغطية السوق المحلية.

4- تطور إنتاج بعض المنتجات الأخرى، حمضيات، كروم، تمر خلال الفترة 1988/1999

بما أن الإنتاج النباتي جد متنوع فإننا سنعرض تطور بعض المنتجات المهمة وذات التأثير في حجم الإنتاج الفلاحي وذات الإستهلاك الواسع والقيمة الإقتصادية المثلى وهذا من خلال عرض تطور إنتاج الحمضيات والكروم والتمر خلال الفترة 1988-1999.

الجدول رقم (4-24): تطور إنتاج الحمضيات والكروم والتمر خلال الفترة 1988-1999

الوحدة: قنطار

إنتاج التمر	إنتاج الكروم		إنتاج الحمضيات	السنوات
	عنب المائدة	كروم الخمر		
1960620	1228760	621060	31181700	1988
2100000	1192690	503730	31280000	1989
2060000	812812	288650	26800000	1990
2090920	1462080	361710	32216400	1991
2605150	1689040	409570	35960700	1992
3171840	1459520	443940	35833400	1993
2851550	1459940	134410	37358000	1994
3523029	1583730	268500	32026400	1995
3606370	1321420	312270	33158800	1996
3029970	1457500	243890	34892100	1997
3873130	1182930	162900	41798600	1998
4275830	1342960	263190	45355500	1999

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مرجع سبق ذكره، ص ص 136، 137

من الجدول نلاحظ تطور كل من إنتاج الحمضيات والتمر بصورة مستمرة ، وهذا الدعم المقدم للسياسة المتبعة من طرف الدولة لغرس الأنواع المختلفة من الأشجار المثمرة وتشجيع الزراعة بالصحراء فيما يخص التمر ، بالأخص سنة 1999 عرفت كمية إنتاج لم يسبق لها مثيل منذ الإستقلال ونفس الشيء بالنسبة لإنتاج الحمضيات حيث وصل إلى أقصى مستوى له سنة 1999 بـ 45355500 قنطار وهذا راجع إلى سياسة الدعم المقدم من طرف الدولة وتحرير الأسواق والرغبة في الإرتقاء بالإنتاج الفلاحي إلى أعلى المستويات من أجل تحقيق الإكتفاء للطلب الداخلي، ومحاولة تحقيق فائض لتصديره لجلب العملة الصعبة من أجل النهوض بالإقتصاد من الحالة التي كان قد مر بها في تلك الفترة، أما بالنسبة لإنتاج الكروم فهناك تناقص في منتجات كروم الخمر وذلك لعدة أسباب أهمها التأثير بالجانب الديني للمجتمع الجزائري

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

أما بالنسبة لكروم عنب المائدة فعرف تذبذب في الإنتاج إلا أن في السنوات الأخيرة بدأ يعرف تحسنا ملحوظا نتيجة تدعيم الفلاحين من أجل غرس أشجار الكروم، من خلال تقديم أشجارها مجانا وكذلك تعويض الخسائر التي تعرض لها الفلاحين في بعض المواسم بسبب الأمراض والآفات الزراعية وذلك بتخصيص مبالغ مالية لابأس بيها كالقرض عن طريق صندوق ضمان الكوارث الطبيعية.

ثانيا: تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1988-1999

ما حدث خلال هذه الفترة أن الدولة حاولت الإهتمام بمجال تربية الحيوانات على عكس الفترة السابقة، من أجل تغطية الطلب المحلي المتزايد على اللحوم بمختلف أنواعها وذلك بتخصيص صندوق لهذا الغرض وهو صندوق حماية الصحة الحيوانية الذي تم إنشائه سنة 1995 من أجل تحسين الإنتاج الحيواني والمحافظة على الثروة الحيوانية.

الجدول رقم (4-25): تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1988-1999

الوحدة: ألف رأس

السنوات	البقرة	الضأن	المعز	الخييل	الجمال
1988	1435	16429	2232	85	114
1989	1405	17316	2404	86	122
1990	1393	17697	2472	81	122
1991	1300	16891	2485	82	126
1992	1334	17323	2775	77	114
1993	1314	18665	2683	73	114
1994	1269	17842	2544	67	114
1995	1267	17302	2780	62	126
1996	1228	17565	2895	60	136
1997	1255	17387	3122	52	151
1998	1317	17949	3257	46	154
1999	1650	18200	3400	46	220

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مرجع سبق ذكره، ص 147

ما نستخلصه من خلال عرض تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1988-1999 نجد أن الإنتاج عرف زيادة مستمرة في كل من البقر والمعز والجمال وهناك زيادة متذبذبة في عدد الأغنام وهذا على خلاف الفترة السابقة 1987/1962، التي عرفت تدهور قبي بعض الأنواع، وترجع هذه الزيادة في عدد الحيوانات إلى إهتمام الدولة بدعم الإنتاج الحيواني عن طريق دعم وحماية المراعي في السهوب، بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة من دعم مالي ولقاحات للمربين ودعم بناء الإسطبلات ومراقبة وتنظيم عملية ذبح الماشية وإستيراد الأنواع والسلالات ذات المردودية العالية وهذا من أجل زيادة إنتاج اللحوم الحمراء وإرساء تنمية مستدامة.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

أما فيما يخص تربية الخيول فنلاحظ أن هناك تراجع في هذه الثروة وذلك راجع إلى عدم الإهتمام به خلال فترة التسعينيات لأن تربية الخيل تتطلب تكاليف مرتفعة وعناية خاصة مما قد يكلف الخزينة الفلاحية مصاريف إضافية في ظل الأزمة المالية التي كانت تمر بها الجزائر خلال فترة التسعينيات.

ثالثا: تطور إنتاج الأسماك خلال الفترة 1988-1999

يمكن عرض تطور إنتاج الثروة السمكية من خلال ما يلي:

الجدول رقم (4-26): تطور إنتاج مختلف الأسماك خلال الفترة 1988-1999

السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج
1988	83555	1994	135402
1989	72483	1995	105872
1990	91062	1996	116351
1991	79690	1997	93895
1992	95274	1998	92334
1993	101896	1999	89817

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مرجع سبق ذكره، ص 149

نلاحظ على الجدول أن تطور إنتاج الصيد البحري عرف تذبذب وذلك راجع لعدة أسباب بداية بالتغيرات المناخية ثم ضعف الدعم المقدم في مجال الصيد البحري خلال هذه الفترة والذي يكاد يكون شبه منعدم بالإضافة إلى الإعتدال على الطرق التقليدية في مجال الصيد البحري وغياب تام بمجال تربية المائيات في الجزائر خلال هذه الفترة بإستثناء بعض المشاريع التي لم ترى النور قبل سنة 2000.

المطلب الثالث: تطور سياسة التشغيل في القطاع الفلاحي خلال الفترة 1988-1999

قبل التطرق إلى التشغيل في القطاع الفلاحي لا بد من الإشارة إلى سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

نتيجة المشاكل الإقتصادية التي عرفت الجزائر في بداية التسعينيات مما أدى إلى إنخفاض حجم الإستثمارات وارتفاع معدل البطالة إلى نسب عالية، إذ عرف رصيد خلق مناصب العمل معدلات سالبة حيث خسرت الجزائر سنة 1990 ما يفوق 150 ألف منصب عمل مقارنة بسنة 1989، مما دفع بالجزائر للقيام بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية من أجل الإستعداد للدخول في إقتصاد السوق وذلك بالتخفيف من حدة الأزمة وإعادة تفعيل الإقتصاد المحلي.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

وإثرى هذه الإصلاحات تدهورت وضعية التشغيل، نظرا لغياب الإستثمارات الجديدة وحل المؤسسات الإقتصادية العمومية التي لم تحقق مردودية إقتصادية مقبولة، الذي تولد عنها الطرد الجماعي للعاملين ويمكن إيضاح هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-27): تطور عدد المؤسسات المنحلة وعدد العمال المسرحين في الجزائر خلال

الفترة 1994-1999. الوحدة: عامل

السنة	عدد المؤسسات المنحلة	عدد العمال المسرحين
1994	200	20908
1995	300	236300
1996	162	100498
1997	503	162175
1998	233	115137
1999	225	-
المجموع	1224	635018

المصدر: أنظر

. مداني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 264

. سعدية قصاب، إختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر، 1990-2004،

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 111

يتبين لنا من الجدول أن عدد المؤسسات الوطنية المنحلة إثرى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، كان يسير في اتجاه متزايد حيث بدأت ب 200 مؤسسة سنة 1994 لتصل إلى 1224 مؤسسة سنة 2000 وهو عدد كبير جدا مما يثبت عجز الدولة على التحكم في الأزمة الاقتصادية، التي حلت خلال الفترة 1990-1999 وهو ما أدى إلى تزايد عدد البطالين وإرتفاع حدة البطالة بسبب تسريح أكثر من 635018 عامل. كما أن برنامج التعديل الهيكلي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات المالية بعيدا عن التوازنات الاقتصادية، وبالتالي أدى إلى أثار سلبية على البطالة والتشغيل من 24% سنة 1994 إلى أكثر من 29% سنة 1997، في هذه المرحلة قدر عدد البطالين ب 2.3 مليون بطل، إذ حوالي 360 ألف أجير فقدوا

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

مناصب عملهم ووجهوا إلى البطالة بين 1994-1998 وهذا ما أدى إلى الطلب المتزايد للعمل السنوي.¹ والجدول الموالي يبين تطور سوق الشغل خلال الفترة 1990-1999.

الجدول رقم (4-28): تطور سوق الشغل خلال الفترة 1990-1991 الوحدة: عامل

السنوات	طلبات العمل	عروض العمل	التشغيل الدائم	التشغيل المؤقت	المجموع
1990	229845	78783	33055	27443	60498
1991	158875	53922	19382	22837	42219
1992	170709	44815	14752	21916	36668
1993	153898	43031	15173	20258	35431
1994	142808	44205	12806	24179	36985
1995	168387	48695	11578	29885	41463
1996	134858	36768	6134	24976	32110
1997	163800	27934	5090	19740	24830
1998	166299	28192	3926	22638	26564
1999	121309	24726	3727	18690	22377

Source : Office National des Statistiques: L'Algérie en quelques chiffres, résultat 1998-1999, Algérie, Edition 2001 N= 30.

ما يظهر لنا من خلال الجدول هو أن عدد مناصب الشغل عرف تراجع مستمر خلال الفترة 1990-1999، حيث إنخفضت نسبة التشغيل من 60498 منصب شغل سنة 1990 إلى 22377 منصب سنة 1999، أي بمعدل 3812.1 منصب في السنة وهذا ما يثبت فشل الدول في إتجاه سياسة التشغيل، والأثر السلبي لسياسة الإصلاح الإقتصادي عن طريق تطبيق سياسة التعديل جراء عملية الحل والتصفية التي طالت المؤسسات الإقتصادية العمومية بالإضافة إلى تراكم الطلب على العمل، بسبب السياسة المنتهجة من طرف الحكومة في التقليل من النفقات العمومية بكبح عمليات التشغيل في الوظيفة العامة، كما أننا نلاحظ أن عدد مناصب الشغل المؤقتة منذ سنة 1992 أصبحت تفوق عدد مناصب الشغل الدائمة التي أصبحت لا تتجاوز 2327 منصب شغل سنة 1999 بعدما كانت 33055 منصب سنة 1990 وهذا ما يثبت العجز السنوي المسجل في عملية التشغيل.

¹ - مداني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص181.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

أما فيما يتعلق بتطور التشغيل في القطاع الفلاحي خلال مرحلة 1990-1999 فكانت عكس بقية القطاعات، لأن الدولة ركزت على القطاع الفلاحي من أجل تدارك الوضع وتصحيح المسار التنموي لمحاولة علاج الأزمة الإقتصادية عن طريق تنمية القطاع الفلاحي، من خلال تخصيص مجموعة من الصناديق لهذا الغرض رغم إنخفاض التمويل عن طريق القروض إلا أن الدعم المقدم للقطاع الفلاحي خلال هذه المرحلة كان له الأثر الإيجابي و إنعكس بصورة إيجابية على سياسة التشغيل بالقطاع الفلاحي على حساب بقية القطاعات وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-29): تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي خلال الفترة 1990-1999

الوحدة: عامل

السنوات	عدد مناصب الشغل	السنوات	عدد مناصب الشغل
1990	1824000	1995	2186000
1991	1903000	1996	2254000
1992	1974000	1997	2321000
1993	2046000	1998	2388000
1994	2116000	1999	2455000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نجد أن القطاع الفلاحي هو القطاع الوحيد الذي عرفت سياسة التشغيل به نجاحا أو تطور في عدد مناصب الشغل، وهذا دليل على أن الدولة من خلال الدعم المقدم لهذا القطاع عن طريق صناديق الدعم أثرت بصورة إيجابية على سياسة التشغيل حيث إستمرت الزيادة في خلق مناصب الشغل من 1824000 منصب شغل سنة 1990 لتصل إلى 2455000 منصب شغل خلال سنة 1999. وسبب هذه الزيادة العودة نسبية لقوة العمل الناشطة في الريف إلى فقدان الأمل في الحصول على عمل خارجها، وإلى الدور الذي قامت به الدولة في إمتصاص جزء من البطالة بتنفيذها للأشغال الكبرى في الزراعة، ويرجع الإنخفاض في قوة العمل الزراعية إلى الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينيات، ويمكن القول أن القطاع الزراعي يمتلك قدرات بشرية لا يستهان بها وبإمكانها تحقيق النمو في القطاع إذا وفرت لها الإمكانيات المادية والتكوينية والتوجيهية اللازمة، غير ما يمكن تسجيله هو أن هذه الفترة تعتبر أحسن من الفترة التي سبقتها لأنه خصص لها دعم أقل، ولكن كان أحسن من حيث الإنعكاس على حجم الإنتاج الفلاحي وعلى عدد مناصب الشغل المنشأة بالقطاع وهذا دليل على نجاح سياسة الدعم الفلاحي في خلق منصب عمل إضافية وترك الأثر الإيجابي على سياسة التشغيل.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

المبحث الثالث: إنعكاس دعم القطاع الفلاحي من خلال المخططات التنموية على سياسة التشغيل

2019-2000

تميزت هذه الفترة في الجزائر بمرحلتين، مرحلة 2000-2014 والتي عرفت إرتفاع أسعار البترول وبالتالي إرتفاع عائداته مما حفز الدولة على تفعيل دور القطاع الفلاحي بإعتباره قطاعا إستراتيجيا، وذلك من خلال بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة تساهم في رفع التحديات التي واجهت الفلاحة سابقا، كما دخلت الجزائر في هذه المرحلة في تنفيذ برنامج ترمي من خلاله إلى دعم برامجها للإصلاح الهيكلي والمحافظة على النتائج المحققة من خلال البرامج والمشاريع الكبرى التي خصصت لها مبالغ تحت غطاء سياسي، فظهر من خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2000-2004) في القطاع الفلاحي المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية، ليتواصل هذا البرنامج بتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009) متضمنا بذلك في مجال التنمية الفلاحية تطبيق برنامج التجديد الفلاحي، مواصلة في ذلك جهود التنمية للوصول إلى إستكمال المشاريع التي لم تنتهي في هذا المخطط بالبرنامج التكميلي لتوطيد النمو (2010-2014) مع مواصلة برنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2008-2013 من أجل تحقيق تنمية ريفية مستدامة.

أما المرحلة الثانية هي مرحلة 2015-2019 والتي كانت تسعى الدولة من خلالها إلى مواصلة دعم النمو وإستكمال مختلف مشاريع التنمية الكبرى التي إنطلقت من خلال المخططات التنموية السابقة، ولكن هذا المسعى الإقتصادي التنموي إصطدم بواقع إنخفاض أسعار البترول خلال سنة 2014 مما أدى إلى توقيف معظم المشاريع الكبرى ومواصلة بعض المشاريع التي تعول عليها الدولة للنهوض بالإقتصاد الوطني كبديل ومن أهمها مواصلة دعم ومحاولة تنشيط القطاع الصناعي، وكل هذه الجهود المبذولة من أجل تحسين الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل وهذا ما سنحاول إيضاحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: سياسات دعم القطاع الفلاحي من خلال المخططات التنموية 2000-2019

لقد جاءت سياسة دعم التنمية الفلاحية خلال هذه الفترة لوضع سياسة فلاحية جديدة تسمح بإستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة للتحقيق على المدى المتوسط والطويل تتماشى والتحولات الإقتصادية الداخلية والخارجية، وهذا من خلال وضع إستراتيجيات مختلفة لدعم القطاع وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل إحداث نمو إقتصادي فعال للقطاع الفلاحي لذلك خصصت له مبالغ ضخمة ووزعت على القطاع وفق برامج محدد كبرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي معتمدا على مجموعة من الصناديق لتنفيذ هذه البرامج وذلك وفق ما يتماشى والإمكانيات المالية المخصصة لكل برنامج يتماشى والمخطط التنموي التابع له من مخصصات القطاع الفلاحي خلال برامج الإنعاش الإقتصادي، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (4-30): مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الإقتصادي.

الوحدة: مليار دينار

المجموع		برنامج توطيد النمو 2010-2015		البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009		برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000-2004		البرامج القطاعات
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
10.5	1324.4	71.4	1000	42.7	312	12.4	65.4	القطاع الفلاحي
90.94	24616.7	28.95	20214	57.92	3890.7	87.5	459.6	باقي القطاعات
100	25941.1	100	21214	100	4202.7	100	525	المجموع

المصدر: نذير بوفليح، دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية والدولية جامعة شلف، 23-24 نوفمبر 2014.

أولاً: آلية تمويل القطاع الفلاحي في ظل برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000-2004

رصد لبرنامج الإنعاش الإقتصادي مبلغ 525 مليار دينار، كان لقطاع الفلاحة نصيب من هذا البرنامج التي تبلورت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) حوالي 65.4 مليار دج¹، وهو يمثل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ، وإنخفاض المبلغ سببه إستفادة القطاع من مخصصات البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي انطلق سنة 2000 أي يعتبر البرنامج الأخير إضافة إلى البرنامج السابق فقطاع الفلاحة هو الوحيد المستفيد من برنامجين مستقلين في نفس الفترة.²

كما حضي قطاع الفلاحة والصيد البحري بأهمية بالغة من طرف القائمين على برنامج الإنعاش الإقتصادي، رغم إطلاق برنامج خاص بالتنمية الفلاحية في سبتمبر 2000 ونظرا للأثار متعددة التي ترتبت عنه والتي تخدم مباشرة الأهداف التي سطرت لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خاصة ما تعلق منها بحماية السهول والأراضي المعرضة للإنجراف، دعم الإنتاج، المواد الغذائية الضرورية وعلى رأسها القمح والحليب، حماية المناطق من التصحر، توسيع الأراضي المسقية ودعم تطوير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية.³

¹ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

² هيشراًحمد، مساهمة قطاع الزراعة الجزائرية في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال 2012/1974 كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015/2016، ص 68.

³ عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الإكتفاء الذاتي أين الخلل دراسة قياسية منذ سنة 1980، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات افتصاديةالدولية، 23، 24، نوفمبر 2014، ص 8.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

كما قسم المبلغ المالي المخصص للقطاع الفلاحي والصيد البحري المقدّر بـ 65.4 مليار دينار إلى قسمين هما برنامج خاص بدعم القطاع الفلاحي وبرنامج خاص بدعم قطاع الصيد البحري وقد وزع هذا المبلغ على البرنامجين على مدى خمس سنوات كالتالي:

الجدول رقم (4-31): توزيع الدعم المقدم للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2004

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
المبالغ	10.6	20.3	22.5	12	65.4

المصدر: من إعداد الطالب

ما يلاحظ من الجدول أن نسبة الدعم الفلاحي في تطور مستمر خلال هذا البرنامج، حيث إنتقل من 10.6 مليار دينار سنة 2000 إلى 22.5 مليار دينار سنة 2003 وهذا تأكيداً على تثبيت سياسة الدولة إتجاه دعم القطاع الفلاحي من أجل النهوض به غير أن هذا الدعم إنخفض إلى 12 مليار دينار وهذا بسبب نهاية برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والتحضير لبداية الإنطلاق في البرنامج التكميلي لدعم النمو. كما إستفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث قدر غلافه المالي بـ 55.89 مليار دينار وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط.

الجدول (رقم 4-32): توزيع الغلاف المالي الموجه لدعم القطاع الفلاحي خلال

الوحدة: مليار دينار

الفترة 2001-2004

المجموع	2001	2002	2003	2004
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	0
صندوق ضمان المخاطر	0	1.14	1.14	0
المجموع	7.57	16.31	20.01	12

المصدر: الجزائر، رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001/2004) ص 32

من الجدول نلاحظ أن المبالغ وزعت حسب أهمية كل صندوق ونسبة مساهمته في الدعم وحسب أهمية كل موسم، في البداية كان التوزيع على أساس بداية الإنطلاق في مشروع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم مع نهاية 2002 بدأت نتائج البرنامج تظهر، لذلك نجد أن سنة 2003 هي الأكبر حظاً من حيث مبلغ الدعم وفي الأخير نجد أن نسبة الدعم بدأت تنخفض سنة 2004 بسبب إقتراب الإنتهاء من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والدخول في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

فبالإضافة إلى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية تم إنشاء عدد من الصناديق لدعم القطاع الفلاحي وتميمته وتوجيهه من خلال المساعدات والإعانات التي تمنحها الدولة للقطاع، كما جعلت الدولة تخصيصات خاصة لكل صندوق وحددت مبالغ مالية هامة لكل تخصص يختلف حجمها من سنة إلى أخرى بالإضافة إلى المساهمات والإعانات، والجدول الموالي يوضح المبالغ المالية المخصصة لكل صندوق حسب تخصصه وأهميته.

الجدول رقم (4-33): تطور مجموع المبالغ المخصصة لكل صندوق من صناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة 2000/2004
الوحدة: مليون دينار

2004		2003		2002		2001		2000		رقم الحساب	الصنفا دقيق
المدفوعات مجموع	التخصص مجموع	المدفوعات مجموع	التخصص مجموع	المدفوعات مجموع	التخصص مجموع	المدفوعات مجموع	التخصص مجموع	المدفوعات مجموع	التخصص مجموع		
45461.70	45483	45461.70	45483	37407	37407	23500	34638	7000	21145	302067	FNRDA
260	269.9	136.1	159.1	163.1	166.1	357.7	138.6	00	154.6	302071	FPZPP
5660	5660	2000	2000	500	500	-----	-----	-----	-----	302109	FLCDDPS
8840.2	8840.2	2000	2000	10000	10000	00	10000	8000	14000	302111	FDRMVT
55260	55894.1	49597.8	49642.1	48070.1	48073.1	23857.7	44676.6	15000	25299.6	المخصصة والدفوعة لكل سنة	
98.89%		99.91%		99.99%		53.45%		59.29%		نسبة استخدام مجموع مبالغ الدعم	

المصدر: غردي محمد، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص167

ما نلاحظه من خلال الجدول أن المبالغ المخصصة لكل صندوق في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وهذا ما يزيد من دعم الدولة للقطاع كما أن نسب المدفوعات كذلك في تزايد، فنجد أنها تزايدت من 15000 مليون دينار سنة 2000 لتصل إلى 55260 مليون دينار سنة 2004 ، وهذا ما أدى إلى زيادة

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

إستخدام هذه المخصصات بصورة شبه تامة حيث بلغت نسبة الإستخدام 99.99% سنة 2002 مما يدل على الرجوع إلى القطاع الفلاحي ومحاولة تطويره وإستخدام كافة الدعم المخصص له. وخاصة مع بداية إنشاء صندوق FLCDDPS كما أن المبالغ التي أضيفت لدعم أو مساعدة القطاع الفلاحي إضافة إلى المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية دور في تزايد هذه المبالغ وإستخداماتها وهذا ما إنعكس على حجم الإنتاج واليد العاملة وتحسين إنتاجية القطاع الفلاحي وهذا ما سنحاول إيضاحه في المطلبين المواليين.

ثانيا: الدعم المخصص للقطاع الفلاحي في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005/2009

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو إمتدادا لبرنامج الإنعاش الإقتصادي ، حيث خصص له غلafa ماليا مقدر ب 4202.7 دج متضمنا قيمة 1216 مليار دينار من البرنامج السابق لم يتم إنجازها.¹ حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 868 مليار دينار زيادة على الصناديق الإضافية المقدرة قيمتها ب 1191 مليار دينار والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة المقدرة قيمتها ب 1140 مليار دينار.² حيث يركز البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسية وهي قطاع الخدمات العمومية الإدارية، القطاع الإقتصادي، قطاع الهياكل القاعدية وقطاع التنمية البشرية، قطاع الإسكان و الظروف المعيشية إذ يندرج في إطار البرنامج الخاص بدعم القطاع الإقتصادي، قطاع الفلاحة والتنمية الريفية ، الذي نال أكثر من نصف المخصصات المتعلقة بهذا القطاع والمقدرة ب 312 مليار دينار في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث يهدف من خلال هذا الأخير إلى تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط وتطوير النشاطات الإقتصادية والريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على إنشاء مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية الماشية وتطويرها وحماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي وتأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها وتحسين المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

وقد كلفت هذه المشاريع لدعم القطاع الفلاحي نفقات ضخمة خصصتها الدولة لهذا القطاع يمكن إختصارها في الجدول الموالي:

¹ - مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص38.

² - عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص08.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (4-34): نفقات الدولة المخصصة للقطاع الفلاحي خلال الفترة

الوحدة: مليون دينار

2009-2005

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
إعتمادات الدفع المخصصة	132510	278033.9	237156	336480.02	3594000

المصدر: قانون المالية لسنوات 2005 حتى 2009

ما نستخلصه من الجدول أن نفقات القطاع الفلاحي في تزايد مستمر من 2005 حتى 2009، حيث إنتقل من 132510 مليون دينار سنة 2005 إلى 3594000 سنة 2009، وهذا يثبت زيادة إهتمام الدولة في دعم القطاع الفلاحي ومحاولة النهوض بهذا القطاع الحساس الذي يعتبر عصب الإقتصاد من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك محاولة الدولة تحسين الإنتاج ورفع الإنتاجية الفلاحية بالإضافة إلى محاولة تدعيم سياسة التشغيل عن طريق خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل.

فبالإضافة إلى الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي رصدت له أجهزة مالية متمثلة في القرض الفلاحي والتأمينات الإقتصادية إضافة إلى حسابات التخصيص المالي.

والجدول الموالي يبين قيمة القروض الفلاحية الممنوحة خلال الفترة 2009-2005.

الجدول رقم (4-35): تطور القروض الفلاحية حسب النوع خلال الفترة 2009-2005

الوحدة: مليون دولار

السنوات	نقدية	عينية	المجموع
2005	519.62	112.62	631.74
2006	932.66	291.03	1263.69
2007	1050.45	307.71	1358.16
2008	1675.68	825.68	2501.36
2009	1737.19	910.16	2647.35

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية

المجلد 30، ص 123

لقد تطورت القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي من 631.74 مليون دولار سنة 2005، إلى 2647.35 مليون دولار وذلك بمتوسط زيادة مقدر بـ 403.122 مليون دولار في السنة، وهذا ما يبين سياسة الدولة إتحاف القطاع الفلاحي من حيث الدعم وذلك تجسيدا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبداية تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي، تدعيما لفروعه الفلاحية والريفية ودعم وتطوير القدرات البشرية، والجدول الموالي يوضح قيمة القروض الفلاحية الممنوحة وفقا لآجال خلال الفترة 2009-2005.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (4-36): تطور القروض الفلاحية الممنوحة وفقا لآجالها خلال الفترة 2005-2009

الوحدة: مليون دولار

المجموع	قروض طويلة الأجل	قروض متوسطة الأجل	قروض قصيرة الأجل	القروض السنوات
868.54	613.71	142.21	312.62	2005
1223.69	777.16	155.50	291.03	2006
1358.17	886.97	163.49	307.71	2007
2693.4	1675.68	192.44	825.68	2008
11321.98	2113.15	198.67	9010.16	2009

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات المجلد 30، مرجع سبق ذكره، ص124

ما يلاحظ من الجدول هو الزيادة المستمرة لمنح القروض سواء فيما تعلق بقروض الإستثمار التي إنتقلت من 613.71 مليون دولار سنة 2005 لتصل إلى 2113.15 مليون دولار أمريكي سنة 2009 أي بمعدل زيادة مقدر بـ 299.888 مليون دولار في السنة، وهذا راجع إلى سياسة الدعم المطبق من قبل الدولة من أجل تطوير وترقية القطاع الفلاحي، ونفس الشيء بالنسبة لقروض الإستغلال حيث إرتفع مبلغ القرض من 312.62 مليون دولار سنة 2005 إلى 9010.16 مليون دولار سنة 2009 وذلك بمعدل زيادة مقدرة بـ 1779.508 مليون دولار في السنة وهذا راجع إلى الإستعمال الكبير لمدخلات الإنتاج من بذور ومشاتل وغرس الأشجار خلال كل موسم، كما أن هذه القروض وزعت حسب الغرض منها أو الحاجة إليها، كدعم الإنتاج النباتي أو دعم الإنتاج الحيواني أو غيرها وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-37): توزيع القروض الفلاحية حسب الغرض منها خلال الفترة 2005-2009

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
إنتاج حيواني	503.6	887.14	1084.65	1220.97	5646.28
إنتاج نباتي	67.03	165.52	251.52	198.89	3561.6
غير محدد	67.03	171.02	22	1293.54	2114.10
المجموع	868.54	1223.69	1358.17	2693.4	11321.98

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات المجلد 30، مرجع سبق ذكره، ص130

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تباين في القروض الفلاحية الممنوحة لكل شعبة من الشعب حيث نجد الدعم الموجه للإنتاج الحيواني في زيادة مستمرة ومطرودة وتستحوذ على أكبر نسبة من الدعم المقدم في كل سنة، ثم يليها الإنتاج النباتي ويرجع السبب في إستحواذ الإنتاج الحيواني على الدعم إلى رغبة الدولة في تحقيق الإكتفاء والتقليل من الإستيراد مع الرغبة في التنويع الزراعي، لذلك نجد أن الدعم المقدم للإنتاج الحيواني إرتفع من 503.6 مليون دولار سنة 2005 ليصل إلى 5646.28 مليون دولار سنة 2009 أما بالنسبة لدعم الإنتاج النباتي فإنتقل من 67.03 مليون دولار سنة 2005 ليصل إلى 3561.6 مليون دولار سنة 2009.

فبالإضافة إلى الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي والقروض الممنوحة خصصت مبالغ مالية هامة لصناديق الدعم يختلف حجم هذه المبالغ من صندوق لآخر حسب المهمة المنوطة به والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-38): تطور مجموع المخصصات الموجهة لصناديق دعم القطاع الفلاحي خلال الفترة 2005-2009

الوحدة: مليون دولار

2009		2008		2007		2006		2005		رقم الحساب	الصناديق
المدفوعات مجموع	التخصيص مجموع	المدفوعات مجموع	التخصيص مجموع	المدفوعات مجموع	التخصيص مجموع	المدفوعات مجموع	التخصيص مجموع	المدفوعات مجموع	التخصيص مجموع		
9650	587876	9465.9	59254.2	6000	24945.7	34000	39335.2	27500	29441.1	302-067	FNDIA
9914.5	12000	5500	14500	6000	8500	8500	0	0	8500	302-121	FNRPA
753.3	1172.6	716	1469.3	508.8	508.8	714.8	1066.1	185.4	191.6	302-071	FPZPP
2325	15762.4	1000	15512.4	0	10512.4	3555.7	9068	3200	5108	302-109	FNCDDPS
0	407	200	475	0	294	-	-	-	-	-109-001 302	FLCDDPS- PSS

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

1000	9508	500	9758	0	6141	-	-	-	-	-109-002 302	FLCDDPS- PSHP
3750	16520.4	1000	15270.4	7934.4	13904.7	6500	1428.7	13000	13000.4	302-111	FDRMVT C
447	6962.4	0	6657.4	1113.6	5901	-	-	-	-	-111-005 302	FDRMVT C-PSHP
2104.5	9646	0	9346	352	4663	-	-	-	-	-111-006 302	FDRMVT C-PSHP
0	5250	0	5000	0	0	-	-	-	-	-111-007 302	FDRMVT C-DR-PSHP
29944.3	136010.4	17665.9	137242.7	21908.8	75370.4	63750	53270.5	43885.4	56241.1	مجموع مبالغ الدعم المخصصة والمدفوعة لكل سنة	
22.02		12.87		29.07		83.56		70.03		نسبة استخدام مجموع مبالغ الدعم	

المصدر: غردي محمد، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 168

من خلال عرض مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي خلال الفترة 2005-2009 وجدنا أن هذه المخصصات المقدمة لدعم جميع النشاطات الفلاحية عرفت تطورا ملحوظا ومتزايدا من سنة إلى أخرى وبالأخص مع بداية 2007، التي شهدت إنشاء فروع جديدة في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراض عن طريق الإمتياز، لدعم البرامج الخاصة لتنمية الحبوب والبرامج الخاصة لتنمية مناطق الهضاب العليا مما جعل هذه المبالغ ترتفع من 56241.1 مليون دينار سنة 2005 إلى 136010.4 مليون دينار سنة 2009 بمتوسط زيادة سنوية قدرة ب 15951.86 مليون دينار، حيث إستحوذ الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي على أكبر قدر من المبالغ بمتوسط زيادة سنوية مقدرة ب 5868.1 مليون دينار سنويا وهذا ما يثبت إهتمام الدول وتحفيزها لتنمية القطاع الفلاحي ودفع عجلة الإستثمارات الفلاحية والتنمية الريفية والحفاظ على المناطق السهلية والصحراوية.

أما بالنسبة لنسب إستخدام هذه المبالغ لم تعرف إستخداما أقصى مثل الفترة السابقة وهي مرحلة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي وصلت فيه نسبة الإستخدامات 99.99% سنة 2002

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

و99.91% سنة 2003 أما بالنسبة لمرحلة 2005-2009، فعرفت أقصى مرحلة استخدام هذه المبالغ من 83.56% سنة 2006 لتتخف هذه النسبة إلى 12.87% سنة 2008 وهذا الإنخفاض راجع لعدة أسباب ، أهمها عدم وجود الطلب عليها من قبل الفلاحين وسكان الريف وبسبب قلة الإرشاد والتوجيه وكذلك الشروط الموضوعية من قبل هذه الهيئات لتقديم الدعم والمتمثلة في عقود ملكية الأراضي والمشاركة في تكاليف المشروع بنسب مالية محددة مسبقا و هو الشيء الذي يفتقده هؤلاء الأشخاص الذين يرغبون بالأعمال الفلاحية بالإضافة إلى أثر النزوح الريفي بسبب عدم الإستقرار الأمني الذي عرفته فترة التسعينيات.

ثالثا: دعم التنمية الفلاحية من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

مواصلة لتحقيق مسعى الدولة لرفع معدلات النمو ودفع عجلات التنمية وإستكمالاً لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو خصص غلاف مالي قدره 21214 مليار دينار، أي ما يعادل 286 مليار دولار لهذا البرنامج من ضمنه مبلغ 9680 مليار دينار، أي ما يعادل 13 مليار دولار باقي من البرنامج التكميلي لدعم النمو وهذا من أجل تحقيق الحكومة لثلاث أهداف رئيسية أولهما رفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8% سنويا بشكل مستقر ومستمر والهدف الثاني رفع حصة الصناعة من 5% إلى حوالي 10% في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا، أما الهدف الثالث والأخير فيتمثل في مواصلة تقليص نسبة البطالة إلى أقل من 10% خلال الخمس سنوات المقبلة، وخصص لدعم القطاع الفلاحي مبلغ مالي قدره 1000 مليار دينار بنسبة 4.71% وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرامجيين السابقين رغم مضاعفة المبلغ بـ 15.30 مرة عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وبـ 3.2 مرة عن البرنامج التكميلي لدعم النمو مما يؤكد رغبة الدولة في تحقيق الأمن الغذائي عن طريق تطوير القطاع الفلاحي بمختلف فروعه ولذلك رصدت ميزانية لا بأس بها خلال هذا البرنامج كانت كالتالي:

الجدول رقم (4-39): الميزانيات المخصصة لدعم القطاع الفلاحي خلال الفترة

الوحدة: مليون دينار

2014-2010

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
النفقات المخصصة	336176	394550.2	301257	129613	203520.5

المصدر: قانون المالية للسنوات من 2010-2014

من الجدول نلاحظ أن الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي عرفت تذبذبا زيادة ونقصا وهذا حسب البرنامج المخصص للقطاع، حيث نجد أنها إنخفضت من 336176 مليون دينار سنة 2010 إلى 129613 مليون دينار سنة 2013 ويرجع هذا الإنخفاض إلى إنتهاء برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي خصصت له ميزانية خاصة خلال الفترة 2008/2013، حيث أكد رئيس الجمهورية على ضرورة صرف المبلغ المخصص

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

للقطاع في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي قدر بـ 200 مليار دج سنويا على مدى الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 بالإضافة إلى القروض الممنوحة كدعم إضافي لتنمية القطاع الفلاحي.

الجدول رقم (4-40): تطور القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي حسب النوع خلال

الفترة 2010-2014 الوحدة: مليون دولار

2014		2013		2012		2011		2010		السنوات
نقدي	عيني	نقدي	عيني	نقدي	عيني	نقدي	عيني	نقدي	عيني	نوع القرض
538.49	-	225.82	-	2220	72.9	2220	72.9	2220	72.9	قيمة القرض
538.49		225.82		2292.9		2292.9		2292.9		المجموع

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات المجلدات

35-34-33-32-31

ما يلاحظ خلال هذه الفترة هو ثبات حجم القروض المقدمة خلال السنوات الأولى للبرنامج عند مبلغ 2292.9 مليون دولار ثم عرفت هذه القيمة إنخفاض شديد لتصل إلى 225.82 مليون دولار سنة 2013 و538.49 مليون دولار سنة 2014 ويعود هذا الإنخفاض أولا لقرب إنتهاء برنامج التجديد الفلاحي والريفي من جهة وإلى إنتظار نتائج الدعم المقدمة من قبل الدولة للقطاع من جهة أخرى.

الجدول رقم (4-41): تطور القروض الفلاحية الممنوحة حسب آجالها خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: مليون دولار

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
					نوع القرض
538.49	225.82	823.13	823.13	823.13	قروض قصيرة الأجل
-	-	192.84	192.84	192.84	قروض متوسطة الأجل
38.495	.82225	15.9710	15.9710	15.9710	المجموع

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، مرجع سبق ذكره،

المجلد 36

ما يلاحظ من الجدول هو حضور قروض الإستغلال وثبات قيمتها بسبب ثبات نسبة الدعم المقدم للقطاع الفلاحي على مدى خمس سنوات من برنامج توطيد النمو الإقتصادي، الذي قدر بـ 200 مليار دينار للسنة و إنخفاض نسبة القروض من 823.19 مليون دولار إلى 225.12 مليون دولار سنة 2013 مما يؤكد تراجع طلب القروض الفلاحية والإعتماد على الدعم والمنح المقدمة من قبل الدولة في هذا المجال وغياب

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

قروض الإستثمار الفلاحي خلال هذه الفترة، وذلك راجع إلى تفضيل الشباب للقروض في مجالات أخرى كالصناعة والنقل والخدمات على القطاع الفلاحي مما جعل القطاع يعرف تراجع وقلة المساهمة في الإقتصاد الوطني مقارنة ببقية القطاعات الأخرى بالإضافة إلى سيطرت برنامج التجديد الفلاحي والريفي على مشاريع القطاع الفلاحي والذي سجل في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة إستكمال 10 برامج للتجديد الريفي، بهدف حماية وتوسيع وتثمين الثروة الغابية وحماية الأحواض و الأنهار ب 3.5 مليون هكتار، مكافحة التصحر ب 20 مليون هكتار، حماية الأنظمة البيئية الطبيعية وتثمين الأراضي الفلاحية الغابية ب 341000 هكتار، بالإضافة إلى بناء 3000 وحدة سكنية ريفية وتهيئة قاعات العلاج، وتوصيل الكهرباء وماء الشرب، كما تم إنشاء 1000 وحدة سكنية لصالح 5893 عائلة.¹

رابعا: دعم القطاع الفلاحي خلال الفترة 2015-2019

مواصلة للجهود المبذولة من أجل إرساء تنمية مستدامة وتحقيق معدلات نمو مقبولة، من خلال المخصصات المالية والمبالغ الضخمة التي أنفقتها الدولة من أجل دعم الإقتصاد الوطني من خلال المخططات التنموية 2000/2014 تحاول الجزائر إستكمال ما بدأتها بمشروع البرنامج الخماسي للإستثمارات العمومية 2015/2019 والذي حددت مسودته المالية في حدود 22100 مليار دينار أي 280 مليار دولار، ويعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الحساسة التي حصلت على نصيب من هذا المبلغ المخصص لدعم النمو والجدول الموالي يبرز الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي خلال المرحلة 2015-2017.

الجدول رقم (4-42): الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2015-2017

الوحدة : مليون دينار

السنوات	مخصصات البرنامج	إعتمادات الدفع
2015	209437.7	315957.5
2016	1982615.76	271432.5
2017	101062.2	151655

المصدر: قانون المالية للسنوات 2015-2016-2017

ما يلاحظ على الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي خلال السنوات الثلاثة الماضية أنها في تراجع مستمر، حيث إنخفضت من 315957.5 مليون دينار سنة 2015 إلى 271432.5 مليون دينار سنة 2016 لتواصل الإنخفاض إلى 151655 مليون دينار سنة 2017 أي بحوالي نصف المبلغ المخصص سنة 2015، وهذا بسبب الوضعية المالية الحرجة التي تمر بها الجزائر وبسبب سياسة التقشف التي تعتمدها الدولة من أجل

¹ -http/ www.premier minister.gov.dz/arabe.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

تخفيض الإنفاق العام وذلك للحفاظ على الموارد المالية المتاحة، حيث تعرف الفترة الأخير عملية تمويل المشاريع الضرورية والمهمة فقط على حساب بقية المشاريع الأخرى وعلى رأسها القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي في ظل المخططات التنموية 2000-2019

كما سبق وذكرنا أن الدولة رصدت مبالغ مالية لا يستهان بها للقطاع الفلاحي وذلك من أجل عصرنته وتطويره، من خلال تطبيق المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريف والذي كلف بتنفيذ برامجها صناديق خاصة، خصص لكل صندوق مبلغ مالي ضخم من أجل تنفيذ المهمة المنوطة به بغية تحسين الإنتاج الفلاحي وتطويره وذلك لتحقيق الإكتفاء الذاتي ومحاولة دعم هذا القطاع للمساهمة في دعم النمو الإقتصادي والتقليل من فاتورة الإستيراد سواء تعلق بالإنتاج النباتي أو الإنتاج الحيواني.

أولا: تطور الإنتاج النباتي

سنحاول التطرق إلى أهم محاصيل الإنتاج النباتي التي تحصلت على الدعم كالحبوب والمزروعات الصناعية والخضر والفواكه.

1- الحبوب: بإعتبار أن الحبوب من أهم المنتجات الفلاحية التي خصص لها دعم خلال الفترة 2000-2014، فإننا سنعرض تطور إنتاج الحبوب خلال هذه الفترة لمعرفة مدى تأثير الإنتاج بالدعم المقدم له والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-43): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: قنطار

السنوات	حجم الإنتاج	السنوات	حجم الإنتاج	السنوات	حجم الإنتاج
2000	9342190	2005	35274335	2010	40016470
2001	26591760	2006	40117450	2011	37264740
2002	19529250	2007	36019070	2012	51371500
2003	42659620	2008	15356665	2013	49122300
2004	40328280	2009	52531502	2014	34352300

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2011، مرجع سبق ذكره،

ص ص 137، 139، (الإحصائيات 2012-2013-2014) من المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الكتاب السنوي للإحصائيات، المجلد 35

عرف إنتاج الحبوب خلال هذه الفترة تذبذبا ملحوظا ولكن سيمت التحسن هي الغالبة على تطور إنتاج الحبوب خلال مرحلة تنفيذ المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية، حيث عرف تحسنا ملحوظا إنتقل من

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

9342190 قنطار سنة 2000 إلى 4032822 قنطار سنة 2004، وذلك بسبب الدعم المقدم للقطاع الفلاحي من جهة وتطبيق سياسة تحسين وضعية إنتاج الحبوب وإتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير كإدخال تغيرات على نظم الإنتاج، وتوفير مستلزمات الإنتاج والبذور المحسنة والأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة وهي نفس السياسة التي طبقت خلال الفترة 2005-2009، إذ عرفت سنة 2009 أقصى مستويات إنتاج الحبوب بـ 52531502 قنطار بسبب تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي إنطلق بداية من 2003 حتى 2008، ثم إعادة دعمه مرة أخرى لينطلق خلال الفترة 2008-2013 حيث خصصت له الدولة كل الإمكانيات المادية وبشرية وتوفير الموارد المالية سواء في مجال الإستغلال أو الإستثمار بتقديم قروض وإعانات الفلاحين ومسح ديونهم للإئخراط في الإستراتيجية الجديدة للفلاحة. غير أن ما نلاحظه رغم الدعم المقدم خلال برنامج توطيد النمو إلا أننا نجد نسبة الحبوب تراجعت بصورة واضحة وبالأخص بعد سنة 2012، وهذا راجع إلى سوء إستخدام الدعم المقدم، وإلى نقص منسوب تساقط الأمطار، غير أن ما يجب الإشارة إليه أن نسبة الدعم المقدم من قبل الدولة لا يتلاءم وحجم الإنتاج المحقق، ولم يكن حجم الإنتاج المحقق في صورة الإنتاج الذي كان مخططا ومنتظر أن يتحقق.

2- تطور إنتاج البقول الجافة خلال الفترة 2000-2014

يمكن عرض تطور إنتاج البقول الجافة خلال هذه الفترة والتي تعتبر من بين المنتجات المهمة والأساسية في الغذاء ولذلك أعطت الدولة إهتمام خاص بهذا النوع من الإنتاج والجدول الموالي يبين تطور هذا الإنتاج.

الجدول (4-44): تطور إنتاج البقول الجافة خلال الفترة 2000-2014 الوحدة: قنطار

السنوات	حجم الإنتاج	السنوات	حجم الإنتاج	السنوات	حجم الإنتاج
2000	218640	2005	471060	2010	723450
2001	384360	2006	440690	2011	788170
2002	435340	2007	500830	2012	842900
2003	577480	2008	401325	2013	958300
2004	580000	2009	642890	2014	937000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2011، مرجع سبق ذكره، ص ص 137، 139، (الإحصائيات من 2012-2013-2014) من المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب

السنوي للإحصائيات، المجلد 35

من الجدول نجد أن إنتاج البقول الجافة عرف تطورا مستمرا خلال كافة البرامج التنموية وهذا نظرا للدعم المقدم لهذا النوع وزيادة إستصلاح الأراضي المخصصة لزراعة البقول، حيث نجد أن متوسط معدل الزيادة خلال مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي قدر بحوالي 72272 قنطار في السنة، وهذه النسبة أصبحت خلال تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو 34366 قنطار في المتوسط السنوي، أي سجلت نسبة إنخفاض بحوالي

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

37906 قنطار في السنة وهذا بسبب الإنخفاض في نسبة الإنتاج الذي عرفته كل من سنتي 2005 و2008 حيث وصل حجم الإنتاج إلى 401725 قنطار سنة 2008 بسبب الجفاف والأزمة الغذائية التي عرفها العالم وكذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 ومن ناحية أخرى تمثل سنة 2005 سنة إنتهاء تطبيق المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية و2008 تمثل نهاية الشطر الأول من برنامج التجديد الفلاحي والريفي، أما بالنسبة لمرحلة 2010-2014 فنلاحظ إرتفاع مستمر وقياسي في إنتاج البقول الجافة حيث وصل الإنتاج إلى 937000 قنطار سنة 2014 بعدما كان 723450 قنطار سنة 2010 أي بزيادة سنوية مقدرة بـ 213550 قنطار في المتوسط السنوي، وهذا ما يدل على نجاح سياسة دعم وتطوير الإنتاج الفلاحي خلال تنفيذ برنامج توطيد النمو والمواصلة في دعم وتنمية القطاع الفلاحي من خلال تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي لا زالت خطته مستمرة إلى سنة 2019.

3- تطور إنتاج الخضار والمزروعات الصناعية: هذا ما سيتم عرضه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-45): تطور إنتاج الخضار والمزروعات الصناعية خلال الفترة 2000-2014
الوحدة: قنطار

السنوات	الخضار	المزروعات الصناعية	السنوات	الخضار	المزروعات الصناعية	السنوات	الخضار	المزروعات الصناعية
2000	33158300	4910340	2005	59265500	5246015	2010	83404430	7776900
2001	33622030	4749210	2006	59291430	2627900	2011	95692325	7237140
2002	38374160	4290500	2007	55242730	2688920	2012	104023200	8542320
2003	49088610	4440490	2008	60681320	5288360	2013	118684100	9173100
2004	54800000	5981590	2009	72912950	3999863	2014	122977300	11895320

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من الجدول أن إنتاج الخضار عرف تطورا وتحسنا ملحوظا، حيث نجد أن الزيادة مستمرة ولم تتوقف وذلك بسبب الدعم المقدم والتسهيلات الممنوحة للفلاحين المنتجين للخضار في مجال الري العمومي وتوفير الأسمدة والمواد الكيميائية المناسبة وتوفير وسائل الري بمختلف أنواعها هذا ما ساهم في زيادة الإنتاج ونجاح الدول في تحقيق الإكتفاء المحلي خلال بعض السنوات، مما يبين نجاح الدول في تطبيق سياسة الدعم الموجه للخضار من أجل تحقيق الإكتفاء الداخلي بتنفيذ كل من برنامج دعم التنمية الاقتصادية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

أما بالنسبة للمزروعات الصناعية فعرف إنتاجها تذبذبا في بعض الفترات وبعض التطور كفترة 2000-2004، ثم نجد أنه تراجع خلال تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بسبب ظروف الإستثمار الفلاحي في مجالات أخرى غير الصناعات الزراعية، ليعود هذا الإنتاج ليشهد تطور ملحوظ خلال الفترة 2010-2014 بسبب التقليل من بعض الإستثمارات الممنوحة لدعم الشباب وتحفيزهم على الإستثمار في المجال الفلاحي مما نشط مجال المزروعات الصناعية وذلك عن طريق منح تعاقدات مع بعض المؤسسات الصناعية والفلاحين من أجل ضمان تسهيل بيع منتجاتهم.

4- تطور إنتاج الحمضيات والتمور

عرفت زراعة الحمضيات والتمور أهمية خاصة من قبل الدولة خلال فترة 2000-2014 وذلك بتخصيص صناديق خاصة لتنمية الفلاحة بالجنوب والصحراء ومنح إمتيازات وتحفيزات خاصة من أجل إنتاج الفواكه والتمور والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج الحمضيات والتمور خلال الفترة 2000-2014.

الجدول رقم (4-46): تطور إنتاج الحمضيات والتمور خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: قنطار

التمور	الحمضيات	السنوات	التمور	الحمضيات	السنوات	التمور	الحمضيات	السنوات
6447415	7881110	2010	5162934	6274060	2005	3656160	4326350	2000
7248940	11067500	2011	4921880	6803450	2006	4373320	4699600	2001
7893600	13856745	2012	5269210	6894670	2007	4184270	5194590	2002
8482000	14231630	2013	5527650	6973665	2008	4922170	5599300	2003
9343800	14205100	2014	6006960	8444950	2009	4426000	6091110	2004

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ما يلاحظ من الجدول أن إنتاج الحمضيات في تزايد مستمر وهذا دليل على نجاح سياسة الدعم المقدم إبتجاه إنتاج الحمضيات، من خلال منح دعم خاص لزراعة الحمضيات وتقديم بعض الأنواع من الأشجار بجانبنا من أجل تشجيع زيادة الإنتاج لذلك نجد أن الإنتاج إرتفع من 4326350 قنطار سنة 2000 إلى 14205100 قنطار سنة 2014 أي بزيادة مقدرة بـ 658583.33 قنطار في المتوسط لسنوي وهي كمية معتبر بإمكانها تحقيق الإكتفاء الذاتي.

ونفس الشيء إذا ما لاحظنا تطور إنتاج التمور هي في زيادة مستمرة وهذا نتيجة لسياسة الدعم المتبعة لتطوير المنتجات الصحراوية والإهتمام المتواصل من قبل السلطات الفلاحية لزيادة إنتاج التمور بإعتبار أن أنواع التمور الجزائري من أجود الأنواع في العالم، والتي بإمكانها أن تحقق ميزة تنافسية في مجال إنتاج وتصدير

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

التمور ولهذا سجلت زيادة معتبر في حجم الإنتاج، حيث وصل الإنتاج إلى أعلى مستوياته سنة 2014 بمقدار 9343800 قنطار بعدما كان الإنتاج سنة 2000 مقدر بـ 3656160 قنطار أي بزيادة سنوية في المتوسط مقدر بـ 379176 قنطار وهذا ما يثبت حجم الدعم المقدر لدعم وتطوير الإنتاج الفلاحي خلال تنفيذ المخططات التنموية 2000-2014.

ثانيا: تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2014

عرف الإنتاج الحيواني عملية دعم لمختلف أنواعه وذلك عن طريق تخصيص صندوق خاص وضع له حساب تخصيص خاص به ورصد له مبلغ مالي لا بأس به وهو صندوق ترقية الصحة الحيوانية من أجل دعم الإنتاج الحيواني بما فيه تربية الدواجن ودعم تربية الخيل والإبل ودعم تربية الأغنام والمعز وتربية النحل وذلك من أجل تحقيق إكتفاء في مجال اللحوم الحمراء والبيضاء وتقليل الإستيراد، كما سهلت الدولة عملية تربية الحيوانات من أجل زيادة الثروة الحيوانية من خلال تقديم الدعم للمراعي والسهوب وذلك بتخصيص صندوق تنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب والجدول الموالي يبين تطور الإنتاج الحيواني خلال فترة تنفيذ المخططات التنموية 2000-2014.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (4-47): تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: ألف رأس

السنوات	الضأن	المعز	البقر	الخييل	الإبل
2000	17616	3027	1595	44	234
2001	17299	3119	1613	43	245
2002	17057	3281	1511	46	250
2003	17503	3325	1561	48	253
2004	18293	3451	1614	45	273
2005	18909	3590	1586	43	269
2006	19616	3755	1608	44	287
2007	20155	3838	1634	47	291
2008	19946	3751	1641	45	295
2009	21405	3962	1682	45	301
2010	22869	4287	1748	44	314
2011	23989	4411	1790	44	319
2012	25194	4595	1795	46	340
2013	26572.98	4910.70	1802	45.04	344.02
2014	27807.73	5129.84	1815	42.01	354.47

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

إن تطور الإنتاج الحيواني عرف تحسنا في مستوى الإنتاج في مختلف أنواعها بزيادة مستمرة دون إنقطاع، وهذا بسبب نجاح سياسة الدعم إبتجاه تطوير الإنتاج الحيواني وتحسين النوعية والسلالات من أجل زيادة كمية اللحوم المنتجة محليا وتخفيض فاتورة الإستيراد وبالأخص بعد بدأ تنفيذ برنامج دعم التجديد الفلاحي والريفي، الذي شهد إنشاء صندوق تنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب، الذي حفز كثيرا الفلاحين على الإستثمار في مجال تربية الحيوانات وذلك من خلال دعم التلقيح الإصطناعي للأغنام والمعز ب 750 دينار للقاحات ودعم عمليات تحويل حليب المعز إلى جبن من قبل المزارع، كما عرف تربية الإبل دعم خاص من خلال دعم إنشاء مزارع لتسمين الجمال وتجهيزها بالوسائل الخاصة بمليون دينار، هذا ما أدى إلى الزيادة الملحوظة في الإنتاج أما فيما يخص إنتاج الخييل فهو النوع الوحيد الذي عرف تذبذبا في الإنتاج ولم يتغير

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

إنتاجه عبر كافة مراحل دعم الإنتاج الحيواني لأنه لم يحظ بإهتمام خاص من قبل الدولة لذلك بقي إنتاجه متذبذبا.

ولكن رغم كل الدعم المقدم وكل هذه الزيادة في الإنتاج إلى أن الدولة لم تصل إلى الهدف المرجو ولازال إنتاج اللحوم الحمراء يعرف نقصا ولا زالت فاتورة إستيراد اللحوم الحمراء تعرف إرتفاعا ملموسا.

ثالثا: تطور إنتاج الصيد البحري خلال الفترة 2000-2014

بالنسبة لإنتاج الصيد البحري عرف دعما وإهتماما خاصا من قبل الدولة وخاصة بعد دمج قطاع الصيد البحري إلى جانب القطاع الفلاحي ببذل المزيد من الجهود من أجل تنمية الصيد البحري وزيادة إنتاجه والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج الصيد البحري بالجزائر خلال المرحلة 2000-2014.

الجدول رقم (4-48): تطور إنتاج الصيد البحري خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: قنطار

السنوات	كمية الإنتاج	السنوات	كمية الإنتاج	السنوات	كمية الإنتاج
2000	113157	2005	139459	2010	95168
2001	133623	2006	157021	2011	104008
2002	134320	2007	148843	2012	107830
2003	141528	2008	142035	2013	101860
2004	137108	2009	130120	2014	99140

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سبق ذكره، ص 149، المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المجلد 35

من قراءتنا للجدول نجد أن إنتاج الصيد البحري عرف تذبذبا حيث أن مرحلة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تزايد به الإنتاج من 113157 قنطار سنة 2000 ليصل إلى 141528 سنة 2003، لتعرف كمية الإنتاج بعد ذلك إنخفاضاً إلى أدنى مستوياته سنة 2010 بمقدار 95168 قنطار بسبب تراجع الصيد البحري وقلة الإمكانيات المالية لدعم القطاع مع الإعتماد على التكنولوجيا غير المتطورة في مجال الصيد وهذا التراجع في حجم الإنتاج دليل على عدم نجاعة سياسة الدعم المقدمة لتطوير منتجات الصيد البحري. أما فيما يتعلق بالفترة 2015-2019 تسعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى رفع قدراتها الإنتاجية ومضاعفتها من مختلف أنواع الإنتاج الفلاحي، في إطار الحماسي المخصص لدعم الإستثمارات العمومية الذي أعطى أهمية بالغة لرفع قدرات الإنتاج كما ونوعا، لمواكبة إرتفاع الطلب المتزايد داخليا والعمل على تقليص فاتورة الإستيراد، وكذا إستغلال الإمكانيات المتوفرة لإنعاش الفلاحة وبذلك تعتمز الدولة مضاعفة حجم إنتاج الحبوب قبل نهاية الخماسي 2015-2019 ليلعب 70 مليون قنطار مقابل 34 مليون قنطار سنة 2014 كما أن الدولة تتوقع إرتفاع محسوس في إنتاج مختلف الشعب خلال تنفيذ برامج التجديد الفلاحي والريفي كما يتوقع وصول إنتاج الحضر 161.3 مليون قنطار سنة 2019 مقابل 129.8 مليون قنطار سنة

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

2015 وبالأخص إنتاج البطاطا كما يهدف قطاع الفلاحة إلى إنتاج 67.78 مليون قنطار سنة 2019 بعدما كان 46.8 مليون قنطار سنة 2014 ووصل إلى حوالي 30.7 مليون قنطار سنة 2016 وذلك من خلال توسيع الأراضي المخصصة لها وتشجيع الإستثمار في هذا المجال، وبالنسبة لشعبة التمور فينتظر أن ينتقل المحصول من 9.34 مليون قنطار سنة 2014 إلى 57.12 مليون قنطار سنة 2019 من خلال برامج الدعم التي يتلقاها الفلاحون نحو تعزيز جانب التصدير الذي يحضى بأهمية كبيرة، كما ينتظر إرتفاع إنتاج الجزائر من اللحوم الحمراء من 5.13 مليون طن في الوقت الراهن إلى 6.2 مليون طن في سنة 2019 ، فيما سيرتفع إنتاج اللحوم البيضاء من 4.66 مليون طن إلى 5.67 مليون طن، أما بالنسبة لشعبة الحليب فتتوقع السلطات إنتاج 57.3 مليار لتر أفق 2019 فيما يبلغ حاليا 30.7 مليار لتر.

المطلب الثالث: إنعكاس الدعم الفلاحي على سياسة التشغيل في الجزائر خلال المخططات التنموية 2000-2014.

إن التحول نحو النظام اللبرالي لم يكن وحده سبب في أزمة التشغيل في الجزائر، بل هشاشة النظام الإقتصادي الجزائري بسبب التسيير المركزي البيروقراطي كشف عن ضعف المؤسسات والهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر، وكذلك إنعدام آليات التحكم في سوق العمل في الجزائر، لذا فإن الجزائر مع بداية سنة 2000 شرعت في إنتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة، بتنفيذ برامج الإستثمارات العمومية الممتدة على طول فترة 2000-2014 من أجل تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب الشغل لا سيما دعم الإستثمارات الفلاحية إنطلاقا من برنامج الإنعاش الإقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو فبرنامج توطيد النمو الإقتصادي وأخيرا البرنامج الخماسي 2015-2019.

أولا: إنعكاس برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على التشغيل 2000-2004

نظرا للإرتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو وتخفيض نسبة البطالة ظهر توجه واضح لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي بالتركيز على المشاريع التي بإمكانها إمتصاص أكبر قدر ممكن من العمالة، فحسب الحصيلة الرسمية التي أعلنت بشأن تقييم برامج الإنعاش الإقتصادي والتي غطت الفترة 2001-2004 باعتبار أن نسبة 96.26% من الإعتمادات المخصصة قد صرفت وهي نسبة معتبرة يمكن الإعتماد عليها في تقييم هذا البرنامج، وحسب هذه الحصيلة سمح بإحداث 619534 منصب عمل مقسما حسب الجدول التالي:

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (4-49): مناصب الشغل المستحدثة عن طريق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي لفترة

2004-2001

النسبة المؤوية %	مناصب الشغل المستحدثة	القطاعات
44.22	273958	الفلاحة والصيد البحري
13.53	83823	السكن وال عمران
10.44	64679.3496	التربية، التكوين المهني، التعليم العالي
7.77	48137.7918	الري
5.82	36056.8788	الأشغال العمومية
5.52	34074.37	مساعدات وحماية إجتماعية
3.13	19391.4442	منشآت إدارية
2.8	17346.952	منشآت شبابية وثقافية
1.82	11275.5188	طاقة
1.78	11027.7052	صحة
1.65	10222.311	اتصالات
0.84	5204.0856	بيئة
0.34	2106.4156	صناعة
0.28	1734.6952	نقل
0.07	433.6738	دراسة ميدانية

المصدر: من إعداد الطالب، بناء على الديوان الوطني للإحصائيات

من الجدول نجد أن هناك إستحواذ لقطاع الفلاحة والصيد البحري على أعلى نسبة التشغيل بـ 273958 منصب نتيجة للأثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، ثم يأتي قطاع السكن وال عمران بـ 83823 منصب عمل مع الإشارة أن هذان القطاعان يمتازان بمناصب الشغل المؤقتة، مما يجعل بعض المناصب المؤقتة تزول في حالة توقف تمويل هاذين القطاعين أو عدم ملائمة الظروف الطبيعية والمناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فتبقى نسبة مشاركتها في التشغيل ضعيفة خاصة قطاع الصناعة الذي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع البرنامج.

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

ثانيا: إنعكاس البرنامج التكميلي لدعم النمو على التشغيل 2005-2009

جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة الإزدهار في النشاط الإقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث القيمة المالية الإجمالية لهذا البرنامج والتي تزيد عن قيمة البرنامج السابق ب6 أضعاف، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تقييم برنامج الإنعاش الإقتصادي ونتيجة لتراكم الإدخار الوطني بعد إرتفاع أسعار المحروقات.

كما تعتبر المبالغ المخصصة لهذا البرنامج كقيلة بتغيير الإختلالات الاقتصادية وخصوصا إختلال سوق الشغل ويمكن ملاحظة أهم إنعكاسات هذا البرنامج من خلال مناصب الشغل المستحدثة خلال مرحلة تطبيقه والتي نوضحها في الجدول الآتي:

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (4-50): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009

مناصب الشغل المستحدثة	التعيين
	مناصب التي إستحدثتها الإدارات العمومية والمؤسسات
571797	1- مناصب الشغل التي إستحدثتها المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، مؤسسات أخرى)
675947	2- مناصب الشغل التي إستحدثت لدى الوظيف العمومي
666510	3- مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار الإستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي
155110	4- مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار الإستثمارات الممولة من قبل البنوك (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة)
225353	5- مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار ترتيب عقود ما قبل التشغيل
441914	6- مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار ترتيب المساعدة على الإدماج المهني
428613	7- مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار القرض المصغر
3166374	المجموع
	مناصب الشغل الدائمة التي إستحدثت سنويا في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة المكثفة
1865318	مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار تراتيب التعويضات العامة، الأشغال ذات المنفعة العامة، الأشغال ذات اليد العاملة الكثيفة، مناصب الشغل المأجورة وذات المبادرة المحلية.
1865318	المجموع ب
5031692	المجموع الكلي

المصدر: بيان مصالح الوزير الأول

إن مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة إنقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات التي أخذت النصيب الأكبر حيث قدرة ب 3166374 منصب شغل أي بنسبة 70%، أما القسم الثاني من المناصب المستحدثة من خلال هذا البرنامج هي مناصب إستحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة المكثفة والتي قدرت ب 1865318 منصب شغل بنسبة تقارب 30%

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

، وهذا يعني أن مجموع المناصب التي تم إستحداثها من خلال هذا البرنامج الطموح هي 5031692 منصب شغل وهي تفوق عدد مناصب الشغل المتوقعة، غير أن الشيء السلبي في هذا المجال هو النسبة المعتبر من المناصب المستحدثة عن طريق برنامج عقود ما قبل التشغيل وكذلك المستحدثة في إطار برنامج الإدماج المهني والمناصب المستحدثة في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة، والتي تعتبر في معظمها مناصب مؤقتة تحت برامج عقود ما قبل التشغيل ما أدى إلى توفير مناصب العمل المؤقتة أكبر من مناصب العمل الدائمة.

ثالثا: إنعكاس برنامج توطيد النمو الإقتصادي على التشغيل 2010-2014

إن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو أدى إلى تراجع عام في نسبة البطالة بفعل إحداث ما يفوق ثلاث ملايين منصب شغل في القطاعات الإدارية والإنتاجية وإلى إرتفاع معدل النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات إلى ما يفوق 6%، لذلك أقرت الحكومة الجزائرية برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014 والذي خصصت 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث كان يهدف هذا البرنامج لإستحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون 2014 منها مليون ونصف منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل.

ومن خلال تنفيذ هذا البرنامج تم إستحداث 1248819 منصب شغل بين سنتي 2010 و2012 في حين تم إستحداث 1094000 منصب شغل في إطار أجهزة الإدماج المهني، وتدخّل هذه العملية في إطار برنامج ترقية التشغيل ومكافحة البطالة كما أن الشبكة الإجتماعية المستحدثة في إطار التضامن الوطني ساهمت من جهتها في خلق 1033535 منصب شغل، وقد تم في هذا السياق إنشاء 279 ألف مؤسسة مصغرة من قبل الشباب بين سنة 2010 وسنة 2012 في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.¹

وحسب التقرير السنوي للوكالة الوطنية للتشغيل فقد صرح المدير العام للوكالة على إرتفاع التوظيف من 44% حيث بلغ 179000 موظف في القطاع الإقتصادي سنة 2010 مقابل أكثر من 318000 سنة 2013، لتصل إلى 1906875 عملية توظيف في جهاز التوظيف العمومي، منها 90709 طالب عمل لأول مرة في إطار جهاز الإدماج المهني، كما تم إستحداث مشاريع دعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، الرامي إلى إستحداث مقاولات شبانية ومؤسسات صغيرة بدعم 105597 مشروع.

¹ كرمية توفيق، برنامج الإنعاش الإقتصادي والبرامج المكملّة له وأثارها على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001/2014، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول سياسة التشغيل في إطار برمج التنمية والإنعاش الإقتصادي في الجزائر، 11، 12، نوفمبر 2014، جامعة أكلي محمد البويرة، ص15 .

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

أما بالنسبة لمساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل نجد أن للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان بها بحوالي 36% من مجموع السكان ، وأن نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الفلاحي تقدر بـ 2% سنويا، بينما تقدر نسبة تزايد إجمالي السكان بـ 1.8% وهو ما يبين إمكانية القطاع الفلاحي في إستيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن القطاع الفلاحي يعرف هجرة ريفية بالإضافة إلى البطالة المقنعة والبطالة الموسمية لأن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة، ولإيضاح مدى مساهمة قطاع الفلاحة في توفير مناصب الشغل وتطويرها نقوم بعرض الجدول التالي الذي يظهر تطور عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2015.

الجدول رقم (4-51): تطور مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2015

السنوات	عدد مناصب الشغل	السنوات	عدد مناصب الشغل	السنوات	عدد مناصب الشغل
2000	142287	2005	132528	2010	137500
2001	171000	2006	104323	2011	1123083
2002	163499	2007	153666	2012	915300
2003	179291	2008	184100	2013	1143528
2004	166502	2009	165280	2014	1003770
				2015	921679
المجموع	822579	المجموع	739797	المجموع	5244859

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الديوان الوطني للإحصائيات، ووزارة الفلاحة والصيد البحري ما يلاحظ أن نسبة العمالة في القطاع الفلاحي عرف تحسنا خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة لها، فنجد أن عدد المناصب المستحدثة خلال تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 قدر بحوالي 822579 وهذا دليل على نجاح سياسة الدولة إتجاه تشجيع التشغيل بالقطاع الفلاحي وإنعكاس الدعم المقدم لهذا القطاع بصورة إيجابية على سياسة التشغيل، أما بالنسبة لفترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو وتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي فقد عرفت هي الأخرى توفير عدد لا بأس به من مناصب الشغل قدر بـ 739797 منصب غير أن هذه الفترة عرفت تذبذبا نظرا للظروف المناخية الصعبة من جهة، ولتفضيل الشباب للمهن الحرة وبعض القطاعات الأخرى على حساب القطاع الفلاحي، غير أن ما يلاحظ خلال فترة برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014 عرفت تقديم دعم جديد للقطاع الفلاحي، وذلك من خلال زيادة الإستثمارات الفلاحية وتقديم التحفيزات والدعم المناسبين في

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

المناطق الريفية بتطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي إنطلق فيه بداية من 2008 ليتواصل حتى 2013 وهذا ما إنعكس بصورة إيجابية على عدد مناصب الشغل الذي عرف تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة، غير أن هذا التطور في مناصب الشغل عرف بعض التراجع مع بداية 2014 وهذا راجع إلى الأزمة المالية التي وقعت فيها الجزائر بعد إنخفاض أسعار البترول وتوقف معظم المشاريع المبرمجة والملاحظ أن هذه المناصب ليست دائمة حيث تمثل 60% منها مناصب عمل مؤقتة.

عرفت سياسات دعم التنمية الفلاحية في الجزائر تحولات تبعا للتحولات الإقتصادية والسياسية التي كانت تتغير من فترة لأخرى حيث بدأت بعد الإستقلال بسياسة دعم عن طريق الشركة الوطنية للإحتياط والديوان الوطني للإصلاح الزراعي والذي كان له الأثر الإيجابي على المنتجات الفلاحية وخلق بعض مناصب الشغل، ثم بعد تطبيق سياسة الثورة الزراعية مول القطاع الفلاحي عن طريق الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني بعد حل الصندوق الوطني للإصلاح الزراعي بعد المشاكل التي وقع فيها القطاع الفلاحي، لتواصل الدولة دعم القطاع الفلاحي بعد سنة 1982 من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل إزالة كافة العراقيل التي تعيق تطور القطاع الفلاحي خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي، ومن خلال هذه الصيغة في التمويل تطورت صيغ التمويل عن طريق القروض مما ساهم في دفع التطور في القطاع الفلاحي، غير أنها إصطدمت بواقع إنبهار أسعار البترول وتراجع عائدها مما أدى إلى إجراء إصلاحات في المجال الفلاحي أهمها تسوية العقار الفلاحي وإعادة تشكيل المستثمرات الفلاحية التي ميزت الفترة قبل 1990، وذلك بوجود النظام الإشتراكي الذي كانت كل المؤسسات والتعاونيات الفلاحية تابعة للدولة مما جعل الدعم في هذه الفترة بدون أثر إيجابي على السياسة الزراعية بسبب تحمل الدولة لكل نفقات القطاع وكل الخسائر التي تحدث فيه، بالإضافة إلى عدم الإهتمام بالقطاع الخاص وبذلك جاءت مرحلة أخرى من الدعم كانت بين 1990-1999، عرفت بالتوجه نحو إقتصاد السوق ورفع الدعم على القطاع الفلاحي مما أثر على المنتجين والمستهلكين وهذا ما أثر سلبا على وضعية التشغيل في القطاع الفلاحي، الذي عرف فقدان الكثير من مناصب الشغل وتراجع مساهمته في الإقتصاد الوطني مما أدى بالدول إلى التدخل لدعم القطاع بطرق جديدة تمثلت في إنشاء مجموعة من الصناديق تتولى دعم القطاع، ويعتبر الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية من أهم هذه الصناديق الذي ركز في تقديم الدعم لإنتاج المواد الأساسية (الحبوب، الحبز، الحليب)، غير أن عدم وصول هذه المبالغ إلى أصحابها الحقيقيين ووجود البيروقراطية أدى إلى قيام الدولة بإصلاحات جديدة بداية من سنة 2000 بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) والذي جعل الدولة تخصص مبالغ مالية عامة من ميزانيتها السنوية، لتوضع لدى حسابات تخصيص في الخزينة بأسماء الصناديق التي أنشأت لهذا الغرض لتنفق بهدف تحقيق البرامج المسطرة متوصلة بذلك إلى تحسين الإنتاج الفلاحي وتحقيق بعض الإكتفاء في بعض المنتجات وتوفير عدد لا بأس به من مناصب الشغل.

وبعد هذه المرحلة جاءت مرحلة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وذلك عن طريق تنفيذ برنامج التجهيد الفلاحي والريفي، وذلك بتسيير مبالغ الدعم بإنشاء الصندوق الوطني للتنمية الإستثمارات ليتكفل بدعم جميع المشاريع الإستثمارية، وأنشأ معه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي الذي تكفل بدعم الإنتاج الفلاحي وتثمينه ليعوض الصندوق الوطني لضبط والتنمية الفلاحية، لتواصل

الفصل الرابع إنعكاس نتائج تطبيق السياسات الفلاحية على التشغيل في الجزائر

الإصلاحات من خلال تخصيص مبلغ قدر بـ 1000 مليار دينار للقطاع الفلاحي من مخصصات برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014، وذلك عن طريق مواصلة تنفيذ برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي بهدف تكثيف الإنتاج في الفروع الفلاحية الإستراتيجية والإستعمال العقلاني للقدرات المتوفرة في كل منطقة مع المحافظة على الأراضي الزراعية ومهمتها الإنتاجية واثمين الموارد الطبيعية، وتشجيع سكان الريف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروف المعيشة الخاصة بهم، وذلك ما تم فعلا عن طريق شق الطرقات الريفية وتوصيل الكهرباء والغاز للمناطق النائية وهو ما أدى إلى تحسين ظروف معيشة سكان الريف على تطوير مناطقهم مما إنعكس بصورة إيجابية في جانب الإنتاج الفلاحي وعودة الشباب وسكان الريف إلى العمل الفلاحي والإستثمار في القطاع مما ساهم في توفير عدد لا بأس به من مناصب الشغل بالرغم من العراقيل التي لا زالت تواجه القطاع الفلاحي.

ولازالت الدولة تواصل جهدها من أجل تطوير دعم التنمية الفلاحية من خلال المساعي لتنفيذ برامج السيد رئيس الجمهورية بتطبيق مخططات البرنامج الخماسي 2015-2019 لمواصلة تطبيق وتنفيذ مشاريع برنامج التجديد الفلاحي والريفي للوصول إلى النتائج المتوقعة والتي سبق ذكرها في أفاق 2019 في جانب تطوير وتنمية القطاع الفلاحي حتى يكون بديلا إستراتيجيا وتنمويا لقطاع المحروقات.

الفصل الخامس

دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل
في ولاية تيارت

لقد شملت سياسات الدعم الفلاحي المقدم من قبل الدولة مختلف ولايات الوطن وذلك من أجل تحقيق تنمية فلاحية مستدامة وفعالة بصفة خاصة و النهوض بالتنمية بصفة عامة و لخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل في القطاع الفلاحي بإعتباره قطاعا فعالا في إمتصاص نسبة مقبولة من الفئة البطالة ، وتعتبر ولاية تيارت من بين أهم ولايات الوطن التي حظيت بدعم القطاع الفلاحي خلال تنفيذ مختلف البرامج التنموية وذلك لموقعها و مناخها الإستراتيجي من جهة ، والإمكانيات الفلاحية التي تتوفر عليها من جهة ثانية ولذلك سنقوم خلال هذا الفصل بإجراء دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم المقدم للقطاع الفلاحي على التشغيل بولاية تيارت وهذا ما سنتناوله من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإمكانيات الفلاحية المتاحة بولاية تيارت.

المبحث الثاني: أثر تنفيذ برامج سياسات الدعم على الإنتاج الفلاحي بولاية تيارت.

المبحث الثالث : دراسة قياسية لأثر الدعم على التشغيل بولاية تيارت.

المبحث الأول: الإمكانيات الفلاحية المتاحة بولاية تيارت

تتحدد التنمية الفلاحية بعدة عوامل أهمها الأرض والماء، وهي موارد طبيعية أكثر أهمية وصعبة المعالجة والتحكم، إضافة إلى هذين العاملين تتوفر ولاية تيارت على عوامل أخرى تحدد الإستخدام الأمثل لتلك الموارد وهي الإمكانيات البشرية والمادية.

المطلب الأول: تعريف مختصر لولاية تيارت وتقسيماتها الإدارية

من أجل إعطاء نظرة عامة حول الولاية محل الدراسة لابد من التعريف بأصل نشأتها، موقعها و أهم تقسيماتها الإدارية

التسمية:

اختلفت الروايات في تسمية الولاية حيث كانت تيارت في القدم مسماة باللغة البربرية تيهرت أي اللبوة وكانت لها عدة تسميات تاهرت، تاقدمت، تاغزروت، وكانت مدينة تيارت مقر الرستميين نسبة لمؤسسها عبد الرحمن ابن رستم، وهم سلالة من الإباضيين حكموا في الجزائر بين عامي 776 الى 908م ومنها جاءت تسمية تيارت.

الموقع :

تقع ولاية تيارت في شمال غرب الجزائر حيث أن لها موقع إستراتيجي هام إذ تعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب في الجهة الغربية للبلاد، يحدها من الشمال كل من ولاية تيسمسيلت في شمالها الشرقي و ولاية غليزان في شمالها الغربي، ويحدها من الشرق كل من ولاية المدية في شمالها الشرقي و ولاية الجلفة في جنوبها الشرقي كما يحدها من الجنوب كل من ولاية الأغواط في جنوبها الشرقي و ولاية البيض في جنوبها الغربي، أما غربا فكل من ولاية معسكر شمالا و ولاية سعيدة جنوبا¹.

التأسيس:

ظهرت ولاية تيارت بمقتضى التقسيم الإداري سنة 1974 للجمهورية الجزائرية، ويبلغ عدد سكانها 917.411 حسب إحصائيات 2014، منهم 231.575 نسمة سكان المناطق الفلاحية وتبلغ الكثافة السكانية 40.96 نسمة/كم² وتقدر مساحة الولاية بـ 20.673 كلم²، وهي تضم 14 دائرة و 42 بلدية رئيسية²، والجدول الموالي يبين أهم دوائر وبلديات ولاية تيارت.

¹ - موقع ولاية تيارت على الأنترنت <http://www.wilaya-tiaret.dz/tiaret-geo.php> اطلع عليه يوم 19-03-2016 على

الساعة 11:20

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 19 جمادى الثانية 1934هـ الموافق لـ 9 يوليو 1974، العدد 55، ص 754.

الجدول رقم (5-1): دوائر وبلديات ولاية تيارت

الدوائر	البلديات
تيارت	تيارت
السوقر	السوقر، سيدي عبد الغاني، توسنينة، الفايجة
عين الذهب	عين الذهب، الشحيمة، النعيمة
عين كرمس	عين كرمس، جبيلة الرصفة، مادنة، سيدي عبد الرحمن، مدرسة
فرندة	فرندة، عين الحديد، تاخمارت
الدهموني	الدهموني، عين بوشقيف
مهديّة	مهديّة، عين دزاريت، الناظورة، السبعين
حمادية	حمادية، بوقرة، الرشايفة
قصر الشلالة	قصر الشلالة، سرخين، زمالة الأمير عبد القادر
مدروسة	مدروسة، ملاكو، سيدي بختي
مشرع الصفا	مشرع الصفا، الجيلالي بن عمار، تاقدمت
الرحوية	الرحوية، قرطوفة
وادليلي	وادليلي، تيدة، سيدي علي ملال
مغيلة	مغيلة، السبت، سيدي الحسني

المصدر: من إعداد الطالب بناء على <http://www.wilaya-tiaret.dz/dairas>

المطلب الثاني: إمكانيات ولاية تيارت (طبيعية، بشرية، مادية)

تزخر ولاية تيارت في القطاع الفلاحي بإمكانيات معتبرة، طبيعية وبشرية وحتى مادية يمكن إنجازها فيما يلي

أولاً: الموارد الطبيعية

1- الأرض: يمتد إقليم ولاية تيارت على مساحة تقدر بـ 2.005.005 هكتار منها 1.608.200 هكتار مخصصة للقطاع الفلاحي، ما يعادل نسبة 80٪ من المساحة الكلية للولاية لكن لا يستعمل منها حالياً إلا 705.650 هكتار، أي 35٪ من المساحة الكلية للولاية المستغلة فعلاً للزراعة وتخصص الغالبية العظمى منها لزراعة الحبوب، أي ما يقارب 44٪ من المساحة الكلية المستغلة للزراعة ومن بين الحبوب التي تشتهر بها الولاية القمح بنوعيه الصلب واللين والذي يمثل أكثر من 28٪ من المساحة الكلية، بينما يخصص الباقي لزراعة الخضر والبقوليات والفواكه وغيرها، وتقدر المساحة الغائية بـ 154.200 هكتار بنسبة 7.69٪ أما

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

المساحة الرعوية قدرت بـ 395.400 هكتار أي نسبة 19.7٪، في حين تقدر مساحة الحلفاء 326.000 هكتار، نسبته 16.3٪ من المساحة الإجمالية للولاية.

الجدول التالي يبين كيفية توزيع الأراضي المستغلة في الزراعة في المواسم الزراعية (2000-2016).

الجدول رقم (5-2): توزيع الأراضي المستغلة في الزراعة للمواسم 2000-2016

المنتجات	الحبوب	البقوليات	الخضروات	الفواكه والأشجار المثمرة	السنوات
المساحة/الهكتار	60000	185	47.45	60.759	2000
نسبة المساحة المستغلة	٪ 8.50	٪ 0.07	٪ 0,77	٪ 0.13	
المساحة/الهكتار	28392	600	8100	960	2001
نسبة المساحة المستغلة	٪ 4.02	٪ 0,08	٪ 1.14	٪ 0.13	
المساحة/الهكتار	196.677	705	6790	1162	2002
نسبة المساحة المستغلة	٪ 0.02	٪ 0.09	٪ 0.96	٪ 0.16	
المساحة/الهكتار	263606	650	7500	1303	2003
نسبة المساحة المستغلة	٪ 37.35	٪ 0.09	٪ 1.06	٪ 0.18	
المساحة/الهكتار	267000	704	8500	2840	2004
نسبة المساحة المستغلة	٪ 37.83	٪ 0.09	٪ 1.20	٪ 0.33	
المساحة/الهكتار	150000	1018	9600	3298	2005
نسبة المساحة المستغلة	٪ 21.25	٪ 0.14	٪ 1.36	٪ 0.46	
المساحة/الهكتار	260098	1140	11322	4524	2006
نسبة المساحة المستغلة	٪ 36.85	٪ 0.16	٪ 1.60	٪ 0.64	
المساحة/الهكتار	290505	664	9300	4900	2007
نسبة المساحة المستغلة	٪ 41.16	٪ 0.09	1.31٪	٪ 0.69	
المساحة/الهكتار	94470	900	8560	4900.5	2008
نسبة المساحة المستغلة	٪ 13.38	٪ 0.12	٪ 1.21	٪ 0.69	
المساحة/الهكتار	309057	950	10250	6231	2009
نسبة المساحة المستغلة	٪ 43.79	٪ 0.13	٪ 1.45	٪ 0.88	

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

6295	11230	840	315070	المساحة/الهكتار	2010
%0.89	%1.59	%0.11	%44.64	نسبة المساحة المستغلة	
8183	11111	1020	264371	المساحة/الهكتار	2011
%1.16	%1.57	%0.14	%37.46	نسبة المساحة المستغلة	
8186	10560	1358	315607	المساحة/الهكتار	2012
%1.16	%1.49	%0.19	%44.72	نسبة المساحة المستغلة	
8190	12588	798	316366	المساحة/الهكتار	2013
%1.16	%1.78	%0.11	%44.83	نسبة المساحة المستغلة	
8178	11474.8	900	225494	المساحة/الهكتار	2014
%1.15	%1.62	%0.12	%31.95	نسبة المساحة المستغلة	
8198	13870	1460	256592	المساحة/الهكتار	2015
% 1.18	% 1.31	% 1.09	% 56.22	نسبة المساحة المستغلة	
8165	11568	8900	228945	المساحة/الهكتار	2016
% 1.09	% 1.11	% 0.98	% 43.89	نسبة المساحة المستغلة	

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية تيارت

يبين لنا الجدول أن أعلى نسبة من المساحة المستغلة إحتلتها زراعة الحبوب بـ56.22٪، سنة 2015 وتأتي في المرتبة الثانية الخضروات بـ1.78٪، سنة 2013 لتليها زراعة الفواكه والأشجار المثمرة بنسبة 1.16٪، وقد حققت هذه النسب في نفس الموسم 2013، وتأتي زراعة البقوليات في الأخير بنسبة 1.09٪ من المساحة الإجمالية المستغلة للزراعة في موسم 2015، وتعتبر هذه النتائج نتائج قياسية في مجال إستغلال الأراضي على مستوى ولاية تيارت، وهذه النتائج حققت خلال تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي ومحاولة إستصلاح أكبر نسبة من الأراضي الفلاحية وتوزيعها على المستفيدين من برامج الدعم الفلاحي.

2- **الموارد المائية:** كما هو الحال بالنسبة لمورد الأرض فإن الماء هو الآخر يعد من أهم العناصر لقيام الفلاحة فقد قدرت مساحة الأراضي المسقية بالولاية بـ27.500 هكتار من المساحة المستغلة للزراعة، منها 2.300 هكتار مسقية من السدود، 4.350 هكتار مسقية من الأودية والينابيع المائية، و18.222 هكتار مسقية من الآبار والحسيان أما باقي المساحات الزراعية فيعتمد في ربيها على الأمطار.

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

كما تعرف أودية ولاية تيارت على أنها ذات جريان غير منتظم وذلك نتيجة المميزات المناخية وتساقط الأمطار فتجدها جافة في فصل الصيف وغزيرة الجريان في فصل الشتاء تؤدي إلى فيضانات ومن أهم هذه الأودية الموجودة في الولاية هي:¹

- وادي الطويل: يسمح بإنشاء مشروع زراعي الذي يترعب على مساحة قدرها 850.000 هكتار ويضم ولايات (الأغواط، الجلفة، تيارت، المدية).

- وادي مينا: الذي أنجز به سدا بحجم 50 مليون م³، يسقي سهول ولاية غليزان وهو أيضا يمون عاصمة ولاية تيارت بالمياه الصالحة للشرب.

- وادي العابد: هذا الواد مستعمل خصيصا في سقي الأراضي الزراعية.

- نهر واصل: فوق هذا النهر تم إنجاز سدي الدحموني وبوقارة.

كما تتوفر الولاية على ثلاث سدود وهي:

- سد الدحموني: يقع ببلدية الدحموني والذي تبلغ سعته 13 مليون م³، وهو مخصص للسقي فقط.

- سد بخدة: هو أكبر سد بولاية تيارت، يقع ببلدية مشرع الصفا، وتبلغ سعته 45 مليون م³، مخصص لتزويد بلديات (تيارت، مشرع الصفا، الرحوية، تامدة، الخرية، الجيلالي بن عمار) بالمياه الصالحة للشرب.

- سد بوقارة: يقع ببلدية بوقارة، تقدر سعته 12 مليون م³، مخصص للسقي (3000 هكتار بولاية تيارت، و9000 هكتار بولاية تيسمسيلت).

كما تتوفر الولاية على 16 حاجز مائي بسعة 11 مليون م³، موجهة لسقي ما يقارب 8180 هكتار.

ثانيا: الموارد البشرية والهيكلية:

إن المدخل الرئيسي لتحقيق التنمية الفلاحية المتواصلة والمتسارعة، ومن ثم وفرة الإنتاج و إستقراره، وبالتالي الأمن الغذائي يمر حتما بتبني برنامج إنتاجي يقوم على الموارد والإمكانات المتاحة، ويأخذ الإمكانيات البشرية والهيكلية بعين الإعتبار.

بحيث تتوفر ولاية تيارت على موارد بشرية لا بأس بها يمكنها أن تساهم في تطوير وتنمية الإنتاج، إذ يبلغ سكان الريف بالولاية 231.575 نسمة، بينما بلغ عدد السكان ككل 917.411 نسمة سنة 2016 أي ما يقارب نسبة 25٪ من مجموع سكان الولاية، كما أن عدد العمال في القطاع الزراعي بالولاية قد بلغ 79173 لسنة 2016.

إن هذه النسبة من سكان الريف، وهذا العدد الذي يعتبر لا بأس به من العمال في القطاع الفلاحي يخوله أن يكون عاملا إيجابيا في تنمية الفلاحة بالولاية، ولكن هذا لن يتحقق إلا بتقرب الهيئات والإدارات من

¹ - وثائق مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

الفلاحين وتزويدهم بالمعلومات الضرورية والطرق الفعالة من أجل تنمية الإنتاج، ومن أهم الهيئات العاملة في هذا القطاع هيئات الدعم التقني المتمثلة في:¹

- مديرية المصالح الفلاحية: تعمل على مستوى الولاية وتضم 13 فرعا فلاحيا موزعا على مستوى دوائر الولاية.

- غرفة فلاحية: تساعد الفلاحين على التقرب من الإدارة الفلاحية.

- تعاونيات الحبوب والخضر الجافة: حيث تتوفر الولاية على ثلاث تعاونيات موزعة على بلديات: تيارت، فرندة، مهدية.

- المعاهد التقنية:

- المعهد التقني للمحاصيل الكبرى موجود ببلدية السبعين (I.T.G.C).

- المعهد التقني لتربية الحيوانات (T.T.E.L.VL) موجود ببلدية قصر الشلالة.

- التأطير التقني: يتكون من 87 مهندس دولة، 09 مهندس تقني، 40 تقني سامي، 40 تقني، 18 مساعد تقني، 43 طبيب بيطري.

- الديوان الوطني لتغذية الأنعام (O.N.A.B): موجود ببلدية الرحوية.

- الصندوق الجهوي للتعاقد الفلاحي (C.R.M.A): تتوفر ولاية تيارت على ثلاث صناديق جهوية.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R): تتوفر الولاية على عدد من فروع هذا البنك موزعة على مختلف بلدياتها.

ثالثا: الموارد المادية

عرفت الولاية إستعمالا ملحوظا للأسمدة الزراعية حيث سجلت حوالي 30.948 قنطار من أسمدة العمق المستعملة لسنة 2013، كما سجلت 570.834 قنطار من أسمدة التغطية لسنة 2014*.

أما بالنسبة للمكننة الزراعية التي تسمح بإمكانية تقديم خدمات أفضل للأرض عن طريق التقليل المبكر للتربة لمعالجتها وتغذيتها بالأسمدة، وجميع العمليات الأخرى التي تحتاج إلى مختلف الأدوات الزراعية كالجرارات، الحصادات وأدوات الحرث والتقليل الأخرى والتي تؤدي إلى تحسين الإنتاج.

فقد بلغ عدد الجرارات المتوفرة بولاية تيارت 4.895 جرار للموسم 2016، بينما بلغت أدوات الحرث والتقليل الأخرى والمكملة لمهمة الجرار منها المحراث 4.573 وآلات الزرع 2.573، أما عدد الحصادات فوصل إلى 1.662 حاصدة لنفس الموسم.

¹ - وثائق مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

* أسمدة العمق: هي الأسمدة التي تضاف للتربة قبل الزرع والتي يجب تغطيتها بالتربة عن طريق الحرث حتى نرفع من نسبة استعمالها وهي بصفة عامة الأسمدة المركبة والأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية.

* أسمدة التغطية: هي الأسمدة التي تغطي النباتات أثناء نموها.

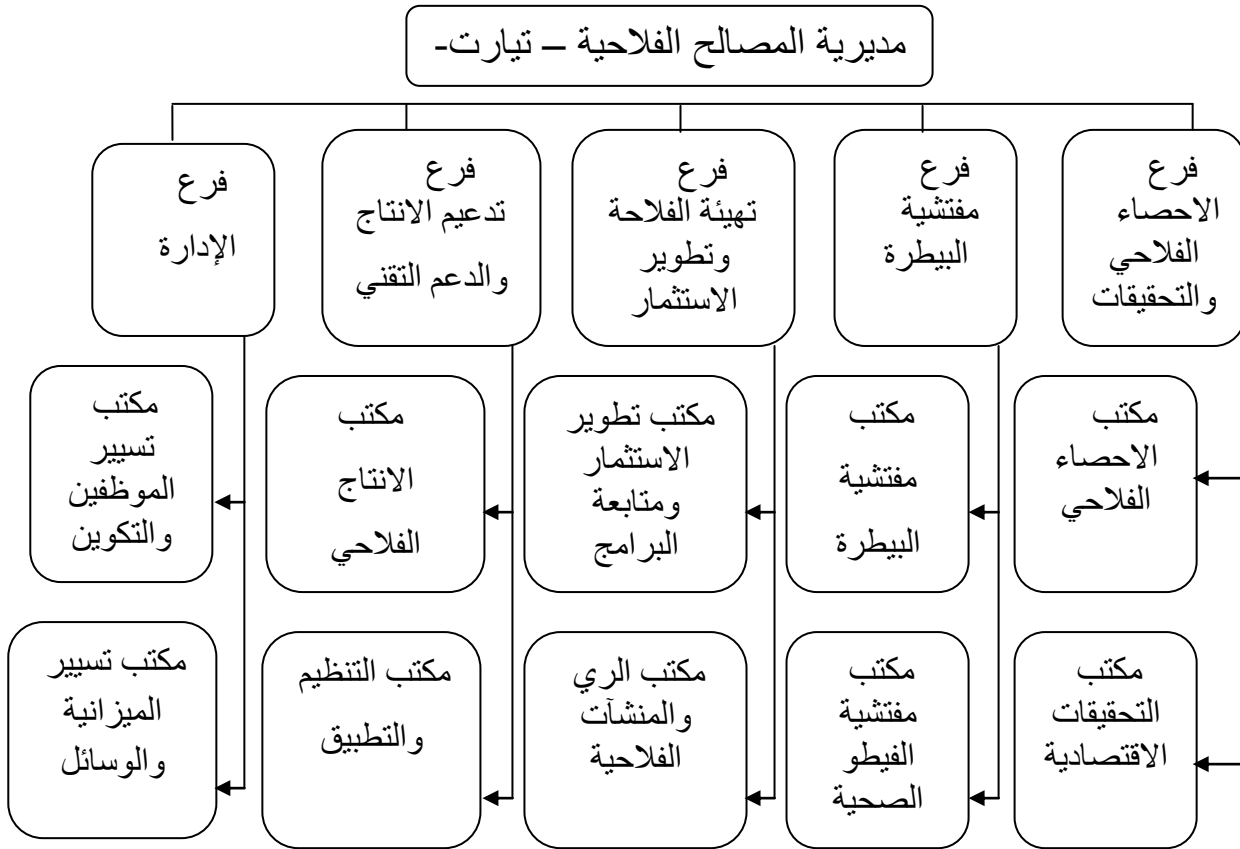
المطلب الثالث: أهم المؤسسات العمومية الفاعلة في القطاع الفلاحي بولاية تيارت

تتوفر كل ولاية من ولايات الوطن على مجموعة من الهيئات العمومية تكون فاعلة ومتحكمة في القطاع الفلاحي على المستوى المحلي ومن أهم هذه الهيئات: مديرية المصالح الفلاحية، الغرفة الفلاحية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المطلب.

أولاً: تقديم مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها الى العهد الإستعماري لكن بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 195\90 المؤرخ في 23\06\1990 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية المحددة لقواعد وتنظيم ومهام مديرية المصالح الفلاحية بالولاية.

الشكل رقم (5-1): مخطط الهيكل الوظيفي لمديرية المصالح الفلاحية



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

1: التقسيمات الرئيسية لمقر مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

تتكون مديرية المصالح الفلاحية من عدة فروع هي¹:

الفرع الأول: فرع الإحصاء الفلاحي والتحقيقات الاقتصادية مكلف بـ

-إنجاز برامج وتحقيقات إحصائية فلاحية

-إنجاز وتسيير مختلف الملفات (منتجين، مؤسسات فلاحية...)

-إنجاز مؤشرات إقتصادية حول حالة القطاع (مساحة، عدد حيوانات، الإستهلاكات...)

وهو يتكون من مكتبين: مكتب الإحصاء الفلاحي ومكتب تحقيقات إقتصادية.

الفرع الثاني: فرع مفتشية البيطرة مكلف بالسهر على تطبيق القوانين التنظيمية للحماية وتطوير الصحة

الحيوانية ويكون من مكتبين: مكتب مفتشية البيطرة، ومكتب مفتشية الفيطة صحية.

الفرع الثالث: فرع تهيئة الفلاحة وتطوير الإستثمار مكلف بالحفاظ على التراث العقاري وتنسيق المهام

لإنشاء مشاريع في إطار التنمية الفلاحية ويتكون من ثلاث مكاتب: مكتب تنمية وتنظيم العقار، مكتب

تطوير الإستثمار ومتابعة البرامج، ومكتب الري والمنشأة الريفية.

الفرع الرابع: فرع تنظيم الإنتاج والدعم التقني مكلف بتطوير نشاطات التنمية وتكثيف الإنتاج الفلاحي

وعصرنتها ومتابعة تنفيذها وله ثلاث مكاتب: مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الفلاحية، مكتب

التنظيم والتطبيق، ومكتب التكوين والتطوير والوظائف الفلاحية.

الفرع الخامس: فرع الإدارة مكلف بضمان تسيير الموظفين الإداريين والتقنيين وتنفيذ الميزانية وله مكتبين:

مكتب تسيير الموظفين والتكوين، مكتب تسيير الميزانية والوسائل العامة.

2. التقسيمات الفرعية الفلاحية للدوائر

زيادة على المصالح الفلاحية المتواجدة على مستوى مقر مديرية المصالح الفلاحية، توجد مصالح فرعية على

مستوى الدوائر والبلديات، من أجل تقريب الخدمات الفلاحية أكثر من الفلاح وللوقوف ميدانيا على

متطلبات الفلاحة وطبيعة الخدمات التي يجب تقديمها للفلاح، حيث توجد على مستوى الولاية ثلاث

عشر تقسيمة فرعية تغطي كامل أنحاء الولاية، تسهر وتحرص على متابعة وتطبيق البرامج التنموية الفلاحية:

- | | |
|---------------------------------|--------------------------------|
| - تقسيمة فرعية دائرة مدروسة | - تقسيمة فرعية دائرة الرجوية |
| - تقسيمة فرعية دائرة فرندة | - تقسيمة فرعية دائرة عين الذهب |
| - تقسيمة فرعية دائرة مهدية | - تقسيمة فرعية دائرة حمادية |
| - تقسيمة فرعية دائرة مغيلة | - تقسيمة فرعية دائرة واد ليلي |
| - تقسيمة فرعية دائرة مشرع الصفا | - تقسيمة فرعية دائرة واد ليلي |
| - تقسيمة فرعية دائرة كرمس | - تقسيمة فرعية دائرة واد ليلي |
| - تقسيمة فرعية دائرة السوفر | - تقسيمة فرعية دائرة الدحموني |
| - تقسيمة فرعية دائرة قصرالشلالة | |

كما تتواجد على مستوى كل بلدية لجنة فلاحية بلدية أي توجد على مستوى الولاية (42) لجنة.

3. دور المصالح الفلاحية ضمن برنامج التجديد الفلاحي الريفي

في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي دور مديرية المصالح الفلاحية يتضح أكثر بصفتها الهيكل الإداري المخول له:

- إستقبال ملفات الفلاحين الراغبين في الإنخراط ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي والحصول على الدعم بمختلف أشكاله، التي يقدمها من قبل المندوب الفلاحي.
- المراقبة والمتابعة الدائمة للمشاريع من حيث مدى التقدم في الإنجاز المالي والمادي لإستهلاك الموارد المائية والقروض الممنوحة.
- مدى توافق المشروع مع المخطط التوجيهي العام للولاية.
- عقد اللجنة التقنية للولاية.

ثانيا: مؤسسات عمومية أخرى فاعلة في القطاع الفلاحي بالولاية

هناك العديد من الهيئات العمومية الفاعلة في القطاع الفلاحي بالولاية هناك العديد من الهيئات العمومية الفاعلة في القطاع الفلاحي بولاية تيارت نذكر منها :

1. الغرفة الفلاحية

الغرفة الفلاحية هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91\118 المؤرخ في 27\04\1991 وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة حيث تضم هذه الغرف الفلاحين والجمعيات المهنية والتعاونيات الفلاحية وإتحاداتها، وكذا كل شخص معنوي آخر على علاقة بالقطاع، كما تعتبر مكانا للإستشارة والتشاور بين السلطات الإدارية وممثلي المصالح المهنية للفلاحين، بحيث تسمح بالتنسيق والإعلام وتبادل المعلومات بين أعضائها، وبين الفلاحين والهيئات العمومية أو الخاصة التي تتصل نشاطاتها مباشرة أو بصفة غير مباشرة بالفلاحة، وتنحصر مهامها في:

- تكلف هذه الغرفة الفلاحية بتطوير الخدمات والأعمال المفيدة تجاه أعضائها المرتبطة بالنشاط الفلاحي والصحة الحيوانية.

- إضافة إلى تنظيم معارض وتظاهرات ومسابقات فلاحية.
- تسهيل نشر المعلومات العلمية والتقنية والإقتصادية.
- ملزمة بإقامة نظام إعلامي يكون هدفه إيصال المعلومات لفائدة الفلاحين.
- وضع نظام لرصد وتحليل حالة الفروع الفلاحية وأسواقها.
- وضع برامج تكوين بالتنسيق مع الإدارة الفلاحية والهيئات ومراكز التكوين الفلاحي موجهة للفلاحين والمربين.
- المساهمة في ترقية المنتجات الفلاحية والعلامات التجارية.

- تشجيع عمليات التصدير ومرافقتها.

- ترقية عمل من شأنه تحسين أداء المنتجين الفلاحين على مستوى الإنتاج وتسهيل توريد الخدمات التي يحتاجون إليها.

- يمكن للغرف الفلاحية إقامة علاقات مع الهيئات الوطنية التي لها علاقة بهذا المجال وإبرام إتفاقيات التعاون مع الهيئات الأجنبية التي لها نفس الهدف بعد أخذ رأي الغرفة الوطنية للفلاحة وموافقة الوزير المكلف بالفلاحة بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية.

2. الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

أنشأت صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر 72/64 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، مارست منذ نشأتها عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الإجتماعية والإقتصادية الخاصة بالمنتجين الفلاحين.

التعاون الفلاحي مكون من عدة صناديق جهوية (CRMA) موزعة عبر التراب الوطني وكلها مجتمعة تشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

ومن أجل الإستجابة للتنظيمات الجديدة الخاصة بالإنتاج الفلاحي، مهمة التعاون الفلاحي دعمت بمهام وصلاحيات أخرى من طرف السلطات العمومية، لتشجيعها وجعلها بمثابة محرك حقيق لتطوير الفلاحة والإنتاج الفلاحي، وهذا بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 99/97 والمؤرخ في 30/11/1999 الخاص بقانون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والعلاقة القانونية والتنظيمية فيما بينهما، بحيث أصبحت بمثابة مؤسسات إقتصادية تخضع للقانون السياسي للمالية والقروض والتأمينات الإقتصادية.¹

فهذه القوانين الجديدة جعلت وزارة الفلاحة من التعاون الفلاحي وسيلة للتكفل بمشكل تمويل القطاع الفلاحي والقروض الممنوحة من طرف البنوك والتي لم تكن تتكيف مع خصائص القطاع الفلاحي.

مهام الصندوق:

- تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتطرفين.

- يساهم في تطوير ودعم الإنتاج الفلاحي والتنمية الريفية.

- تطبيق التأمينات على الممتلكات الشخصية والأشخاص في القطاعات المعني بها قانونيا.

3. بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 206/82 المؤرخ في 13/05/1982 وقد تولد عن إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، حيث أسندت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته، لإزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي.²

¹ - وثائق مقدمة من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي فرع ولاية تيارت.

² - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت،

مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الإستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع إحتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي.
- تمويل جميع الإستغلاليات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي، البيطرة، الصيادلة... الخ.
- يمنح قروض طويلة المدى لتمويل الإستثمارات الزراعية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.

4. تعاونية الحبوب والخضر الجافة

تتكفل تعاونية الحبوب والخضر الجافة بجمع وتخزين وتكييف وتوزيع و تسويق الحبوب والبقول الجافة بالإضافة الى تأطير ومساعدة المنتجين في مختلف العمليات الخاصة بإنتاج الحبوب وبذورها، وتعمل التعاونية تحت رقابة وتنظيم الديوان الوطني الجزائري الإحترافي للحبوب.

مهام التعاونية تتمثل في:

- جمع المحاصيل ومنتوج الحبوب والبقوليات من الفلاحين.
- عملية تكييف الحبوب أي القيام بجميع التدابير التقنية التي تجعل المنتوج أو السلعة القابلة للإستعمال سواء للإستهلاك أو البذر.
- كما تقوم بوظيفة تسويق القمح بنوعية اللين والصلب للمطاحن وفقا لبرامج مسطرة من قبل الديوان الجزائري الإحترافي للحبوب، أما الشعير والخرطال فتسوقهما لمربي المواشي الذين تتوفر فيهم الشروط التي تحددها مديرية المصالح الفلاحية للولاية، أما البذور فتسوق لمنتجي الحبوب، وأما البقول الجافة فتسوق لجميع مستعمليها.
- تأطير ومساعدة المنتجين في مختلف العمليات الخاصة بإنتاج الحبوب فهي من مهام نيابة مديرية البذور وتدعيم الإنتاج، والتي تقوم بمساعدة الفلاحين وتوجيههم في فترة الحرث والبذر وفترة الحصاد والدرس.

المبحث الثاني: أثر تنفيذ برامج سياسات الدعم على الإنتاج الفلاحي بولاية تيارت

شهدت ولاية تيارت إستفادة كبيرة من برامج سياسات الدعم الفلاحي على مستوى المشاريع الجوارية التي مست الولاية، وكذا عدد المشاريع والإستثمارات الفلاحية المدعمة ضمن مختلف البرامج التنموية التي مست القطاع الفلاحي، وهو ما عاد بالنفع على الولاية بتحقيقها محاصيل بأحجام قياسية، وإستكمالاً لهذه البرامج وضعت أهداف مستقبلية وجب بلوغها.

المطلب الأول: الدعم المقدم عبر مختلف البرامج التنموية خلال الفترة 2016/2000

لقد شهد القطاع الفلاحي بولاية تيارت تنفيذ برامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال مختلف السنوات حيث تغير حجم هذا الدعم من سنة لأخرى ومن برنامج لأخر حسب متطلبات كل برنامج والجدول الموالي يوضح الدعم المقدم للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2016/2000

الجدول رقم (5.3): الدعم المقدم للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2016/2000

الدعم المقدم خلال كل سنة	السنوات	الدعم المقدم خلال كل سنة	السنوات
1164108753	2009	1169994741	2000
1248117481	2010	1261248834	2001
1227199657	2011	1373295481	2002
1250623086	2012	1378754286	2003
1121512244	2013	1426449993	2004
948564567.02	2014	1261840356	2005
753489497.05	2015	1306505391	2006
700932043	2016	1155459637	2007
		1201006603	2008
19949102650.07		المجموع	

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

ما يلاحظ من الجدول أن الدعم المقدم خلال فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في تزايد مستمر، بسبب إستفادة القطاع من الدعم مرتين الدعم المخصص لبرنامج دعم النمو والدعم المخصص للقطاع ضمن تنفيذ برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أما خلال مرحلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي واكب تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2009/2005 فعرف الدعم تذبذب ملحوظ زيادة ونقصا، وذلك حسب المواسم الفلاحية أما الفترة التي تلتها وهي فترة تنفيذ برنامج توطيد

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

النمو فعرفت سياسة الدعم الفلاحي إرتفاع في البداية بسبب بداية تنفيذ المرحلة الثانية من سياسة التجديد الفلاحي والريفي ثم عرف إنخفاض شديد خلال سنة 2014 هذا للتراجع في أسعار البترول والدخول في سياسة التقشف التي عرفتها الجزائر في الأونة الأخيرة ،ليتواصل هذا التراجع في الدعم المقدم للقطاع الفلاحي خلال سنة 2015 ،ليعرف أدنى مستوياته خلال سنة 2016 ويمكن الإشارة إلى الدعم المقدم خلال مختلف البرامج خلال الفترة 2000/2016 ولمختلف الشعب في الجدول الآتي

الجدول رقم (4.5): تطبيق مختلف برامج التنمية الفلاحية 2000/2016

النسبة	مبلغ الدعم(دج)	الشعبة
1.85	73033.973699	الحليب
0.93	575936318	لحوم بيضاء وحمراء
28.46	6890505677	إنتاج الحبوب والخضر الجافة
29.94	72664907.7159	السقي وإقتصاد المياه
1.1	162634.39220	العتاد الفلاحي
0.14	74853280	الطاقة(المازوت)
0.10	47094719	البطاطا
0.80	143041590	التبريد
24.69	2529591549	الأشجار المثمرة
10.75	1444357752	أشجار الزيتون
1.24	561864246	تربية النحل
100	49102650.07199	المجموع

المصدر: وثائق من مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

من الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة للدعم قد حصلت عليها شعبة السقي وإقتصاد المياه وذلك بسبب توسيع مشاريع الإستفادة من مشاريع الري وإنتشار الزراعة المسقية وتسهيل الري العمومي من أجل دعم الإنتاج الفلاحي وتجنب الوقوع في مواسم الجفاف، لتليها نسبة الدعم المقدم لإنتاج الحبوب والخضر الجافة وذلك راجع لمكانة زراعة الحبوب في الإنتاج الفلاحي و إعتبار ولاية تيارت من بين الولايات التي تستحوذ

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

على أكبر نسب الإنتاج على المستوى الوطني، وتليها نسبة الأشجار المثمرة بنسبة 10.75 بالمئة وتأتي في آخر ترتيب في نسب الدعم هو الدعم المقدم لإنتاج البطاطا، وذلك بسبب سيطرت بعض الولايات كمعسكر وعين الدفلة وولاية الوادي على أكبر نسبة إنتاج في البطاطا.

المطلب الثاني: النتائج المحققة ضمن البرامج التنموية في المجال الفلاحي بولاية تيارت

الإنتاج المحقق لمختلف الشعب ضمن برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي لولاية تيارت.

الجدول رقم (5-5): النتائج المحققة لإنتاج الحبوب للفترة 2000-2016 الوحدة: ألف قنطار

الإنتاج لسنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال
2000	1330	1100	1219.4	106
2001	1342	1092	1110.22	119
2002	1465	1210	1039.6	127
2003	1520	1062	1410	145
2004	1540	1150	1511	149
2005	1325	1014	1514	152
2006	1416	998	1659	135
2007	1422	1021	1712	129.3
2008	1054	968	819	112.6
2009	1376.5	1015.2	2213.4	1408.05
2010	1659.74	1195.5	1516.9	201.5
2011	1010.39	480.5	444.34	70.26
2012	2280.6	1280.4	1650	149
2013	2127.5	1070.5	2743	182.22
2014	1579	480.7	850	90.3
2015	1349	1359.2	2247.68	178.06
2016	2373	1538	2306	185.14

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

من خلال هذا الجدول نلاحظ تطور في مستوى الإنتاج من موسم 2000 الى موسم 2007، في مختلف أنواع الحبوب وهذا راجع للأثر الإيجابي لسياسة الدعم على مستوى الإنتاج بإستثناء القمح اللين الذي يلاحظ تذبذب في مستوى الإنتاج عبر مختلف البرامج بعدها شهدت هذه المستويات تراجع شديد في موسم 2008، ويرجع سبب هذا التراجع إلى جفاف الذي عرفته هذه السنة، ولكن في موسم 2009 عاد الإنتاج إلى مستواه المعهود، إلى أن بدأ في التراجع موسم 2014 وموسم 2015، حيث كان من المتوقع أن يكون الإنتاج متوسطا لولا سقوط كميات معتبرة من الأمطار والتي كانت في غير موسمها، فأثرت على المحاصيل الفلاحية، ضف إلى ذلك الإرتفاع الكبير لدرجات الحرارة، ليعود الإنتاج إلى أقصى مستوياته في

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

سنة 2016 وهذا بسبب تحسن الظروف المناخية و بعض الدعم المقدم من قبل الدولة في مجال المواد الكيماوية ومحاولة تحقيق نوع من الإكتفاء في مجال الحبوب.

الجدول رقم (5-6): النتائج المحققة للإنتاج الأعلاف والبقوليات 2000-2016

الوحدة: ألف قنطار

البصل	الطماطم	البطاطا	البقول الجافة	العلف	الإنتاج السنوات
687.834	1110	1219	4.5	1145	2000
1718.5	1290	1315	4.2	1278	2001
1851	1319	1402	5.35	1310	2002
1968	1250	1392	5.46	1469	2003
2109.3	1393	1506	7.2	1447	2004
2079.6	1442	1210	6.9	1592	2005
1519.4	1569	1396	8.3	1512	2006
1428	1220	816	8.93	1453	2007
1516	1092	700	5.44	1220	2008
1320	1100	881	4.4	1470	2009
1430	1250	900	4.7	1650	2010
1575	1330	924.9	5.3	1770	2011
1790	1374	1147.9	5.56	1885	2012
2005.11	1397	1287.9	5.83	2000	2013
2227.9	1389	1581.1	9.11	2477.2	2014
2485.3	1398	1721	10.08	2732	2015
2635.2	1578.8	1874.83	10.911	2908.529	2016

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

يبين لنا الجدول أن مستويات الإنتاج في كل الشعب المدرجة قد تضاءلت من سنة إنطلاق برامج الفلاحي 2000 إلى موسم 2014، ماعدا شعبة الطماطم التي عرفت إرتفاع طفيف في إنتاجها عبر كل سنوات تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي إذا بلغت 1.398.000 قنطار أي بإرتفاع 200 ألف قنطار عن سنة 2009.

الجدول رقم (5-7): النتائج المحققة الكروم والفواكه والحمضيات 2000-2016

الوحدة : ألف قنطار

الزيتون	الفواكه	الكروم	الإنتاج السنوات
5.2	139.2	26.3	2000
5.9	135.4	27.4	2001
6.1	143.7	27.11	2002
6.22	146	28.9	2003
7.15	154.9	29.7	2004
7.45	162	23.6	2005
7.6	116	22.5	2006
7.8	182.3	21.4	2007
8.1	150.8	19	2008
8.1	194.4	21.1	2009
8.5	209.5	22.4	2010
11.7	239.4	24.7	2011
23.6	307.7	25.5	2012
35.5	364.1	26.23	2013
37.31	364.1	26.23	2014
39.34	364.1	26.23	2015
41.715	364.1	26.23	2016

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

ما يلاحظ على تطور إنتاج الكروم والفواكه والزيتون أنه في تزايد مستمر من سنة 2000 إلى سنة 2016 باستثناء سنة 2008 التي عرفت تراجع ملحوظ في مختلف أنواع المنتجات الفلاحية وهذا راجع إلى الجفاف الذي عرفه النصف الثاني من الموسم، بالإضافة إلى ظهور الأوبئة الفلاحية في هذه السنة مما أثرت بصورة ملحوظة في حجم الإنتاج، كما عرف إنتاج كل من الكروم والفواكه ثبات في حجم الإنتاج من سنة 2013 إلى سنة 2016 وذلك لتراجع الدعم المقدم لهذه الشعب ابتداء من سنة 2014 بسبب تراجع أسعار البترول وتأثير ذلك على حجم الدعم المقدم للقطاع الفلاحي بصفة عامة وعلى هذه الشعب بصفة خاصة.

الجدول رقم(5-8): النتائج المحققة في الحوم الحمراء والبيضاء 2000-2016

الوحدة: ألف قنطار

السنوات	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	السنوات	لحوم حمراء	لحوم بيضاء
2000	34.5	39.10	2008	127.09	55.6
2001	47.95	55.18	2009	128.08	41
2002	62.9	76.12	2010	132.07	45
2003	73.42	64.06	2011	137.22	50.2
2004	82.13	79.22	2012	183.9	85.85
2005	79.41	105.03	2013	229.1	121.5
2006	102.73	98.87	2014	342.3	143
2007	117.15	87.02	2015	364.6	153.9
			2016	384.591	167.301

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

نلاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر في كل شعب اللحوم، إذ بلغ إنتاج اللحوم الحمراء موسم (2015) 364.600 ألف قنطار مقابل 34.5 ألف قنطار موسم (2000)، بزيادة مقدرة ب 19.41 ألف قنطار في المتوسط السنوي، فيما تضاعف إنتاج اللحوم البيضاء قرابة الأربع مرات في ظرف 7 سنوات، حيث كان في موسم (2009) 41.000 قنطار فيما بلغ موسم (2015) الـ 153.900 قنطار، ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى العدد الكبير من مشاريع تربية المواشي والطيور و الإمتيازات التسهيلات الممنوحة في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

الجدول رقم(5-9): النتائج المحققة لإنتاج الحليب 2000-2016 الوحدة: 1000 لتر

السنوات	حليب البقر	أنواع أخرى	السنوات	حليب البقر	أنواع أخرى
2000	48000	91410	2009	10478	30158
2001	21005	30118	2010	17105	29016
2002	10567	12790	2011	14058	60168
2003	23436	10138	2012	18206	15302
2004	26700	19134	2013	55606	20026
2005	10350	28913	2014	67700	40026
2006	87959	29914	2015	10070	40026
2007	39625	13014	2016	31007	40025
2008	42150	19015			

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

إن شعبة إنتاج الحليب بصفة عامة في تحسين مستمر وهي في الإتجاه الصحيح بسبب الإستراتيجية المتبعة من خلال عملية الإستيراد و تكثيف الأبقار الحلوب حيث بلغ مجموع الحليب المنتج على مستوى الولاية 727400 ألف لتر موسم 2015 ، مقابل 63640 ألف لتر موسم 2009 في حين كان لا يتجاوز 58914 ألف لتر سنة 2000 وهذا ما يثبت نجاح سياسة الدعم المقدم لإنتاج الحليب على مستوى الولاية.

الجدول رقم(5-10): النتائج المحققة في منتوجات أخرى 2000-2016

صوف	عسل	بيض	الإنتاج
			السنوات
10939	185	11000	2000
11854	195	11920	2001
11908	249	12100	2002
12571	252	13460	2003
12665	271	13280	2004
12816	269	12450	2005
13087	272	12500	2006
13119	280	12600	2007
12910	262	11160	2008
13310	287	12700	2009
14370	322	13500	2010
15380	300	14500	2011
19088	354	13400	2012
21635	415	11816	2013
25866	484	13900	2014
28554	538	15000	2015
30657	574	15500	2016

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

يبين لنا الجدول وجود إرتفاع ملحوظ في إنتاج البيض إذ إرتفع إلى 15500 (1000وحدة)، بعدما كان موسم 2000 يصل إلى 11000 (1000وحدة)، فيما تضاعف إنتاج العسل ليبلغ 574 قنطار موسم 2016، أما منتوج الصوف هو الأخر عرف إرتفاع كبير فبلغ 30657قنطار بعد أن كان لا يتجاوز 13.310 موسم 2009، وتعود أسباب هذه النتائج الإيجابية إلى الإستفادة الكبيرة للفلاحين من مشاريع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

بعض البرامج التي إستفادت منها ولاية تيارت في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

- فتح مسالك على مسافة 500 كم² بـ400 مليون دج.

-40 مشروع جوارى بـ800 مليون دج.

- مركز تلقيح اصطناعي بـ700 مليون دج.

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

- مذبح بلدي بـ500 مليون دج.
 - الحرث العميق 15000 هكتار بـ450000 مليون دج.
 - تصحيح المجاري (مضاد للانجراف التربة) 75000م².
 - الكهرباء الموجه للنشاط الفلاحي 250 كم بـ650 مليون دج.
 - مشروع خاص بشق طرق ريفية على مسافة 444 كم مقسم الى 20 فرع:
- الجدول رقم(5-11): تقسيم مشروع جوارى لشق طريق ريفي بطول 444 كم على بلديات تيارت

البلديات	الطول (كم)	رقم
تيارت، مدروسة، ملاكو، سيدي بختي	35	01
دحموني، بوشقيف، مغيلة، سيدي الحسيني	21	02
رحوية، قرطوفة	20	03
مشرع الصفا، تاقدمت	40	04
فرندة، عين الحديد	25	05
تاخمرت	15	06
رصفا، سيدي عبد الرحمان	30	07
مدرسة	25	08
عين الذهب، شحيمة، النعيمة	36	09
سوقر، سيدي عبد الغاني	25	10
توسنينة، الفايحة	30	11
عين دزاريت، مهدية	20	12
ناظورة، السبعين	30	13
حمادية، بوقارة	30	14
رشايقة، قصر الشلالة	26	15
سرقين	16	16
زمالة الأمير عبد القادر	20	17
وادليلي	20	18
تيدة	20	19
سيدي علي	16	20

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

يظهر من خلال الجدول إستفادة البلديات من مشروع شق الطريق الريفي حسب إحتياجات كل بلدية حيث جاءت في المقدمة بلديتي مشرع الصفا وتقدمت بـ 40 كم، فيما إستفادت بلدية تاخمرت من إقل طول طريق ريفي بـ 15 كم.

المطلب الثالث: الأهداف المسطرة للإنتاج ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي في ولاية تيارت

أفاق 2019

تستهدف الخطة التنموية للقطاع الفلاحي تعظيم حجم الإنتاج الزراعي، ويتحدد مدى التأثير في قدرته تلك الخطة على إستبدال العلاقات الإنتاجية السائدة بعلاقات إنتاجية تلائم التطور الإقتصادي حيث كلما إرتفعت نسبة إجمالي المساحة التي تقوم على خدمتها الخطة، أدى ذلك إلى خلق قاعدة عريضة لعمليات إعادة تنظيم الإنتاج الزراعي وتخطيطه.

تعطي الإنتاجية الزراعية وتطورها دلالة مناسبة لقياس ظاهرة التنمية الإقتصادية الزراعية.

الجدول رقم (5-12): النتائج المتوقعة للإنتاج النباتي أفاق 2019

الوحدة قنطار

2019	2018	2017	
2.455.000	2.420.000	2.397.000	قمح الصلب
1.804.000	1.662.000	1.564.000	قمح لين
2.486.000	2.418.800	2.367.000	الشعير
198.760	190.560	185.140	الخرطال
6.700.260	6.518.559	6.403.039	المجموع

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

تستهدف ولاية تيارت كما يظهر من خلال الجدول رفع منتوجها من القمح الصلب إلى 2.445.000 قنطار، و 1.804.000 قنطار من القمح اللين، وبمجموع لحبوب بـ 6.939.000 قنطار كهدف لم يحقق من قبل.

الجدول رقم(5-13): النتائج المتوقعة لإنتاج الأعلاف والبقوليات أفاق 2019

الوحدة: قنطار

2019	2018	2017	
3.611.000	3.336.945	3.075.446	العلف
15.361	13.302	11.946	بقول جافة
12.735	10.566	9.403	بقول عادية
2.409.100	2.222.900	2.036.900	البطاطا
159.600	140.900	131.900	الطماطم
3.206.400	3.027.900	2.859.800	البصل

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

يظهر من خلال هذا الجدول إهتمام المصالح الفلاحية لولاية تيارت بزيادة الإنتاج من البقول والخضر خاصة منتوجي البطاط والبصل بحيث يترب أن يصل إنتاج الولاية من البطاطا حدود سنة 2019، أقصى إنتاج بـ 2.409.100 قنطار، و 3.206.400 قنطار من منتوج البصل.

الجدول رقم(5-14): الكروم والفواكه والحمضيات أفاق 2019

الوحدة: قنطار

2019	2018	2017	
26.230	26.230	26.230	الكروم
364.100	364.100	364.100	الفواكه
48.285	46.105	44.045	الزيتون
5.584	5.241	4.923	زيت الزيتون

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

من خلال الجدول، نرى إتباع المصالح الفلاحية لولاية تيارت سياسة تثبيت مستوى الإنتاج لمحاصيل الكروم والفواكه عند حد 26.230 قنطار للكروم و 364.100 للفواكه، مع إنعدام إنتاج الحمضيات على مستوى الولاية، وترقب إرتفاع الإنتاج في شعبة الزيتون.

الجدول رقم (5-15): اللحوم الحمراء والبيضاء أفاق 2019

2019	2018	2017	
321.248	299.173	277.276	لحوم الغنم
27.007	25.116	24.251	لحوم البقر
481.499	446.206	413.330	اللحوم الحمراء
209.700	195.800	181.200	مجموع الحليب

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

يبين لنا الجدول طموح المصالح الفلاحية لولاية تيارت في زيادة الإنتاج من اللحوم بنوعها الحمراء والبيضاء وذلك بزيادة دعم الفلاحين المستفيدين من برامج دعم تربية المواشي، ليصل الإنتاج من اللحوم الحمراء بحلول سنة 2019 الى 481.499 قنطار، وفيما يخص اللحوم البيضاء 209.700 قنطار.

الجدول رقم(5.16): إنتاج الحليب أفاق 2019

الوحدة: 1000 لتر

2019	2018	2017	
80.800	77.800	75.700	حليب البقر
23.801	25.200	25.200	أنواع أخرى
104.601	103.000	100.900	مجموع الحليب

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

تهدف المصالح الفلاحية لولاية تيارت إلى زيادة إنتاج الحليب على مستوى الولاية الى 8.322.400 لتر من حليب البقر، إضافة إلى أنواع أخرى من الحليب بإجمالي يصل إلى 10.773.903 لتر.

الجدول رقم (5-17): النتائج المتوقعة في منتوجات اخرى أفاق 2019

2019	2018	2017	
17.404	16.705	16.196	البيض (1000 وحدة)
716	678	631	العسل (قنطار)
35.504	33.104	32.143	الصوف (قنطار)

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

أما فيما يخص بعض المنتوجات التي تقدم المصالح الفلاحية لولاية تيارت فرصة الإستثمار فيها، فيتوقع أن يصل إنتاج البيض على مستوى الولاية 17.404 وحدة، أما العسل فقد يصل إنتاجه إلى 716 قنطار وبالنسبة للصوف فتهدف المصالح أن يحقق الإنتاج 35.504 قنطار بحدود سنة 2019.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الدعم الفلاحي على التشغيل بولاية تيارت

بعد أن تطرقنا إلى مختلف الإمكانيات الفلاحية المادية والبشرية المتوفرة بولاية تيارت، وعرض الدعم المقدم للقطاع الفلاحي ونتائجه على الإنتاج الفلاحي بالولاية خلال تنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي 2016/2000 سنقوم بإجراء دراسة قياسية لأثر الدعم الفلاحي على التشغيل بولاية تيارت، وذلك باستخدام نموذج التكامل المتزامن cointegration بواسطة برمجية Eviews9 .

المطلب الأول: ملخص نظري للسلاسل الزمنية

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل (علاقة التكامل المتزامن)، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير.

إذ نقوم بدراسة درجة إستقرارها وتكاملها بإستعمال إختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المتزامن).

أولاً: إختبارات دكي فولر (Dickey Fuller)

نفترض نموذج من الشكل $AR(1)$ لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم (ϕ) .

- $|\phi| < 1$: السلسلة X_t مستقرة، والملاحظات الحالية لها وزن أكبر من الملاحظات الماضية.

- $\phi = 1$: السلسلة X_t غير مستقرة، والملاحظات الحالية لها نفس وزن الملاحظات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

- $|\phi| > 1$: السلسلة X_t غير مستقرة وتباينها يتزايد بشكل أسي مع (t) والملاحظات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالملاحظات الحالية.

1- إختبار ديكى-فولر البسيط (DF1979):

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases} \quad \text{يقترح ديكى-فولر إختبار فرضية العدم التالية:}$$

حيث تعني فرضية العدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر، وإختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية بإستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

نقوم بتقدير معالم φ نرمز لها $\hat{\varphi}$ للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\varphi}}$ الذي يمثل إختبار *Student*. إذا كان $t_{\hat{\varphi}_i} > t_{tab}$: إذن نقبل الفرضية الصفرية H_0 وجود الجذر الوحدوي (*Racine unitaire*) و بالتالي الصيرورة (*processus*) غير مستقرة/

2- إختبار ديكي فولر الصاعد (ADF):

ليكن لدينا النموذج من الشكل $AR(p)$ حيث: $\varepsilon_t \rightarrow N(0, \sigma_\varepsilon^2)$; $A_m(B)U_T = \varepsilon_t$; فإنه يكتب على الشكل التالي:

$$A(B) = (1 - \varphi B)(1 - \alpha_1 B - \alpha_2 B^2 - \dots - \alpha_{\varphi-1} B^{\varphi-1})$$

وبعد القيام بعمليات حسابية نجد:

$$\Delta X_T = \varphi X_{T-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta X_{T-j+1} + \varepsilon_t$$

وبإدخال الثابت ومركبة الإتجاه في العلاقة السابقة نتحصل على النماذج التالية وهذا بعد تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta x_t = \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الأول:}$$

$$\Delta x_t = c + \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الثاني:}$$

$$\Delta x_t = c + bt + \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الثالث:}$$

توزيعات قوانين مقدرات نماذج (ADF) هي نفسها الخاصة بنماذج (DF) وبالتالي يمكننا الرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة.

ملاحظة:

قبل تطبيق إختبار ديكي فولار لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الإختبار الذي سيستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي لمركبة الإتجاه العام في السلسلة.

وبعد إيجاد درجة التأخير نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بملاحظة *Correlogramme* للسلسلة، وذلك بتحديد الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي البسيطة الجزئية ودوال الارتباط الذاتي FAC.

من خلال ملاحظتنا ل*Correlogramme* لمختلف السلاسل، تظهر لنا دوال الارتباط الذاتي الجزئية ودوال الارتباط الذاتي تخرج عن مجال الثقة حتى تأخيرات معتبرة وبالتالي هذه السلاسل غير مستقرة وإثبات وجود جذر الأحادي نقوم بتطبيق ديكي فولر البسيط، أو الصاعد على مختلف السلاسل.

ثانيا : إختبار فيليب-بيرون: Le test de Phillips-Perron

إضافة إلى إختبار ديكي- فولر الموسع المستخدم في إختبار توفر خاصية الإستقرار في السلاسل الزمنية من عدمها ، هناك إختبار آخر يهتم بهذا الشأن ، هذا الإختبار يسمى بإختبار فيليب-بيرون (Phillips-Perron) . يرمز لهذا الإختبار بالرمز **PP** ، هذا الإختبار يأخذ بعين الإعتبار أو في الحسبان و في آن واحد كل من الإرتباط الذاتي و عدم تجانس تباين للأخطاء، يعتمد هذا الإختبار على نفس صيغ المعادلات أو النماذج التي يعتمد عليها إختبار ديكي- فولر البسيط . بغرض إجراء إختبار الإستقرارية وفقا أو بإستخدام إختبار فيليب-بيرون نتبع الخطوات التالية:

1. تقدير النماذج :

يتم في أول خطوة من هذا الإختبار تقدير النماذج الثلاثة لإختبار ديكي- فولر البسيط أدناه و هذا بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية MCO .

$$\begin{aligned} Y_t &= \rho Y_{t-1} + \mu_t & \bullet \\ Y_t &= \alpha + \rho Y_{t-1} + \mu_t & \bullet \\ Y_t &= \alpha + \beta T + \rho Y_{t-1} + \mu_t & \bullet \end{aligned}$$

2. حساب الأخطاء e_t :

3. تقدير التباين قصير الأجل:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

4. تقدير التباين طويل الأجل:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^k \left(k - \frac{i}{k+1} \right) \frac{1}{n} \sum e_t e_{t-i}$$

5. إستخراج قيمة الإحصائية ADF المجدولة:

يتم إستخراج قيمة ADF المجدولة لكل من λ و α و β و التي يرمز لها بالرمز على التوالي $ADF_{Tab(\lambda)}$ و $ADF_{Tab(\alpha)}$ و $ADF_{Tab(\beta)}$ من الجداول الإحصائية أو من برامج الكمبيوتر الجاهزة .

6. إتخاذ القرار:

يتم إتخاذ القرار كما يلي:

- إذا كانت قيمة DF المحسوبة أقل من قيمة DF المجدولة أي $DF_{Cal} < DF_{Tab}$ في هذه الحالة يتم رفض الفرضية البديلة $H_1: \lambda \neq 0$ و قبول فرضية العدم $H_0: \lambda = 0$ مما يعني أن السلسلة الزمنية محل الدراسة تتوفر على جذر الوحدة أي أن هذه السلسلة غير مستقرة و لا تتوفر على خاصية السكون.

– إذا كانت قيمة DF المحسوبة أكبر من قيمة DF الجدولة أي $DF_{Cal} > DF_{Tab}$ في هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم $H_0: \lambda = 0$ و قبول الفرضية البديلة $H_1: \lambda \neq 0$ مما يعني أن السلسلة الزمنية محل الدراسة لا تتوفر على جذر الوحدة أي أن هذه السلسلة تتوفر على خاصية الإستقرار و السكون.

ثالثا: السببية.

قدم تحليل التكامل المشترك *Cointégration* من طرف *Granger* سنة 1983 ثم *Granger* و *Engle* سنة 1987، وإعتبره العديد من الإقتصاديين كمفهوم جديد، له أهمية كبرى في مجال القياس الإقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية، والذي يقوم في الأساس على مبد السببية والتي تشير الى توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الإقتصادية، وتعطي عناصر إنعكاس جد مناسبة لفهم وتفسير الظواهر الإقتصادية، أما عمليا فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الإقتصادية، في حين أن معرفة إتجاه مهم أيضا من أجل توضيح العلاقات الإقتصادية.

فإلى جانب الدراسة التي يقوم بها القياسي الإقتصادي حول طبيعة النموذج وطريقة تقديره، هناك جانب آخر مهم وهو معرفة العلاقة الموجودة بين جزء من متغيرات الشعاع X ، ومتغيرات الجزء المتبقي منه. ولعل من بين أنواع السببية الشائعة سببية جرانجر أنجل، حيث قام قرانجر سنة 1969 بوضع مصطلحي السببية و الخارجية، بحيث تكون X_2 مسبب (دافع) ل X_1 إذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة معلومات عن X_2 خلال التحليل.

ليكن لدينا النموذج $VAR(I)$ بحيث يقسم الشعاع X_t إلى قسمين:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ b_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ b_2^2 & b_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} \\ + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ b_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \end{pmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات $(X_{2t-1}, X_{2t-2}, \dots, X_{2t-p})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات $(X_{1t-1}, X_{1t-2}, \dots, X_{1t-p})$ إذا كانت إضافة المجموعة X_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم X_{1t} وهذا يكمن في إجراء إختبار فرضيات، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة X_{2t} لنموذج VAR ، ويسمى حينئذ النموذج بـ VAR المقيد، ويرمز له بـ $RVAR$ أي *Restricted VAR*، وتحدد درجة التأخير بإستعمال VAR .

ويكون لدينا:

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0 \quad \text{❖} \quad X_{2t} \text{ لا تسبب } X_{1t} \text{ إذا كانت الفرضية التالية مقبولة:}$$

$$H_0: a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0 \quad \text{❖} \quad X_{1t} \text{ لا تسبب } X_{2t} \text{ إذا تحققت الفرضية:}$$

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين: X_{1t} تسبب X_{2t} ، و X_{2t} تسبب X_{1t} ، إذن نحن في حالة حلقة ذات مفعول

إرجاعي *Feed back effect*.

ولإختبار هذه الفرضيات يستعمل إختبار فيشر Fisher المتعلق بإنعدام المعاملات لمعادلة تلوى الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين VAR غير مقيد UVAR والنموذج المقيد VAR: نحسب نسبة أعظم إحتمال L^* :

$$L^* = (n - c) \times \left(\ln \left| \sum_{RVAR} \right| - \ln \left| \sum_{UVAR} \right| \right)$$

L^* تتبع قانون χ^2 ذو درجة حرية 2p بحيث:

\sum_{RVAR} : هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد.

\sum_{UVAR} : هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.

c: عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت $\chi^2 > L^*$ (بحيث χ^2 هي القيمة الجدولة) فإننا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض H_0).

رابعاً: التكامل المتزامن (المشترك) cointegration model

1- مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين: تحليل التكامل المشترك يسمح بتحديد جيد وواضح للعلاقة

الحقيقية بين متغيرين وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره.

2- خصائص حول رتبة التكامل

- تكون السلسلة متكاملة من الرتبة "d" ونكتب: $X_t \rightarrow I(d)$ ، حيث تطلب إجراء الفروقات عليها

d لجعلها تستقر، ومنه $a + bx_t \rightarrow I(d)$ حيث a و b ثابتين غير معدومين.

- لتكن X_{1t} و X_{2t} سلسلتين متكاملتين من الرتبة "d=0" إذن:

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(0) \\ X_{2t} \rightarrow I(0) \end{array} \right\} \Rightarrow aX_{1t} + bX_{2t} \rightarrow I(0)$$

حيث a و b ثابتين غير معدومين.

- لتكن X_{1t} سلسلة متكاملة من الرتبة d_1 و X_{2t} سلسلة متكاملة من الرتبة "d2"، ومنه بصفة عامة

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(d_1) \\ X_{2t} \rightarrow I(d_2) \end{array} \right\} \Rightarrow \alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \rightarrow I(\text{Max}(d_1, d_2))$$
 نكتب:

في هذه الحالة درجة التكامل تتوقف على المعاملين α, β حيث هما ثابتين غير معدومين، فإذا كان لديهما

إشارتين مختلفتين فإن الإتجاهات العامة قد تنعدم، وبالتالي فإن السلسلة الناتجة تؤول إلى $I(0)$ وفي الحالة

العكسية تؤول إلى $I(d)$.

3- شروط التكامل المشترك: نقول أن السلسلتين X_t و Y_t متكاملتين إذا تحقق الشرطان:

- إذا خضعتا إلى إتجاه عام عشوائي (Tendance Stochastique) له نفس رتبة الفرق "d".

- التوافق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل،

$$X_t \rightarrow I(d)$$

$$Y_t \rightarrow I(d)$$

ليكن:

حيث: $d \geq b \geq 0$ مع $\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d-b)$

ونكتب: $X_t \rightarrow CI(d, b)$

حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ هو شعاع الإدماج (Vecteur De Cointégratoin).

حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ هو شعاع الإدماج (Vecteur De Cointégratoin).

4 - نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

ندرس الحالة التالية: $X_t, Y_t \rightarrow CI(1,1)$ و $[\beta, -1]$ (حيث $\beta = \frac{\alpha_1}{\alpha_2}$) وهو شعاع الإدماج، في هذا النوع من التعيين،

بمجرد كون السلاسل مدمجة وغير مستقرة يخلق مشكل في التقدير والجودة الإحصائية للنموذج (R^2 كبير

ومعاملات ذات مدلول) تتطلب إستقرارية السلاسل في إنحدار مباشر: Y_t على X_t ، لما: $X_t, Y_t \rightarrow CI(1,1)$

إستعمال هذا النموذج لأهداف تنبؤية غير مجدي، لأن العلاقة الموضحة بإنحدار Y_t على X_t غير حقيقية

وتنجم ببساطة عن علاقة بين الإتجاهين (Deux Tendances).

فالمشكل إذا هو جهة إستخراج علاقة موحدة للتكامل (الإتجاه الموحد)، ومن جهة أخرى البحث عن

العلاقة الحقيقية بين المتغيرات، وهو الهدف من النموذج (ECM)، هذا النموذج هو في نفس الوقت نموذج

ساكن (Statique) $\beta_1 \Delta X_t$ ونموذج ديناميكي $\beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$ ويمكن كتابة العلاقة:

$$\begin{matrix} \Delta Y_t = \beta_1 \Delta X_t + \beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1}) \\ I(0) \quad I(0) \quad I(0) \end{matrix}$$

ومن خلال علاقة المدى الطويل، النموذج (ECM) يسمح بدمج تغيرات (تقلبات) المدى القصير، المعامل

β_2 (الذي يجب أن يكون سالبا) والذي يعبر عن قوة الحشد (Force de Rappel) نحو التوازن في المدى

الطويل.

5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فإننا نكون أمام حالتين:

- وجود شعاع إدماج وحيد ناتج عن علاقة التكامل المشترك.

- وجود عدة أشعة إدماج.

أ- في حالة وجود شعاع إدماج وحيد نطبق طريقة Engel & Granger، و التي تتم على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تقدير علاقة المدى الطويل ب: MCO و حساب البواقي.

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \dots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

- المرحلة الثانية: تقدير علاقة المدى القصير ب: MCO .

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + \dots + \alpha_k x_{kt} + \gamma_1 e_{t-1} + u_t$$

المعامل γ_1 يمثل قوة الإرجاع نحو التوازن، و يجب أن يكون سالبا.

ب - في حالة عدم وجود أشعة إدماج تكون طريقة Engel,Granger غير مجدية والحساب بطريقة المربعات الصغرى غير فعال، وعليه نلجأ إلى التقدير باستخدام طرق أخرى لإيجاد نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

المطلب الثاني: تقييم أثر الدعم الفلاحي على اليد العاملة الكلية. (1990-2016)

يمكن الوصول من خلال ما يتدرج أدناه إلى بناء نموذج إقتصادي يفسر العلاقة بين الدعم المقدم لقطاع الفلاحي وإستحداث مناصب الشغل، وتحليل وتفسير درجة التأثير.

أولاً: تعيين النموذج

تعد صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك يتطلب تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج، ولقد تم على المعطيات الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من خلال مصلحة الإحصائيات لمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت خلال الفترة (1990-2016)، وسيتم الإعتماد على نموذج دالة الإنتاج لكوب دوقلاس مع التعديل بالإضافة والإنقاص ولذلك تتم الإشارة إلى المتغيرات كالآتي:

✓ **المتغير التابع:** هو اليد العاملة الكلية وقد تم الإعتماد على الإحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدات البيانات المتمثلة في الإحصائيات المحصل عليها من قبل مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت وذلك في الفترة الممتدة من (1999-2016)، ويرمز له ب mot

✓ **المتغيرات التفسيرية:** والمتمثلة في تلك المتغيرات المتعلقة الدعم الفلاحي والذي له أثر على اليد العاملة المستحدثة، والمستوحاة من النظرية الإقتصادية إلى الدراسات السابقة، والمتمثل في :

- **الدعم الفلاحي :** وهي تلك الأموال التي تخصصها الدولة من أجل دعم سياسة التنمية الفلاحية عامة والمحلية خاصة من خلال تخصص أظرفة مالية مقدرة بالدينار ترصد لتعزيز قدرات القطاع الفلاحي لإعتبار ما يزرع به الإقتصاد الوطني من مؤهلات ومناخ يسمح للإستثمار في هذا المجال حيث له تأثير إيجابي ويتمشى طرديا مع حجم مناصب الشغل، ويرمز له بالرمز sub

وبعد تحديد وتعريف المتغير المفسر و التنبؤ القبلي بكيفية تفاعله مع المناصب الشغل، يمكن صياغة الشكل

$$MOT=f(SUB) \quad \text{الدالي للنموذج كالتالي:}$$

وسنعمد في الدراسة على الصيغة الخطية، والتي تمثلها المعادلة التالية:

$$MOT_i = \beta_0 + \beta_1 SUB_i + \varepsilon_i$$

حيث أن :

- (β_0, β_1) : معاملات المتغيرات المفسرة.

- ε_i يمثل عدد المشاهدات.

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

ثانيا: دراسة الإستقرارية : بعدما قمنا بتعيين النموذج يمكننا دراسة إستقرارية هذه السلاسل عن طريق ثلاث خطوات وهي :

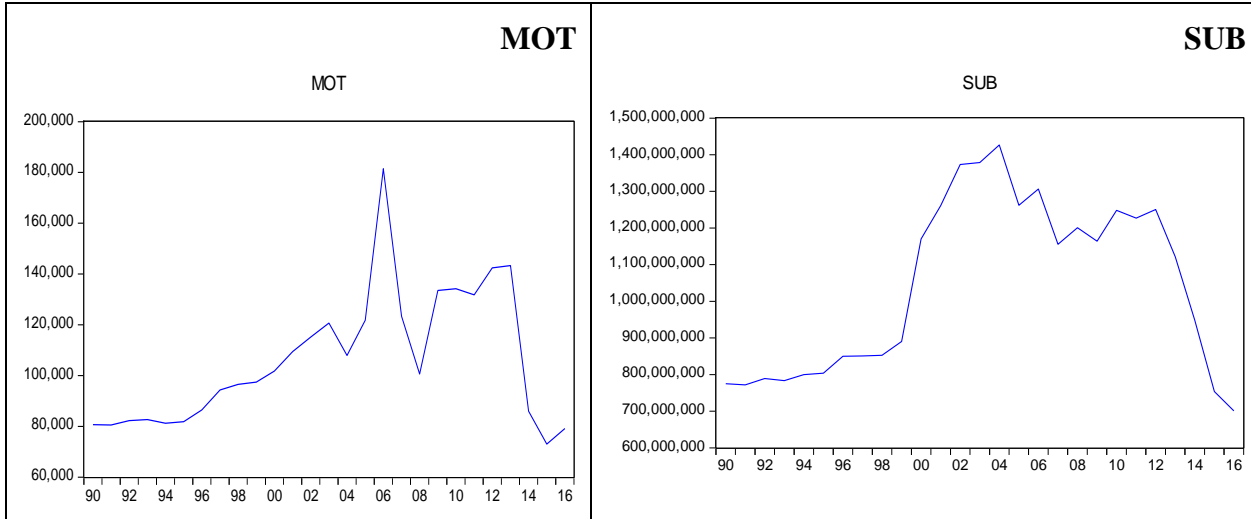
- عن طريق الرسم البياني للسلاسل الزمنية.
- عن طرق رسم إنتشار الفجوات الزمنية.
- عن طريق الإختبارات الإحصائية.

وتتلخص حيثيات هذه الطرق من خلال مايلي:

1- دراسة الإستقرارية عن طريق الرسم البياني:

يمكن رصد إستقرارية السلاسل من عدمها من خلال إستعمال المنحنيات البيانية الموضحة لتطورها كما في الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم (5-2): تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات EVIEWS 9

يتضح من خلال الرسوم الممثلة للمنحنيات سلاسل المتغيرات الداخلة في النموذج أنه يترجح أن السلاسل كلها تعرف عدم الإستقرار ويظهر ذلك جليا من خلال وجود إتجاه عام لكل سلسلة محل الدراسة، وللتأكد من صحة النتائج المتوصل إليها بيانيا لعدم إستقرار السلاسل نورد طريقة الإرتباطات الذاتية والإرتباطات الجزئية

2-دراسة الإستقرارية بطريقة دالة الإرتباط الذاتي:(CORRELOGRAM).

الشكل الموالي يبين دالة الإستقرارية لكل من الدعم واليد العاملة الكلية

الشكل رقم (5-3): دراسة الإستقرارية لكل من (MOT . SUB)

MOT						SUB							
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1	0.608	0.608	11.134	0.001			1	0.849	0.849	21.693	0.000
		2	0.291	-0.12...	13.792	0.001			2	0.658	-0.22...	35.255	0.000
		3	0.319	0.314	17.102	0.001			3	0.437	-0.21...	41.484	0.000
		4	0.258	-0.11...	19.362	0.001			4	0.284	0.131	44.224	0.000
		5	0.140	0.036	20.061	0.001			5	0.146	-0.11...	44.980	0.000
		6	0.172	0.099	21.158	0.002			6	0.062	0.025	45.121	0.000
		7	0.139	-0.09...	21.909	0.003			7	-0.03...	-0.12...	45.157	0.000
		8	-0.09...	-0.25...	22.294	0.004			8	-0.12...	-0.13...	45.753	0.000
		9	-0.23...	-0.11...	24.622	0.003			9	-0.24...	-0.18...	48.354	0.000
		10	-0.25...	-0.17...	27.619	0.002			10	-0.38...	-0.20...	55.001	0.000
		11	-0.23...	0.075	30.203	0.001			11	-0.46...	0.072	65.429	0.000
		12	-0.26...	-0.15...	33.852	0.001			12	-0.51...	-0.18...	79.487	0.000

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات 9 EViews

يتضح من خلال الأشكال البيانية (أشكال إنتشار الفجوات المختلفة) لدالة الإرتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الأصلية محل الدراسة أن حدود دالة الإرتباط الذاتي البسيط تقع خارج حدود فترة الثقة 95% بالنسبة للسلسلتين محل الدراسة ، وعليه فإن هذه السلاسل غير مستقرة.

3-دراسة الإستقرارية عن طريق الإختبارات الإحصائية: عند دراسة إستقرارية أي سلسلة يمكن أن نتبع هذه الطريقة وهي دليل قاطع لمعرفة ما إذا كانت السلاسل مستقرة أم لا، وهذا عن طريق إختبارين PP ADF

وتتضح نتائجهما من خلال الجدولين المواليين:

الجدول رقم (5.18): نتائج إختبار ADF عند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة معنوية 5%

عند الفرق الاول		عند المستوى			
d(SUB)	d(MOT)	SUB	MOT		
55819.	-5.7781	-2.0899	-2.3117	تاو المحسوبة	مع القاطع
00003.	0.0001	0.2500	0.1759	الاحتمال	
-1.1098	-6.2656	-0.3678	-2.1498	تاو المحسوبة	القاطع والاتجاه العام
.03710	0.0002	0.9826	0.4959	الاحتمال	
-4.6204	-5.9140	-0.2002	-0.5137	تاو المحسوبة	بدون القاطع واتجاه عام
0.0001	0.0000	0.6032	0.4842	الاحتمال	

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات 9 eviews

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

يتبن من خلال الجدول أعلاه وحسب إختبار ديكي فولر أن كل قيم تاو المحسوبة للسلاسل عند المستوى أقل من القيم الجدولية أي $t_{tab} > t_{\hat{\Phi}_1}$ حيث أن كل الإحتمالات pro كانت أكبر من درجة المعنوية 0.05، غير أنه عند إختبار الفروقات الأولى تبين أن السلاسل مستقرة، حيث أن $t_{tab} < t_{\hat{\Phi}_1}$ والقيم الإحتمالية كانت أقل من 0.05.

الجدول رقم (19.5): نتائج إختبار PP عند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة معنوية 5 %.

عند الفرق		عند المستوى			
d(SUB)	d(MOT)	SUB	MOT		
-3.6131	-6.7439	-1.3292	-2.2137	تاو المحسوبة	القاطع
0.0129	0.0000	0.6004	0.2064	الاحتمال	
-4.2059	-8.0554	-0.0765	-2.1063	تاو المحسوبة	مع القاطع والاتجاه العام
0.0144	0.0000	0.9925	0.5185	الاحتمال	
-3.6815	-6.9801	-0.3862	-0.3478	تاو المحسوبة	بدون قاطع او اتجاه عام
0.0007	0.0000	0.5350	0.5498	الاحتمال	

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات views9

يتضح من إختبار pp أن كل السلاسل لم تستقر عند المستوى ويظهر ذلك من خلال أن كل الإحتمالات pro كانت أكبر من درجة المعنوية 0.05، بينما يتبين أنها إستقرت عند الفروقات الأولى حيث $t_{tab} < t_{\hat{\Phi}_1}$ ، وهذا مايؤكد ما تم التوصل إليه من خلال إختبار ديكي فولر.

ثالثا: دراسة السببية بين متغيرات الدراسة

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للنموذج ، وهذا بمعرفة المتغيرات التي تسبب في ظاهرة معينة، وعند دراستنا للسببية نستعمل إختبار Granger للسببية لكي نتمكن من معرفة إتجاهات السببية، ويتم الإختبار على أساس إحتمال الفرضية، حيث إذا توفر إحتمال الفرضية $pro > 0.05$ عندها نقول أنها مقبولة والعكس صحيح، ويمكن تلخيص النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (20.5): إختبار سببية GRANGER لمتغيرات النموذج

الفرضيات	Fisher (F_{cal}) n 24	Probabilité	اختبار الفرضية
dsub لا تسبب dmot	.231535	.01300	مرفوضة
dmot لا تسبب dsub	2.75331	.08910	مرفوضة

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات EVIEES.9

يتضح من خلال الجدول المبين أعلاه أن كل المتغيرات الداخلة في النموذج والمتمثل في المتغير المستقل يسبب في المتغير التابع حسب أنجل جرانجر، في حين لا توجد سببية عكسية ، حيث أن $pro < 0.05$ وهذا ما يلزمنا رفض الفرضية h_0 والتي مفادها أن المتغير المسقل لا يسبب في المتغير التابع .

رابعا- تقدير معالم النموذج

سيتم تقدير معالم النموذج الموالي:

$$MOT_i = \beta_0 + \beta_1 SUB_i + \varepsilon_i$$

1 - إختبار علاقة التكامل المتزامن وتقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد أن قمنا بدراسة إستقرارية السلاسل الداخلة في النموذج توصلنا إلى أنها غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الأول، ومن خلال هذا الطرح فإن إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل ممكن.

نقوم بإختبار التكامل المتزامن إنطلاقا من بواقي المعادلة الأصلية التي تم الحصول عليها من خلال مخرجات 9 eviews كالتالي:

$$MOT_i = 17358.9487 + 8.53959034 * 10^{(-5)} SUB_i + \varepsilon_i$$

وعليه فإن معادلة البواقي ممثلة في المعادلة التالية

$$E = MOT_i - 17358.9487 - 8.53959034 * 10^{(-5)} SUB_i$$

وبعد القيام بعملية التقدير نقوم بإختبار الجذر الأحادي للبواقي، فإذا كانت بواقي المعادلة مستقرة ، نقول أن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة. ونتائج غختبار ADF وPP للبواقي E موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(21.5): نتائج إختبار فليب بيرون و ديكي - فولار ADF و PP للبواقي E

اختبار سلسلة البواقي E عند المستوى			
ADF	PP		
-3.7742	-3.6455	t-Statistic	مع القاطع
0.0086	0.0116	Prob.	
-4.1902	-3.6894	t-Statistic	مع القاطع والاتجاه العام
0.0149	0.0413	Prob.	
-3.8522	-3.7360	t-Statistic	بدون قاطع واتجاه عام
0.0004	0.0006	Prob.	

المصدر: إعداد الطالب بناء مخرجات 9 Eviews

وعند مقارنة t_{ϕ} القيمة المحسوبة بالقيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5%، نجد أن: $t_{\phi} > t_{tab}$ و تعني إلى رفض الفرضية H_0 ، ومنه نشير بأن سلسلة e مستقرة.

إذن السلسلتين السابقتين متكاملتين متزامنتين و بالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ أو المعادلة الديناميكية حسب طريقة المرحلتين ANGEL - GRNGER.

2 - تقدير نموذج تصحيح الخطأ. ECM

يوجد شعاع التكامل المتزامن لأن السلسلتين لديهم نفس درجة التكامل $I(1)$ ، في هذه الحالة لتقديم نموذج تصحيح الخطأ نستعمل طريقة أنجل و قرانجر (1988) كالآتي:

- المرحلة الأولى: نقوم بتقدير العلاقة في المدى البعيد وتظهر كالتالي:

$$MOT_i = 17358.9487 + 8.53959034 * 10^{(-5)} SUB_i + \varepsilon_i$$

$$(0.01384) \quad (0.0000)$$

$$R^2 = 0.5921 \quad sig(f) = 0.0000 \quad DW = 1.48$$

- المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى القصير. ECM.

$$dMOT_i = 54.04677 + 5.97 * 10^{(-5)} dSUB_i - 0.772689 ecm$$

$$(0.0273) \quad (0.0453) \quad (0.0009)$$

$$R^2 = 0.4741 \quad SIG(f) = 0.0006 \quad DW = 1.89$$

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

يتبين بوضوح أن معامل ecm معامل نموذج تصحيح الخطأ سالب وهو معنويا مختلف عن الصفر عند مستوى $\alpha = 5\%$ حيث ان $pro=0.0009 < 0.05$ وبالتالي المعادلة مقبولة، وعليه يوجد علاقة في الأجل القصير بين الدعم الفلاحي والتشغيل المحليين لولاية تيارت.

خامسا: التفسير الإقتصادي والإحصائي

1- التفسير الإقتصادي: سيتم الإشارة إلى المعنوية في الأمد الطويل والقصير ، ويلي بيانهما كالتالي:
- معامل الدعم الفلاحي α_1 : تبين من خلال النمذجة القياسية أن هنالك علاقة طردية على المدى الطويل بين sub و mot حيث أن زيادة الأولى بـ 100000 تنعكس من شأنه أن يضاعف حجم التشغيل بـ 8 عمال، وهو يوافق ما تم التنبؤ به قبلا، أما في المدى القصير فإن ل sub أثر طردي أيضا على حجم التشغيل ، حيث انه كلما زادت المتغير المفسر بـ 100000 دج فإن حجم التشغيل يستجيب بطاقة حجم 5 عمال.

2- التفسير الإحصائي: ويتم التطرق إلى كل من المعنوية الكلية والجزئية كمايلي:
أ- المعنوية الكلية:

تبين من خلال مخرجات البرنامج القياسي EVIEWS9 ان نموذج التكامل المتزامن في الأمد الطويل ككل معنوي ، ويظهر ذلك من خلال معنوية قيمة فيشر F_T حيث بلغت $pro(f)=0.000 < 0.05$ ، ومن جانب آخر بلغ معامل التحديد $R^2=0.5921$ وهذا ما يدل على أن للمتغير التفسيري أثر في تفسير المتغير التابع mot بنسبة 21.59%.

كما يظهر أن نموذج تصحيح الخطأ أيضا هو الاخر كان معنويا حيث بلغت درجة تفسير المتغير التابع من طرف المتغير التفسيري في الأجل القصير نسبة 41.47%، حيث كانت القيمة الإحتمالية لمعامل فيشر 0.0006 وهي أقل من درجة المعنوية 5%.

ب - المعنوية الجزئية

يتبين بوضوح أن معامل e معامل نموذج تصحيح الخطأ سالب وهو معنويا مختلف عن الصفر عند مستوى $\alpha = 5\%$ حيث ان $pro=0.0009 < 0.05$ وبالتالي المعادلة مقبولة. وعليه يوجد علاقة في الأجل القصير بين الدعم الفلاحي والتشغيل .

يتبين من خلال المخرجات الموضحة في المعادلتين (الأجل الطويل والأجل القصير) أن كل المعاملات كانت معنوية عند درجة ثقة 95%، حيث لم تتعدى قيمها الإحتمالية 0.05، وتتضح من خلال التالي:

- معنوية معاملات المتغير التفسيري في الأجل الطويل

$$\begin{aligned} \text{Pro}(\alpha_1) &= & \text{Pro}(\alpha_2) &= \\ 0.01384 &< 0.05 & 0.0000 &< 0.05 \end{aligned}$$

- معاملات المتغيرات التفسيرية في الأجل القصير

Pro(α_1)=	Pro(α_2)=	Pro(α_3)=
0.0237<0.05	0.0453<0.05	0.0009<0.05

المطلب الثالث: تقييم أثر الدعم الفلاحي على اليد العاملة الدائمة. (1990-2016)

يمكن الوصول من خلال ما يتدرج أدناه إلى بناء نموذج إقتصادي يفسر العلاقة بين الدعم المقدم لقطاع الفلاحي وإستحداث مناصب الشغل بصفة دائمة ،وتحليل وتفسير درجة التأثير.

أولا- تعيين النموذج

سيتم قبل بناء وتحليل النموذج تعيين المركبات الأساسية للنموذج، وقد تم تحديد معلماته بناء على النظرية الإقتصادية، وقد تم الإعتماد على الإحصائيات خلال الفترة (1990-2016)، ويمكن عرض المتغيرات الداخلة والخارجة كمايلي:

✓ **المتغير التابع: هو اليد العاملة الدائمة:** وقد تم الإعتماد على الإحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدة البيانات المتمثلة في الإحصائيات المحصل عليها من قبل مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت وذلك في الفترة الممتدة من (1990-2016)، ويرمز له ب mop

✓ **المتغيرات التفسيرية:** والمتمثلة في تلك المتغيرات المتعلقة الدعم الفلاحي والذي له أثر على اليد العاملة المستحدثة، والمستوحاة من النظرية الإقتصادية إلى الدراسات السابقة، والمتمثل في :

- **الدعم الفلاحي :** وهي تلك الأموال التي تخصصها الدولة من أجل دعم سياسة التنمية الفلاحية عامة والمحلية خاصة من خلال تخصص أظرفة مالية مقدرة بالدينار ترصد لتعزيز قدرات القطاع الفلاحي لإعتبار ما يزرع به الإقتصاد الوطني من مؤهلات ومناخ يسمح للإستثمار في هذا المجال حيث له تأثير إيجابي ويتمشى طرديا مع حجم مناصب الشغل ، ويرمز له بالرمز sub

وبعد تحديد وتعريف المتغير المفسر والتنبؤ القبلي بكيفية تفاعله مع المناصب الشغل، يمكن صياغة الشكل الدالي للنموذج كالتالي:

$$MOP=f(SUB)$$

وسنعمد في الدراسة على الصيغة الخطية، والتي تمثلها المعادلة التالية:

$$MOP_i = \beta_0 + \beta_1 SUB_i + \epsilon_i$$

حيث أن :

- (β_0, β_1): معاملات المتغيرات المفسرة.

- ϵ_i تمثل عدد المشاهدات.

بعدها قمنا بتعيين النموذج يمكننا دراسة إستقرارية هذه السلاسل عن طريق ثلاث خطوات وهي :

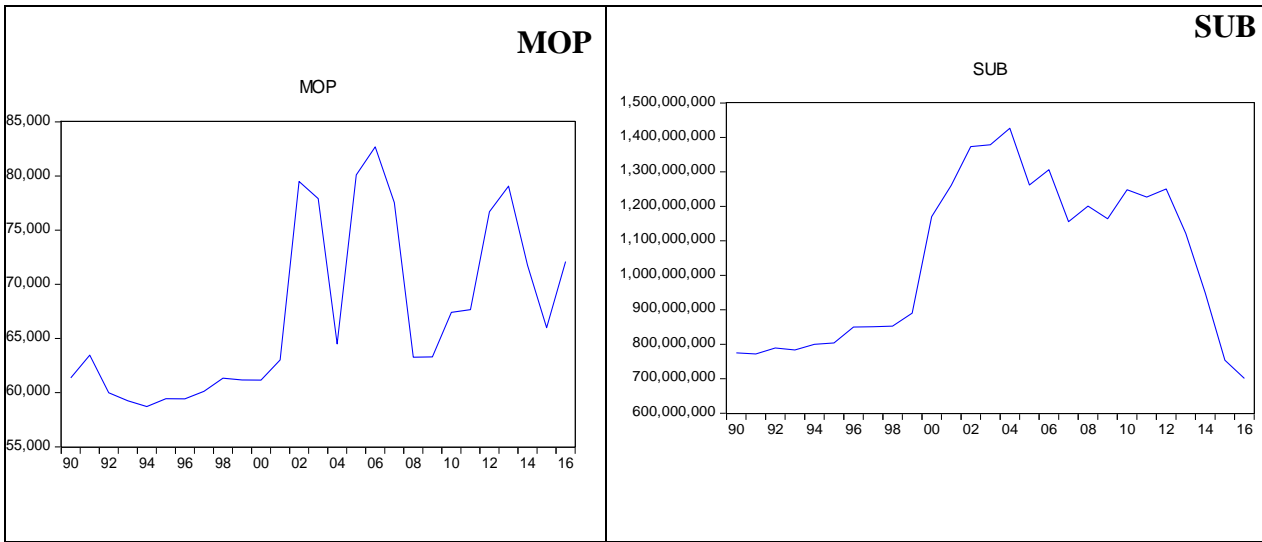
- عن طريق الرسم البياني للسلاسل الزمنية.
- عن طرق رسم إنتشار الفجوات الزمنية.
- عن طريق الإختبارات الإحصائية.

وتتلخص حيثيات هذه الطرق من خلال مايلي:

1 - دراسة الإستقرارية عن طريق الرسم البياني:

يمكن رصد إستقرارية السلاسل من عدمها من خلال إستعمال المنحنيات البيانية الموضحة لتطورها كما في الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم (5-4): تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر: اعداد الطالب بناء على 9 EViews

يتضح من خلال الرسوم الممثلة للمنحنيات سلاسل المتغيرات الداخلة والخارجة في النموذج انه يترجح ان كلا السلسلتين تعرف عدم الإستقرار ويظهر ذلك جليا من خلال وجود إتجاه عام لكل سلسلة محل الدراسة، وللتأكد من صحة النتائج المتوصل إليها بياننا لعدم إستقرار السلاسل نورد طريقة الإرتباطات الذاتية والإرتباطات الجزئية

2 - دراسة الإستقرارية بطريقة دالة الارتباط الذاتي: (CORRELOGRAM)

الشكل رقم (5-5): دراسة الإستقرارية لكل من (MOP . SUB)

MOP						SUB							
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1	0.617	0.617	11.479	0.001			1	0.849	0.849	21.693	0.000
		2	0.305	-0.12...	14.398	0.001			2	0.658	-0.22...	35.255	0.000
		3	0.300	0.269	17.329	0.001			3	0.437	-0.21...	41.484	0.000
		4	0.260	-0.05...	19.621	0.001			4	0.284	0.131	44.224	0.000
		5	0.103	-0.09...	19.995	0.001			5	0.146	-0.11...	44.980	0.000
		6	0.029	0.001	20.026	0.003			6	0.062	0.025	45.121	0.000
		7	0.064	0.045	20.189	0.005			7	-0.03...	-0.12...	45.157	0.000
		8	-0.04...	-0.18...	20.261	0.009			8	-0.12...	-0.13...	45.753	0.000
		9	-0.08...	0.087	20.601	0.015			9	-0.24...	-0.18...	48.354	0.000
		1...	-0.03...	-0.02...	20.672	0.023			1...	-0.38...	-0.20...	55.001	0.000
		1...	-0.07...	-0.09...	20.955	0.034			1...	-0.46...	0.072	65.429	0.000
		1...	-0.26...	-0.25...	24.652	0.017			1...	-0.51...	-0.18...	79.487	0.000

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات 9 EViews

يتضح من خلال الأشكال البيانية (أشكال إنتشار الفجوات المختلفة) لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الأصلية محل الدراسة أن حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط تقع خارج حدود فترة الثقة 95% بالنسبة للسلسلتين محل الدراسة ، وعليه فإن هذه السلاسل غير مستقرة أي يوجد بها جذر وحدة.

3 - دراسة الإستقرارية عن طريق الإختبارات الإحصائية: عند دراسة إستقرارية أي سلسلة يمكن أن نتبع هذه الطريقة وهي دليل قاطع لمعرفة ما إذا كانت السلاسل مستقرة أم لا، وهذا عن طريق إختبارين PP, ADF، وتتضح نتائجهما من خلال الجدولين المواليين:

الجدول رقم (5-22): نتائج إختبار ADF عند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة معنوية 5%

عند الفرق الاول		عند المستوى			
d(SUB)	d(MOP)	SUB	MOP		
5.1880	-5.6665	-2.0899	-2.3613	تاو المحسوبة	مع القاطع
0.0004	0.0001	0.2500	0.1618	الاحتمال	
-3.0838	-5.5435	-0.3678	-2.9692	تاو المحسوبة	القاطع والاتجاه العام
0.0414	0.0008	0.9826	0.1591	الاحتمال	
-7.9583	-5.7361	-0.2002	0.0523	تاو المحسوبة	بدون القاطع واتجاه عام
0.0000	0.0000	0.6032	0.6906	الاحتمال	

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات 9 eviews

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

يتبن من خلال الجدول أعلاه وحسب إختبار ديكي فولر أن كل قيم تاو المحسوبة للسلاسل عند المستوى أقل من القيم الجدولية أي $t_{tab} > t_{\Phi_1}$ حيث على سبيل المثال لا الحصر فإن سلسلة MOP عرف إختبار جذر الوحدة فيها التطورات التالية:

النموذج الاول (9810>2.36132)

النموذج الثاني (5950>0.36783)

النموذج الثالث (9544>0.20021)

حيث أن كل الإحتمالات pro كانت أكبر من درجة المعنوية 0.05،

غير أنه عند إختبار الفروقات الأولى تبين أن السلاسل مستقرة، حيث أن $t_{tab} < t_{\Phi_1}$ والقيم الإحتمالية كانت أقل من 0.05.

الجدول رقم (5-23): نتائج إختبار PP، عند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة معنوية 5 %

عند الفرق		عند المستوى			
d(SUB)	d(MOP)	SUB	MOP		
-3.6131	-9.4030	-1.3292	-2.2876	تاو المحسوب	القاطع
0.0129	0.0000	0.6004	0.1831	الاحتمال	
-4.2059	-8.9544	-0.0765	-2.8665	تاو المحسوبة	مع القاطع والاتجاه العام
0.0144	0.0000	0.9925	0.1885	الاحتمال	
-3.6815	-7.7431	-0.3862	0.7581	تاو المحسوبة	بدون قاطع او اتجاه عام
0.0007	0.0000	0.5350	0.8716	الاحتمال	

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات eviews9

يتضح من إختبار pp أن كل السلاسل لم تستقر عند المستوى ويظهر ذلك من خلال أن كل الإحتمالات pro كانت أكبر من درجة المعنوية 0.05، بينما يتبين أنها إستقرت عند الفروقات الأولى حيث $t_{tab} < t_{\Phi_1}$ ، وهذا ما يؤكد ما تم التوصل إليه من خلال إختبار ديكي فولر.

ثالثا- دراسة السببية بين متغيرات الدراسة

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للنموذج، وهذا بمعرفة المتغيرات التي تسبب في ظاهرة معينة، وعند دراستنا للسببية نستعمل إختبار Granger للسببية لكي نتمكن من معرفة إتجاهات السببية، ويتم الإختبار على أساس إحتمال الفرضية، حيث إذا توفر إحتمال الفرضية $pro > 0.05$ عندها نقول أنها مقبولة والعكس صحيح، ويمكن تخليص النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-24): إختبار سببية angel granger لمتغيرات النموذج

الفرضيات	Fisher (F_{cal}) n 24	Probabilité	اختبار الفرضية
dsub لا تسبب dmop	.214951	.31880	مرفوضة
dmop لا تسبب dsub	4.92167	0.0162	مرفوضة

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات EVIEES.9

يتضح من خلال الجدول المبين أعلاه أن المتغير المستقل يسبب في المتغير التابع حسب أنجل جرانجر، في حين لا توجد سببية عكسية ، حيث أن $pro < 0.05$ وهذا ما يلزمنا رفض الفرضية h_0 والتي مفادها أن المتغير المستقل لا يسبب في المتغير التابع.

رابعا - تقدير معلمات النموذج

سيتم تقدير معلمات النموذج الموالي:

$$MOP_i = \beta_0 + \beta_1 SUB_i + \varepsilon_i$$

1 - إختبار علاقة التكامل المتزامن وتقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد أن قمنا بدراسة إستقرارية السلاسل الداخلة في النموذج توصلنا الى :

$$MOP_t, SUB_t \rightarrow CI(1, 1)$$

ومن خلال هذا الطرح فإن إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل ممكن. نقوم بإختبار التكامل المتزامن إنطلاقا من بواقي المعادلة الأصلية التي تم الحصول عليها من خلال مخرجات 9 eviws كالتالي:

$$MOP_i = 47078.6722592 + 1.94503193526 * 10^{(-5)} SUB_i + \varepsilon_i$$

وعليه فإن معادلة البواقي ممثلة في المعادلة التالية

$$E_i = MOP_i - 47078.6722592 - 1.94503193526 * 10^{(-5)} SUB_i$$

وبعد القيام بعملية التقدير نقوم بإختبار الجذر الأحادي للبواقي، فإذا كانت بواقي المعادلة مستقرة ، نقول أن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة. ونتائج إختبار ADF وPP للبواقي E موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-25): نتائج إختبار فليب بيرون و ديكي-فولار ADF و PP للبواقي E_i

اختبار سلسلة البواقي E عند المستوى			
ADF	PP		
-8.0523	-6.2530	t-Statistic	مع القاطع
0.0003	0.0002	Prob.	
-7.9583	-3.5861	t-Statistic	مع القاطع والاتجاه العام
0.0000	0.0316	Prob.	
-2.9824	-2.9041	t-Statistic	بدون قاطع واتجاه عام
0.0044	0.0054	Prob.	

المصدر: إعداد الطالب بناء مخرجات 9 Eviews

وعند مقارنة $t_{\hat{\phi}_i}$ القيمة المحسوبة بالقيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5%، نجد أن: $t_{\hat{\phi}_i} > t_{tab}$ وتعني إلى رفض الفرضية H_0 ، ومنه نشير بأن سلسلة e مستقرة المستوى أي $e_i \rightarrow CI(0)$.
 إذن السلسلتين السابقتين متكاملتين و متزامنتين و بالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ أو المعادلة الديناميكية حسب طريقة المرحلتين ANGEL - GRANGER.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ. ECM.

يوجد شعاع التكامل المتزامن لأن السلسلتين لديهم نفس درجة التكامل $I(1)$ ، في هذه الحالة لتقدير نموذج تصحيح الخطأ نستعمل طريقة أنجل و قرانجر (1988) كالتالي:
 • المرحلة الأولى: نقوم بتقدير العلاقة في المدى البعيد وتظهر كالتالي:

$$MOP_i = 47078.6722592 + 1.94503193526 * 10^{(-5)} SUB_i + \varepsilon_i$$

$$(00000.) \quad (0.0014)$$

$$R^2 = 0.3411 \quad sig(f) = 0.0013 \quad DW = 1.15$$

• المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى القصير. ECM.

$$dMOP_i = 26.4685 - 1.35 * 10^{(-5)} dSUB_i - 0.794451 ecm$$

$$(0.0204) \quad (0.0467) \quad (0.0004)$$

$$R^2 = 0.4310 \quad SIG(f) = 0.0015 \quad DW = 1.83$$

يتبين بوضوح أن معامل e معامل تصحيح الخطأ سالب وهو معنوي مختلف عن الصفر عند مستوى $\alpha = 5\%$ حيث أن $pro = 0.0004 < 0.05$ و بالتالي المعادلة مقبولة لأن $sig(f) = 0.0015$.
 وعليه يوجد علاقة في الأجل القصير بين الدعم الفلاحي والتشغيل الدائم.

خامسا - التفسير الإقتصادي والإحصائي

1 - التفسير الإقتصادي: سيتم الإشارة إلى المعنوية في الأمد الطويل والقصير ، ويلي بيانهما كالتالي:

- معامل الدعم الفلاحي α_1 : تبين من خلال النمذجة القياسية أن هنالك علاقة طردية على المدى الطويل بين sub و mop حيث أن زيادة الأولى بـ 100000 دج: من شأنه أن يضاعف حجم التشغيل الدائم بـ 2 عمال، وهو يوافق ما تم التنبؤ به قبلا، أما في المدى القصير فإن ل sub أثر عكسي على حجم التشغيل الدائم ، حيث أنه كلما زادت المتغير المفسر بـ 100000 دج فإن حجم التشغيل الدائم يستجيب لإنخفاض بحجم 1 عامل.

2 - التفسير الإحصائي: ويتم التطرق إلى كل من المعنوية الكلية والجزئية كمايلي:
أ- المعنوية الكلية:

تبين من خلال مخرجات البرنامج القياسي EVIEWS9 إن نموذج التكامل المتزامن في الأمد الطويل ككل معنوي ، ويظهر ذلك من خلال معنوية قيمة فيشر F_t حيث بلغت $pro(f)=0.0013<0.05$ ، ومن جانب آخر بلغ معامل التحديد $R^2=0.3411$ وهذا ما يدل على أن للمتغير التفسيري أثر متوسط (بعيد عن المنشود من قبل الحكومة) في تفسير المتغير التابع mop بنسبة 11.34%.
كما يظهر أن نموذج تصحيح الخطأ أيضا هو الآخر كان معنويا حيث بلغت درجة تفسير المتغير التابع من طرف المتغير التفسيري في الأجل القصير نسبة 3.104%، حيث كانت القيمة الإحتمالية لمعامل فيشر 0.0015 وهي أقل من درجة المعنوية 5% .

ب - المعنوية الجزئية

يتبين بوضوح أن معامل e معامل نموذج تصحيح الخطأ سالب وهو معنويا مختلف عن الصفر عند مستوى $\alpha = 5\%$ حيث أن $pro=0.0004<0.05$ وبالتالي المعادلة مقبولة إحصائيا . وعليه يوجد علاقة في الأجل القصير بين الدعم الفلاحي والتشغيل الدائم .

يتبين من خلال المخرجات الموضحة في المعادلتين (الأجل الطويل والأجل القصير) ان كل المعاملات كانت معنوية عند درجة ثقة 95%، حيث لم تتعدى قيمها الإحتمالية 0.05، وتتضح من خلال التالي:

– معنوية معاملات المتغير التفسيري في الأجل الطويل

Pro(α_1)=	Pro(α_2)=
0.0000<0.05	0.0014<0.05

– معاملات المتغيرات التفسيرية في الأجل القصير

Pro(α_1)=	Pro(α_2)=	Pro(α_3)=
0.0204<0.05	0.0467<0.05	0.0004<0.05

المطلب الرابع: تقييم أثر الدعم الفلاحي على اليد العاملة الموسمية. (1990-2016)

يمكن الوصول من خلال ما يتدرج أدناه إلى بناء نموذج إقتصادي يفسر العلاقة بين الدعم المقدم لقطاع الفلاحي وإستحداث مناصب الشغل الموسمية بصفة مؤقتة، وتحليل وتفسير درجة التأثير.

أولا- تعيين النموذج.

سيتم قبل بناء وتحليل النموذج تعيين المركبات الأساسية للنموذج، وقد تم تحديد معالمته بناء على النظرية الإقتصادية، وقد تم الإعتماد على الإحصائيات خلال الفترة (1990-2016)، ويمكن عرض المتغيرات الداخلة والخارجة كمايلي:

✓ المتغير التابع: هو اليد العاملة الموسمية: وقد تم الإعتماد على الإحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدة البيانات المتمثلة في الإحصائيات المحصل عليها من قبل مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت وذلك في الفترة الممتدة من (1990-2016)، ويرمز له ب mos

✓ المتغيرات التفسيرية: والمتمثلة في تلك المتغيرات المتعلقة الدعم الفلاحي والذي له أثر على اليد العاملة المستحدثة ، والمستوحاة من النظرية الإقتصادية إلى الدراسات السابقة، والمتمثل في :

- الدعم الفلاحي : وهي تلك الأموال التي تخصصها الدولة من أجل دعم سياسة التنمية الفلاحية عامة والمحلية خاصة من خلال تخصص أظرفة مالية مقدرة بالدينار ترصد لتعزيز قدرات القطاع الفلاحي لإعتبار ما يزرع به الإقتصاد الوطني من مؤهلات ومناخ يسمح للإستثمار في هذا المجال حيث له تأثير إيجابي ويتماشى طرديا مع حجم مناصب الشغل ، ويرمز له بالرمز sub

وبعد تحديد وتعريف المتغير المفسر والتنبؤ القبلي بكيفية تفاعله مع المناصب الشغل، يمكن صياغة الشكل التالي للنموذج كالتالي:

$$MOS=f(SUB)$$

وسنعمد في الدراسة على الصيغة الخطية ، والتي تمثلها المعادلة التالية:

$$MOS_i = \beta_0 + \beta_1 SUB_i + \varepsilon_i$$

حيث أن :

- (β_0, β_1) : معاملات المتغيرات المفسرة.

- i : يمثل عدد المشاهدات.

ثانيا- دراسة الإستقرارية

بعدها قمنا بتعيين النموذج يمكننا دراسة إستقرارية هذه السلاسل عن طريق ثلاث خطوات وهي :

- عن طريق الرسم البياني للسلاسل الزمنية.

- عن طرق رسم إنتشار الفجوات الزمنية.

- عن طريق الإختبارات الإحصائية.

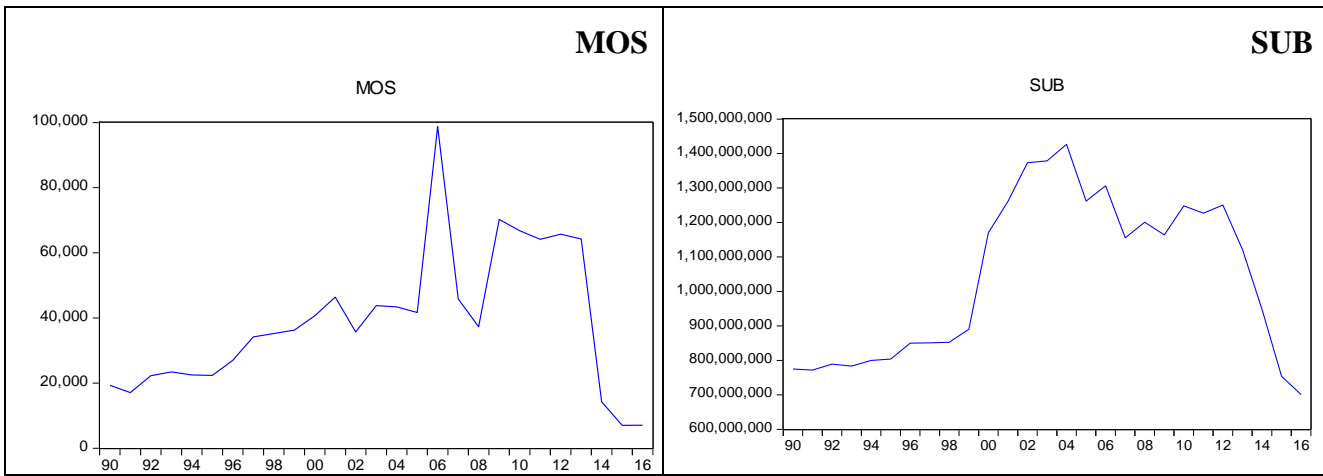
وتتلخص حيثيات هذه الطرق من خلال مايلي:

1 - دراسة الإستقرارية عن طريق الرسم البياني

يمكن رصد إستقرارية السلاسل من عدمها من خلال إستعمال المنحنيات البيانية الموضحة لتطورها

كما في الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم (5-6): تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات 9 EViews

يتضح من خلال الرسوم الممثلة للمنحنيات سلاسل المتغيرات الداخلة والخارجة في النموذج أنه يترجح أن كلا السلسلتين تعرف عدم الإستقرار ويظهر ذلك جليا من خلال وجود إتجاه عام لكل سلسلة محل الدراسة ، وللتأكد من صحة النتائج المتوصل إليها بيانيا لعدم إستقرار السلاسل نورد طريقة الإرتباطات الذاتية والإرتباطات الجزئية.

2 - دراسة الإستقرارية بطريقة دالة الارتباط الذاتي: (CORRELOGRAM)

الشكل رقم (5-7): دراسة الإستقرارية لكل من (MOS . SUB)

MOS						SUB							
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1	0.529	0.529	8.4276	0.004			1	0.849	0.849	21.693	0.000
		2	0.276	-0.00...	10.806	0.005			2	0.658	-0.22...	35.255	0.000
		3	0.236	0.129	12.627	0.006			3	0.437	-0.21...	41.484	0.000
		4	0.097	-0.10...	12.949	0.012			4	0.284	0.131	44.224	0.000
		5	0.037	0.013	12.997	0.023			5	0.146	-0.11...	44.980	0.000
		6	0.058	0.038	13.122	0.041			6	0.062	0.025	45.121	0.000
		7	0.040	0.003	13.184	0.068			7	-0.03...	-0.12...	45.157	0.000
		8	-0.12...	-0.21...	13.838	0.086			8	-0.12...	-0.13...	45.753	0.000
		9	-0.19...	-0.07...	15.409	0.080			9	-0.24...	-0.18...	48.354	0.000
		1...	-0.24...	-0.14...	18.165	0.052			1...	-0.38...	-0.20...	55.001	0.000
		1...	-0.14...	0.158	19.126	0.059			1...	-0.46...	0.072	65.429	0.000
		1...	-0.12...	-0.09...	19.951	0.068			1...	-0.51...	-0.18...	79.487	0.000

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات 9 EViews

يتضح من خلال الأشكال البيانية (أشكال إنتشار الفجوات المختلفة) لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الأصلية محل الدراسة أن حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط تقع خارج حدود فترة الثقة 95% بالنسبة للسلسلتين محل الدراسة ، وعليه فإن هذه السلاسل غير مستقرة أي يوجد بها جذر وحدة.

3 - دراسة الإستقرارية عن طريق الإختبارات الإحصائية

عند دراسة إستقرارية أي سلسلة يمكن أن تتبع هذه الطريقة وهي دليل قاطع لمعرفة ما إذا كانت السلاسل مستقرة أم لا، وهذا عن طريق إختبارين PP, ADF وتوضح نتائجهما من خلال الجدولين المواليين:

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

الجدول رقم (26-5): نتائج إختبار ADF عند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة معنوية 5 %

عند الفرق الاول		عند المستوى			
d(SUB)	d(MOS)	SUB	MOS		
-3.9357	-6.3138	-2.0899	-2.4334	تاو المحسوبة	مع القاطع
0.0262	0.0000	0.2500	0.1429	الاحتمال	
-4.7938	-5.6671	-0.3678	-2.1851	تاو المحسوبة	القاطع والاتجاه العام
0.0042	0.0006	0.9826	0.4776	الاحتمال	
-4.1533	-6.4458	-0.2002	-1.1554	تاو المحسوبة	بدون القاطع واتجاه عام
0.0187	0.0000	0.6032	0.2194	الاحتمال	

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات 9eviews

يتبن من خلال الجدول أعلاه وحسب إختبار ديكي فولر أن كل قيم تاو المحسوبة للسلاسل عند المستوى

أقل من القيم الجدولية أي $t_{tab} > t_{\hat{\Phi}_1}$ بمعنى:

SUB	MOS	النماذج
(.9810 > -2.0899 2)	(.9810 > -2.4334 2)	النموذج الأول
(.5950 > -0.36783)	(.5950 > -2.1851 3)	النموذج الثاني
(.9544 > -0.20021)	(.9544 > -1.1554 1)	النموذج الثالث

حيث أيضا أن كل الإحتمالات pro كانت أكبر من درجة المعنوية 0.05، غير انه عند إختبار الفروقات

الاولى تبين أن السلاسل مستقرة، حيث أن $t_{tab} < t_{\hat{\Phi}_1}$ والقيم الإحتمالية كانت أقل من 0.05.

الجدول رقم (275): نتائج إختبار PP، عند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة

معنوية 5 %

عند الفرق		عند المستوى			
d(SUB)	d(MOS)	SUB	MOS		
-3.6131	-6.6711	-1.3292	-2.3261	تاو المحسوبة	القاطع
0.0129	0.0000	0.6004	0.1718	الاحتمال	
-4.2059	-12.4652	-0.0765	-2.0613	تاو المحسوبة	مع القاطع والاتجاه العام
0.0144	0.0000	0.9925	0.5421	الاحتمال	
-3.6815	-6.8494	-0.3862	-1.0578	تاو المحسوبة	بدون قاطع او اتجاه عام
0.0007	0.0000	0.5350	0.2542	الاحتمال	

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات 9views

يتضح من إختبار pp أن كل السلاسل لم تستقر عند المستوى ويظهر ذلك من خلال أن كل الإحتمالات pro كانت أكبر من درجة المعنوية 0.05، بينما يتبين أنها إستقرت عند الفروقات الأولى حيث $t_{tab} < t_{\Phi_1}$ ، وهذا ما يؤكد ما تم التوصل إليه من خلال إختبار ديكي فولر.

ثالثا - دراسة السببية بين متغيرات الدراسة

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للنموذج ، وهذا بمعرفة المتغيرات التي تسبب في ظاهرة معينة، وعند دراستنا للسببية نستعمل إختبار Angel Granger للسببية لكي تتمكن من معرفة إتجاهات السببية، ويتم الإختبار على أساس إحتمال الفرضية ،حيث إذا توفر إحتمال الفرضية pro>0.05 عندها نقول أنها مقبولة والعكس صحيح، ويمكن تخليص النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم(5-28): إختبار سببية ANGEL GRANGER لمتغيرات النموذج

الفرضيات	Fisher (F_{cat}) n 24	Probabilité	إختبار الفرضية
dmos لا تسبب dsub	.113690	.89310	مرفوضة
dsub لا تسبب dmos	5.01296	0.0152	مرفوضة

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات 9EVIEES

يتضح من خلال الجدول المبين أعلاه ان المتغير المستقل يسبب في المتغير التابع حسب أنجل جرانجر، في حين لا توجد سببية عكسية ، حيث ان pro<0.05 وهذا ما يلزمنا رفض الفرضية h0 والتي مفادها أن المتغير المسقل لا يسبب في المتغير التابع .

رابعاً- تقدير معلمات النموذج

سيتم تقدير معلمات النموذج الموالي:

$$MOS_i = \beta_0 + \beta_1 SUB_i + \varepsilon_i$$

1 - إختبار علاقة التكامل المتزامن وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

بعد أن قمنا بدراسة إستقرارية السلاسل الداخلة في النموذج توصلنا إلى :

$$MOS_t, SUB_t \rightarrow CI(1, 1)$$

ومن خلال هذا الطرح فإن إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل ممكن.

نقوم بإختبار التكامل المتزامن إنطلاقاً من بواقي المعادلة الأصلية التي تم الحصول عليها من خلال مخرجات 9 eviews كالتالي:

$$MOS_i = -29922.96 + 6.62 * 10^{-5} SUB_i + \varepsilon_i$$

وعليه فإن معادلة البواقي ممثلة في المعادلة التالية

$$E_i = MOS_i + 29922.96 - 2.62 * 10^{-5} SUB_i$$

وبعد القيام بعملية التقدير نقوم بإختبار الجذر الأحادي للبواقي، فإذا كانت بواقي المعادلة مستقرة ، نقول أن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة. ونتائج إختبار ADF وPP للبواقي E موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5 29): نتائج إختبار فليب بيرون و ديكي - فولار ADF وPP للبواقي E_i

إختبار سلسلة البواقي E عند المستوى			
ADF	PP		
-3.7203	-3.6880	t-Statistic	مع القاطع
0.0098	0.0106	Prob.	
-3.6374	-3.6026	t-Statistic	مع القاطع والاتجاه العام
0.0459	0.0492	Prob.	
-3.7983	-3.7681	t-Statistic	بدون قاطع واتجاه عام
0.0005	0.0006	Prob.	

المصدر: إعداد الطالب بناء مخرجات 9 Eviews

الفصل الخامس دراسة قياسية لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تيارت

وعند مقارنة $t_{\hat{\phi}_i}$ القيمة المحسوبة بالقيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5%، نجد أن: $t_{\hat{\phi}_i} > t_{tab}$ وتعني إلى رفض الفرضية H_0 ، ومنه نشير بأن سلسلة e مستقرة المستوى أي $e_i \rightarrow CI(0)$.
إذن السلسلتين السابقتين متكاملتين و متزامنين و بالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ أو المعادلة الديناميكية حسب طريقة المرحلتين ANGEL - GRNGER.

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ. ECM

يوجد شعاع التكامل المتزامن لأن السلسلتين لديهم نفس درجة التكامل $I(1)$ ، في هذه الحالة لتقديم نموذج تصحيح الخطأ نستعمل طريقة أنجل و قراجر (1988) كالتالي:

- المرحلة الأولى: نقوم بتقدير العلاقة في المدى البعيد وتظهر كالتالي:

$$MOS_i = -29922.96 + 6.62 * 10^{-5} SUB_i + \varepsilon_i$$

$$(00000.) \quad (0.0358)$$

$$R^2 = 0.5232 \quad sig(f) = 0.0000 \quad DW = 1.47$$

- المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى القصير. ECM.

$$dMOS_i = 3.3098 + 7.30 * 10^{-5} dSUB_i - 0.736687 ecm$$

$$(0.0391) \quad (0.0249) \quad (0.0014)$$

$$R^2 = 0.4636 \quad sig(f) = 0.00077 \quad DW = 1.92$$

يتبين بوضوح أن معامل e معامل نموذج تصحيح الخطأ سالب وهو معنوي مختلف عن الصفر عند مستوى $\alpha = 5\%$ حيث أن $pro = 0.0014 < 0.05$ وبالتالي المعادلة مقبولة لأن $sig(f) = 0.0007$.
وعليه يوجد علاقة في الأجل القصير بين الدعم الفلاحي والتشغيل الموسمي.

خامسا- التفسير الإقتصادي والإحصائي

1 - التفسير الإقتصادي: سيتم الإشارة إلى المعنوية في الأمد الطويل والقصير، ويلي بيانهما كالتالي:

- معامل الدعم الفلاحي α_1 : تبين من خلال النمذجة القياسية أن هنالك علاقة طردية على المدى الطويل بين sub و mos حيث أن زيادة الأولى بـ 100000 دج: من شأنه أن يضاعف حجم التشغيل الدائم بـ 6 عمال، وهو يوافق ما تم التنبؤ به قبلا، أما في المدى القصير فإن ل sub له أثر طردي على حجم التشغيل الموسمي، حيث أنه كلما زادت المتغير المفسر بـ 100000 دج فإن حجم التشغيل المؤقت يستجيب للزيادة بحجم 7 عمال.

2 - التفسير الإحصائي: ويتم التطرق إلى كل من المعنوية الكلية والجزئية كمايلي:

أ- المعنوية الكلية:

تبين من خلال مخرجات البرنامج القياسي EVIEWS9 ان نموذج التكامل المتزامن في الأمد الطويل ككل معنوي ، ويظهر ذلك من خلال معنوية قيمة فيشر F_T حيث بلغت $pro(f)=0.0000<0.05$ ، ومن جانب آخر بلغ معامل التحديد $R^2=0.5232$ وهذا ما يدل على أن للمتغير التفسيري أثر فوق المتوسط في تفسير المتغير التابع mos بنسبة 2.325%.

كما يظهر أن نموذج تصحيح الخطأ أيضا هو الآخر كان معنويا حيث بلغت درجة تفسير المتغير التابع من طرف المتغير التفسيري في الأجل القصير نسبة 36.46%، حيث كانت القيمة الإحتمالية لمعامل فيشر 0.00077 وهي أقل من درجة المعنوية 5% .

ب - المعنوية الجزئية

تبين بوضوح أن معامل e معامل نموذج تصحيح الخطأ سالب وهو معنويا مختلف عن الصفر عند مستوى $\alpha = 5\%$ حيث أن $pro=0.0004<0.05$ وبالتالي المعادلة مقبولة إحصائيا، وعليه يوجد علاقة في الأجل القصير بين الدعم الفلاحي والتشغيل الدائم .

يتبين من خلال المخرجات الموضحة في المعادلتين (الأجل الطويل والأجل القصير) ان كل المعاملات كانت معنوية عند درجة ثقة 95%، حيث لم تتعدى قيمها الإحتمالية 0.05، وتتضح من خلال التالي:

- معنوية معاملات المتغير التفسيري في الأجل الطويل

$$\begin{array}{ll} Pro(\alpha_1)= & Pro(\alpha_2)= \\ 0.0000<0.05 & 0.0358<0.05 \end{array}$$

- معاملات المتغيرات التفسيرية في الأجل القصير

$$\begin{array}{lll} Pro(\alpha_1)= & Pro(\alpha_2)= & Pro(\alpha_3)= \\ 0.0391<0.05 & 0.0249<0.05 & 0.0014<0.05 \end{array}$$

خلاصة الفصل

تعتبر ولاية تيارت من بين أهم ولايات الوطن التي تتوفر على إمكانيات فلاحية ضخمة ومناخها الملائمة للفلاحة، تؤهلها لتكون قطب فلاحي يمتاز يمكن الإستفادة منها لدعم الإقتصاد الوطني، إلا أن هذه الإمكانيات غير مستغلة بالشكل اللازم رغم إستفادة الولاية كغيرها من المناطق الفلاحية من سياسات الدعم الفلاحي التي تم تطبيقها وبالأخص خلال فترة تنفيذ برامج دعم النمو الإقتصادي 2000/ 2016 غير أن تلك المبالغ الضخمة التي تم تخصيصها لدعم القطاع الفلاحي قد إنعكست بصورة إيجابية في بعض الفترات على بعض المنتجات الفلاحية، حيث كان هناك زيادة ملحوظة في بعض المنتجات الحيوانية منها والنباتية، وبالأخص مع بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، بإستثناء التذبذب في الإنتاج الذي عرفته بعض المنتجات خلال بعض السنوات بسبب التقلبات الجوية والجفاف الذي أصاب بعض المواسم.

أما بالنسبة لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل بولاية تيارت فكان له الأثر الفعال و الإيجابي الواضح في خلق عدد لبأس به من مناصب الشغل المؤقتة أو الموسمية لدى الرجال، أما بالنسبة للمناصب الشغل الدائمة وتشغيل النساء فلم يكن للدعم أثر واضح على ذلك وهو ما يفسر فشل سياسات الدعم الفلاحي في خلق مناصب عمل دائمة و بالأخص في فئة النساء بسبب طبيعة العمل الفلاحي وسوء إستخدام الدعم في الأوجه المخصصة لها وكذلك سوء تسيير الدعم وعدم متابعة المشاريع من قبل السلطات المعنية .

خاتمة

يحظى القطاع الفلاحي باهتمام جميع الدول المتقدمة منها والنامية، وذلك للدور الأساسي الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية من خلال توفير المواد الأساسية للعملية الإنتاجية وتوفير حاجيات المجتمع الضرورية كما يساهم بصفة دائمة في تشغيل اليد العاملة وتطوير الصناعات الغذائية. ولكن لن يحدث هذا إلا إذا تم الإعتماد على سياسة فلاحية معينة تدعم هذا القطاع وتنميه حتى تصبح التنمية الفلاحية قطبا إقتصاديا يساهم في زيادة الموارد المالية، كما يجب أن تستغل التكنولوجيا الحديثة من أجل مسايرة الإقتصاديات المتطورة في ظل مختلف التغيرات العالمية التي تؤثر على برامج دعم التنمية الفلاحية.

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا إستراتيجيا، كما يعتبر خزاننا لقدرات كبيرة لم تستغل بعد بصفة مناسبة إذ أنه يحتوي على إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة، تنتظر إلتفاته جديّة من السلطات لتقدم نتائج قياسية لم تسجل من قبل، ورغم أن القطاع عرف العديد من الإصلاحات المتعاقبة مست الجوانب الإدارية إلا أنها لم تحقق النتائج المنتظرة منها، مما جعل الدولة تقوم في كل مرة بإستبدال السياسة المطبقة بسياسة أخرى وهو نفس السياق الذي جاءت به كل من برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي حقق قفزة نوعية في الإنتاج الفلاحي وخلق عدد لا بأس به من مناصب الشغل في القطاع الفلاحي .

كما تجدر الإشارة إلى أن الإقتصاد الجزائري مزال يعاني من التبعية الريفية ويعد هذا الأمر بحد ذاته مشكل يؤرق صانعي القرار الذين حاولوا إيجاد حلول لهذه المشكلة، ومن بين جملة هذه الإجراءات الإعتماد على القطاع الفلاحي للنهوض به ولكن كما يبدو أن تحرك الجهات الوصية لم يكن في وقته وبالأخص مع إختيار أسعار البترول الذي كان يمثل المصدر الأول لتمويل كافة القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي.

إختبار صحة الفرضيات

إن القطاع الفلاحي قطاعا إستراتيجيا ويحظى باهتمام واسع من قبل معظم الدول وبالأخص تلك التي تطمح لتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة وذلك من خلال تطبيق سياسات فلاحية ناجحة ومتواصلة وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

يتوقف نجاح السياسة الفلاحية المطبقة من قبل أي دولة على مدى فعاليتها ومتابعة برامجها ودعمها من أجل المساهمة في الرقي بالقطاع الفلاحي وذلك من خلال زيادة حجم الإنتاج الفلاحي وخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل من أجل تحقيق الهدف التي تسعى إليه كل دولة حسب إحتياجاتها وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

لقد اضطرت الجزائر لإحداث إصلاحات إقتصادية متتالية نظرا لتغير الظروف الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية للبلاد من أجل تحقيق تنمية إقتصادية والنهوض بالإقتصاد وقد شملت هذه الإصلاحات مختلف القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي وذلك لتحسين المستوى المعيشي للسكان ومحاولة تحقيق العدالة الإجتماعية وخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل مما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

لقد عجز القطاع الفلاحي على خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل بالرغم من المبالغ الضخمة المخصصة له عبر كافة البرامج والسياسات المسطرة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي مما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

بالرغم من الجهود الحثيثة ومن الإصلاحات المتتالية التي عرفها القطاع الفلاحي الجزائري خلال تنفيذ برامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلا أنه لم يتمكن من خلق مناصب شغل دائمة بل بقي اليد العاملة الموسمية أو المؤقتة هي السيمة الأساسية التي تغلب على التشغيل في القطاع الفلاحي مما ينفي صحة الفرضية الخامسة.

النتائج

تعتبر السياسات الزراعية بمختلف أنواعها أحد أهم الإستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية الإقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة وذلك لما توفره من الزيادة الحقيقية في تطوير القطاع الفلاحي لذا نجد أن معظم الدول تتبع سياسات حسب السياسة التي تلائمها .

. تهدف التنمية الفلاحية إلى توفير فرص العمل للمشتغلين بالفلاحة في مجال تخصصها، بحيث يكون لها تأثيرا كبيرا في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وخاصة إذا كانت العمالة الزراعية لها تدريب ومعرفة بإستخدام وسائل وحوافز العمل.

. تتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالفلاحة.

. يتم رفع إنتاجية العامل، وذلك بتعليمه وتدريبه وإكسابه خبرات إستخدام الأجهزة والآلات الحديثة و مكننة العمل الفلاحي، هذا يفيد الدول قليلة العمالة أو الفقيرة لإستخدام عمالة أقل.

. يتميز القطاع الفلاحي بالعمالة المؤقتة وهي العمالة التي يتم إستئجارها بين الحين والآخر لمواجهة إحتياجات عارضة في حين نجد أن العمالة الدائمة تكاد تكون شبه منعدمة إلا في بعض الحالات القليلة.

. لم تشهد الجزائر تعاقب سياسات تنمية فلاحية وريفية مختلفة بل عرفت نفس السياسة بتسميات مختلفة على مدى الخمسين سنة الماضية ولم تستفد من الثروة المالية والبشرية ولهذا ظل التخلف في القطاع الفلاحي قائما.

. على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتتالية على القطاع الفلاحي، من خلال إطلاق جملة من الإصلاحات بأغلفة مالية ضخمة والتي حققت بفضلها إرتفاعا بسيطا في معدلات النمو إلا أنها لم تخفف من حدة الفقر في الأرياف.

. عدم كفاية الخدمات المقدمة للمجتمع الريفي، وإنخفاض مستوى الأداء فيها سواء في المجالات الصحية أو السكنية أو الثقافية مما إنعكس سلبا على التحفيزات المقدمة لهذا القطاع.

. لن تنجح البرامج المقترحة ولن تعطي نتائج مرضية في ظل إقصاء رأي الفلاح المرتبط بشكل مباشر بالميدان التطبيقي.

. محدودية المساحات الزراعية رغم المناخ وإمكانية توسيعها في الظروف العادية ضعيفة، وكذا تماطل المؤسسات العامة التي تحتكر تمويل الفلاحة بالتجهيزات اللازمة هذا ما أدى إلى تعطل الأعمال الفلاحية.

. ضعف حجم المستثمرات الفلاحية مما أدى إلى ضعف مردودية الأرض.

. ضعف المساحات المسقية عن طريق إستصلاح الأراضي بواسطة الري وتطوير التقنيات المتوفرة للمياه والإعتماد على الزراعة المطرية.

. اليد العاملة غير مؤهلة والتي يسود فيها الجهل والأمية وعزوف الشباب عن هذه المهنة بالإضافة إلى الشيخوخة، وتركز الفلاحة على عنصر الرجال وإهمال مساهمة المرأة الريفية في العمل الفلاحي.

. هشاشة القاعدة الفلاحية وضعف الإنتاجية الفلاحية نتيجة غياب الإرادة والسياسة الفلاحية السليمة التي من شأنها وضع حد للمضاربات التي عرفها القطاع الفلاحي .

. عرف الإنتاج الفلاحي تحسن بصورة ملحوظة خلال فترة تنفيذ المخططات التنموية 2000-2014 و بالأخص بعد تخصيص صناديق دعم لكل نوع من مختلف الشعب .

. بالنسبة لقطاع الصيد البحري عرف دعما وإهتماما خاصا من قبل الدولة وخاصة بعد دمجها إلى جانب القطاع الفلاحي وذلك من أجل بذل المزيد من الجهود من أجل تنمية الصيد البحري وزيادة إنتاجه لخلق فرص عمل إضافية في هذا المجال والتقليل من الإستيراد.

. إنعدام آليات التحكم في سوق العمل أدى إلى أزمة التشغيل في الجزائر، بسبب هشاشة النظام الإقتصادي والتسيير المركزي البيروقراطي، مما أدى بالجزائر مع بداية سنة 2000 إلى الشروع في إنتهاج سياسة مالية توسعية من أجل تنمية القطاعات الجاذبة لليد العاملة وعلى رأسها القطاع الفلاحي الذي عرف دعم لم يسبق له مثيل من قبل بإعتباره من بين أهم القطاعات إستعابا للعمالة.

. أما فيما يتعلق بالفترة 2015-2019 تسعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى رفع قدراتها الإنتاجية ومضاعفتها من مختلف أنواع الإنتاج الفلاحي وذلك في إطار الخماسي المخصص لدعم الإستثمارات العمومية الذي أعطى أهمية بالغة لرفع قدرات الإنتاج كما ونوعا، لمواكبة إرتفاع الطلب المتزايد داخليا

والعمل على تقليص فاتورة الإستيراد، وكذا إستغلال الإمكانيات المتوفرة لإنعاش الفلاحة وبذلك تعتمزم الدولة مضاعفة حجم إنتاج الحبوب قبل نهاية الخماسي 2015-2019، كما أن الدولة تتوقع إرتفاع محسوس في إنتاج مختلف الشعب خلال تنفيذ برامج التجديد الفلاحي والريفي وذلك من خلال توسيع الأراضي المخصصة لها وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.

. التوصيات

. الإهتمام بالقطاع الفلاحي وجعله أولوية في عمل الحكومة للخروج من التبعية البترولية ولتحقيق تنمية فلاحية.

. ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها.

. تنظيم العمل الفلاحي من خلال إنشاء جمعيات فلاحية من فئة الشباب.

. إجراء مسح عام على مستوى مختلف البلديات الريفية، لمعرفة الإحتياجات والتخصيص الأمثل للموارد مع مخاطبة الفلاح بصفة الشريك في تحقيق التنمية.

. تقسيم العمل الفلاحي بين مختلف المناطق حسب الإمكانيات ليعم الإنتاج جميع الشعب ولزيادة اليد العاملة الفلاحية.

. تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية والمردودية مع تسهيل إجراء الحصول على القروض لتشجيع الإستثمارات الفلاحية لخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل.

. لا بد من العمل على تأهيل الفلاحين و العاملين في الفلاحة فنيا و إجتماعيا لتطوير إستعدادهم المعرفي وقدراتهم على المساهمة الفعالة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المتكاملة

. المحافظة على المواد الأرضية و المائية و الغطاء النباتي و إستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجديد من أجل إدامة قدراتها الإنتاجية و تمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية.

. لا بد من إتباع سياسة تدريب الفلاحين بكفاءة و تحسين الخدمات الصحية و التعليمية و الإجتماعية و الظروف المعيشية لسكان الريف من أجل الترغيب في العمل الفلاحي.

. إتخاذ الإجراءات والتدابير التي يمكن من خلالها التحكم والسيطرة على نمو السكان مقارنة بنمو الإنتاج الزراعي .

. التحكم في تذبذب أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي برسم سياسة واضحة المعالم وإزالة كل العراقيل التي من شأنها أن تخفض أسعار المنتجات الحقلية .

. توفير الشروط اللازمة لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

أفاق الدراسة:

يمكن طرح بعض المواضيع كأفاق للدراسة:

- . التحديات التي تواجهها السياسة الفلاحية في الجزائر في حال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- . متطلبات وتحديات الأمن الغذائي في الجزائر في ظل إنخفاض أسعار البترول.
- . القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح في ظل النموذج الإقتصادي الجديد.
- . توحيد السياسات الزراعية العربية من أجل تحقيق تنمية زراعية مستدامة.
- . دور برنامج التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد العسال، النظام الإقتصادي في الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة ط3، 1980.
2. أحمد محمد أبو الغار، التمويل التعاوني، مكتبة دار الشباب، القاهرة، مصر، 1973.
3. أحمد محيو، تركي محمد عوب صاصيلا، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1996.
4. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 1999.
5. أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط2، 1999.
6. إسماعيل العربي، التنمية الإقتصادية في الدول العربية في المشرق، الشركة الوكنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
7. إسماعيل محمد هاشم، التحليل الإقتصادي الكلي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ط1، 1998.
8. بيتر ووسلي، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله، العولم الثلاثة (الثقافة، التنمية، العالمية) دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987.
9. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينيات، نوفمبر 2000.
10. جواد سعد العارف، الإقتصاد الزراعي، دار الياية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
11. جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الياية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
12. جون دبليو ميلور، سياسة الأسعار الغذائية وتوزيع الدخل في الأقطار واطية الدخل، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد 1988.
13. حمدي سالم، التحرير النهائي حول الأمن الغذائي، مشروع المساعدة في التحرير المؤسسي والسياسات الزراعية، دمشق، سوريا 2000.
14. خالد عبيدو، التنمية الإقتصادية، مؤسسة الكوثر للطباعة، مصر، 2006.
15. خالد على محمد العيسي، معظلة البطابة وكيفية علاجها، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع لبنان، 2000.
16. خديجة الأعسر، سوق العمالة الزراعية في مصر خلال السبعينات دراسة تحليلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة 1991.
17. خلف سليمان بن صالح خضر النمري، التنمية الفلاحية في ضوء الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، الأردن، 1995.

18. خليل حسن خليل، التمويل في الفكر الإقتصادي الإسلامي، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1992.
19. دورن ورينز ترجمة خير الدين حبيب وحسن أحمد السلطان، الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1975.
20. رحمن حسن الموسوي، الإقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
21. رفعت لقوشة، قراءة في مفهوم التطور، المكتبة الأكاديمية، القاهرة مصر، 1998.
22. رقية بن يوسف، شرح قانون المستثمرات الفلاحية، دون دار نشر، دون بلد نشر، 2002.
23. رمزي زكي، الإعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضرورات الواقع والشروط الموضوعية، دار الشباب، المعهد العربي للتخطيط، 1978.
24. رمضان محمد مقلد وآخرون، إقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
25. رمضان محمد مقلد وآخرون، إقتصاديات الموارد البيئية، دار رؤية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.
26. زهير عيد الله وآخرون، التمويل الزراعي، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، 1995.
27. سالم النجفي، التنمية الإقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، ط2، 1987.
28. سالم توفيق النجفي، إشكالية الزراعة العربية رؤية مستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
29. سالم توفيق النجفي، الإقتصاد الزراعي الأسس والتطبيق، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1991.
30. سالم توفيق النجفي، إشكالية الزراعة العربية رؤية إقتصادية معاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1993.
31. سالم توفيق النجفي، صالح تركي القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق، دون سنة نشر.
32. سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، بغداد، العراق، دون سنة نشر.
33. سامي السيساني وعلي عثمان، إدارة المشاريع التنموية، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، مصر، 2007.
34. سامي الصنّاع، مصادر التمويل الزراعي، الإتحاد الإقليمي للإئتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، 1996.

35. سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي، الكتاب الثاني نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة، وكالة الاهرام لتوزيع والنشر، القاهرة، مصر 1994.
36. سعاد عبد اللطيف موسى، الآثار الإقتصادية لسياسات الإستثمار على الزراعة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 2006.
37. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، قياس إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين لسياسات الزراعية، معهد التخطيط القومي، مصر، 2002.
38. صالح تومي، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
39. عالية مهدي، ظاهرة البطالة الأزمة والعلاج، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع البعد الإقتصادي، الطبعة الأولى، العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2007.
40. عبد الحميد ابراهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط1، 1996.
41. عبد الحميد براهمي، أبعاد الاندماج الإقتصادي العربي وإحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1983.
42. عبد الصاحب علوان وآخرون، الإقتصاد الزراعي، مكتبة النهضة، بغداد العراق، دس ن.
43. عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية مصر 2008.
44. عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب التحليل الإقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
45. عبد العزيز وطيان، الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره، 1830-1985، المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل، الجزائر، ط1، 1992.
46. عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
47. عبد الوهاب مطر الداھري، إقتصاديات الإصلاح الزراعي، مطبوعات جامع بغداد، العراق، دون سنة نشر.
48. عجة الجليلي، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر، 2005.
49. عزيز شاهو إسماعيل، سياسة التنمية الزراعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 1981.
50. علي جدوع الشرفاوي، مبادئ الإقتصاد الزراعي، إصدارات المطبعة الوطنية، الأردن، 2006.
51. علي مانع جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996.

52. علي محمد محمود، الجغرافيا الزراعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2008.
53. علي محمود فارس وآخرون، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005.
54. علي يوسف خليفة، أحمد زبير حجاج، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002.
55. عمرو محي الدين، البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1972.
56. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975.
57. فرانك إيليس ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، السياسات الزراعية في البلدان النامية، منشورات وزارة الثقافة دمشق، سوريا، 1997.
58. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2010.
59. كارلو كافيرو، السياسات الزراعية في الدول النامية، المركز الوطني لسياسات الزراعة، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2000.
60. كامل البكري وآخرون، الموارد و إقتصاديتها، دار النهضة العربية بيروت لبنان، دون سنة نشر.
61. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
62. لؤي محمد الهادي، الفساد الإداري والبطالة والتشغيل، مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
63. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2012.
64. مجذاب بدر العناد، مدخل إلى الإدارة المزرعية، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1986.
65. محمد أحمد السريتي، الموارد الاقتصادية (طبيعية، بشرية، غذائية، بيئية)، مؤسسة لؤي للنشر والتوزيع الإسكندرية مصر، 2011.
66. محمد السويدين التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجربة العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
67. محمد خفاجي، مبادئ الإدارة التمويلية دراسة تحليلية في الإطار الاجتماعي و الاقتصادي، مركز دالتا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1990.
68. محمد رشاش مصطفى وآخرون، التمويل الزراعي، المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 1995.
69. محمد رشاش مصطفى، الإقراض الزراعي في المنظور التنموي، الإتحاد الإقليمي للإئتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، عمان، الأردن، 1992.

70. محمد شريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات بيرتي الجزائر 1994.
71. محمد صالح القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
72. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها وسياساتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1994.
73. محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1978.
74. محمد عبد العزيز ومحمد علي أليشي، التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، القاهرة، مصر، 1994.
75. محمد علي الغرا، مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية، المؤسسة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986.
76. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.
77. محمود نيربي، المذاهب والنظرية الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1976.
78. عبد الرزاق عبد الحميد شريف، سالم توفيق النجفي، السياسة الاقتصادية الزراعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1990.
79. مدحت محمد العقاد، محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 1980.
80. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
81. مراد محمد علي، الإثتمان الزراعي والتعاوني، دار الفكر والتطبيق، القاهرة مصر، 1991.
82. مصطفى يوسف كامل، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجمع العربي عمان، 2014.
83. مصطفى عبد الغاني عثمان، السياسات الاقتصادية الزراعية في إطار برامج التكيف الهيكلي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، 1994.
84. مطانيوس حبيب، رانية ثابت الدوري، إقتصاديات الزراعة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1996.
85. منحم صاحب حجامي، علي محمد مسعود، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
86. منصور حمدي أبو علي، الجغرافيا الزراعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.
87. منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.

88. منير إسماعيل أبو شاوور وآخرون، مقدمة في الإقتصاد الزراعي، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2011 .
89. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي الإقتصادي من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
90. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد، من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
91. نجا عبد الوهاب، مشكلة البطالة، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2005 .
92. نرمين حسن سالم، التمويل الدولي للمشاريع التنموية، دار الوسام بيروت، لبنان، 1996 .
93. نزيه عبد المقصود مبروك، ضمانات ومحددات الإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
94. نزال كامل، الأسس النظرية في التنمية الزراعية العرقية، مطبعة الحوادث بغداد العراق، دون سنة نشر.
95. نعيم جمعة، التمويل الزراعي، دون دار نشر، دمشق، ط1، 1991، .
96. نمري خلف بن سليمان، شركات الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة الشباب، جامعة الإسكندرية مصر، 2000 .
97. وجيرو هيامي، فورنون وروتان ترجمة ميشال تكلا، التنمية الزراعية رؤية علمية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة مصر، 1988 .
- ثانيا: الأطروحات والرسائل**
98. آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الإقتصادية الجزائرية، إنعكاسات وأفاق إقتصادية وإجتماعية، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.
99. إيمان عطية علي ناصف، العوامل المحددة لمستقبل التنمية الزراعية الراسية في مصر، رسالة دكتوراه في الإقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 1997.
100. بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.
101. حسني حبيب متولي، تحليل إقتصادي قياسي لبعض مشاكل العمالة والبطالة في الزراعة المصرية، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، مصر، 1979 .
102. حوشيين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

103. رابح زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة الجزائري وأثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه تخصص إقتصاد، جامعة الجزائر، 1996.
104. رجراج محمد، أثر الإصلاحات الهيكلية على السياسات الزراعية الجزائري، أطروحة دكتوراه دولة، في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر، 1999.
105. رشا محمد سعيد، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الأردن 1999 .
106. رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (10) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ط، 2012.
107. عبد القادر دياب، دراسة تحليلية للعمل الزراعي وعلاقته بالتنمية الإقتصادية في جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه كلية الزراعة، جامعة القاهرة، مصر، 1977.
108. عزوي عمر، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر، 2004-2005.
109. غادة عثمان السيد سلامة، الزراعة في ظل تحرير التجارة العالمية مع إشارة للدول العربية و خاصة مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر، 2011.
110. غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2011/2012.
111. غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
112. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه، تخصص إقتصاد جامعة قسنطينة، 2007-2008.
113. محمد إبراهيم محمود، السياسات الزراعية في الجمهورية العربية السورية و أثرها على التنمية الزراعية (دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مصر، 2007.
114. هيشر أحمد التجاني، مساهمة قطاع الزراعة الجزائرية في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال خلال الفترة، 1974-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015-2016.

115. ريش مبروك، تمويل القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
116. هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر، 2000-2006 نموذج تطبيقي لولاية سعيدة، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2006-2007.
117. رشيد مراد، محاولة تقييم التنمية الفلاحية ببلدية الرويبة 1980/1997، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 1998/1999.
118. هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الجزائر 2000/2006، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تنمية إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2007.
119. سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص تنمية إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2006.
120. نواصري مختار، واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2002/2003.
121. بيدي مدني، دور الإعتماد الإيجاري في التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
122. العزة بنة محمد محمود، تقييم دور المرأة في التنمية المحلية، مذكر تدخل ضمن متطلبات نيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة المولي إسماعيل، مكناس المغرب، 2000/2005.
- ثالثا: الملتقيات العلمية**
123. أحمد مدني، عبد القادر مطاي، دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية الفلاحية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق المركز الجامعي ببرج بوعرريج، 15/14 أبريل 2008.
124. إسماعيل شعباني، السياسة الفلاحية ومشكل العقار الفلاحي، بالقطاع العمومي الجزائري، مداخلة ضمن فعالية الملتقى الدولي حول، تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة 2010

125. اكرميه توفيق، برنامج الإنعاش الإقتصادي والبرامج المكمله له وأثارها على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مداخلة ضمن فعالية الملتقى الوطني الثالث حول سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي في الجزائر، 11-12 نوفمبر 2014، جامعة آكلي محند البويره
126. أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الإستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الإقتصادي بين الواقع والطموح، مداخلة ضمن فعالية الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة، 2001-2014، جامعة سطيف 2013.
127. بوعزيز عبد الرزاق، بعبيش حرمة، قراءة في المسألة العقارية للقطاع العقاري في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، جامعة الجزائر3، 27-28 فيفري 2011.
128. بوعشة مبارك، تقييم أثار برامج الإستثمارات العام وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، خلال الفترة 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة قسنطينة2، 11-12/03/2013.
129. زروقي ليندة، ترشيد إستغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال البرامج التنموية، 2001-2014، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، في ظل المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة شلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.
130. صالحى ناجية، مخناش فتيحة، تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو، خلال الفترة 2001-2014، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي عن النمو الإقتصادي، 2001-2014، نحو تحديات أفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديمن جامعة سطيف1، 11-12/03/2013.
131. طالي رياض، إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية جامعة المسيلة، 2011.
132. عماري الزهير، عامر أسامة، دور التامين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000/2012، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2014.

133. عماري الزهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الإكتفاء الذاتي أين الخلل (دراسة قياسية من ذ سنة 1980)، مداخلة ضمن فعالية الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، جامعة شلف، 23-24 نوفمبر 2014.

134. عوفي طعيمة، الإستراتيجية الوطنية كمظلية للتنمية الزراعية المستدامة، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، أكتوبر 2003.

رابعاً: المجالات والجرائد

135. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 2، ورقلة، الجزائر 2003.

136. بدون إسم، الأمن الغذائي الإقليمي رؤية ممكنة أم حلم مستحيل، مجلة الزراعة والتنمية في غربي آسيا، العدد، 1989.

137. بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، جامعة خميس مليانة الجزائر، 2013.

138. حياة كاظم عودة، عناصر ومؤثرات السياسة الزراعية، دراسة نظرية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية، العدد 2، 2002.

139. زمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي، 2001-2009، مجلة أبحاث إقتصادية، العدد 07، جوان 2010.

140. عادل إبراهيم هندي، إستراتيجية التنمية الزراعية بالجمهورية اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 1980، 3.

141. عمر دلال، وزارة الفلاحة تستحدث مخطط جديد لتطوير الإنتاج الوطني، جريدة الأحرار، العدد 3829، 2010/09/14.

142. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.

143. مطانيوس الحبيب، المسألة الزراعية في سوريا، واقعها وأفاق تطويرها، مجلة جامعة دمشق، العدد 14، 1998.

144. الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، مجلة الإستثمار الزراعي، العدد 6، 2008.

145. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 150/72 المؤرخ في 16 جمادى الثاني 1392هـ الموافق 1972/07/27م، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية التحضيرية للإستثمار، الجريدة الرسمية للعدد 64 الصادر: 02 رجب 1392هـ الموافق 1972/08/11م.
146. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 151/72 المؤرخ في 16 جمادى الثاني 1392هـ الموافق 1972/07/27م، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة الزراعية للملكي على الشيوع،.
147. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 152/72 المؤرخ في 16 جمادى الثاني 1392هـ الموافق 1972/07/27م، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاون الفلاحي.
148. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 153/72 المؤرخ في 16 جمادى الثاني 1392هـ الموافق 1972/07/27م، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية الزراعية للإستغلال المشترك،.
149. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 154/72 المؤرخ في 16 جمادى الثاني 1392هـ الموافق 1972/07/27م، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية الزراعية لإنتاج الثرة الزراعية.
150. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 155/72 المؤرخ في 16 جمادى الثاني 1392هـ الموافق 1972/07/27م، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية الزراعية للخدمات الإختصاصية.
151. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 156/72 المؤرخ في 16 جمادى الثاني 1392هـ الموافق 1972/07/27م، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات.
152. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 36، بتاريخ 07 ربيع الأول 1424 الموافق 08 يونيو 2003.
153. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، بتاريخ 08 جماد الثاني 1427 الموافق ل 04 يوليو 2006.
154. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 19 جمادى الثانية 1934هـ الموافق ل 9 يوليو 1974، العدد 55.
155. الجريدة الرسمية، العدد 46 القانون رقم 03/10 الصادر بتاريخ 18 أوت 2010.
156. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 50 الصادرة في 1980/12/09.

157. التعليم الرئاسية رقم 14 ، الصادرة في 17 مارس 1981.
158. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج إستصلاح الأراضي عن طريق منح الإمتياز، وزارة الفلاحة، 1998.
159. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر، برنامج إستصلاح الأراضي عن طريق منح الإمتياز، وزارة الفلاحة، 1998.
- سادسا: التقارير**
160. وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي المصرية، تقرير متابعة تنفيذ المشروعات الممولة بقروض أجنبية، مصر، 2014.
161. - تقرير وزارة الفلاحة، عام 1985
162. - المجلس الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول الظروف الإقتصادية والإجتماعية السداسي الثاني سنة 2004.
163. - المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير الظروف الإقتصادية والإجتماعية للسداسي الثاني، لسنة 2001، جوان 2002.
164. بيان إجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر.
165. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الريفية، نظام الدفع.
166. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000.
167. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000.
168. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السياسات الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحرين سبتمبر 2015
169. تقرير مكتب العمل الدولي، حول العمالة والتنمية الاقتصادية.
170. منظمة العمل العربي، نحو سياسة رشيدة للاستخدام.
171. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009 .
172. البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أبريل 2005.
173. البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أبريل 2005.
174. نائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.
175. وثائق من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، فرع ولاية تيارت.
176. وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فرع ولاية تيارت.
177. تعاونية الحبوب والخضر الجافة، فرع ولاية تيارت.

178. ABBOTT.J.C. agricultural marketing enterprises of developing world .Cambridge university. press.1987.. .
179. BEN ISSAD mhd ,économie de développement de l'Algérie ,o pu ,Alger et economica ,paris 1979.
180. Bernard Roman, Bâtir une stratégie de remuneration , 2ème edition Dunod, Paris, 2010.
181. D PLIHOU, les grandes explications macro-économique du chômage , in : les cahiers français, documentation française ,n° 246,Mai-Juin 1990.
182. DOMINIQUE badille, stratégie agro alimentaire pour l Algérie ,collection Maghreb contemporain ,office des publication universitaires paris 1980 .
183. EICHER J-C LEVY : GARBOUA, Economique de l'éducation, édition economica, Paris 1979
184. -Ellis. Tanzania , in agricultural pricing policy in Africa .ed .Harvey .London .Macmillan 1988.
185. G GRANGEAS, J M LEPAGE,Economie de l'emploi , PUF: France , 1993 .
186. G.DUTHIL, Economie de l'emploi et du chômage, Ellipses : PARIS,1994.
187. Gilbert ABRAHAM et ALL ,dictionnaire encyclopédique économie,DALLOZ : FRANCE,1998,P199.
188. HAMID TAMMAR ,stratégie de développement indépendant ,le cas de L Algérie ,un bilan Alger,1983.
189. jaques freyssinet, le chômage, 1ème édition , édition la decouverte ,paris,2004.
190. M LALLEMENT , Les nouvelles théories de la relation d'emploi, in : les cahiers français documentation française , N° 246 , Mai-Juin 1990.
191. MOHAMED Elyés Mesli, les vicissitudes de l agriculture algérienne de loto gestion a la restitution des terres 1990.
192. NACEUR MEBARKI ,Le Fonctionnement du marché du travail dans une Economie SOUS développée ;le cas Algérien, thèse de doctorat ,université D'Orléans, 1989.
193. Phillippe Deubel, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation, France, 2008.
194. S.WELLISZ ,Dual Economies ,Disguised unemployment and Unlimited supply of l Labour dans ECONOMIES ,1968.
195. SLIMAN BADRANI , l agriculture algérienne de puis 1966,opu Alger,1981.
196. WARRINER.D. lined reform in principle end practice .oxford. clarendon .press. 1996

www.uluminsania.net

. مجلة العلوم الإنسانية،

www.wilaya-tiaret.dz/tiaret-geo.php

– مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

www.premier- ministrte.gov.dz/arabe

– موقع الوزارة الأولى الجزائرية 17-04-20016 – HTTP/WWW. Premier- minister.gov.dz –ressources

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2000.

- www.filaha44.fr :Plan National de Developpement Agricole 2001.

– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، ماي 2012.

http/www.aoud.org- Algeria- inv .pdf

– المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي لجنة أفاق التنمية الإقتصادية، مشروع دراسة حول التنمية

الفلاحية، دورة 2001/07/18.

www.minagri- algerie .org- strategie pnda- HTM A

الملاحق

عند الفرق	عند المستوى	السلاسل
<hr/> <p style="text-align: center;">t-Statistic Prob.*</p> <hr/> <p>Augmented Dickey-- Fuller test statistic 5.778086 0.0001</p> <hr/> <p>Test critical 1% - values: level 3.737853</p> <p>5% - level 2.991878</p> <p>10% - level 2.635542</p> <hr/>	<hr/> <p style="text-align: center;">t-Statistic Prob.*</p> <hr/> <p>Augmented Dickey-Fuller - test statistic 2.311727 0.1759</p> <hr/> <p>Test critical 1% - values: level 3.711457</p> <p>5% - level 2.981038</p> <p>10% - level 2.629906</p> <hr/>	mot
<hr/> <p style="text-align: center;">t-Statistic Prob.*</p> <hr/> <p>Augmented Dickey-- Fuller test statistic 6.265577 0.0002</p> <hr/> <p>Test critical 1% - values: level 4.394309</p> <p>5% - level 3.612199</p> <p>10% - level 3.243079</p> <hr/>	<hr/> <p style="text-align: center;">t-Statistic Prob.*</p> <hr/> <p>Augmented Dickey-Fuller - test statistic 2.149835 0.4959</p> <hr/> <p>Test critical 1% - values: level 4.356068</p> <p>5% - level 3.595026</p> <p>10% - level 3.233456</p> <hr/>	

t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*																			
<p>Augmented Dickey-- Fuller test statistic 5.913991 0.0000</p> <hr/> <p>Test critical values:</p> <table border="0"> <tr> <td>1% level</td> <td>-</td> <td>2.664853</td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-</td> <td>1.955681</td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-</td> <td>1.608793</td> </tr> </table>	1% level	-	2.664853	5% level	-	1.955681	10% level	-	1.608793	<p>Augmented Dickey-Fuller - test statistic 0.513703 0.4842</p> <hr/> <p>Test critical values:</p> <table border="0"> <tr> <td>1% level</td> <td>-</td> <td>2.656915</td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-</td> <td>1.954414</td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-</td> <td>1.609329</td> </tr> </table>	1% level	-	2.656915	5% level	-	1.954414	10% level	-	1.609329	mop
1% level	-	2.664853																		
5% level	-	1.955681																		
10% level	-	1.608793																		
1% level	-	2.656915																		
5% level	-	1.954414																		
10% level	-	1.609329																		
<p>t-Statistic Prob.*</p> <hr/> <p>Augmented Dickey-- Fuller test statistic 5.666521 0.0001</p> <hr/> <p>Test critical values:</p> <table border="0"> <tr> <td>1% level</td> <td>-</td> <td>3.737853</td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-</td> <td>2.991878</td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-</td> <td>2.635542</td> </tr> </table>	1% level	-	3.737853	5% level	-	2.991878	10% level	-	2.635542	<p>t-Statistic Prob.*</p> <hr/> <p>Augmented Dickey-Fuller - test statistic 2.361332 0.1618</p> <hr/> <p>Test critical values:</p> <table border="0"> <tr> <td>1% level</td> <td>-</td> <td>3.711457</td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-</td> <td>2.981038</td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-</td> <td>2.629906</td> </tr> </table>	1% level	-	3.711457	5% level	-	2.981038	10% level	-	2.629906	
1% level	-	3.737853																		
5% level	-	2.991878																		
10% level	-	2.635542																		
1% level	-	3.711457																		
5% level	-	2.981038																		
10% level	-	2.629906																		
t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*																			

<p>Augmented Dickey-- Fuller test statistic 5.543499 0.0008</p> <hr/> <p>Test critical1% values: level - 4.394309</p> <p>5% level - 3.612199</p> <p>10% level - 3.243079</p> <hr/>	<p>Augmented Dickey-Fuller - test statistic 2.969189 0.1591</p> <hr/> <p>Test critical 1% - values: level 4.356068</p> <p>5% - level 3.595026</p> <p>10% - level 3.233456</p> <hr/>	
<hr/> <p style="text-align: right;">t-Statistic Prob.*</p> <hr/> <p>Augmented Dickey-- Fuller test statistic 5.736092 0.0000</p> <hr/> <p>Test critical1% values: level - 2.664853</p> <p>5% level - 1.955681</p> <p>10% level - 1.608793</p> <hr/>	<hr/> <p style="text-align: right;">t-Statistic Prob.*</p> <hr/> <p>Augmented Dickey-Fuller test statistic 0.052324 0.6906</p> <hr/> <p>Test critical 1% - values: level 2.656915</p> <p>5% - level 1.954414</p> <p>10% - level 1.609329</p> <hr/>	
<hr/> <p style="text-align: right;">t-Statistic Prob.*</p> <hr/> <p>Augmented Dickey-- Fuller test statistic 6.313821 0.0000</p> <hr/> <p>Test critical1% values: level - 3.724070</p> <p>5% level -</p>	<hr/> <p style="text-align: right;">t- Statistic Prob.*</p> <hr/> <p>Augmented Dickey-Fuller - test statistic 2.433366 0.1429</p> <hr/> <p>Test 1% - critical level 3.711457</p>	<p>mos</p>

<p>level 2.986225</p> <p>10% level 2.632604</p> <hr/>	<p>values:</p> <p>5% level 2.981038</p> <p>10% level 2.629906</p> <hr/>
<p>t-Statistic Prob.*</p> <hr/> <p>Augmented Dickey-- Fuller test statistic 5.667103 0.0006</p> <hr/> <p>Test critical values: 1% level 4.394309</p> <p>5% level 3.612199</p> <p>10% level 3.243079</p> <hr/>	<p>t-Statistic Prob.*</p> <hr/> <p>Augmented Dickey-Fuller - test statistic 2.185055 0.4776</p> <hr/> <p>Test critical values: 1% level 4.356068</p> <p>5% level 3.595026</p> <p>10% level 3.233456</p> <hr/>
<p>t-Statistic Prob.*</p> <hr/> <p>Augmented Dickey-- Fuller test statistic 6.445834 0.0000</p> <hr/> <p>Test critical values: 1% level 2.660720</p> <p>5% level 1.955020</p> <p>10% level 1.609070</p> <hr/>	<p>t-Statistic Prob.*</p> <hr/> <p>Augmented Dickey-Fuller - test statistic 1.155437 0.2194</p> <hr/> <p>Test critical values: 1% level 2.656915</p> <p>5% level 1.954414</p> <p>10% level -</p> <hr/>

		t-Statistic	Prob.*			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.6204	0.0001	Augmented Dickey-Fuller - test statistic		0.200183	0.6032
Test critical values:	1% level	-2.669359		Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406			5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495			10% level	-1.608495	

عند الفرق	عند المستوى	السلاسل
		Mot
<hr/> <p style="text-align: center;">Adj. t-Stat Prob.*</p> <hr/>	<hr/> <p style="text-align: center;">Adj. t-Stat Prob.*</p> <hr/>	
<hr/> <p>Phillips-Perron test- statistic 6.743912 0.0000</p> <hr/>	<hr/> <p>Phillips-Perron test- statistic 2.213678 0.2064</p> <hr/>	
<p>Test critical 1% - values: level 3.724070</p> <p> 5% - level 2.986225</p> <p> 10% - level 2.632604</p> <hr/>	<p>Test critical 1% - values: level 3.711457</p> <p> 5% - level 2.981038</p> <p> 10% - level 2.629906</p> <hr/>	
<hr/> <p style="text-align: center;">Adj. t-Stat Prob.*</p> <hr/>	<hr/> <p style="text-align: center;">Adj. t-Stat Prob.*</p> <hr/>	
<hr/> <p>Phillips-Perron test- statistic 8.055430 0.0000</p> <hr/>	<hr/> <p>Phillips-Perron test- statistic 2.106336 0.5185</p> <hr/>	
<p>Test critical 1% - values: level 4.374307</p> <p> 5% - level 3.603202</p> <p> 10% - level 3.238054</p> <hr/>	<p>Test critical 1% - values: level 4.356068</p> <p> 5% - level 3.595026</p> <p> 10% - level 3.233456</p> <hr/>	
<hr/> <p style="text-align: center;">Adj. t-Stat Prob.*</p> <hr/>	<hr/> <p style="text-align: center;">Adj. t-Stat Prob.*</p> <hr/>	
<hr/> <p>Phillips-Perron test- statistic 6.980050 0.0000</p> <hr/>	<hr/> <p>Phillips-Perron test- statistic 0.347805 0.5498</p> <hr/>	

<p>Test critical values:</p> <p>1% level - 2.660720</p> <p>5% level - 1.955020</p> <p>10% level - 1.609070</p>	<p>Test critical values:</p> <p>1% level - 2.656915</p> <p>5% level - 1.954414</p> <p>10% level - 1.609329</p>	
<p>Adj. t-Stat Prob.*</p> <p>Phillips-Perron test- statistic 9.403010 0.0000</p> <p>Test critical values:</p> <p>1% level - 3.724070</p> <p>5% level - 2.986225</p> <p>10% level - 2.632604</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p> <p>Phillips-Perron test- statistic 2.287581 0.1831</p> <p>Test critical values:</p> <p>1% level - 3.711457</p> <p>5% level - 2.981038</p> <p>10% level - 2.629906</p>	mop
<p>Adj. t-Stat Prob.*</p> <p>Phillips-Perron test- statistic 8.954363 0.0000</p> <p>Test critical values:</p> <p>1% level - 4.374307</p> <p>5% level - 3.603202</p> <p>10% level - 3.238054</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p> <p>Phillips-Perron test- statistic 2.866471 0.1885</p> <p>Test critical values:</p> <p>1% level - 4.356068</p> <p>5% level - 3.595026</p> <p>10% level - 3.233456</p>	

Adj. t-Stat Prob.*			Adj. t-Stat Prob.*			mos																	
<hr/> Phillips-Perron test- statistic 7.743146 0.0000			<hr/> Phillips-Perron test statistic 0.758140 0.8716																				
Test critical values: <table border="0"> <tr> <td>1% level</td> <td>-</td> <td>2.660720</td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-</td> <td>1.955020</td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-</td> <td>1.609070</td> </tr> </table>			1% level	-	2.660720		5% level	-	1.955020	10% level	-	1.609070	Test critical values: <table border="0"> <tr> <td>1% level</td> <td>-</td> <td>-2.656915</td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-</td> <td>-1.954414</td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-</td> <td>-1.609329</td> </tr> </table>			1% level	-	-2.656915	5% level	-	-1.954414	10% level	-
1% level	-	2.660720																					
5% level	-	1.955020																					
10% level	-	1.609070																					
1% level	-	-2.656915																					
5% level	-	-1.954414																					
10% level	-	-1.609329																					
Adj. t-Stat Prob.*			Adj. t-Stat Prob.*																				
<hr/> Phillips-Perron test- statistic 6.671053 0.0000			<hr/> Phillips-Perron test- statistic 2.326064 0.1718																				
Test critical values: <table border="0"> <tr> <td>1% level</td> <td>-</td> <td>3.724070</td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-</td> <td>2.986225</td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-</td> <td>2.632604</td> </tr> </table>			1% level	-	3.724070	5% level	-	2.986225	10% level	-	2.632604	Test critical values: <table border="0"> <tr> <td>1% level</td> <td>-</td> <td>3.711457</td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-</td> <td>2.981038</td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-</td> <td>2.629906</td> </tr> </table>			1% level	-	3.711457	5% level	-	2.981038	10% level	-	2.629906
1% level	-	3.724070																					
5% level	-	2.986225																					
10% level	-	2.632604																					
1% level	-	3.711457																					
5% level	-	2.981038																					
10% level	-	2.629906																					
Adj. t-Stat Prob.*			Adj. t-Stat Prob.*																				
<hr/> Phillips-Perron test- statistic 12.46515 0.0000			<hr/> Phillips-Perron test- statistic 2.061340 0.5421																				
Test critical values: <table border="0"> <tr> <td>1% level</td> <td>-</td> <td>4.374307</td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-</td> <td>3.603202</td> </tr> </table>			1% level	-	4.374307	5% level	-	3.603202	Test critical values: <table border="0"> <tr> <td>1% level</td> <td>-</td> <td>4.356068</td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-</td> <td>3.595026</td> </tr> </table>			1% level	-	4.356068	5% level	-	3.595026						
1% level	-	4.374307																					
5% level	-	3.603202																					
1% level	-	4.356068																					
5% level	-	3.595026																					

10% level	-	3.238054	10% level	-	3.233456	
Adj. t-Stat Prob.*			Adj. t-Stat Prob.*			
Phillips-Perron test- statistic		6.849441 0.0000	Phillips-Perron test- statistic		1.057832 0.2542	
Test critical values:	1% level	- 2.660720	Test critical values:	1% level	- 2.656915	
	5% level	- 1.955020		5% level	- 1.954414	
	10% level	- 1.609070		10% level	- 1.609329	
Adj. t-Stat Prob.*			Adj. t-Stat Prob.*			Sub
Phillips-Perron test- statistic		3.613107 0.0129	Phillips-Perron test- statistic		1.329169 0.6004	
Test critical values:	1% level	- 3.724070	Test critical values:	1% level	- 3.711457	
	5% level	- 2.986225		5% level	- 2.981038	
	10% level	- 2.632604		10% level	- 2.629906	
Adj. t-Stat Prob.*			Adj. t-Stat Prob.*			
Phillips-Perron test- statistic		4.205863 0.0144	Phillips-Perron test- statistic		0.076459 0.9925	

<p>Test critical values:</p> <p>1% level - 4.374307</p> <p>5% level - 3.603202</p> <p>10% level - 3.238054</p>	<p>Test critical values:</p> <p>1% level - 4.356068</p> <p>5% level - 3.595026</p> <p>10% level - 3.233456</p>
<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>
<p>Phillips-Perron test statistic 3.681477 0.0007</p>	<p>Phillips-Perron test statistic 0.386220 0.5350</p>
<p>Test critical values:</p> <p>1% level - 2.660720</p> <p>5% level - 1.955020</p> <p>10% level - 1.609070</p>	<p>Test critical values:</p> <p>1% level - 2.656915</p> <p>5% level - 1.954414</p> <p>10% level - 1.609329</p>

عند المستوى اختبار pp	عند المستوى اختبار adf	السلاسل
Adj. t-Stat Prob.*	t-Stat	بواقي النموذج الاول
Phillips-Perron test statistic -3.645520 0.0116	Augmented Dickey-Fuller test statistic -3.77	
Test values: critical 1% level -3.711457 5% level -2.981038 10% level -2.629906	Test values: critical 1% level -3.71 5% level -2.98 10% level -2.62	
Adj. t-Stat Prob.*	t-Stat	
Phillips-Perron test statistic -3.689429 0.0413	Augmented Dickey-Fuller test statistic -4.19	
Test values: critical 1% level -4.356068 5% level -3.595026 10% level -3.233456	Test values: critical 1% level -4.37 5% level -3.60 10% level -3.23	
Adj. t-Stat Prob.*	t-Stat	
Phillips-Perron test statistic -3.736032 0.0006	Augmented Dickey-Fuller test statistic -3.85	
Test values: critical 1% level -2.656915 5% level -1.954414 10% level -1.609329	Test values: critical 1% level -2.65 5% level -1.95 10% level -1.60	

Adj. t-Stat Prob.*						بقية النموذج الثاني
Phillips-Perron test statistic	-6.2530	0.0002			t-Stat	
Test values:	critical					
	1% level	-3.711457	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.0		
	5% level	-2.981038	Test values:	critical		
	10% level	-2.629906		1% level	-3.7	
				5% level	-2.9	
				10% level	-2.6	
Adj. t-Stat Prob.*						بقية النموذج الثاني
Phillips-Perron test statistic	-3.5861	0.0316			t-Stat	
Test values:	critical					
	1% level	-4.356068	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.1		
	5% level	-3.595026	Test critical values:	1% level	-4.1	
	10% level	-3.233456		5% level	-3.1	
				10% level	-3.1	
Adj. t-Stat Prob.*						بقية النموذج الثالث
Phillips-Perron test statistic	-2.904078	0.0054			t-Stat	
Test values:	critical					
	1% level	-2.656915	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.1		
	5% level	-1.954414	Test critical values:	1% level	-2.1	
	10% level	-1.609329		5% level	-1.1	
				10% level	-1.1	
Adj. t-Stat Prob.*						بقية النموذج الثالث
Phillips-Perron test statistic	-3.688019	0.0106			t-Stat	

Test critical values: 1% level -3.711457 5% level -2.981038 10% level -2.629906	Augmented Dickey-Fuller test statistic -3.720314 0.0098 Test critical values: 1% level -3.711457 5% level -2.981038 10% level -2.629906
Adj. t-Stat Prob.*	t-5
Phillips-Perron test statistic -3.602648 0.0492	Augmented Dickey-Fuller test statistic -3 Test critical values: 1% level -4 5% level -3 10% level -3
Test critical values: 1% level -4.356068 5% level -3.595026 10% level -3.233456	Augmented Dickey-Fuller test statistic -3.7 Test critical values: 1% level -2.6 5% level -1.9 10% level -1.6
Adj. t-Stat Prob.*	t-S
Phillips-Perron test statistic -3.768145 0.0006	Augmented Dickey-Fuller test statistic -3.7 Test critical values: 1% level -2.6 5% level -1.9 10% level -1.6
Test critical values: 1% level -2.656915 5% level -1.954414 10% level -1.609329	Augmented Dickey-Fuller test statistic -3.7 Test critical values: 1% level -2.6 5% level -1.9 10% level -1.6

السببية				النماذج
<hr/> Null Hypothesis:				Mot=f(s ub)
	Obs	F-Statistic	Prob.	
<hr/> DSUB does not Granger Cause DMOT				
	24	2.75331	0.0891	
<hr/> DMOT does not Granger Cause DSUB				
		5.23153	0.0130	
<hr/>				
<hr/> Null Hypothesis:				Mop=f(sub)
	Obs	F-Statistic	Prob.	
<hr/> DSUB does not Granger Cause DMOP				
	24	4.92167	0.0162	
<hr/> DMOP does not Granger Cause DSUB				
		1.21495	0.3188	
<hr/>				
<hr/> Null Hypothesis:				Mos=f(sub)
	Obs	F-Statistic	Prob.	
<hr/> DSUB does not Granger Cause DMOS				
	24	5.01296	0.0152	
<hr/> DMOS does not Granger Cause DSUB				
		0.11369	0.8931	
<hr/>				

نموذج التكامل المتزامن					النماذج
Dependent Variable: MOT Method: Least Squares Date: 10/25/17 Time: 15:07 Sample: 1990 2016 Included observations: 27					Mot=f(su b)
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
SUB	8.54E-05	1.42E-05	6.025231	0.0000	
C	17358.95	15123.43	1.147818	0.01384	
R-squared	0.592192	Mean dependent var		106284.3	
Adjusted R-squared	0.575880	S.D. dependent var		26335.93	
S.E. of regression	17151.14	Akaike info criterion		22.40870	
Sum squared resid	7.35E+09	Schwarz criterion		22.50469	
Log likelihood	-300.5175	Hannan-Quinn criter.		22.43725	
F-statistic	36.30341	Durbin-Watson stat		1.487940	
Prob(F-statistic)	0.000003				
Dependent Variable: MOP Method: Least Squares Date: 10/25/17 Time: 15:08 Sample: 1990 2016 Included observations: 27					Mop=f(s ub)
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	

SUB	1.95E-05	5.41E-06	3.597652	0.0014	
C	47078.67	5768.920	8.160743	0.0000	
<hr/>					
R-squared	0.341119	Mean dependent var		67332.89	
Adjusted R-squared	0.314763	S.D. dependent var		7903.456	
S.E. of regression	6542.403	Akaike info criterion		20.48118	
Sum squared resid	1.07E+09	Schwarz criterion		20.57717	
Log likelihood	-274.4960	Hannan-Quinn criter.		20.50973	
F-statistic	12.94310	Durbin-Watson stat		1.151039	
Prob(F-statistic)	0.001381				
<hr/>					
Dependent Variable: MOS					
Method: Least Squares					
Date: 10/25/17 Time: 15:09					
Sample: 1990 2016					
Included observations: 27					
<hr/>					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
<hr/>					
SUB	6.62E-05	1.26E-05	5.237741	0.0000	Mos=f(s ub)
C	-29922.96	13481.71	-2.219522	0.0358	
<hr/>					
R-squared	0.523210	Mean dependent var		38988.41	
Adjusted R-squared	0.504138	S.D. dependent var		21712.38	
S.E. of regression	15289.31	Akaike info criterion		22.17888	
Sum squared resid	5.84E+09	Schwarz criterion		22.27487	
Log likelihood	-297.4149	Hannan-Quinn criter.		22.20742	
F-statistic	27.43393	Durbin-Watson stat		1.470170	
Prob(F-statistic)	0.000020				
<hr/>					

نموذج ECM					النماذج
<p>Dependent Variable: DMOT</p> <p>Method: Least Squares</p> <p>Date: 10/25/17 Time: 15:11</p> <p>Sample (adjusted): 1991 2016</p> <p>Included observations: 26 after adjustments</p>					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Mot=f(sub)
DSUB	5.97E-05	3.43E-05	1.739639	0.0453	
E(-1)	-0.772689	0.202627	-3.813346	0.0009	
C	54.04677	3349.542	0.016136	0.0273	
R-squared	0.474104	Mean dependent var		-58.26923	
Adjusted R-squared	0.428374	S.D. dependent var		22579.53	
S.E. of regression	17071.47	Akaike info criterion		22.43637	
Sum squared resid	6.70E+09	Schwarz criterion		22.58154	
Log likelihood	-288.6728	Hannan-Quinn criter.		22.47817	
F-statistic	10.36745	Durbin-Watson stat		1.893728	
Prob(F-statistic)	0.000617				
<p>Dependent Variable: DMOP</p> <p>Method: Least Squares</p> <p>Date: 10/25/17 Time: 15:12</p>					Mop=f(sub)

Sample (adjusted): 1991 2016						
Included observations: 26 after adjustments						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
DSUB	-1.35E-05	1.16E-05	-1.163200	0.0467		
E1(-1)	-0.794451	0.191570	-4.147049	0.0004		
C	26.46857	1064.388	0.024867	0.0204		
R-squared	0.431076	Mean dependent var		412.8846		
Adjusted R-squared	0.381605	S.D. dependent var		6870.280		
S.E. of regression	5402.658	Akaike info criterion		20.13534		
Sum squared resid	6.71E+08	Schwarz criterion		20.28050		
Log likelihood	-258.7594	Hannan-Quinn criter.		20.17714		
F-statistic	8.713609	Durbin-Watson stat		1.834845		
Prob(F-statistic)	0.001524					
<p>Dependent Variable: DMOS</p> <p>Method: Least Squares</p> <p>Date: 10/25/17 Time: 15:13</p> <p>Sample (adjusted): 1991 2016</p> <p>Included observations: 26 after adjustments</p>						Mos=f(sub)
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
DSUB	7.30E-05	3.04E-05	2.400235	0.0249		
E2(-1)	-	0.202964	-3.629645	0.0014		

	0.736687			
C	3.310273	3017.042	0.001100	0.0391
				-
R-squared	0.463644	Mean dependent var	8	471.153
				20134.5
Adjusted R-squared	0.417004	S.D. dependent var	8	22.2268
S.E. of regression	15373.59	Akaike info criterion	6	22.3720
Sum squared resid	5.44E+09	Schwarz criterion	2	22.2686
Log likelihood	285.9491	Hannan-Quinn criter.	6	1.92958
F-statistic	9.940964	Durbin-Watson stat	4	0.000774
Prob(F-statistic)	0.000774			

الدعم المقدم لمختلف برامج التنمية الفلاحية خلال الفترة 2016/1990

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	الدعم المقدم خلال كل سنة
1990	775163229
1991	771952783
1992	789107380
1993	783195473
1994	799897391
1995	803927489
1996	849974285
1997	850739284
1998	852473819
1999	890397842
2000	1169994741
2001	1261248834
2002	1373295481
2003	1378754286
2004	1426449993
2005	1261840356
2006	1306505391
2007	1155459637
2008	1201006603
2009	1164108753
2010	1248117481
2011	1227199657
2012	1250623086
2013	1121512244
2014	948564567.02
2015	753489497.05
2016	700932043

تطور اليد العاملة الفلاحية من سنة 1990 إلى سنة 2016

اليد العاملة الموسمية		اليد العاملة الدائمة		اليد العاملة		السنة
رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	
19192	131	60741	624	79933	755	1990
17000	80	62783	683	79783	763	1991
22142	111	59364	629	81506	740	1992
23263	152	58539	715	81802	867	1993
22327	175	57987	737	80314	912	1994
22238	133	58631	809	80869	942	1995
26864	141	58609	816	85473	957	1996
34071	128	59248	869	93319	997	1997
35056	174	60397	938	95453	1112	1998
35950	299	60192	983	96142	1285	1999
40251	380	60240	920	100491	1300	2000
45963	430	62023	1000	107986	1430	2001
35314	400	78430	1055	113744	1455	2002
43324	450	76783	1133	119107	1583	2003
43025	385	62075	2429	105100	2814	2004
41229	450	77257	2840	118486	3290	2005
98277	501	79812	2874	178089	3375	2006
45447	404	72364	5177	117811	5581	2007
36821	476	60422	2855	97243	3331	2008
69755	489	60434	2870	130189	3359	2009
66410	398	64076	3343	130486	3741	2010
63803	345	64316	3347	128119	3692	2011
65398	321	73610	3088	139008	3409	2012
63976	285	73057	6011	137033	6296	2013
14220	30	66586	5167	80805	5197	2014
7000	30	61269	4731	68269	4761	2015
7050	23	65599	6501	72649	6524	2016

الملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في إقتصاديات بلدان العالم، وذلك لما يساهم به من زيادة للدخل وتحقيق للأمن الغذائي وتوفير لمناصب الشغل، ولذلك لا بد من إتباع سياسة ناجحة و واضحة المعالم لجعله قطاعا إستراتيجيا يعتمد عليه لدعم الإقتصاد الوطني، وهذا ما لجأت إليه الجزائر كبقية الدول حيث تبنت العديد من السياسات ومرت بعدة مراحل منذ الإستقلال إلى يومنا هذا من أجل دعم التنمية الفلاحية و النهوض بالقطاع الفلاحي لجعله كبديلا تنمويا و إستراتيجيا لقطاع المحروقات، بتنفيذ برامج داعمة للقطاع الفلاحي تماشيا مع برامج دعم النمو الإقتصادي المطبقة في الجزائر وبالأخص في الأونة الأخيرة بعد إختيار أسعار البترول وذلك من أجل خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل لإمتصاص البطالة المنتشرة في أوساط الشباب.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، التنمية الفلاحية، السياسات الفلاحية، سياسة التشغيل، ولاية تيارت.

Abstract :

The agricultural sector is the most sensitive nerve in the economies of the world, because of its contribution to the increase in income, and its role in achieving food security and reducing poverty, also for providing employment. Therefore, it is important to adopt a successful and a clearly defined policy to make it a reliable strategic sector that supports the national economy. This is what Algeria has resorted to, since the independence, it has adopted many policies and passed by several stages in order to support the agricultural development, and promote this sector to make it a developmental and strategic alternative to the hydrocarbons sector, and that through implementing programs that support this sector in line with the programs that support the economic growth, especially recently, after the decline of oil prices, in order to absorb the widespread unemployment among young people.

Keywords: Agriculture, Agricultural development, Agricultural policies, Employment policy, Tiaret.